الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع والديموغرافيا

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل.....

عنوان الأطروحة:

التنمية و التنمية المستدامة في الصحراء الجزائرية

دراسة أنثروبولوجية لإستراتيجيات التنمية المستدامة في إقليم توات.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في أنثربولوجيا التنمية

من إعداد الطالب: سعدون مراد

إشراف الأستاذ الدكتور: رميتة أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

تاريخ المناقشة: 20 ماي 2024

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	خليفة عبد القادر	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
02	رميتة أحمد	أستاذ	جامعة الجزائر-2	مشرفا ومقررا
03	ثياقة الصديق	أستاذ	جامعة تمنراست	مناقشا
04	قودة عزيز	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
05	شرقي رحيمة	أستاذة	جامعة ورقلة	مناقشا
06	ين صافي سميرة	أستادة محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي2024/2023

شكر وعرفان

بعون الله ونعمته وأنجزت هذه الدراسة المتواضعة التي آمل أن تكلل بالنجاح ، وأنه لمن دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من له جهد في هذا الصرح الغالي... إلى كل قلب حمل الخير وأعلنه... إلى أساتذتي الأعزاء الذين كانوا عونا لي طيلة مشواري الدراسي بتوجيهاتهم وإرشاداتهم، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف على أطروحتي الدكتور رميتة أحمد الذي كان عونا وسندا ومرجعا لي في هذه الدراسة، كما أشكر الدكتور عبد القادر خليفة رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه على مساندته لي في هذه الدراسة وعلى توجيهاته، وإلى كل أساتذة تخصصي كل بإسمه... فإن قلت شكرا شكري لا يوفي حقا سعيكم، فكان السعي مشكورا.

كما أقدم بالشكر الجزيل إلى والديا الكريمين أطال الله في عمرهما، وإلى إخوتي وأخواتي وإلى زملاء الدراسة، وإلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع، كما أشكر كل من نسيته بدافع النسيان أو لضيق المكان.

مراد سعدون

إهـداء

بكل إنحناء وتواضع أهدي ثمرة عملي هذا, إلى التي كرم الله مكانتها ووضع الجنة تحت قدميها، إلى التي أغرقتني بفيض حبها فأنارت حياتي في صباحي ورشدي،

إليك ياأغلى من لي في الوجود

إليك أماه رعاك الله

إلى والدي العزيز الي ساندني طيلة مشواري الدراسي

إليك زوجتي الحبيبة

إليكم إخوتي وأخواتي الأعز اء

إلى جميع أقاربي صغيرم وكبيرهم

إلى أصدقائي، زملائي وزميلاتي

إليكم أهدي ثمرة نجاحي

مراد سعدون

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الخرائط	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة	
1-الإشكالية	4
2- أسباب إختيار الموضوع	7
3- أهمية الدراسة	8
4- أهداف الدراسة	9
5- مفاهيم الدراسة	10
5-1- التنمية	10
5-2- التنمية المستدامة	11
5-3-الجنوب الكبير	11
5-4-تعريف الإستراتيجية	12
6-منهجية البحث	12
6-1-المنهج التاريخي	13
6-2-المنهج الوصفي	14
6-3-منهج تحليل المضمون	16
7- مجالات الدراسة	17
7-1- المجال المكاني	17

7- 2-المجال الزماني	17
7-3- المجال البشري	18
8- أدوات الدراسة	18
8-1-الملاحظة بالمشاركة	19
8-2- المقابلة	19
8-3- دليل المقابلة	21
9- مجتمع البحث والعينة	21
9-1- التعريف بمجتمع البحث	21
9-2- العينة وطرق إحتيارها	22
10-صعوبات الدراسة	22
11- الدراسات السابقة	23
الفصل الثاني :مدخل منوغرافي للمجتمع الواحاتي التواتي.	
1-إقليم توات، قراءة في المجال الجغرافي	40
2-خصائص المجتمع الواحاتي التواتي	41
2-1-الخصائص الطبيعية للإقليم	41
2-2- الخصائص الاجتماعية	47
2-3- الخصائص الثقافية	48
2-4- خصائص الأنظمة الإنتاجية	50
3-توات الإنسان والمجال	52
3-1-القصور عمران الصحراء	52
3-2-اسباب الاستيطان البشري والعمران في توات	53
3-3-أنظمة الماء بالواحات التواتية 4-المجال والتنمية	55

4-1التنمية المحلية	63
4-2-مقومات القطاع الفلاحي بإقليم توات	67
4-3-سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية	68
4-4-التنمية الزراعية المستدامة	70
الفصل الثالث: إستراتيجيات التنمية الفلاحية بإقليم توات	
1- تحديث وإصدار التشريعات اللازمة	73
2- هياكل جديدة لضمان مرافقة ناجعة للنشاط الفلاحي	76
3- تحديث البنية التحتية الفلاحية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية	97
4-التوسع في استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الفلاحية	105
5-تفعيل الإرشاد الفلاحي، و الرقابة على المنتجات والمدخلات الفلاحية	111
6-تطوير الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق	120
7-برامج وآليات تسليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة	125
8-التأمين الفلاحي	137
الفصل الرابع: البنية الاجتماعية والثقافية، وإستراتيجيات التنمية الفلاحية بإقليم توات	
1- البنية الإجتماعية للمجتمع التواتي	144
1-1-التشكيلات الإجتماعية المكونة للمجتمع التواتي	144
1-2-الفئات المكونة للمجتمع التواتي	149
1-3-قبائل إقليم توت	154
2- البنية الثقافية للمجتمع التواتي	156
2-1-العادات والتقاليد	156
2-2-الأدب الشعبي	168
2-3- الكتاتيب و المدارس القرآنية	170
2-4- القيم الإجتماعية بإقليم توات	173
3-الثقافة والتنمية	175
3-1-مفهوم الثقافة:	175
3-2-إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية المستدامة 3-3 المحددات الاجتماعية والثقافية لتحقيق التنمية المستدامة	176
الفصل الخامس :التنمية الفلاحية مبادءها وأثرها في المجتمع الواحاتي التواتي.	

1-مبادئ التنمية المستدامة	193
1-1-مبدأ العدالة الإجتماعية والإقليمية	194
1-2-مبدأ الحيطة والتحفظ	195
1-3--مبدأ التمكين و المشاركة	195
1-4- مبدأ التقارب الاجتماعي	196
2-التنمية الستدامة والبيئة	197
3- التحولات التي شهدها المجتمع الواحاتي التواتي	199
3-1- التقسيمات الإدارية	199
3-2- التحولات العمرانية	199
3-3- الإعتماد على موارد اقتصادية جديدة	201
3-4- التجهيزات التعليمية والتكوين	203
3-5- التجهيزات الصحية بتوات	204
3-6- شبكة الطرق المهيكلة للمجال التواتي	205
عرض وتحليل معطيات الدراسة	208
نتائج الدراسة	233
خاتمة	238
قائمة المراجع	239
ملاحق	240

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور المساحة الزراعية بإقليم توات خلال السنوات الأخيرة	109
02	طور المستثمرات الفلاحية في إقليم توات خلال السنوات الأخيرة	109
03	نشاط الصحة النباتية بمديرية المصالح الفلاحية أدرار	117
04	يوضح النشاطات البيطرية بمديرية الفلاحة أدرار	120
05	تطور الإنتاج النباتي في إقليم توات	122
06	تعداد الحيوانات في إقليم توات خلال السنوات الأخيرة	123
07	تطور تمويل شعبة الحبوب خلال السنوات الأخيرة	130
08	تطور مشاريع الخضر والفواكه في إطار قرض الرفيق خلال الفترة 2014-2019	131
09	تطور تمويل مشاريع تربية الدواجن خلال الفترة2014-2019	131
10	تطور تمويل شعبة الحبوب خلال الفترة 2014-2019	134
11	تطوير تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة (2014-2019)	135
12	تطور تمويل شعبة تربية الدواجن خلال الفترة 2014-2019	136
13	تطور عدد العقود المكتتبة وعائدات الانتاج النباتي2010-2013 (CRMA D'ADRAR 2014)	139
14	تطور عدد العقود المكتتبة حسب أنواع عقود التامين الاكثر طلبا2010ـ 2013 ب:CRMA D'ADRAR 2014)	140
15	مراحل اكتتاب عقد تأمين في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي	140

قائمة الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة لإقليم توات	40
02	طريقة توزيع مياه الفقارة	99
03	القسرية عند مدخل البساتين	101
04	مرور مياه الفقارة بين البساتين	102
05	بستان تقليدي	106
06	طريقة السقي بالغمر (القمون)	108
07	إنتاج الطماطم بمستصلحات توات	122
08	نتاج الحبوب بمستثمرات أوقروت	123

مقدمة :

تشمل التنمية المستدامة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمور أخرى متعددة، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة, والتنمية المستدامة تختلف بمفهومها ومضمونها في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة, فالتنمية بالنسبة لمجموعة من السكان أو لبلد بأكمله تعني الطموح إلة وضع وإلى غد أفضل على المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية, والتنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية، وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر الاستدامة وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل.

وتعد التنمية الزراعية المستدامة احد الأشكال المهمة في التنمية المستدامة, وتعني القدرة على استمرار الإنتاج مع المحافظة على الموارد الطبيعية, وتكتسي التنمية الزراعية المستدامة أهمية خاصة في الصحراء الجزائرية عامة وإقليم توات على وجه الخصوص, بحيث يواجه المجتمع الصحراوي الذي تجمعه الهوية والمصير المشترك تحديات عديدة، فقد عرف في الآونة الأخيرة تحولات جذرية تظهر للعيان في كثير من المجالات، نتيجة لتطبيق مخططات وإستراتيجيات تنموية تنتهجها الجزائر لإحداث التنمية الإجتماعية والإقتصادية المطلوبة في المجتمع، ولعل أبرز هذه التحولات تلك التي مست الجانب الإقتصادي، والتي أصبحت حقيقة ملموسة يعيشها المجتمع نتجت عن عوامل داخلية وأخرى خارجية، ولاريب أن هذه الإستراتيجيات ستصطدم بمجموعة من النظم الإجتماعية والأبنية الثقافية للمجتمع بحكم إرتباطها ببعضها البعض.

ونظرا للحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات، قمنا بها محاولة لدراسة الإقتصاد (الفلاحة) بما يحمله من خصائص ومميزات وما يرتبط به من تغيرات آنية أي ظرفية أو خاضعة لإستراتيجيات اقتصادية وملائمتها مع البنية الإجتماعية والثقافية للمجتمع التواتي، ولتحقيق هذا المسعى إحتوت هذه الدراسة على خمس فصول تبدأ بمقدمة وتنتهي بخاتمة.

ويتضمن الفصل الأول الذي يعتبر الإطار النظري للدراسة ،تم فيه محاولة صياغة إشكالية الدراسة وإطارها المفاهيمي ،من خلال طرح الإشكالية وإقتراح تساؤلات فرعية للدراسة، وأسباب إختيار الموضوع ،وأهداف وأهمية الدراسة ،وتحديد مفاهيم الدراسة وبعدها الإجراءات الميدانية للدراسة والمتضمن تمهيد، الإجراءات منهجية البحث، أدوات البحث ، حقل الدراسة، مجتمع البحث والعينة. ،وبعدها عرض الدراسات السابقة.

وفيما يخص الفصل الثاني فقد كان كمدخل منوغرافي للمجتمع التواتي من خلال ذكر المجال الجغرافي لإقليم توات مع ذكر خصائصه وعلاقة الإنسان التواتي بمجاله الطبيعي، ثم عرض حال الإنسان التواتي المجال، والمجال والتنمية في حين خصص الفصل الثالث للإستراتيجيات التنموية التي إنتهجيتها الدولة في إقليم توات،من خلال عرض المحاور التالية: تحديث وإصدار التشريعات اللازمة، هياكل جديدة لضمان مرافقة ناجعة للنشاط الفلاحي، تحديث البنية التحية الفلاحية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية،التوسع في استصلاح الأراضي وزيادة الر قعة الفلاحية،تفعيل الإرشاد الفلاحي،تفعيل الرقابة والمدخلات الفلاحية، تطور الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق، برامج وآليات تسليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة،التأمين الفلاحي، فيما درسنا في الفصل الرابع البنية الاجتماعية والثقافية، وإستراتيجيات التنمية الفلاحية بإقليم توات ، وتضمن الفصل المحاور التالية، البنية الإجتماعية والثقافية، إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية، أما الفصل الخامس فكان لدراسة التنمية الفلاحية ،مبادءها وأثرها في المجتمع الواحاتي التواتي كما درسنا في الفصل السادس الإستراتيجيات التنموية ومبادئ التنمية المستدامة في المجتمع التواتي محاولينا في ذلك التعرض للنقاط التالية ، مبادئ التنمية المستدامة،التنمية المستدامة والبيئة ،و التحولات التي شهدها المجتمع الواحاتي التواتي وأخيرا عرض وتحليلي معطيات الدراسة ثم نتائج الدراسة. وخاتمة في الأخير.

الفصل الأول :

الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة.

1- الإشكالية

2- أسباب إختيار الموضوع

3- أهمية الدراسة

4- أهداف الدراسة

5- مفاهيم الدراسة

6- منهجية البحث

7- مجالات الدراسة

8- أدوات الدراسة

9- مجتمع البحث والعينة

10- صعوبات الدراسة

11- الدراسات السابقة

1-الإشكالية:

عاش الإنسان في حياته حياة متزنة مع بيئته،لأن أعداده ومعدلات استهلاكه وما يستحقه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء، فالتفاعل بين الإنسان وبيئته قديم قدم ظهور الجنس البشري،فكانت البيئة تلبي متطلباته وتشبع الكثير من رغباته واحتياجاته، كان أثر الإنسان على البيئة أول الأمر هينا لا يتعدى حدود متطلباته، وبدأت تتغير علاقة الإنسان بالبيئة مع بداية تغير مراحل حياته من الجمع والالتقاط إلى الصيد، ثم الزراعة ، فالصناعة.

فالأرض واحدة لكن العالم ليس كذلك، نحن جميعا نعتمد على مجال حيوي واحد للإبقاء على حياتنا ومع ذلك فكل مجتمع وكل بلد يكافح من أجل البقاء والرفاه من دون اعتبار لأثر ذلك على الآخرين والبعض يستهلك الموارد الطبيعية بمعدل لن يترك سوى القليل للأجيال القادمة، في حين يعيش الكثيرين على حافة الجوع والمرض والموت المبكر.

فقد وقعت العديد من المجتمعات في دوامة الفقر فهم مجبرين على استنزاف موارد البيئة في سعيهم للحصول على قوت يومهم ، وإفقارهم للبيئة يؤدي إلى مزيد من فقرهم. وغالبا ما تكون الرفاهية المحققة في تلك المجتمعات محفوفة بالمخاطر لأنها تقوم على الزراعة واستغلال الغابات والصناعة التي لا تجلب النفع والتقدم إلا لفترة قصيرة.

أما في المجتمعات الكبيرة فإزداد تأثير الإنسان في البيئة بإزدياد التقدم العلمي والتكنولوجي وتزايد أفراد المجتمع وأصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة، وإزدادت معها حاجة الإنسان للغذاء والكساء ووسائل العيش، وكثرت معدلات إستهلاكه من سلع وخدمات، وكثرت كمية النفايات الناتجة عن أنشطته، وسعى الإنسان خلالها إلى إشباع مختلف حاجياته البشرية، فنتج عن ذلك تزايد الضغوط على البيئة الطبيعية باستهلاك مواردها وبتجاوز طاقتها على استيعاب النفايات، وتجاوز المتطلبات الحدودية في بعض الحالات بدرجة أصبحت تشكل خطرا على توازن الغلاف الحيوي، وبذلك إختلت العلاقة بين الإنسان والبيئة وتوجس الناس خوفا من خطر ذلك على مستقبلهم.

الأمر الذي أدى بالمجتمعات الحالية إلى إحداث ثقافة تغيير إرادية وممنهجة بهدف تطوير واقعها وتحسين معيشتها وتحقيق الرفاهة والنمو دون الإخلال بالتوازن البيئي، من خلال الإستفادة من إمكانياتها وما تمتلكه من

موارد طبيعية من أجل مستقبل أفضل، وهذا وفق الخيارات المتاحة لتطوير قدراتها التنافسية وتحفيز القطاع الخاص ، و لا يتحقق ذلك إلا عن طريق عملية تنموية شاملة.

ولقد كان لتطور المجتمعات الغربية أثر كبير في بلورة وتحديد مصير شعوب العالم الثالث التي ما فتأت أن سارعت إلى تبني أنماط متباينة من التنمية السائدة في تلك المجتمعات واتخاذها كنماذج يجب إقتفاء آثارها قصد تحقيق التطور المماثل في شتى الميادين.

و يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضاة العاليةةة ويعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أو متقدمة, فالزراعة تشكل مصدرا رئيسيا للغذاء, وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما أنها تسهم في توفير المواد الأولية والمدلات الوسطية للعديد من الصناعات والحصول على أو توفير موراد مالية من لال عائد الصادرات أو توفير إحلال السلع الزراعية المستوردة.

وتحتل التنمية الزراعية في الوطن العربي مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وقد أولت أغلب الدول العربية اهتماما بالغا ومشتركا بهذا الموضوع منذ السبعينات حيث تم تأسيس مجموعة من المؤسسات العربية لدعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي, وشهد القطاع اللاحي تغيرات وتجديدات هامة, حيث أعيد النظر ي نماذج التنمية ورسمت خطط عملية ترمي إلى تطويره وتجلي ذلك من لال اللإصلاحات العديدة التي شملت طرق التنظيم وأنماط الاستغلال،كما رصدت له مخصصات مادية وبشرية متنامية، إتخذت تدابير تحيزية لائدة اللاحية قصد مضاعفة انتاجهم كما ونوعا، الأمر الذي أتاح قطع أشواط معتبرة على درب تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن صله عن الأمن القومي.

والجزائر كواحدة من هذه البلدان التي تشهد مدنها في الآونة الأخيرة تنمية لتحقيق لرفاهية ومواكبة التغيرات الحاصلة في العالم، حيث مر المجتمع الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بعدة محطات هامة في تاريخه تختلف ربما في المظهر والشكل العام وفقا للإيديولوجيات و الأفكار السائدة على مستوى كل مرحلة ولكن تتفق جميعها على تبني شيء واحد لايختلف فيه إثنان وهو تحقيق التنمية الشاملة باستعمال مختلف الطرق والوسائل المتاحة، حيث أنشأت العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية ومعاهد التعليم العالي ومراكز البحوث والمنتديات الثقافية والعلمية بغية تطوير قدراتها البشرية والإقتصادية والبيئية، وتقديم الخدمات للسكان والإرتقاء بنوعية الحياة.

إن منطقة توات تشتهر بطابعها العمراني وقصورها المتعددة وواحاتها الخضراء، وهذا ما منحها مؤهلات تنموية، فالواحة هي خزان ثقافي يعطي للفلاح قيمته وهو يمارس حياته الإجتماعية في إطاره المعهود، وسعى الفرد التواتي خلالها لتأمين حاجياته اليومية الضرورية من بينها الحاجة إلى الغذاء والكساء، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال

ذلك (الزراعة) فهي مورده الإقتصادي الهام، و على الرغم من أن منتجاتها لم تكن مجزية أمام الجهود التي كانت تبذل إلا أنها استطاعت ان تلبي متطلباته الضرورية، وعلى هذا الأساس إستوجب على الجهات المختصة أن تولي القطاع الزراعي بمنطقة توات عناية خاصة نظرا للدور الذي يمكن ان يلعبه كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الإقتصاديةو الإجتماعية والبيئية كإستراتيجية للخروج من دائرة الريع النفطي، وللتنويع في موارد الإنتاج.

فالقطاع الفلاحي بالمنطقة يؤدي دورا محوريا في إرساء دعائم تنمية مستدامة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وضع إستراتيجيات فعالة وتجسيدها في برامج ومشاريع تنموية ترتكز بالضرورة على إستغلال كافة المو ارد المحلية في المنطقة، وقد عرفت منطقة توات مشاريع تنموية عديدة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، إن الأرض والماء لهما أهمية كبيرة بوصفهما رأس مال سيادي ورمزي كذلك، انطلاقا من استخدامات الأرض الإقتصادية المباشرة ودلالاتها الثقافية بوصفها رمزا للتأثير الاجتماعي.

والثابت اليوم أن الإهتمام بالمدينة الصحراوية عموما ومدن اقليم توات على وجه الخصوص يعد من أفضل الطرق لتحقيق هذه التنمية من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في إعتبارها منهجا جديدا في تسيير المدن لخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والأقاليم ،وكذا إعادة رسم الخريطة السكانية والإقتصادية للمدينة من خلال السهر على تحقيق إستراتيجية تنموية عادلة وشاملة، تكون عادلة إجتماعيا، منسجمة بيئيا، ممكنة إقتصاديا، مقبولة ثقافيا، وقابلة للتنفيذ سياسيا.ولأن مدننا الصحراوية من بين المناطق النفطية ولايخفى على أحد ماللمخاطر النفطية من آثار سلبية على البيئة ، أصبح من الضروري إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من أولويات السياسات الإستراتيجية للحكم الراشد من خلال الإدارة الحكيمة للموارد ولتجسيد هذا الهدف إتخذت إجراءات وإستراتيجيات من شأنها تجسيد الاوضاع المعيشية الإقتصاديةوالإجتماعية والصحية مع صون بيئته.

هذه العلاقة بين الزراعة والتنمية المستدامة أدت إلى إهتمام الباحثين والدارسين في مجال تنمية المجتمعات الإنسانية، فالتكامل بين النسق الثقافي الصحراوي وفكر التمية المستدامة جد ضروري في عالم طغت عليه قيم عولمة السوق ومجتمع السوق القائم على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من أجل المنافع المادية، فعملت التحولات الزراعية في إعادة تشكيل مجال الواحة والممارسات الإيكولوجية المتعلقة بها، وبالتالي فالعلاقة بين إيكولوجيا الثقافة والإستدامة سواء في المجمع الصحراوي او في غيره لابد أن تكون محل بحث من اجل التوصل إلى كيفيات تحقيق التوازن بين قيم التنمية المستدامة وقيم النسق الثقافي السائد والخصوصية الصحراوية.

وبالنظر إلى كثير من البيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية الحكومية في أغلب دول العالم ولدى هيئة الأمم المتحدة، وكذا نتائج المؤتمرات الدولية التي تنعقد بشأن التنمية المستدامة سنجد حضورا دائما للبعد الإجتماعية والثقافي والإنساني، غير أن الواقع المعاش والممارسة يدل على غير ذلك.

وللوقوف على هذا جاءت دراستنا المتمثلة في إستراتيجيات التنمية الفلاحية المستدامة في منطقة توات.

تساؤلات الدراسة:

ماهي إستراتيجيات التنمية الفلاحية بإقليم توات ؟ وما مدى توافقها مع بنية المجتمع التواتي وخصائصه ؟

التساؤلات الفرعية:

هل تتوافق التنمية الفلاحية مع البنية الثقافية والاجتماعية لمنطقة توات؟

هل تستجيب إستراتيجيات التنمية الفلاحية للخصوصية الصحراوية والمجتمع التواتي؟

كيف تجسد الاستراتيجيات التنموية الفلاحية مبادئ التنمية المستدامة في منطقة توات؟

2-أسباب إختيار الموضوع:

يمكن تقسيمها إلى دوافع شخصية ودوافع موضوعية نذكر منها مايلي:

دوافع شخصية:

- مواصلة بحوثي وتنوير انشغالاتي واهتماماتي بواقع ومستجدات التنمية المستدامة وعلاقتها بمجتمع المعرفة خاصة والتحولات المجتمعية.
- مواكبة تطور المقاربات المفاهيمية والمصطلحات الجديدة في ميدان التنمية المستدامة

الدوافع الموضوعية:

- المساهمة في صقل الإطار النظري لهذا الموضو ع من خلال تحليل وجمع العناصر المرتبطة به وذلك بالاستئناس بالنظريات العلمية ذات الصلة.

- محاولة إبراز أهمية هذا الموضوع وإثراءه، والمساهمة في التنوير وفتح المجال أمام دراسات علمية أخرى.

فالظاهرة موضوع الدراسة لها أهميتها الحيوية في المعالجة الأنثروبولوجية بحكم أنها كل معقد من الظواهر الأخرى التي تتفاعل فيما بينها لتظهر في الوجود فهي لم تنشأ من فراغ ، وإن السبب الأساسي في تناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث هو محاولة التعمق في معرفة العلاقة بين إيكولوجيا الثقافة والإستدامة في المجتمع الصحراوي –أي العلاقة بين النسق الثقافي والخصوصية الصحراوية والتنمية المستدامة – من خلال الكشف عن الاستراتيجيات التنموية التي إنتهجتها الدولة في القطاع الفلاحي، فساهمت التحولات الزراعية بالمناطق الصحراوية في إعادة تشكيل مجال الواحة والممارسات الإيكولوجية المتعلقة بها، لهذا حظي هذا الموضوع باهتمامنا من أجل التوصل إلى كيفيات تحقيق التوازن بين قيم التنمية المستدامة وقيم النسق الثقافي السائد والخصوصية الصحراوية.

فاهتمامنا بمعالجة هذا الموضوع بالذات دون غيره من المواضيع التي تشكل مجالا للبحث والدراسة نابع أساسا من إطلاعنا على الموضوع وما يرتبط به من دراسات سابقة متعلقة بإستراتيجيات التنمية المستدامة وعلاقتها بالنسق الثقافي والخصوصية الصحراوية، ضف إلى ذلك مشاهدتنا الشبه يومية لهذه الاستراتيجيات والتحولات التي تمس أفراد المجتمع خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وما تطرحه من تساؤلات حول هذه الاستراتيجيات وأثرها على التركيبة المجتمعية، وما تخفيه هذه الإستراتيجيات من خبايا،هذا كله ساهم في تبلور فكرة الموضوع لدينا ، فسعينا بذلك إلى محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين إيكولوجيا الثقافة والتنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية.

3- أهمية الدراسة:

إن بحثنا يسعى إلى دراسة الإستراتيجيات التنموية في المجتمع الصحراوي، محاولين الكشف عن تلك الإستراتيجيات -التي شهدتها القرى التواتية والتي مست الأنماط التسيرية والهياكل التنظيمية التي خلقت بدورها مجموعة من التوترات عكست بذلك التناقضات القائمة في بنية المجتمع التواتي- ومدى توافقها مع البنية الثقافية والإجتماعية ومدى إستجابتها لخصوصية المجتمع التواتي.

ويعتبر موضوع التنمية المستدامة وإستراتيجياتها في المجتمع الصحراوي من أهم المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة ،لاسيما وأن مجتمعنا قد اجتاز ولا يزال يجتاز إستراتيجيات تنموية زراعية واسعة النطاق في الآونة الأخيرة، ومما لاشك فيه أن هذه الإستراتيجيات المتلاحقة قد تترك آثارا وانعكاسات على بقية النظم الاجتماعية الأخرى وذلك بحكم أن نظم وأنساق المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا، ومن ثمة فإن أي تحول أو تغير يحدث في نسق ما بالمجتمع،لابد أن تواكبه سلسلة من التحولات والتغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب المجتمع و مكوناته.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع التنمية المستدامة يعد من أهم الموضوعات المرتبطة بالإستراتيجيات الفلاحية والتي عرفها المجتمع التواتي في السنوات الأخيرة وعلى ضوء ذلك تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة ولاسيما في مجتمعنا الذي هو في حاجة ماسة لمثل هذه الدراسات،بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تعتمد على دراسة ميدانية واقعية، وبذلك يمكن أن تكون أساسا لدراسات أخرى قد تكون أكثر عمقا وتشتمل جوانب أخرى من مجتمعنا.

4-أهداف الدراسة:

لأي دراسة مهما كانت مقاربات بحثية تسعى لتحقيقها والتي على أساسها ومن خلالها يصاغ التصور أو الاتجاه العام للدراسة ،فالأهداف تساهم بشكل كبير في تحديد الأبعاد الحقيقية للموضوع وأطره النظرية والهدف

من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة والبحث العلمي وهو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية وذات قيمة ودلالة علمية.

وعلى هذا الأساس فإننا نسعى جاهدين من خلال هذه الدراسة لبلوغ الهدف التالي وهو:"معرفة الإستراتيجيات التنموية الفلاحية التي مست المجتمع التواتي "وهذا بالنظر دائما إلى البنية الثقافية والإجتماعية وكذا الخصوصية الصحراوية للمجتمع الذي تعيشه هذه التشكيلة وما تتطلبه في ظل جملة التغيرات التي يعرفها الوسط الاجتماعي اليوم، وبحكم كل هذا فقد كان لزاما علينا معالجة هذه المشكلة وفق إطار تصوري يعكس بالضرورة ما يحدث داخل المجتمع التواتي من إستراتيجيات تنموية ،وتبعا لهذا الطرح يمكننا أن نحدد الهدف العام للدراسة وهو:معرفة الإستراتيجيات التنموية الفلاحية في المجتمع التواتي ومدى توافقها مع البنية الثقافية والإجتماعية وكذا مدى إستجابتها لخصوصية هذا المجتمع.

5-مفاهيم الدراسة:

5-1-تعريف التنمية:

لغة: إن التنمية لغويا مشتقة من الفعل نمى الشيء أي جعله ناميا، أما في اللغة الانجليزية فمعناها حسب قاموس أوكسفورد النمو والإزدياد والتقويم ومرحلة من التقدم والتطوير، وتعني التنمية لغويا التطوير والتقدم والإصلاح. أما اصطلاحا فإن معظم علماء الاجتماع يعتبرون التنمية مجموعة من العمليان المنظمة والهادفة لإحداث التغير الإجتماعي المقصود.[1]

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي .وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...

وتعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والنظرية السياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف .فعلي سبيل المثال فإن علماء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج

[1]- جربي سميرة، مهدية هامل، التوجه الايديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة الطارف.

الاقتصادي والدخل القومي والأسري ...في حين يري علماء علم الاجتماع على أن التنمية هي تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يستهدف تغيير السلوكيات والثقافات حتى تكون ايجابية ومنفتحة ومرنة ومنتجة1...

5-2-التنمية المستدامة:

تعرف وفاء أحمد عبد الله :(1983) التنمية المستدامة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

تعريف محمد كامل شرقاوي :(2014) التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة2.

تعددت تعريفات التنمية المستدامة عبر تطورها خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، وعلى الرغم من تباين المصطلحات والكلمات التي وردت حولها، فإنها لا تختلف كثيرا في جوهرها ومحتواها .وتعريفنا لها هنا يركِّز على طابعها الأكاديمي؛ فهي حقل معرفي يتصف بالتداخل والتكامل والتراكم لما طرحته حقول المعرفة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية؛ إضافة إلى حقول المعرفة التطبيقية ذات الصلة بالبيئة ومكوناتها المختلفة.

أما التعريف الذي شاع انتشار عالميًّا، فهو الذي طرحته لجنة بروتنلاند، رئيسة وزراء النرويج، في تقريرها المقدم إلى هيئة الأمم المتحدةعام 1987 م، حيث قالت :"إن التنمية المستدامة نمط جديد للتنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها " وكان التقرير بعنوان (مستقبلنا المشترك).3

- التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة:

هي إستراتيجية أساسية لتحقيق التنمية الشاملة وتهدف لتحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وحماية البيئة من المخاطر, ولتحقيقها يتطلب تعاون وتكاثف الجهود المشتركة من قبل جميع الفاعلين في المجتمع يمكن أن تساهم في خلق عالم أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

[1]- مدحت أبو ناصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة ، مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017،ص66.

[2]- مدحت أبو ناصر، ياسين مدحت محمد، المرجع السابق ،ص 81.

[3]- عامر خضير الكبيسي وآخرون، المرجع نفسه، ص15.

5-3- تعريف إقليم توات:

توات أو أدرار مجموعة من واحات الصحراء الجزائرية الواقعة في الجنوب الغربي ،تؤلف في مجموعها إقليم عبور ما بين سفوح الأطلس الجنوبي و بلاد السودان ، يحدها من الشمال العرق الغربي وهضبة تادميت و من الجنوب هضبة مويدير كما يشكل واد السلورة الطريق التجاري لإقليم توات و تقع بين خطي طول °4 غربا الى °1 شرقا و بين خطي عرض° 26 °30 شمالا يتشكل من ثلاث وحدات أساسية هي : تينجورارين(قورارة)، توات الوسطى ، تيديكلت.[1]

5-4-تعريف الإستراتيجية:

تعرف الإستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريف لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، والذي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية. وتحديد الإستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية هبر الزمن، ويجب أن تتصف تلك الإستراتيجية بالشكولية بمعنى أنخا يدب أن تغطي جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، فالإستراتيجية في أي دولة تتبنى على تحليل كامل للقوانين الموضوعة التي تحكم نمو الإقتصاد القومي ثم وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التنمية المعتمدة في المستقبل.[2]

التعريف الإجرائي للإستراتيجة:

هي تلك الإجراءات التي قامت بها الدولة بمختلف مؤسساتها للنهوض بالقطاع الفلاحي بمنقطة توات, والتي ساعدت وتوسيع الرقعة الجغرافية للأراضي المزروعة وزيادة مستوى الإنتاج الفلاحي.

5-5-تعريف منطقة أوقروت:

منطقة أوقروت تقع هذه المنطقة في إقليم قورارة في الجنوب الغربي للجزائر ،وهي بلدية تمثل مقر الدائرة، يحدها من الشمال تيميمون ومن الجنوب تمقطن وتمنطيط ،أما من الشرق فتحدها عين صالح وحاسي القارة ،ومن الغرب

[1] - محمد الصالح حوتية, توات والأزواد،ج1 دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, 200,ص 8

2-العباسي محمد، برامج التنمية الاقت،صادية واثارها على الجنزب الكبير، دراسة ولاية إليزي -2001-2019، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3، 2019-2020،ص 56.

فالمطارفة ودلدول، وتبلغ مساحتها 13736كلم ‘أما عدد سكانها فيبلغ 11793 نسمة، في حين بلغت الكثافة السكانية لأوقروت 1,16كلم^2، وتتكون اوقروت من عدة قصور هي كالتالي:

بوقمة، الشارف ،زاوية سيدي عمر،أقبور ،أعبود ،بن عايد ، تبر غمين، قصر الحاج ،تنقلين ،تالة ،زاوية سيدي عبد الله.

6- منهجية البحث:

إن أي دراسة علمية بغض النظر عن طبيعتها والموضوع الذي تدور حوله تخضع لمجموعة من المعايير والتقنيات والتي يحاول الباحث من خلالها الوصول إلى الحقائق والبيانات الموضوعية المطلوب جمعها وعرضها ،بغية معرفة حقيقة المشكلة المطلوب دراستها ومعالجتها، وأول أساس تنطلق منه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج على إعتبار أنه الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة موضوع البحث ، يجتهد الباحث دائما سعيا منه إلى استخدام واختيار المنهج المناسب للوصول إلى نتائج موضوعية في دراسته، فطبيعة الموضوع تحدد نوع المنهج المستعمل باعتباره " مجوعة من القواعد التي يجب وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة والطريقة التي يتبعها الباحث لاكتشاف الحقيقة.[1]

ونظرا لطبيعة المشكلة البحثية من حيث تشابكها واختلاف توجهاتها وعلاقتها المترابطة في سياقها الاجتماعي والاقتصادي،كما ان دراسة التوافق تتداخل فيها الاهتمامات وتتعدد فيها المجالات ،وهذا التشابك والتداخل يفرض إجراءات منهجية تتماشى وفقا لهذا الطرح.

وبما أن دراسة موضوع التنمية المستدامة والبنية الثقافية والاجتماعية متعدد الجوانب، إقتصاديا، واجتماعيا، سياسيا، وبيئيا، فإن طبيعة الموضوع تلعب دورا أساسيا في تحديد نوع المنهج ونظرا لكون موضوع بحثنا يهدف إلى

[1] – بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م، ص89.

دراسة العلاقة بين استراتيجيات التنمية الفلاحية المستدامة والبنية الثقافية والاجتماعية وخصوصية المجتمع التوتي بمختلف تحدياته في ظل مشروع تنموي مستدام وحديث بكل ما يحمله من متغيرات جديدة ومتسارعة.

وانطلاقا من ذلك، لا يمكن الاعتماد على منهج واحد لتحليل مختلف هذه الجوانب التي تتسم بنوع من التعقيد لكونها ظواهر مركبة ومتشعبة مثلما هي متعددة المتغيرات، وعليه" يلجأ الباحث أحيانا إلى استخدام منهجية أو أكثر لدراسة نفس الظاهرة بقصد التحكم فيها أكثر وفهمها بشكل أعمق وأشمل".[1]

ونظرا لصعوبة الإلمام بهذه الدراسة من خلال منهج واحد تم انتهاج طريقة الإعتماد المتبادل لعدة مناهج أو بما يعرف بالتكامل المنهجي.

ومن بين المناهج التي تم الإعتماد عليها هي:

6-1-المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي يتكون من عناصر ومراحل متداخلة ومرتبطة تقود العقل بطريقة منظمة إلى الحقائق العلمية التاريخية في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط المستقبلي، أين يعرفه الأستاذ سيد الهواري" المنهج التاريخي بأنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التارخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل".[2]

[1] -أوزري أحمد، تحليل المضمون ومنهجية البحث، المغرب، الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1993،صص58.

[2] - سيد الهواري، الإدارة، مصر، القاهرة، مكتبة عين شمس،1975،ص69.

ويتم إختيار موضوع البحث التاريخي على ضوء المعايير المتفق عليها لإختيار مشكلات البحوث، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المكانية والزمـانية[1] التي حصلت فيها الظاهرة أو تم فيه الحدث التاريخي ويقوم الباحث بجمع الملعومات حول الموضوع من مصادرها الأولية والثانوية ومن أهم الأعمال التي يقوم بها المؤرخ هي الحصول على أفضل مادة علمية لحل المشكلة التي يبحثها. وعلى الرغم من أنه قد يبدأ بحثه بفحص المصادر الثانوية، إلا أن هدفه النهائي هو الوصول إلى المصادر الأولية.[2]

ويلعب هذا المنهج دورا حيويا في ميدان الدراسات والبحوث العلمية في مجال الظاهرة الاجتماعية وهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية، مما ساعدنا على معرفة التطور التاريخي للتنمية المستدامة وكذا مختلف التغيرات التي شهدها المجتمع التواتي في استراتيجياته ومشاريعه التنموية ، بحيث تم تعقب مسار المشاريع والإستراتيجيات التنموية الفلاحية وكذا دراسة تطورها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من حيث السياسات المنتهجة ومسيرة الإصلاحات من بلوغ التنمية الأجتماعية والاقتصادية.[3]

6-2-المنهج الوصفي:

أول خطوة يقوم بها الباحث لكي يدرس ظاهرة ما، هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، فالمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ويكون بذلك التحليل صادقا والمنهج الوصفي مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات

[1] – بن مرسلي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال والإعلام، ديوان المطبوعات الجامهية الجزائر، ص95.

[2] – بن مرسلي أحمد، المرجع نفسه، ص98.

[3] –الجو هري عبد الهادي، أحمد وعلي عبد الرزاق، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الحديث، الاسكندرية مصر/2002،ص 22.

الانسانية ومازال هذا المنهج الأكثر استخداما في الدراسات الانسانية حتى الآن وذلك نتيجة لصعوبة استخدام الأسلوب التجريبي في المجالات الإنسانية.[1]

الأسلوب الوصفي هو أحد أساليب البحث العلمي، ولذلك يسير الباحث وفق هذا الأسلوب على خطوات الطريقة العلمية نفسها التي تبدأ بتحديد المشكلة حتى الوصول إلى النتائج والتعميمات، من خلال جمع المعطيات والمعلومات الضرورية والخاصة بواقع المجتمعات الحديثة والتي يمكن تنظيمها من أجل فهمها واستخلاص ما الذي فرضته المستجدات العلمية والتكنولوجية الحديثة ودورها في تحقيق المشاريع التنموية المستدامة، بالشكل الذي يسمح بمعرفة خلفياتها، أبعادها وأهدافها.

إلا أن قدرة المنهج الوصفي على التنبؤ تبقى محدودة وذلك لصعوبة وتعقد الظاهرة الاجتماعية وسرعة تطورها.[2]

والدراسة الحالية تسعى إلى وصف علاقة متغير مستقل بآخر تابع (الإستراتيجيات التنموية الفلاحية – البنية الثقافية والاجتماعية والخصوصية الصحراوية) ، ومنه فالمنهج الوصفي "يدرس الظاهرة كما تقع في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا " ومن خلال تطبيق هذا المنهج سنلجأ إلى استخدام طريقة من طرق البحث فيه وهي طريقة المسح الاجتماعي والتي هي عبارة عن دراسة لجوانب من الأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية محددة وهذه الأوضاع لها دلالة اجتماعية ويمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى يمكن قبولها كنموذج وذلك بقصد تقديم نماذج إنشائية للتحول الاجتماعي .[3]

[1] بويحياوي صبرينة، التنمية المستدامة ومجمع المعرفة، رؤية للمقاربات المفاهيمية والأطر العملية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-2 ، 2014-2015، ص 40.

[2] – عمار بوحوش، محمد الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص136

[3] شنافي ليندة ،المرجع السابق، ص259.

6-3- منهج تحليل المضمون:

يستخدم هذا المنهج في تحلل البيانات والمعلومات من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل. يستخدمه الباحث في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الحاضر، الحاضر أو المستقبل. كما يعتبر هذا المنهج جد مفيد لمعرفة عوامل التغير الاجتماعي من خلال تحليل التقارير والوثائق والسجلات الرسمية لغرض استخراج الاتجاهات الحقيقة المعبرة عن واقع معين، كما أن هذا المنهج يعرف بأنه" مجموعة الخطوات التي تسعى إلى إكتشاف المعاني الكامنه في المحتوى والعلاقات الإرتباطية لهذه المعاني" وهو كمنهج يحتاج من الباحث العديد من المهارات التي تمكنه من استخدامه استخداما سليما، يوصله إلى نتائج معتبرة وصادقة وأول خطواته التنظيم والمنهجية.[1]

وباعتبار أن موضوع الدراسة يتمحور حول استراتيجيات التنمية الفلاحية المستدامة والبنية الثقافية والإجتماعية فتم الإعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة بشقيه الكمي (العدد، القياس) والكيفي(تحليل الدلالات والأفكار التي تحملها) فهذان الأسلوبان يخدمان البحث التحليلي والذي يسمح لنا القيام بالتأويل تأويلا أنثروبولوجيا، ساعدنا هذا المنهج على دراسة تحليل المواثيق الرسمية والتشريعات المحلية والدولية في مجال التنمية المستدامة واستراتيجياتها والبنية الثقافية، أين تمت الاستعانة به في تحليل الرؤية الجديدة والمفاهيم التي أفرزتها التكنولوجيا الجديدة في بناء ثقافة مجتمع وخصوصيته وتحقيق التنمية المستدامة، سيما منها الوقوف عند المحطات الإصلاحية والإستراتيجية المتعلقة بالتجربة الجزائرية في الجنوب، ما تم تسخيره من جهود وإمكانيات بشرية ومادية ومختلف التشريعات فيما يخص بلوغ أهدافها من جهة ومدى تنفيذها من جهة أخرى.[2]

[1] -عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية،ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص 26.

[2] -محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985،ص 55.

7- مجالات الدراسة:

تتضمن مجالات الدراسة تحديد أطره الزمنية والمكانية وتحديد البيئة الاجتماعية التي سيتم فيها ،والمتمثلة في مجالات البحث الثلاث وهي ضرورة منهجية في جانبها الميداني والتي تمثل مدخلا للدراسة وتتطلب إلماما كاملا بالحدود التي تفصل بين ماهو زماني ومكاني وبشري، وهو أمر تستوجبه مرحلة التعميم ومسألة ارتباط النتائج بالإطار الزماني والمكاني للظاهرة المدروسة فالتعميم مع أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بطريقة اختيار العينة وتمثيلها للمجتمع ،إلا انه يتحدد زمانيا ومكانيا بمجال الدراسة والذي يضفي عليه طابع الدقة والتعمق.

7-1- المجال المكاني:

لكل بحث مجال مكاني خاص به وبالنسبة لدراستنا تعتبر منطقة أوقر وت مجالا مكانيا لها، تابعة لإقليم قورارة تقع في الجنوب الغربي للجزائر ،وهي بلدية تمثل مقر الدائرة، يحدها من الشمال تيميمون ومن الجنوب تمقطن وتمنطيط ،أما من الشرق فتحدها عين صالح وحاسي القارة، ومن الغرب فالمطارفة ودلدول، وتبلغ مساحتها 13736كلم ،أما عدد سكانها فيبلغ 11793 نسمة، في حين بلغت الكثافة السكانية لأوقروت 1,16كلم^2، وتتكون اوقروت من عدة قصور هي كالتالي:

بوقمة، الشارف ،زاوية سيدي عمر،أقبور ،أعبود ،بن عايد ، تبر غمين، قصر الحاج ،تنقلين ،تالة ،زاوية سيدي عبد الله.

7- 2-المجال الزماني:

بما أننا أمام ظاهرة إجتماعية في الحاضر يتطلب منا تحديد الفترة الزمنية المخصصة لهذه الدراسة،والتي بدأت منذ الشروع في جمع البيانات الأولية حول الفلاحين المتواجدين بمنطقة أوقروت هذا بداية من مارس 2019م ،مرورا بمرحلة إجراء المقابلات بداية من شهر أفريل 2021 الى غاية منصف شهر جوان من نفس السنة، وهو تاريخ

نهاية جمع كافة البيانات الميدانية، وبعدها مباشرة تم الشروع في تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها مع الصياغة النهائية لنتائج البحث وتحليلها على ضوء تساؤلات الدراسة.

7-3- المجال البشري:

يبلغ عدد المزارعين بمنطقة أوقروت حوالي 1365فلاح موزعين عبر مساحة مزروعة تقدر بحوالي 950هكتار، ويمارس النشاط الزراعي بأوقروت في قطاعيين ،تقليدي وحديث ،القطاع التقليدي ويمتد عبر قصور بلدية اوقروت ،أما القطاع الحديث والمتمثل في الاستصلاح والإمتياز ويتواجد بقصر زاوية سيدي عبد الله وقصر بوقمة

8-أدوات البحث:

لأجل فهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة وإعادة بنائها في سياقها الطبيعي تم استخدام مجموعة من التقنيات والأدوات البحثية وهذا بهدف الوقوف على جوانب المشكلة البحثية سواء ما ظهر منها أو ما خفي ،ضف إلى ذلك التحديد الدقيق لمتغيرات الدراسة ونتائجها وهذا لا يتسنى لنا إلا من خلال الاختيار السليم والدقيق لأدوات جمع لبيانات ومدى مصداقية هذه الأدوات في الكشف عن كل حيثيات الدراسة ،ونظرا لاختيارنا للمنهج الوصف والمنهج التاريخي كمناهج أساسية في الدراسة فقد كان لزاما علينا ان نختار أكثر من أداة، فعمليا لا يوجد هناك فصل بين أدوات البحث العلمي التي تعتبر وسائل متكاملة لأداء دور أساسي في البحث، والمتمثل في جمع البيانات بصفة موضوعية، فلا يمكن في هذه المواضيع الاستغناء عن أية أداة من أدوات البحث الأساسية بل ولا يمكن اكتمال دور أحدهما دون الأخرى وخاصة أثناء البحث الميداني رغم أن الملاحظة تعتبر من الأدوات الرئيسية في مختلف مراحل البحث، ويبرز تكامل الأدوات المعتمدة في البحث الميداني من خلال الإجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث بدءا من استطلاع الميدان لأجل التعرف عليه تحديد مجالاته ومن اجل ذلك كان استخدام أدوات البحث كما يلي:

8-1-الملاحظة بالمشاركة:

تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في عملية البحث العلمي ومصدرا أساسيا لحصول على البيانات اللازمة للموضوع ،فهي تعتمد أساسا على حواسنا وقدراتنا الفائقة على ترجمة ما نلاحظه ونتلمسه إلى عبارات ذات معاني ودلالات ،فمن خلال تتبعنا للملامح العامة لموضوع دراستنا والمتمثلة أساسا في الاستراتيجيات التنموية الفلاحية التي حاولنا أن نربطها بالبنية الثقافية والاجتماعية والخصوصية الصحراوية لمنطقة توات ، ومن الأكيد انه لا يمكن فهم ذلك إلا من خلال ملاحظتها ومعايشتها ولو بشكل جزئي لما يحدث داخل مجتمعنا المصغر الذي نحن جزء لا نتجزأ منه.

ففي هذا النوع من أنواع الملاحظة ،يشارك الباحث مشاركة فعلية في الموقف أو الوضع أو الحالة التي يريد ملاحظتها بغرض جمع بيانات عنها .ويكون الباحث إما مكشوفا لأفراد الدراسة أو مستترا.[1] وعلى إعتبار أن الباحث جزء من مجتمع الدراسة فقد كان من البديهي ان نستخدم الملاحظة و الملاحظة بالمشاركة، حيث سمحت لنا هذه الأداة بتكوين تصور مؤقت عن واقع الاستراتيجيات التنموية الفلاحية ، وعن البنية الثقافية والاجتماعية وخصوصية المجتمع التواتي الصحراوي، وهذا سمح لنا ببناء تصور أولي لخطوات البحث وصياغة تساؤلات الدراسة المراد الإجابة عنها وتفسيرها.

8-2 – المقابلة:

تعد المقابلة من أدوات جمع البيانات الشائعة لاستخدام في كثير من مجالات البحث العلمي .وهي على عكس الملاحظة ،تقوم على تدخل الباحث ومحاولة إيجاد أجوبة لأسئلته.إن الغرض الرئيس من إجراء المقابلة هو

[1] عدنان عوض، مناهج البحث العلمي ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة،2008م،ص227.

معرفة ما يدور في عقول الناس أفراد الدراسة ،فالباحث يجري مقابلات مع أفراد الدراسة لمعرفة تلك الأمور التي يستطيع ملاحظتها بطريقة مباشرة. [1]

فالمقابلة عملية تتم بشكل مباشر وجها لوجه بين الباحث وبين شخص أو مجموعة من الأشخاص بغية التقصي عن حقائق ماضية أو حاضرة تتعلق بحياة الفرد أو بآراءه وقيمه ومواقفه أو بمحيطه الاجتماعي عن طريق طرح أسئلة مترابطة في مواضيعها وتكون مستقات من فرضيات البحث.

ولأن هناك جوانب خفية من حياة مجتمع البحث لا يمكن الإطلاع عليها من دون إجراء المقابلة ووسيلتها حيث لا تكفي الملاحظة وحدها لمعرفة علاقة استراتيجيات التنمية الفلاحية بالخصوصية المجتمع التواتي وثقافته.

بلغ عدد المقابلات التي أجراها الباحث 30 مقابلة مع فلاحين من المنطقة.

وقد تمت هذه المقابلات بشكل فردي للمبحوثين، أما بالنسبة لوقت إجراء المقابلة فقد تمت أما في فترات الصباح وقت العمل في المزرعة بين الساعة التاسعة والثانية عشر أو في الفترة المسائية بعد العودة من العمل (من الساعة السادسة إلى التاسعة مساءا), وكانت موجهة للفلاحيين بمنطقة أوقروت بتيميمون كعينة الدراسة.

8-3- دليل المقابلة:

إعتمدت على هذه الاداة لانها تساعدني في التواصل مع المبحوثين والتعرف اكثر على الاستراتيجيات التنموية الفلاحية وعلاقتها بثقافة وخصوصية المنطقة ، وكان هدا الدليل يشتمل على مجموعة من الأسئلة المباشرة وعددها 14 سؤال موزعة على ثلاثة محاور على كما يلي:

المحور الأول: ويتعلق بمدى توافق استراتيجيات التنمية الفلاحية مع البنية الثقافية والاجتماعية لمجتمع توات وهي اسئلة تتعلق بأشكال تعاون و الملكية المزرعة والفلاحة والمناسبات والاحتفالات والدعم الفلاحي.

[1] عدنان عوض، نفس المرجع ،ص229.

المحور الثاني: ويختص في مدى استجابة استراتيجيات التنمية الفلاحية للخصوصية الصحراوية والمجتمع التواتي، وتتعلق بكيفية سقي الأرض، وبعد الماء عن سطح الأرض وتأثير الاستراتيجيات التنموية على التركيبة الاجتماعية والمحاصيل الفلاحية.

المحور الثالث: ويختص في كيفية تجسيد الاستراتيجيات التنموية الفلاحية لمبادئ التنمية المستدامة في المجتمع التواتي، ويتعلق بالاهتمام بالجوانب الثلاث والمشاركة في الحصص والايام التكوينية التي تنظمها المصالح الفلاحية، وجودة الأراضي الزراعية والمياه و المواشي.

9- مجتمع البحث والعينة:

9-1- التعريف بمجتمع البحث:

يتطلب تحديد مجتمع البحث معرفة حدوده و حدود احتياجنا منه ، و انطلاقا من ذلك فإن تصور أي المجتمعات ستكون حقلا لبحثنا لا يمكن أن يكون اختيارا سطحيا ، لأن ذلك يعني بكل بساطة عدم فهم الواقع فهما عمليا ، و بالتالي لن يضفي إلى حلول وظيفية فالمفروض في الحلول أن لا تستورد ،و إلا نصبح أمام محاكاة أو تقليد و عليه فلابد أن تنبع من خصوصية المجتمع و واقع بنائه الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي. و إذا حاولنا أن نفهم واقع التنمية الفلاحية للمجتمع الأوقروتي فعلينا أن نتجاوز قشرتها المزركشة و نتوجه نحو لبها من حيث الكم و الكيف و ما آلت إليه البنية الثقافية والاجتماعية وخصوصية المجتمع التواتي ، و هذا حتى نتمكن من تحديد مدى توافقها مع الاستراتيجيات التنموية الفلاحية و ما عرفته من تحولات ،و هذا حتى نتعرف على حقيقة الظاهرة من جانبيها الاقتصادي و والثقافي الاجتماعي ، ونظرا لما تم ذكره فقد وقع الإختيار على فئة الفلاحين في منطقة اوقروت لتكون مجتمعا لبحثنا.

9-2- العينة وطرق إختيارها:

إن العينة هي جزء محدد كما ونوعا يمثل عدد من الأفراد يحملون الصفات نفسها في مجتمع البحث، وقد تم الاعتماد على العينة القصدية التي يتم إختيارها إختيارا حرا لتحقيق غرض البحث إذ ليس من الضروري أن تكون العينة ممثلة لأحد لأن المطلوب هو الحصول على معلومات محدد نوعها سلفا ولا تتوفر إلا لدى مجموعة معينة من الناس[1] ،فالباحث في هذه الحالة قد اختار مناطق محددة تتميز بخصائص ومزايا تمثيلية للمجتمع وهذه تعطي نتائج أقرب من النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله، وبلغ حجم العينة 30 مبحوثا من مجتمع الدراسة ،أما وحدة العينة فتمثلت في الأشخاص الفلاحين الذين مارسوا النشاط الزراعي التقليدي ومارسوا النشاط الزراعي الحديث(أي قبل و بعد التحولات والاستراتيجيات التنموية).

10- صعوبات الدراسة:

من البديهي ان تتعرض أي دراسة ميدانية لمجموعة من الصعوبات والتي يعاني منها أغلب الباحثين منها :

_قلة المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة .

_ ضعف المستوى التعليمي للمبحوثين.

11- الدراسات السابقة:

-دراسة لإيمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد

تناول الباحثان في هذه الدراسة العلاقة بين البناء الإجتماعي والثقافي والتنمية المستدامة من خلال تحديد مفهوم البناء الإجتماعي ومفهوم الثقافة وخصائصها وعلاقتها بالمجتمع، مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها ومشكلاتها، وفي الأخير تطرق للثقافة والتنمية المستدامة.

[1] إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج،مناهج وطرق البحث العلمي ،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،1431هـ-2010م،ص96.

إعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة:

-إن الإنسان يشكل بصورة عامة محور وأساس البناء الإجتماعي وعليه تعتمد مختلف الأطر الاجتماعية فهو الذي يسير النظم التي تبني بموجبها المجتمعات. فإذا صلح الإنسان صلح البناء الاجتماعي وإذا إختل توازن الإنسان إختل توازن البناء الاجتماعي.

– علينا جميعا أن نهتم بالإنسان ونؤسس المعاهد التي نحتاجها في تنمية الإنسان وإعادة تجديده وبناء منظومة أفكاره.

– ضرورية تهيئة بيئة مناسبة للإنسان وتطويع الظروف البيئية المحيطة لخدمة الإنسان وبالتالي خدمة المجتمع، ومحاولة إعادة تشكيل سلوكه عن طريق إحداث تغيرات مدروسة في قوانين البيئة.

– محاولة إعادة صياغة الإنسان من جديد، والسعي نحو الوصول إلى إنسان يعمل من أجل مصلحة المجتمع بعيدا عن القوانين الفردية والذاتية وتدمر تفكيره الجمعي وشخصيته الاجتماعية.

– إن للإنسان دور بارز في البناء الثقافي للمجتمعات فهو الذي يشكل الأفكار والقيم والعادات ويحافظ عليها، وهو يشكل العنصر الفعال في ثقافة أي مجتمع.

– إن الشباب العربي هم أكثر الفئات الاجتماعية استهدافا، من أجل تحرير أفكارهم وتغيير قيمهم، وهناك محاولات متعددة لتغيير معتقداتهم مما يجعلهم يبتعدون عن ثقافتهم ويتجهون إلى ثقافات بديلة لذا يتوجب على المجتمع تحصين شبابه وحمايتهم من الإنحراف وراء ثقافات مادية بعيدة عن المعايير الثقافة العربية.

– نحن الآن نتاج ثقافة عريقة وأصيلة عمرها أكثر من سبعة آلاف سنة وهي متطورة ومستمرة لحد الآن، و تقع على الجيل الحاضر تطويرها واستمرارها والسعي لإيصالها إلى جهات العالم كونها تعبر وبشكل أمين عن حاجات الإنسان وتخدم الإنسانية.

– السعي من أجل نشر الثقافة العربية والإسلامية إلى العالم لأن من خواص ثقافة قابليتها على الإنتشار.

– يعد الإنسان الرائد الأول في جميع عمليات التنمية المستدامة وهو المحرك الأساسي الذي يستطيع تحريك عوامل التطوير وعوامل الإنتاج.

– التنمية تحتاج إلى مستلزمات فعالة لكي تستمر كالخطط والبرامج والدراسات لكي تبدأ بالمهم والأساسي ثم تتوسع لتشمل جميع مرافق الحياة وهذا يعني ضرورة الإهتمام بمراكز البحوث لأنها الوحيدة التي توجه أصحاب القرارات نحو الإتجاهات الصحيحة وتختصر الزمن والجهد والمال وتوصلنا إلى أهداف بأسرع وقت ممكن.

–ضرورة الاعتماد على الموارد الوطنية المتاحة وتطويرها وتهيئة كافة المستلزمات لإنجاح عملها لأن فيها قدرات فائقة.

– توسيع العلاقات الاقتصادية مع جميع الدول العربية وزيادة التبادل التجاري وتسهيل الاستثمار، وانتقال رؤوس الأموال، وتخفيض أو إلغاء الجمارك والضرائب بين البلدان، وتشجيع انتقال العمالة و الخبرات والتعاون وتهيئة فرص العمل الجماعي بروح الفريق الواحد، لأن مثل هذه الإجراءات تخدم جميع الدول العربية تحت الظروف الحالية والمستقبلية.

- **علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:**

اعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الرابع من فصول الدراسة، المتعلق بالإستراتيجيات التنموية و البناء الإجتماعي والثقافي لمجتمع توات وجاءت هذه الدراسة أيضا لدراسة العلاقة بين البناء الإجتماعي والثقافي و التنمية المستدامة. فكانت جد مفيدة لنا في فهم العلاقة بين جدلية الثقافة والتنمية.

- **أوجه التشابه بين الدراستين:**

- كلا الدراستين اهتمتا بالبناء الإجتماعي والثقافي وعلاقته بالتنمية المستدامة.

أوجه الإختلاف بين الدراستين:

- إن دراستنا عالجت الإستراتيجيات والتنموية الفلاحية بمنطقة توات ، عكس الدراسة السابقة التي أهتمت بالمشاريع التنموية بثقافة المنطقة، بصفة عامة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي والثقافي.
- دراستنا الحالية ركزت بالبناء الثقافي والإجتماعي ، بينما الدراسة السابقة درست البناء الثقافي أكثر.
- **دراسة لبن عبد الفتاح دحمان، مرزاية بلامة عائشة، بعنوان استغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الأمن الغذائي، الزراعة الواحاتية بأدرار نموذجا، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، عدد خاص بالملتقى الدولي العاشر، العدد العاشر، الجزء الأول، نوفمبر 2007.**

الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الحقيقة بأدرار تدرس إشكالية استغلال الفرص الزراعية بأدرار من خلال طرح التساؤل التالي: هل تمكن سكان منطقة أدرار من استغلال الفرص الزراعية في ظل مخططات التنمية الفلاحية في تحقيق الاكتفاء الذاتي ثم الأمن الغذائي؟وهل تماشت هذه المخططات وأسس النظام الواحي، الفقارة، البساتين،القصور؟

تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى مجموعة من العناصر هي: الخصوصية الطبيعية والمناخية لمنطقة أدرار، الإنتاج النباتي بمنطقة أدرار، الإستغلال المحلي للمنتوج الفلاحي بأدرار،

الإجراءات المنهجية للدراسة:

إعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

مكان الدراسة و لاية أدرار

نتائج الدراسة:

لابد من ايجاد برامج وطنية جادة تسمح بالمتابعة الجيدة للميزانيات المخصصة لتطوير المنتوج الفلاحي، والتوعية الحساسة بأهمية النشاط الفلاحي بمختلف أنواعه، نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي، بالنسبة للفرد خاصة وللمجتمع كافة مما يمكن في صناعة الاستقلال الاقتصادي.

- إن التفكير والإبداع الإنساني هو مصدر الثروة وأداة لتأمين الحياة، فنظام الواحة موروث إجتماعي واقتصادي ساهم في خلق الحياة بمناطق صعبة وساهم في دفع عجلة التنمية بها، الأمر الذي يوحي بأن استغلال

القدرات والفرص الذاتية المتاحة قد يبعد الكثير من الإقتصاديات عن تبعيتها المقيتة، وهذا ما تتداخل فيه الإرادة الاجتماعية والسياسية المؤسسة على قناعة فكرية صلبة.

- يمثل الأمن الغذائي رهانا متعدد الابعاد، الأمر الذي يتطلب من القائمين على سم السياسات بالاقتصاد الجزائري رسم استراتيجية استدافية مسؤولة ومضبوطة لتحقيق معدل مدروس لتأمين الاحتياج الغذائي، وهذا لا يتأتى إلا بتعبئية شاملة أساسها الرفع من قيمة العمل ومعدل الوطنية كذلك.
- **علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:**

إعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الثاني الذي يتمحور حول مدخل منوغرافي للمجتمع الواحاتي التواتي ، ساعدتنا هذه الدراسة في وضع تصور حول هذا المحور وكذا الخصوصية الطبيعية لمنطقة توات وعلاقتها المشاريع الفلاحية.

- **أوجه التشابه بين الدراستين:**
- كلا الدراستين إهتما بالجانب الفلاحي وكلاهما ركزا على ولاية أدرار كمجتمع للدراسة .
- **أوجه الإختلاف بين الدراستين:**
- هذه الدراسة ركزت فقط على الخصوصية الطبيعية والمناخية لمنطقة أدرار، بينما دراستنا الحالية شملت بالإضافة إلى الخصوصية الصحراوية على البنية الثقافية الإجتماعية وكذا مدى تجسيدها لمبادئ التنمية المستدامة في مجتمع الدراسة.
- **دراسة للد كتور بضياف عبد الملك، عنتر بوتيارة ، بعنوان البعد الأخلاقي في تعزيز مقومات التنمية المستدامة– من منظور إسلامي– وهذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية نظرية في ملتقى دولي بجامعة قالمة عام 2012.**

يدرس الباحث في هذا المقال العلاقة بين الأخلاق والتنمية في ظل الأزمات البيئة التي يتعرض لها العالم، والناتجة حسب الكثير من الإقتصاديين والاجتماعين ورجال السياسة عن عدم توفر البعد الإخلاقي في التنمية الاقتصادية، فتهدف هذه الورقة البحثية إلى ربط البعد الإخلاقي بالتنمية المستدامة من منظور

إسلامي، لتوضيح دور القيم الإخلاقية والإسلامية في الاهتمام بالبيئة، وعدم الإضرار بها مما يساعد على تعزيز مقومات لتنمية المستدامة.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مفهوم التنمية وأبعادها ومبادئها ،ثم الأخلاق ، وكيفية مساهمة الأخلاق الإسلامية في تعزيز مقومات التنمية المستدامة، ثن الأخلاق الإسلامية والتنمية المستدامة، والحاجات الأساسية في الإسلام والتنمية المستدامة.

- **إعتمد الباحث على المنهج الوصفي.**
- **نتائج الدراسة:**
- – المسؤولية الجماعية والمشتركة في الحفاظ على التوازن البيئي.
- الحفاظ على المال العام والحث على الغرس واستغلال الأرض.
- الإهتمام بالموارد المائية وصيانتها.
- الإهتمام بالحيوان.
- العناية بالنظافة العامة
- حماية النفس والوقاية من الأمراض.
- **علاقة دراستنا بهذه الدراسة:**

إعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الخامس الذي يتحدث حول التنمية الفلاحية مبادءها وأثرها في المجتمع الواحاتي التواتي ، ساعدتنا على معرفة مبادئ التنمية المستدامة.

-دراسة لعبد الكريم الجندي، بعنوان الثقافة والتنمية المستدامة: نحو مدخل ثقافي لسؤال التنمية بالواحات المغربية، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الحوار المتمدن، 2015.

حاول الباحث في هذه الدراسة مناقشة وتحديد مفهومي الثقافة والتنمية من خلال تصورات واتجاهات مختلفة، وضمن حقول معرفية متنوعة، مع التركيز على حقلي السوسيولوجيا والانثروبولوجيا، من خلال طرح التساؤل التالي:

كيف السبيل للخوض في معالجة إشكاليات التنمية عبر المدخل الثقافي؟ وما الجديد الذي يمكن تقديمه بالارتكاز على التراث الثقافي لتنمية المجتمع الواحي المغربي؟

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مدخل ثقافي وإشكاليات التنمية، ثم المشاريع التنموية والبعد الثقافي بالمجال الواحي، وفي الأخير تطرق للمظاهر الثقافية المعرقلة للتنمية المحلية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

-إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي

-مكان الدراسة:واحات عرب الصباح بالمغرب

-نتائج الدراسة:

-إن للثقافة والتنمية ارتباط عضوي لا يمكن الفصل بينهما أو الإدعاء بأن تأثير الأولى فالثانية مجرد تأثير ثانوي مقارنة مع تأثير العوامل الأخرى والمتحكمة في دينامية المجتمع وتقدمه كالعامل الإقتصادي مثلا.

-من اللازم على مختلف الجهود الرامية لتنمية المنطقة عن طريق تنزيل مجموعة من المشاريع التنموية أن تتبنى المقاربة الثقافية إلى جانب مقاربات أخرى لتحقيق ذلك.

-إن الحاجة العلمية لعلمي لأنثروبولوجيا والسوسيولو جيا في مجال التنمية لا يقتصر على وضع النظريات والمفاهيم الضرورية على المستوى النظري، بل إن الحاجة الملحة أكثر هي مساهمة هذين العلمين في عملية تنزيل وتطبيق

المشاريع التنموية، وذلك من خلال إنجاز دراسات وبحوث حول ثقافة المجتمع وبنياته ونظمه الاجتماعية وأنماط تفكير أفراده وتمثلاته.

-علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:

اعتمدنا على هذه الدراسة أيضا في الفصل الرابع من فصول الدراسة، مستفيدا منها في فهم العلاقة بين جدلية الثقافة والتنمية.

-أوجه التشابه بين الدراستين:

-كلا الدراستين اهتمتا بالتنمية ومدى توافقها بالمظاهر الثقافية والتراث الثقافي المادي لمجتمع الدراسة.

أوجه الإختلاف بين الدراستين:

- إن دراستنا ركزت على الإستراتيجيات والتنموية الفلاحية فقط، عكس الدراسة السابقة التي أهتمت بالمشاريع التنموية بصفة عامة وعلاقتها بثقافة المنطقة،

دراستنا الحالية ركزت بالجانب الإيجابي للثقافة أكثر من الجانب السلبي بينما الدراسة السابقة أهتمت بالجانبين المشرق والإيجابي للثقافة وكذا بالمظاهر والأشكال السلبية التي تعيق التقدم والتطور والنمو.

- **دراسة لقوباد صباح حسيب، بعنوان استراتيجية تطوير مدينة كركوك وفق مبادئ التنمية المستدامة، وهي عبارة عن مقال نشر سنة2017.**

تتناول الدراسة المشاكل التي تعاني منها مدينة كركوك كحالة دراسية، من أجل محاولة وضع سياسات واطر عامة لتطوير مدينة كركوك وفق الاطار العام للتخطيط المستدام، كما ترمي الدراسة إلى ضرورة المحافظة على البيئة والموارد والثروات التي تتميز بها مدينة كركوك والحد من التلوث.

ركزت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:

- الإطار المعلوماتي لمدينة كركوك من خلال التعرف على الخلفية التارخية للمدينة.
- المحتوى النظري الذي تمثل بالتعريف على الدراسات السابقة حول تخطيط المدينة .

- المحور الثالث تمثل في الجانب التحليلي والميداني للدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

- اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.
- أداة جمع البيانات: الإستبيان
- العينة : عينة متفرقة من ابناء مدينة كركوك، وخاصة الموظفين العاملين في دوائر مختلفة في المدينة.
- مجتمع الدراسة: مدينة كركوك .
- **نتائج الدراسة:**
- عدم وجود مواصلات عامة حديثة يتلائم مع التطور الحاصل في هذا المجال عالميا.
- عدم وجود ممرات للمشاة امنة في شوارع المدينة يتلائم مع عدد السكان المستمرة في التزايد
- عدم وجود شوارع متلائمة مع حجم المورو في اوقات الذروة خاصة
- ان نسبة التلوث البيئي والسمعي والضجيج عالية في المدينة نظرا لعدم التعامل المثالي مع النفايات المتراكمة في بعض مناطق المدينة
- لا يوجد احزمة خضراء تحيط بالمدينة للحد من العواصف الترابية التي تتعرض المدينة في اوقات موسمية من السنة
- الغالبية من الدوائر الحكومية والخدمية تمركزت في الجانب الغربي من المدينة مما ولدت ازدحامات مرورية في اوقات بداية ونهاية الدوام الرسمي في المدينة.
- وجود فوضى بصري من خلال الاختلاط بين المحلات التجارية والورش الصناعية والأبنية السكنية في آن واحد.
-

- **علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:**

إعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الخامس الذي يتحدث حول التنمية الفلاحية مبادءها وأثرها في المجتمع الواحاتي التواتي ، وكانت هذه الدراسة بمثابة دليل إعداد خطة هذا الفصل (الفصل السادس) ورسم معالمه وفهم كيفية إستجابة الاستراتيجيات التنموية لمبادئ التنمية المستدامة لمجتمع الدراسة .

- **أوجه التشابه بين الدراستين:**

الدراستان تتحدثان عن فكرة استجابة الاستراتيجيات التنموية لمبادئ التنمية المستدامة

-أوجه الإختلاف بين الدراستين:

-دراستنا تركز على الإستراتيجات الفلاحية بالمنقطة على وجه الخصوص، بينما هذه الدراسة السابقة تطرقت لعلمية تطوير مدينة كركوك وفق الاطار العام للتخطيط المستدام.

-تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث الطرح الإنثروبولوجي بينما الدراسة السابقة كانت في ميدان الجغرافيا العامة والتهيئة.

-دراسة لمصطفاي عمر، بعنوان إشكالية التنمية في المناطق الصحراوية بالجزائر، دراسة حالة إقليم وادي سوف، جامعة قسنطينة–1 سنة 2017–2018.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التهيئة العمرانية، تدرس إشكالية التنمية في المناطق الصحراوية، من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف تبدو ديناميكية التنمية بالمناطق الصحراوية؟ وهل يمك تحقيق تنمية تستجيب للواقع المجالي الصحراوي؟

فرضيات الدراسة:

-إن الإطار النظري لمفهوم الإقليم لا يستجيب بالضرورة للواقع الميداني الذي تحكمه معايير أخرى قد تختلف عن الجانب التنظيري.

-يمتلك إقليم سوف مقومات عديدة من الناحية الطبيعية وكذا البشرية سمحت له بالوصول لنموذج تنموي محلي يعتمد على القطاع الزراعي يستجيب لتطلعات السكان.

-يعتبر إقليم سوف نموذجا مثاليا للمناطق الصحراوية التي تشهد حركة تنموية رصدتلها أغلفة مالية معتبرة.

-إن تطبيق مبادئ الحكم الراشد من شفافية التسيير وعقلانية في استغلال الموارد تسمح بتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة وتستجيب للمعايير التي تفرض حماية البيئة وترقيتها.

- **الإجراءات المنهجية للدراسة:**

-إعتمد الباحث على عديد المناهج وهي المنهج الوصفي والتاريخي، وكذا المنهج الاستقرائي واعتماد منهج دراسة الحالة.

-مجتمع الدراسة: إقليم سوف الذي يمثل جزءا من ولاية والوادي، والذي يمتد من حدود وادي ريغ شمالا إلى عمق العرق الشرقي وحدود ولاية ورقلة جنوبا وشرقا النطاق الرعوي للشريط الحدودي المتمثل في بلدية دور الماء.

-نتائج الدراسة:

-إن مسار التنمية في الجزائر مرهون بنظام الحكم من جهة، وبأسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع احتياطي الصرف، مما يعود بالسلب أو الإيجاب على المستوى المعيشي.

-بالرغم من تعدد السياسات والمخططات إلا أن واقع القطاع الزراعي بالجزائر لازال يراوح مكانه.

-إن السياسة الزراعية بالإقليم ترتكز أساسا على الإنتاج دون الإهتمام بالجانب التسويقي وهو مؤشر على غياب التخطيط الإقليمي عموما.

-ساهم الاستصلاح في الإقليم في اعادة تشكيل المظهر الطبوغرافي والنظام الزراعي بسبب عمليات التهيئة وتحضير المساحات الزراعية.

-تعتمد زراعة المحاصل على استخدام الأرض والمياه والبذور والأسمدة والأدوية لتحسين المردود وهي ثقافة حديثة بالإقليم دافعها تحقيق الربح.

- ان التوسع في المساحات الزراعية المستهلكة للماء من الطبقة السطحية ساهم في الحد من مشكلة صعود المياه، وأدى لظهور مشكلة عكسية وهي غور المياه.

- إن استعمال الأسمدة العضوية والأدوية بطرق غير منتظمة أدى إلى ظهور أمراض الحساسية وأمراض لم تكن معروفة بالمنطقة.
- إن التكثيف الزراعي والتوسع في انتاج المحاصيل من بطاطا وطماطم وغيرهما من احتلال الإقليم لمراكز متقدمة على المستوى الوطني.
- إن نجاح أي سياسة تنموية لن يتحقق في غياب إرادة حقيقة من الدولة باعتماد الحكم الراشد ومبادئه وفقا لخصوصية الجزائر وإقليم سوف.
- **علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:**
- إعتمدنا هذه الدراسة في الفصل الثاني من دراستنا والمعنون مدخل منوغرافي للمجتمع التواتي،فساعدتني هذه الدراسة في فهم الواقع المجالي الصحراوي وفهم ديناميكية التنمية بالمناطق الصحراوية ومدى استجابتها للواقع المجالي الصحراوي.
- **أوجه التشابه بين الدراستين:**
- كلا الدراستين اهتمتا بمجتع مجالي صحراوي يمتاز بمناخ قاسي وتظاريس وعرة متنوعة

-**أوجه الإختلاف بين الدراستين:**

- تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث الطرح والتحليل فدراستنا عالجت موضوع التنمية في المناطق الصحراوية من جانب إنثروبولوجي، بينما هذه الدراسة السابقة فكانت دراسة جغرافية تهتم بالتهيئة العمرانية.

-

- **دراسة لحجاج نجاة ، حدايد محمد، بعنوان تخطيط مشاريع الاستصلاح الفلاحي بالسهوب الجزائرية بين الاستمرارية والفشل– حالة المناطق السهبية المحاذية لواد الطويل بولايتي تيارت والجلفة– (2018).**

عمل الباحث في هذه الدراسة على دراسة المشاريع والمخططات الزراعية التي انتهجتها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين المعيشية لساكنة مدينتي الجلفة وتيارت

انطلق الباحث في هذه الدراسة من تساولين إثنين هما:

- هل استغلال الأراضي الزراعية يتم وفق الظروف الحقيقة للمنطقة المدروسة أم يتجاهل هذه الظروف؟
- باعتبار استصلاح الأراضي الزراعية إستراتيجية جديدة انتهجتها الدولة من أجل الرفع بالقطاع الفلاحي ونمط جدي للإستغلال، هل حققت مرادها أم كانت تجربة مثل سابقتها؟
- **الإجراءات المنهجية للدراسة:**
- منهج الدراسة: المنهج الوصفي ، المنهج التاريخي
- أداة جمع المعلومات: المقابلة
- العينة: مستثميرين بالقطاع الفلاحي بالمنطقة السهبية.
- مكان الدراسة:محيط واد الطويل بالقرب من أفلوا – ولاية الأغواط .
- **نتائج الدراسة:**

خلصت الدراسة إلى تخبط هذه المستصلحات في العديد من المشاكل التي أعاقت نجاحها وأصبحت عرضة للفشل ويرجع هذا إلى:

- صعوبة تطبيق مشاريع الاستصلاح وهذا راجع لعدم ملائمة الظروف الطبيعية ونوعية التربة مع حيثيات مشروع الاستصلاح في المناطق السهبية.

- تغير نمط الإنتاج بمحيط المرجة بزمالة الأمير عبد القادر بولاية تيارت بسبب الفياضانات الموسمية التي يتعرض لها واد الطويل.

- فشل بعض المستثمارات الفلاحية في بعض الأحيان إلى عدم التكافؤ ين المستثمارات الزراعية والإمكانيات المادية للفلاحين، وكذا بعد بعضها عن التجمعات السكانية وعدم توفر الكهرباء والماء.

- **علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:**

إعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الثاني من المبحث الخاص بالمدخل المنوغرافي للمجتمع الواحاتي التواتي،حيث ساعدتني في إعداد خطة هذا الفصل (الفصل الثالث) ورسم معالمه وفهم كيفية ملائمة الظروف الحقيقة والخصوصية الصحراوية للمجتمع الدراسة مع الإستراتيجيات التنموية.

- **أوجه التشابه بين الدراستين:**

الدراستان تتحدثان عن فكرة ملائمة الظروف الحقيقة والخصوصية للمجتمع الدراسة مع المشاريع التنموية استغلال الموارد الطبيعية.

- **أوجه الإختلاف بين الدراستين:**

- دراستنا تركز على الإستراتيجات الفلاحية بالمنقطة على وجه العموم، بينما هذه الدراسة السابقة تطرقت لعلمية استصلاح الأرضي ومدى ملائمتها مع الظروف الحقيقة لمجتمع الدراسة.

- تختلف دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث الطرح الإنثروبولوجي بينما الدراسة السابقة كانت في ميدان الجغرافيا العامة والتهئية.

- يعتبر مجتمع الدراسة في دراستنا مجتمع زراعي بإمتياز حيث تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي بمنطقة توات، بينما في دراسة لحجاج نجاة ، حداید محمد یعد مجتمع الدراسة مجتمع رعوي بالدرجة الأولى.

- **دراسة لفوزية برج ، عبارة عن مقال منشور في مجلة عمران بعنوان: بيئوية الفقراء، ديناميات التكيف وممارسات العيش، مقاربة أنثروبولوجية(2019).**

- حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل الديناميات الاجتماعية المرتبطة بممارسات إدارة الموارد وأشكال التنافسية وأنماط المشروعية المرافقة لعملية الوصول إلى الموارد.كما حاول البحث في التمظهرات الاجتماعية التي رافقت التحول من الملكية المشتركة إلى الملكية الخاصة في سياق ازدياد هيمنة السوق الحديثة في منطقة الواحة بتافيلالت جنوب شرق المغرب. وتعمل الدراسة على تتبع تحولات طرق الوصول إلى الموارد وإستراتيجيات الأسر للعيش، وذلك منظور الإيكولوجيا الثقافية التي تدرس تفاعلات الطبيعة مع المجتمعات من خلال ثقافتهم ومعارفهم المحلية.وتاريخهم في استخدام الموارد(الأرض والماء).

- حيث انطلق الباحث في هذه الدراسة من سؤال الإشكالية التالي:

- كيفية وصول الأسر الفلاحية إلى الموارد، وعلاقة ذلك بممارسة العيش وأشكال التنافس وأنماط المشروعية المصاحبة للوصول إلى الموارد خلال الثلاثين سنة الماضية.

- **– الإجراءات المنهجية للدراسة:**

- منهج الدراسة: المنهج التاريخي

- أداة جمع البيانات: المقابلة

- العينة عينة قصدية مع مجموعة من شرائح المجتمع وعينة من الأسر الفلاحية.

- مكان الدراسة: واحة الجرف بمنطقة تافيلالت– المغرب.

-

- **أهم نتائج الدراسة:**

- أدت السياسات الاقتصادية للدولة المغربية وديناميات اجتماعية عديد، من بينها الهجرة وتوسع اقتصاد السوق الذي أنتج منطقا جديدا للفاعين في المجال الإجتماعي، إلى تحولات زراعية مهمة في المجتمع الواحي.

- أهمية الإستخدام المرن والدينامي للموارد من خلال التنظيم الجماعي الذي يخضع له نظام الري المستند إلى الأعراف المحلية.

- أوضحت الدراسة أنه لا يمكن دراسة تحولات المجتمعات الواحية من دون إدماج البعد البيئي في الإشكالية السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي تطرحها التغيرات الحاصلة في هذه المناطق.

- **علاقة الدراسة بدراستنا الحالية:**

إعتمدنا على هذه الدراسة في الفصل الرابع المعنون بعنوان البنية الثقافية والإجتماعية وإستراتيجيات التنمية بمنطقة توات، حيث ساعدتني هذه الدراسة في معرفة خصوصيات المجتمع الصحراوي ونسقه الإجتماعي، وكذا فهم البنية الثقافية والوقوف على سلوكيات الثقافة والمجتمع ورده إلى سياقه الإجتماعي.خاصة فيما يخص فهم العلاقة بين الديناميات الثقافية والتغيرات البيئية في المجال الواحي.

- **أوجه التشابه بين الدراستين:**

-كلا الدراستين اهتمتا بمجتمع صحراوي واحي قائم على أساس قبلي له تاريخ ثقافي ومؤسسات وقواعد عرفية تحدد معالم عقد إجتماعي يضمن أشكال الوصول إلى الموارد من منظور إحتياجاتها.

- المجتمع في كلا الدراستين يمتاز بالفلاحية العائلية أو الأسرية.

-إن مبدأ التفاعل في الدراستين يرتكز على العلاقة التي تتشكل بين التنظيم الواحي والوسط الطبيعي.

-كلا الدراستين حديثتين فالدراسة الأولى كانت سنة 2017، أما دراستنا في سنة2021.

- أوجه الإختلاف بين الدراستين:

- الدراسة السابقة إهتمت بتتبع تحولات طرق الوصول إلى الموارد وإستراتيجيات الأسر للعيش من منظور الإيكولوجيا الثقافية، أما دراستنا فتهتم بالإستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في الجانب الفلاحي ومدى توافقها مع البنية الثقافية والخصوصية الصحراوية لمجتمع توات.

- الدراسة السابقة إهتمت فقط بإيكولوجيا الثقافة وعلاقتها بتفاعل الإنسان مع الوسط الطبيعي، أما دراستنا الحالية فتعدتها إلى مدى تجسيد تلك الإستراتيجيات التنموية لمبادئ التنمية المستدامة في المنطقة محل الدراسة.

الفصل الثاني :

مدخل منوغرافي للمجتمع الواحاتي التواتي .

1- إقليم توات، قراءة في المجال الجغرافي

2- خصائص المجتمع الواحاتي التواتي

3- توات الإنسان والمجال

4- المجال والتنمية

تمهيد: إقليم توات منطقة ضاربة في أعماق تاريخ الجنوب الجزائري لفتت إليها أنظار المؤرخين والرحالة الذين أشادو بعمرانها وإستقرارها بعيدا عن مختلف السلطات المتعاقبة، مما سمح لها بتوافد العديد من العلماء والزهاد الذين إستوطنوا في المنطقة وشاركو المجتمع التواتي بمختلف أطيافه في إزدهار هذا الإقليم إقتصاديا وحضاريا

1-إقليم توات، قراءة في المجال الجغرافي

يقع إقليم توات، يحده من الشمال واد مقيدن المحاذي لولاية غرداية ومن الشمال الغربي العرق الغربي الكبير المحاذي لولاية البيض، ويحده من الجنوب مالي وولاية تمنراست، وواد قاريت، وجبال مويدرا، كما يحده من الشرق العرق الشرقي الكبير المحاذي لواد الماية ويحده من الغرب واد الساورة وروافده من واد مسعود المتفرع عنه، وولاية تندوف وموريتانيا، وتنقسم ولاية أدرار إلى أربع مناطق هي قورارة – توات الوسطى – تيديكلت – تنزروفت ويقع الإقليم حاليا ضمن امتداد أدرار وتيميمون وعين صالح.

أ- **الموقع الفلكي:** يقع الإقليم بين خطي طول 1 درجة شرقا، و 3 درجات غربا وبين دائرتي عرض 20 إلى 30 درجة شمالا. ولم يطلق اسم أدرار على الإقليم إلا مع دخول الاستعمار الفرنسي للمنطقة خلال مطلع القرن 20 م. إذ ظهرت ولاية أدرار بعد التقسيم الإداري لعام 1974م تبلغ مساحتها 427.968 كلم مربع وتضم 11 دائرة و 28 بلدية وهي بهذا تعتبر أكبر ولايات الوطن مساحة .[1]

الصورة رقم (01) تمثل خريطة لإقليم توات

[1]- أم هاني طواهرية، المرجع السابق ،ص 10.

ب–أصل التسمية:

اختلفت الروايات حول تسمية هذه المنطقة ، فترجع بعض التسميات إلى روايات لمؤرخين محليين وأخرى لمؤرخين آخرين خارج الإقليم من بين هذه الروايات رواية عبد الله الأنصاري التي يربطها بإحدى القبائل الصحراوية "... والملثمون هم قبائل الصحراء بالجنوب.... و منهم لمتونة وتوات.." وأخرى للمؤرخ السوداني السعدي الذي ربطها بمرض سلطان مالي كناكان موسى حيث أصيب بمرض في رجله أثناء مروره بالمنطقة وهو في طريقه إلى البقاع المقدسة فبقي اسم المرض يميز المكان. أما مارتان الذي اهتم بتاريخ المنطقة في دراسته فقد أشار إلى أن الفرنسيين يستعملون كلمة أي واحات، تعبيرا عن المناطق العامرة وأن الكلمة المركبة أصلها إغريقي مقطعها الأول يتطابق مع المصطلح البربري بصيغة الجمع مفرده

2– خصائص المجتمع الواحاتي التواتي:

2–1–الخصائص الطبيعية للإقليم:

حسب المميزات الجيولوجية يمكن ان نلاحظ ان منطقة توات لها رواسب فيضية ترجع للزمن الرابع والتي تتسع في الجهة الغربية وجنوب هضبة تادميت ذات الصخور الكرتياسية[1]، والرمال هي المظهر التضاريسي الغالب، وإذا ما استثنينا مئات الواحات المنتشرة هنا وهناك، وتحيط به كثبان رملية عالية ومتحركة تتمثل في العرق الغربي الكبير وعرق شاش وعرق إيقدي، أما من الجهة الشرقية فتحيط به هضبة تادمايت ، أكبر الهضاب الصخرية الجيرية الصحراوية، والتي ترتفع بـ 836 مترا عن مستوى سطح البحر.

وبما أن التضاريس صورة عاكسة للمناخ السائد، فإن الغالب هو مناخ صحراوي جاف، يتميز بارتفاع درجة الحرارة صيفا والبرودة شتاء، مما جعل المدى الحراري كبيرا شاسعا. أما كمية تساقط الأمطار فتقل عن 25 ملم سنويا، وهذا ما يجعل السنة تتكون من فصلين فقط، أحدهما بارد يمتد من ديسمبر إلى فبراير، أما باقي شهور السنة فتتميز بارتفاع درجة الحرارة، التي تتجاوز الخمسين درجة مئوية، ويرجع ذلك إلى تأثيرات الموقع الفلكي القريب من مدار السلطان، وهبوب الرياح الحارة المعروفة علميا برياح السيروكو وحليا بـ " آريفي".[2]

[1]– محمد حوتية، المرجع السابق،ص 43.

[2]– أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 13.

إن الإنبساط الذي يبدو للناظر إلى الأرض في منطقة توات ليس بالغالب على شكل السطح بيد انه تتواجد إضافة إلى الأسطح المستوية منخفضات ومرتفعات معبرة عن الأشكال الأرضية التي تتصف بها المنطقة، والتي تقودنا معرفتها إلى تقنين الخصائص الأرضية التي تميز المنطقة.

-**العروق**: وهي سهول تحتية تغطيها الكثبان الرملية المتحركة بفعل الرياح وأهمها عرق شاش – عرق اليابس- عرق ايقدي بشرقها والعرق الغربي الكبير بشمالها.

- **الرق**: وهي مناطق مستوية السطح قليلة الارتفاع كثيرة الحصى والرمال الخشنة، ولهذا فهي خالية من مظاهر الحياة تعرف باسم السهول الصحراوية، مثل تنزروفت غرب جبال الهقار وأفطوط.

- **السبخات**: أهمها أزل ماتي جنوب رقان – سبخة مكرغان بتيدكلت التي يصب فيها كل من واد سوف ووادي الحاماتت الموسميين – سبخة تيميمون وسبخة تنمطيط.

-**الهضاب**: وهي مساحات واسعة من الصخور الجيرية على شكل صفائح يمكن البناء و شق الطرق فوقها ومن أكبرها هضبة تادميت 836 فوق سطح البحر وهضبة الأقلاب [1] بحدود ولاية أدرار مع ولاية تندوف جنوبا والتي ينبع منها واد شناشن ويختفي في عرق شاش ويصل أقصى ارتفاع بها إلى 7738م.

- **السهول**: المنطقة عبارة عن منخفض ضيق او سهل ضيق يمتد بالجهة الشرقية للقسم الجنوبي لوادي الساورة مع القسم الاعلى لوادي المسعود الذي هو امتداد للاول نحو الجنوب.

- **الأودية**: تجري بالصحراء عدة اودية تعرف بالوديان الكاذبة تجري عند سقوط الامطار ثم تجف بعد ذلك لمدة طويلة ومن الاودية التي تعبر ولاية ادرار منها واد مقيدن وينتهي بمنطقة توات ثم واد قاريت الذي ينتهي بمنطقة تيديكلت.[2]

د- المناخ: يسود إقليم توات المناخ الصحراوي وهو احد أقاليم المنطقة الحارة ويتميز بارتفاع درجات الحرارة في الصيف وانخفاضها في الشتاء، وهذا ما يؤدي إلى اتساع المدى الحراري وبالرغم من ظاهرة الجفاف التي يتسم بها مناخ الصحراء نلاحظ أن الأمطار التي تنزل في الشمال تترسب إلى عمق الصحراء وترفع من منسوب الحوض

[1] - أم هاني طواهرية، المرجع السابق، ص 12.

[2] - أم هاني طواهرية، المرجع نفسه، ص 13.

الباطني ويبلغ قياس الأمطار خلال السنة كلها 200 مم وهذا ما يؤكد ندرتها واعتماد الفلاحة على السقي التقليدي والري المحوري خاصة في السنوات الأخيرة في حين تسقط كل 10 سنوات كميات هائلة من الأمطار تحدث خرابا للبيوت المبنية بالطوب وتؤثر على الفلاحة بشكل خطير مثل أمطار سنة 1965م و1975م وسنة 1985م وأمطار أبريل 1990م و 25 يناير 1991م، إن هذه الامطار ليست ذات فعالية الفلاحة وسرعان ما تتبخر بعد ملامستها للأرض، بل ولربما الأمطار تنزل وقبل أن تلمس الأرض تجف وهذا الارتفاع درجة الحرارة.[1]

- **الحرارة:** من شهر نوفمبر إلى شهر مارس تبلغ30° ، ومن شهر ماي إلى شهر سبتمبر تصل إلى 45° و50°.

–الرطوبة:تمتاز بالرطوبة طوال السنة مما يشجع على إنتاج النبات المبكر خلال السنة كلها، وقد إثبتت التجارب إمكانية حرث القمح مرتين في السنة صيفا وشتاء. وتتراوح الرطوبة ما بين 27 %و 30%وتنقسم إلى حدين: الحد الاقصى مثلا بلدية أدرار مقر الولاية يتراوح مابين 45% اما الحد الادنى هو 12%. اما بالنسبة لبلدية تيميمون ثاني تجمع ضخم بعد مقر الولاية يبلغ الحد الأقصى 49% والحد الأدنى 16%.

–الرياح: تبلغ سرعة الرياح متر في الثانية (م/ثا) ويكون التكرار في بلدية ادرار مقر الولاية 6% وفي بلدية تيميمون 5%. أما الرياح التي سرعتها من متر إلى خمسة امتار في الثانية يكون التكرار في ادرار 37 % وفي تيميمون 60% وهذا مؤشر يجب أخذه بعين الإعتبار في الفلاحة الصحراية ، ومحمل الرياح الصحراوية أسماء اختلف باختلاف المناطق فتسمى (الشهلي) في وسط الصحراء، ومعناها الرياح الجنوبية، أما الرياح الخطيرة[2] والزوابع المثقلة بالرمال والغبار التي تسمى بالفرنسية (سيروكو)(Siroco) فهي الرياح الجنوبية الشرقية وتكون ساخنة وتكثر في شهر مارس، وأفري لوماي من كل سنة ويمكنها أن تحمل الحصى الصغيرة، وتسقط النخيل. أما الرياح الفصلية خاصة رياح ديسمبر والتي تسمى السابعة عندنا، في مواسم نضج القمح والشعير.[3]

[1]– مقدم مبروك، مدخل منوغرافي في المجتمع التواتي، ج1 ،دار هومة الجزائر، 2008م، ص 28.

[2]– مقدم مبروك، المرجع نفسه، ص26.

[3]– مقدم مبروك، المرجع نفسه،ص 27.

هـ–الأودية: تنتهي بهذا الإقليم ثلاثة أودية تصب مياهها الجوفية فيه فتتغذى بها الفقاقير التي تتميز بها هذه المنطقة وتفتخر بتقنيتها وهي:

–**وادي مقيدن:** يصب هذا الوادي في قورارة مكونا سبختها، وهو في الحقيقة امتداد لوادي سفور النابع من المنيعة والمتجه غربا حيث يختفي قليلا ثم يعود إلى الظهور باتجاه الغرب ليحمل اسم وادي شيدون.

–**وادي مسعود:** يتكون هذا الوادي من اتحاد واد جير Ger كما ينعته بلين Pline أو النيجر كما يذكره بطليموس مع واد زوسفانة عند منطقة فقيق (فجيج) لينعطف نحو الجنوب، وهنا يعرف باسم وادي الساورة لكنه عندما يصل إلى منطقة كرزاز ينجرف إلى الغرب فيطلق عليه اسم وادي مسعود وهو ينتهي بتوات، بعد مروره بفم الخندق، يستمد مياهه من جبال الأطلس التي تعبر إلى قلب الصحراء الجزائرية لعمق يتراوح مابين 300 إلى 600 كلم مما جعل البعض ينعته باسم النيل الصغير تشبيها له بالنيل المخترق للصحراء المصرية، إذ يصل إلى مقاطعة رقان ومنها إلى صحراء تنزروفت.[1]

ان الحديث عن مجتمع الصحراء او انتروبولوجيا الصحراء، أو حتى ثقافة الصحراء. مباشرة يحيل في الذهن الى المجتمع الذي تحكمه القبيلة وحياة الراعي، ويصف ابن خلدون المجتمع الصحراوي بأنه " مجتمع حاجي وهو المجتمع البدوي الصحراوي الذي يكتفي في المعاش بالحد الأدنى"،والمجتمعات التي تعيش فيها، هي مجتمعات موجودة على حافة الحياة دائما، وكأنها في صراع أبدي مع الموت، ولا وقت لديها للتفكير إلا بما يحفظ استمرارها ..... ولهذاالسبب فالمجتمعات الصحراوية مجتمعات بلا زمن تعيد انتاج نفسها باستمرار بطريقة واحدة وكانها موجودة الى الأبد، هكذا يملي المكان نوعا محددا من الزمان الدائري و يفرضه في هذه البيئة"[2]

تمتاز المجتمعات الصحراوية بثقافة فريدة وتقاليدها الأصلية التي تميزه عن سواءها وقد إتخذت هذه المجتمعات أو القصو ر الصحراوية من عناصر ثلاث عناصر أساسا لقيامها تمثلت في الطين، الماء، المقدس (الضريح أو الزاوية)، بالإضافة إلى ارتباط نشأتها بطرق تجارة القوافل التي لعبت دور المورد الإقتصادي لهذه المدن، وكذلك الاعتماد على إنتاج التمور وبعض المنتجات المحلية،[3] ان المجتمعات الصحراوية هي أقرب المجتمعات البدائية وصراعها الاساسي

[1]– هرباش راجية، المرجع السابق، ص 24.

[2]- ثياقة الصديق، المقدس والقبيلة، الممارسة الاحتفالية لدى المجتمعات القصورية بالجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه،، جامعة وهران،2013-2014،ص 34.

[3]- عبد الرؤوف مشري، آمنة بودن، مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية بالمدينة الصحراوية في ظل راهن التحضر، أشغال الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية، ورقلة، مارس 2015،ص 105.

صراعا وجوديا مع قوى الطبيعة. صراع مع المدينة التي يهددها من جهة، وصراع اخر مع آليات القمع، وسلطة التابوات و القيم و الاعراف التي تخلق مقدسات أكثر من غيبية، من جهة أخرى، فإن كانت المدينة تسير من التبعثر الى التفكك...الخ، فإن القبيلة وحدة محكومة ببنية القرابة وأشكال الحضور الطقسي للمقدسات العربية.

الصحراء التواتية التي نحن بصدد دراستها هي مجتمعات حضرية ساكنة اي مستقرة، وبالتالي هي مجتمعات مدينية او شبه مدينية، لا يحكمها الاقتصاد الرعوي، بل النمط الزراعي الثابت وشيء من التجارة وهذا اساس تكوينها، وهي على شاكلة مدن قديمة او صحراوية في قلب الصحراء الرمال الافريقية، كانت تعيش على التجارة كمكة او تيمبكتو ولا تمت الى المدينة الغربية بصلة، فنحن لسنا امام معنى لغوي كما في لسان العرب لمادة "صحر" ، ولا امام الفضاء الراسخ الذي لانبات فيه، بل امام كتلة ثقافية ليست بدائية صحراوية رعوية مازالت تعمل وتشكل بنية خاصة بها، مثل باقي مناطق صحراء العالم العربي و الواقع القبلي الذي تحويه تصبح أكثر من واقع جغرافي، بل ثقافي في الاساس،وخاصة في جذرها الثقافي ، فالوطن العربي صحراءه ثقافية سواء تلك التي يقطنه البدو أو في مواقع الحضارات الزراعية الكبرى، ولا حاجة للتبديل بالحقائق الجغرافية التي تؤكد أن "الصحراء في المنطقة العربية تتجاوز في انبساطها الجغرافي ووضعها المناخي والتضاريسي والجيولوجي إلى تجذرها في التراث الثقافي الشامل للإنسان العربي والانضمام الى الإسهام في تكوين ذاته الجمعية على عدد من المستويات، أدى اجتماعها الى إحداث صلات شديدة الخصوصية .... يندر وجودها ما يماثلها في مناطق أخرى..."[1]

أما عن خصائص هذا المجتمع الواحاتي الصحراوي فيمكن إنجازها على النحو الآتي:

إضافة إلى الخصائص الطبيعية المذكورة سابقا تمتاز منطقة توات بـ:

-الثروة المائية:

وتتمثل الثروة المائية في المنطقة في شيئن:

-الأودية: تنتهي بهذا الإقليم ثلاثة أودية تصب مياهها الجوفية فيه فتتغذى بها الفقاقير التي تتميز بها هذه المنطقة وتفتخر بتقنيتها وهي:

بالإضافة إلى وادي أمقيدن ووادي مسعود المذكورين سابقا يوجد أيضا:

[1]- ثيقة الصديق، المرجع السابق،ص 36.

وادي قاريت:

وهو ثالث الأودية المرتبطة باقليم توات، ينطلق من الشمال الشرقي لتيدكلت، مستفيدا من الإنحدارات المتتالية لهضبة تادميت، عابرا بعض أجزاء المنطقة، ليصب مياهه في الأخير بالجهة الجنوبية الغربية للإقليم، حتى يتصل في نهايته بوادي مسعود، ويصبح رافدا له. ويتضح أنه أقل قيمة إذا ما قورن بالوادين السابقين، نظرا لطبيعة مجراه الأفقي (من الشرق نحوالغرب) وندرة روافده.

ورغم أن تلك الأودية الثلاثة ترد الإقليم التواتي من جهات متباينة، إلا أن مفعولها ضئيل، بسبب بعد منابعها واستواء التضاريس من جهة، وغلبة الحر والرمال على المنطقة من جهة أخرى، أا في عصرنا الحالي فبالكاد تعرف مساراتها ومجاريها فضلا على أن تمتلئ وتسيل.[1]

–المياه الجوفية: هذه الأخيرة تعتبر المصدر الرئيسي للتزود بالماء في الإقليم بسبب وجود أحواض باطنية في جوف الأرض.

ولقد تم استخراج تلك المياه للإنتفاع بها والاستفادة منها، والتزود بها عن طريق ما يسمى بنظام الفقارة، وهو ما تعرض للإشارة إليه العلامة عبد الرحمان ابن خلدون وذكر أنه من الغريب، وذلك في معرض حديثه عن الجهة فقال:" وفي هذه البلاد الصحراوية غريبة في استنباط المياه الجوفية لا توجد في تلول المغرب، وذلك أن البئر تحفر عميقة المهوى وتطوى جوانبها إلى أن يوصل بالحفر إلى حجارة صلدة.... ثم يجري على وجه الأرض واديا".

- **الغطاء النباتي:**

يكاد الإقليم يخلو من الغطاء النباتي نتيجة لجفاف المناخ الصحراوي وللأحوال القاسية له، ولكن مع ذلك برزت بعض الأنواع النباتية التي لها قابلية التأقلم مع المناخ وتحمل ظروفه، وعلى رأسها شجرة النخلة التي هي شجرة صحراوية تتحمل تلك الوضعية المناخية، وكمثل بعض من النباتات الشوكية التي تظهر في المناطق التي تقرب مياهها الجوفية من السطح أو في مسيل الأودية فتمر بجريانها وتضمر بجفافها.

[1]- أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 15-16.

وقال فيها مولاي أحمد الطاهري:" توات أرض ذات سباخ، كثيرة الرياح لا تحط بها جبال ولا أشجار، شديدة الحرارة المفرطة، لا يكاد ينبت فيها إلا النخيل وبعض الأشجار القليلة لفرط حرارتها، وأهلها يستخرجون الماء من بطن الأرض بالفقاقير بواسطة الآبار بكيفية عجيبة، ويقسمونه على الحقول بكيفية أعجب.[1]

2-2- الخصائص الاجتماعية:

- **التماسك الاجتماعي**: أي تماسك أفراد المجتمع أذ يرتبط الأفراد أو الجماعات مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني المتباعد حيث نجد مثلا قبيلة واحدة تنقسم إلى وحدات قرابية تختلف مواقعها الجغرافية لكن هذا لا يؤثر على وحدها حيث توجد وثيقة بين تلك الوحدات على الرغم من اختلاف مواقعها.
- **الشعور بالإنتماء**: ذهب " دالف لينتون" إلى تأكيد أهمية هذا الشعور الفاعل في تشكيل المجتمع التقليدي المبني على أساس قبلي يقول:(أن هذا المجتمع في أبسط أشكاله له مجموعة من الرغم تسكن مكانا محدودا تشعر بالوحدة والإنتماء[2].

نظرا لأوجه الشبه العديدة في ثقافتهم والاتصالات الودية والمصالح المشتركة وهذه الوحدة المشار إليها ليست شيئا جامدا بل مشاعر قوية تكن مانعا لأي تغيير طارى مكونة نسقا من العلاقات الاجتماعية.

- **علاقات القرابة**: تلعب دورا هاما في بناء المجتمع التقليدي والتي تبحث عن التقارب الفيزيقي للمساكن وضيق المجال الجغرافي وبروز علاقات النسب المبنية على الثقة، وهناك الجوار المكاني والجوار الشخصي ذو الصيغة الاجتماعية، والجيرة في المجتمع التقليدي يصاحبها تجانس يسمح بوجود روابط اجتماعية أولية تمتاز بإحساس قوي بالشعور الذاتي والعلاقات تتباين حسب طبيعة الروابط بين الوحدات القرابية أو الجماعة المتجاورة، وتؤثر هذه الروابط على علاقات الجوار من حيث أوجه التعاون والمشاركة في مناشط الحياة الاجتماعية والإقتصادية.
- **سيادة العرف**: قدرة أفراد هذا المجتمع على حل النزاعات والخصومات إلى ما هو متعارف عليه متوارث منذ القدم والاعتماد على الحل الودي بالرجوع إلى كبار السن وولاة الأمور، وغياب الضبط الاجتماعي نظرا للافتقار إلى سلطة مركزية، واعتماد المجهود الفردي دون إنتظار السلطة المركزية لواجهة مشاكلهم، فالمعايير أو القوانين السلوكية وعلاقة الولاء القوية حيث هناك أفراد قلائل يعترف بزعامتهم، فلا يمكن عمل شيء دون استشارتهم وضرورة احترام حكمهم الذاتي.

[1]- عبد السلام الأسمر بلعالم، الحياة الفقيهية في توات خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، جامعة الحاج لخضر 1- باتنة-، 10-11.

[2]- عبد الرؤوف مشري، آمنة بودن، المرجع السابق،ص105.

2-3- الخصائص الثقافية:

- **سيادة القيم:** في كل مجتمع يوجد نسق من المجتمعات التي تلقى نوعا من الاستجابة بقصد تحقيق التماسك بين الافراد، بل يمكن لها تحقيق التجانس إذ أن ملتقى السلوك ووسيلة من وسائل تنظيمه وتحقيق الضبط الإجتماعية و الامتثال للقيم التي تكون منذ الطفولة من خلال التنشئة الاجتماعية.
- **الدين:** يعتبر من أهم النظم لتحقيق الضبط الاجتماعي ويلعب دورا هاما في المجتمع التقليدي ويمتد تأثيره إلى الحياة الاجتماعية والأخلاقية والإقتصادية حيث يتميز أفراد هذا المجتمع بإيمانهم العميق بالقضاء والقدر وانصياعهم التام وتطبيقها في الحياة اليومية.
- **انتشار العادات والتقاليد:** التقاليد هو كل شيء موروث وله جذوره في التاريخ سواء كان ماديا أو معنويا والتقاليد هي المحافظة على طبيعة القيم الثقافية والمادية والتقاليد هي نزعة إلى المحافظة على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه الأقدمون وباسمها يبقى على كثير من النظم والعادات.

هـ- الخصائص الإقتصادية: يمتاز هذا المجتمع بالتنوع في إقتصاده نظرا للبيئة الطبيعية والعادات والقيم التي تلعب دورا هاما في توجيه النشاط الاقتصادي،ومن هنا يمكن أن ندرك التنوع الكبير في هذه النظم الاقتصادية المتطورة التي وصلت إلى هذه المجتمعات بفعل تطور وسائل الاتصال والتبادل مع المجتمعات المتحضرة، وهذه القيم تعتمد أساسا على مايلي:

- الصناعات الحرفية وتربية الحيوانات.
- الرعي وهي الحرفة السائدة في تلك المجتمعات وأهم رزق لأفرادها.
- الزراعة نظرا لتميز هذه المناطق بالمساحات القاحلة .
- التجارة نظرا لحاجتهم اليومية إلى السلع انتشرت التجارة لكنها محدودة مقصورة على تجارة المواشي أو البقالة والتمور من أجل جلب متطلبات من مواد غذائية واستهلاكية.[1]

تتميز الأقاليم الصحراوية بزراعة النخيل ونستطيع ان نستخلص من خلالها وجود إختلاف في أنظمة الإنتاج، والتي تنقسم غلى ثلاثة أنظمة رئيسية وهي:

-نظام الإنتاج الواحاتي

[1]- عبد الرؤوف مشري، آمنة بودن، المرجع السابق، ص106.

- نظام إنتاج مساحات الاستصلاح الصغيرة
- نظام إنتاج مساحات الاستصلاح الكبيرة.[1]

– أنظمة الإنتاج الزراعية بالأقاليم الصحراوية:

تلعب أنظمة الإنتاج دور كبير في تحديد نمط وكمية الإناج والتي تتحكم فيه عدة عوامل، والتي سوف نعرضها فيما يلي:

–المساحة: يعتبر نظام الواحات النظام الأكثر أهمية بالنسبة للأنظمة الإنتاجية الواحاتية في المناطق الصحراوية المعروفة بزراعة النخيل، إذ يشكل مساحة تقدر بحوالي مليون ألف هكتار، ويلي نظام الواحة من حيث الأهمية في المساحة نظام المساحات المستصلحة الصغيرة حيث يشكل 39 ألف هكتار، في حين أن نظام المساحات المستصلحة الكبيرة لا يمثل أكثر من عشرة ألاف هكتار.

وجميع هذه الأنظمة تتبع في الغالب الري التقليدي، ما عدا في أنظمة المستصلحات الكبيرة حيث يوجد فيها حوالي 5000 هكتار تروى بالرش المحوري، وتتوزع على 3500 هكتار منتجة و1500 غير منتجة.

–أشجار النخيل: لأشجار النخيل دور هام في الزراعة الصحراوية بحيث تتغير أهمية أنظمة الإنتاج تبعا لتوضع وكثافة أشجار النخيل، ويأتي نظام الواحة القديمة في المقدمة من حيث عدد أشجار النخيل والتي تصل كثافتها إلى 350 نخلة في الهكتار الواحد، أما في أنظمة المستصلحات الصغيرة والتي تعتبر غراسة جديدة لأشجار النخيل فنجد هناك اختلاف كبير في كثافة النخيل نظرا للطريقة المنتظمة التي غرس بها النخيل، وفي الغالب فإن كثافة النخيل في المستصلحات الصغيرة لا يتعدى 200 نخلة في الهكتار الواحد أما النظام الإنتاج في المستصلحات الكبيرة والذي يتميز بأنه تجربة حديثة لزراعة الحبوب والخضراوات بالإضافة إلى تربية الحيوانات، فيلاحظ على مستوى هذه الأنظمة غياب زراعة النخيل.[2]

– **التكثيف الزراعي:** ونقصد به مدى إستغلال المساحة الزراعية المستغلة في التنوع الزراعي،ومن الواضح فإن هذه الإستراتيجية ظهرت حديثا مع إنشاء المستصلحات الصغيرة والتي عرفت تطبيق زراعة النخيل مع استغلال المساحة

[1]- علي سعيدو، المجتمعات الواحاتية في الصحراء الجزائرية ومساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، ص 131.
[2]- علي سعيدو، المرجع نفسه، ص132.

البينية بزراعة الأشجار المثمرة والتي تزرع تحتها بعض الخضروات والعلفيات والتي تلعب أهمية كبيرة في تكثيف الإنتاج لجلب رؤوس الأموال وحتى خلق مناصب شغل.

2-4- خصائص الأنظمة الإنتاجية:

-النظام الواحاتي: يمثل هذا النظام بصورة أساسية الواحات القديمة، وهذا النظام عبارة عن حيازات مجزأة تصل إلى أكثر من 100 ألف مزرعة ومتوسط مساحة المزارع تقل عن 0.5 هكتار، بحيث تنتضر الأشجار في هذه المزراع بشكل منتظم، وهي ذات كثافة عالية كما أن هذه المزارع في حالة إقتصادية سيئة، حيث لا تمثل المزارع التي تتمتع بحالة جيدة أكثر من4 % من مجموع الثروة النخلية الكلية.

الملكيات بشكل عام هي ملكيات خاصة تدار بشكل مباشر من مالكيها، وبشكل عام ليس هناك أي وضعية لتأجير الأراضي وهذا لا يمنع من وجود بعض المساحات القليلة جدا والمؤجرة، وجميع المزارع تابعة للقطاع الخاص وذات ملكية فردية، وقد تتواجد بعض المزارع ذات الملكية المشتركة خصوصا في حالات الإرث والشيوع.

يتوفر نظام الواحات على تجهيزات وغن كانت تقليدية منتشرة بشكل كبير في واحات الجنوب الشرقي الجزائري، وهذا لا يمنع من وجود بعض الحيوانات التي[1] تستغل في العمل الزراعي خاصة في الواحات الصغيرة والتي ترتكز بصفة خاصة في الجنوب الغربي، كما أن العمل في الواحات تقليدي بحت يتميز بغياب واضح للمكننة.

-المستصلحات الواسعة: يتنشر في هذا النظام الزراعي الري بالرش المحوري حيث يروي كل محور من 20-50 هكتار من الحبوب، وقد قدرت المساحة المخصصة للري المحوري في سنة 1992 بحوالي 5000 هكتار مستغل منها 3500 هكتار، منها ما يمثل مزارع نموذجية تجريبية ومنها ماهو ملكية خاصة.

في هذا النظام الملكية الخاصة بشكل عام لها صفة المقاولات، حيث يقوم المزارع باستصلاح الأراضي واستغلالها، أما عقود الملكية فتمنح لمستصلح الأرض بعد خمس سنوات من علمية الاستصلاح، والزراعة في هذا النظام متطوة حيث تعتمد على التقنية الحديثة في الاستغلال الزراعي، كما تتوفر هذا المزارع على طرقات وطاقة كهربائية ومسكن، والتجهيزات الحديثة للزراعة المتطورة حيث تعتمد على الآبار العميقة كمصدر للري، كما تتواجد البيوت البلاستيكية لزراعة الخضروات والفواكه، أما المكننة فإنها غير متطورة حيث تحتوي المزارع على

[1]- علي سعيدو، المرجع السابق، ص133.

جرارات ومعدات لخدمة الأرض والعناية بالمزروعات ووسائل الجني والحصاد، كما تتوفر بها الشاحنات وسيارات لنق المنتوج الزراعي.

بالإضافة إلى زراعة الحبوب والخضار المنتشرة في هذا النظام، تنتشر أيضا زراعة الأعلاف لتأمين الأعلاف للحيوانات التي تم إدخالها في النظام الإنتاجي الزراعي بحيث تتواجد تربية الأغنام والماعز والأبقار والدواجن.

- **المستصلحات الكبيرة**: يتكون هذا النظام من مزارع صغيرة ذات مساحات صغيرة تبلغ في حدها الأدنى جوالي 2هكتار و تصل في حدها الاعلى إلى 10 هكتارات، وهذا النظام من الناحية الهيكلية هو حد ذات نظام واحاتي متطور ذو صفة عائلية، ويظهر هذا[1] التطور في حفر الآبار وإستغلال الطاقة الكهربائية في خلب وإستخدام المياه، وتظهر أنظمة ري حديثة، والزراعات بشكل عام عبارة عن محاصيل خضرية مع استعمال الري بالتقطير داخل البيوت البلاستيكية وحتى في ري الأشجار المثمرة وأشجار النخيل. وتنتشر الخدمة الآلية في هذه المزارع بتوفر الشاحنات وسيارات نقل العتاد والإنتاج، وتعتبر تربية الحيوانات في هذه المزارع ذات طبيعة عائلية حيث لا يتجاوز عدد الأغنام والماعز التي تربى في كل مزرعة الـ 30 رأسا، كما يتم في هذه المزارع تربية الدواجن لإنتاج البيض وإنتاج اللحوم البيضاء وخاصة في مناطق التجمعات السكانية والمدن، ويتوفر في هذه المزارع خزانات للمياه وكذا مخابئ لحماة محركات ضخ مياه الري.[2]

[1]- علي سعيدو، المرجع السابق، ص134.
[2]- علي سعيدو، المرجع نفسه، ص135.

3-توات الإنسان والمجال:

إن الصحراء العربية قد أنتجت عالما ثقافيا جديرا بالدراسة الأنثروبولوجية، ولا يتوفق الأمر عند هذا الحد بل حتى بالنسبة للأباء والرؤنيين، كما أن الجانب النفسي للمكان تؤكده الدراسات السيكولوجية. فقد عرف بعض الباحثين أمثال ستوكولر وشوماخر عام 1998م المكان باعتباره السياق الجغرافي والمعماري للسلوك فهو – أي مكان . يشير إلى حيز مايحيط بالإنسان ويطلق عليه هذا الإنسان اسما، وهذا المكان لابد أن يتسم بصفات محددة ومحسوسة، برغم أنه أصلا تجريد أو فكرة عقلية مجردة، وإلى هذا المكان تتم نسبو أو ربط بعض المعاني الاجتماعية من خلال الاستخدام المتكرر لهذه الصفات والمعاني، مما دفع بالدكتور شاكر عبد الحميد إلى القول أن " المكان بالإضافة إلى خصائصه الطبيعية والجغرافية المميزة، لابد أن ينظر إليه على أنه تكوينات أو بنى أو حالات معرفية ووجدانية تكون لدى الأفراد والجماعات، وتسهم على نحو واضح في تحقيق احساسها بالهوية الفردية والجماعية في استمرار وجود هذا الإحساس لديهم.[1]

و المكان "حاضن الوجود الإنساني، وشرطه الرئيس، وأكثر متلازماته قابلة للتحول واختزال المفاهيم و الاكتظاظ بعدد كبير من الحدود و التصويرات و المحمولات وشحنات الجمال ، فالمكان قابل لزخم المسافة..." [2]

3-1-القصور عمران الصحراء:

إن الحديث عن عمران الصراء يثير نوع من العجب والاستغراب كون الصحراء كما يبن سابقا . هي مجال القفار والخلاء وعيش الترحال لا استقرار، وبالتالي هذا خرق لناموس مقدس وهو ناموس الترحال، فالإقامة الدائمة والبناء يتطلب تقديم طقس استرضائي للتفكير عن هتك المقدس بالإقامة (استبدال الترحال بالإقامة)[3]

يشكل إقليم توات مجموعة من الواحات والقصور تزيد عن ثلاثمائة وخمسين واحة تقع حاليا ضمن نطاق ولاية ادرار جنوب غرب الصحراء الجزائرية بمساحة تقدر بـ: 450000 كلم، وهي التسمية التي ارتبطت بهذا الإقليم منذ الدخول الفرنسي إلى المنطقة سنة 1900م[4]، تنتشر هذه التجمعات السكنية العمرانية المعروفة بالقصور، في هضاب وصحراء الجزائر، يعود أقدمها إلى القرن الرابع الميلادي، استمرار ازدهار هذه القصور كان مرتبط بالتجارة حتى لسنوات مضت حيث يلاحظ تدهور ها نتيجة هجرة السكان منها. [5]

---

[1]- ثياقة الصديق، المرجع السايق، ص26.
[2]- ثياقة الصديق، المرجع نفسه، ص 27.
[3]- -ثياقة الصديق، المرجع نفسه،ص47.
[4]- هرباش راجية، الوضع الاقتصادي في إقليم توات من خلال مخطوط مغنية في القرنين 12 و13 الهجريين 18 و19 الميلاديين، دكتوراه، جامعة وهران، 2011-2012م، ص 3.
[5]- ثياقة الصديق، المرجع السابق،ص 49.

لقد بنيت هذه المدن والقصور في الأصل لنزول أفراد القبيلة الواحدة مما جعلها تشكل وحدة إدارية مستقلة يحيط بها سور خارجي غالبا ما يكون محاطا بخندق يساهم في الدفاع عن هذه القصور وحمايتها من الاعتداءات الخارجية ولقد ورد ذكر مثل هذه الخنادق ، فالقصور والمدن التواتية المتجاورة تشكل وحدة إدارية أكبر تعرف بالمقاطعة يشرف عليها شيخ المقاطعة الذي كان يختار أكبر القصور وأهمها كمركزا له يمارس فيه سلطته السياسية والإدارية،ولقد بلغ مجموع المقاطعات في إقليم توات 28 مقاطعة موزعة على المناطق الثلاث توات بـ 10 مقاطعات، قورارة بـ 12 مقاطعة، وتيديكلت بـ 06 مقاطعات، تضم كل واحدة منها مجموعة من القصور تختلف في عددها من منطقة إلى أخرى والتي لا تتجاوز في البعض منها قصرا واحد كما هو الشأن في قصور تيط التي تضم فقط قصبة الشرفاء، لم تكن تلك القصور متباعدة عن بعضها إلا بمسافة قصيرة لا تتجاوز 30 كلم على الأكثر متعايشة فيما بينها ولم تقم بينها حوربا إلا في سنة 1256 هـ/ 1848 م فجل صراعاتها كانت مع جيرانها من قبائل الغنائمةوالشعانبة. [1]

لم تبن هذه المدن والقصور نتيجة لرغبات شخصية، بل وجدت وازدهرت هذه المدن والقصور لضرورات حضارية آنذاك "أنشأت هذه القصور من طرف الهجرات الزناتية ثم قبائل الرحل التي كانت تعتمد على طرق تنقل منتظمة ما بين عمق الصحراء ومدن الساحل والتي بدورها ساهمت في ازدهار وتطور المدن الصحراوية، فرحلت الشتاء إلي عمق الصحراء وراء المناخ الملائم والمراعي كان يعمل علي جلب المؤونة ولاستعداد للرحيل المعاكس للشمال بعد الرعي الجيد للماشية مع مطلع الصيف، هذا التنقل كان يستدعي تواجد محطات راحة وتمويل، محطات للتبادل التجاري أيضا، وكان ذلك تفسير ازدهار القصور الصحراوية. "

3-2- أسباب الاستيطان البشري والعمران في توات:

-عوامل طبيعية:(الوديان والمجاري المائية): تمتد مدن وقصور الإقليم في سهول رملية جنوب العراق الغربي الكبير، وحول هضبة تادمايت من جهاته الثلاثة الشمالية والغربية والجنوبية، وينتهي بالإقليم ثلاثة أودية تصب مياهها فيه لتغذي الفقاقير والأبار بالمياه التي بعثت الحياة في هذا الجزء من الصحراء، وهذه الاودية هي واد"أمقيدان"[2] وواد دريعة ينحدر إلي القبلة مشرقا بعض الشيء إلى أن يصب في الرمل ببلاد السوس وعليه قصور الدرعة، وواد آخر كبير ينحدر إلى القبلة مشرقا ينصب في الرمل جنوب تينكورارين"

قد يتخيل للقاري أن كثرة هذه الوديان أن المنطقة كلها وديان ومجاري مائية لكن شساعة الإقليم وكثرة الكثبان الرملية، تمتص ويجف معظمها، وفي ذات الوقت مستوى أنسيابها لايمكن احتقاره فكثيرا ماتسبب في فيضانات،

[1]- هرباش راجية، المرجع السابق، ص 5.
[2]- ثياقة الصديق، المرجع السابق، ص49.

وتدمير بعض القصور عن آخرها مثلما حدث لقصر"وغزير"سنة 1954كما أن لهذه الوديان دو ر فعال في تغذية الفقاقير والجيوب المائية للأرض. وتمركز القصور والتجمعات السكانية لم يعد على ضفاف تلك الأودية مثلما كان الحال عليه قديما، بل لجأ الإنسان الصحراوي إلى الاستقرار في أي مكان يجده مناسبا له ويجلب إليه الماء عن طريق الفقارة.

-المقدس (التصوف، الزويا، الأولياء) ودوره في نشأة التجمع البشري والعمراني:

-التصوف: بنظرة سريعة وخاطفة للمجال الصحراوي عامة في الجزائر وإقليم توات خاصة إن طبيعة العوامل الطبيعية المناخية التي يحتضنها هي عوامل طاردة للسكان أكثر منها جاذبة لهم ومساعدة على استقرار هم وممارسة أنشطتهم مما يجعل مؤيدي أصحاب النزعة الجغرافية حول تاريخ المنشات الإنسانية والاستقرار البشري تفقد نجاعتها العلمية، فالاستقرار البشري والتجمعات الخضرية لاشك إنها تخضع لعوامل غير طبيعية وما ورائية يحملها الإنسان في تصوراته بصفته الفاعل الأساسي في هذه المعادلة ولا يبوح بها، بل تظهر بشكل مباشر ا وغير مباشر في طبيعة استقراره وشكل بناياته، ومتجزرة في اللاوعي الجمعي للجماعة المستقرة.[1]

فإقليم توات في الجنوب الغربي الجزائري تنتشر فيه مراكز عمرانية شبيهة بأرخبيل من الجزر المتناثرة في البحر؛ حيث يقول ابن بابا حيدة في محطوطة (كتاب) "القول البسيط في أخبار تمنطيط" إن علم أن توات نا هذه أرض جدب وقلة مع بركة وقناعة وأمان وعافية، تتهيأ فيها العبادة والديانة والرياضة والزهادة، ولذلك كثر الإوليا والصالحون، إن قل فيها الرزق فقد كثر فيها الأمان والايمان ومن سعادة الأمور، أن يرزقك الله ما يكفيك و يمنعك مما يطغيك وفي الاستغاء والتكاثر حلية عظيمة".

-حضور الأولياء والاستقرار في الصحراء:

تختلف أسباب وكيفية مجيء الولي إلى المنطقة في أبعادها الأسطورية والخرافية المجزرة في المخيال الجمعي للجماعة الاجتماعية المستوطنة في ذلك المجال فتتنوع بين الصدفة والقصد فإذا كان الأمر محض الصدفة فهو لا يخضع لإرادة الولي، بل إن الذي قاد خطاه إليها هو الإرادة المشيئة الإلهية والرعاية الربانية ثم إن هذا المخيال الملتهب حف [2] مجي الولي بهالة أسطورية فهو إما جاء محمولا على حد تعبير الباحث عبد الرحمان مساوي وذلك بإيغاز من شيخ الطريقة أو من شخص مجهول وكان ذلك يتم أما في الرؤيا أو في اليقظة فيغادر الولي منطقته الأصلية إلي ماكن أخرى غير مأهولة أو خلت من الأولياء[3] فالولي يؤسس جماعات اجتماعية ذات تقسيم وظيفي، مؤسسة على مفاهيم جديدة كا لخدمة و الصحبة و الملازمة. و الأ صحاب والملا زمون هم الذين ينشأ ون

[1]- ثياقة الصديق، المرجع السابق،ص 51.
[2]- ثياقة الصديق، المرجع نفسه، ص52
[3]- ثياقة الصديق، المرجع نفسه، ص53

النواة الأولى للمجتمع السكاني، وفي مرحلة ثانية يواصل السكان الأوائل استقطاب الآخرين من الوالي و ملازمته هو الملاذ الوحيد يقهم شر الأمراض و الآفات.

وفي المرحلة الأخيرة حينها يثبت الولي جدارته الاجتماعية و الكرماتية وتنتشر شهرته في الآفاق، فتهر ع إليه كل قبيلة للتودد إليه و استمالته إليهما حتي تظفر بحمايته ومواجهة مصاعب الحياة فيطلبون منه على سبيل المثال إن يسقط عليهم المطر، ويعيد إليهمالصحون، وان يجعل حصادهم وفير و أن يدعو ا لأبنائهم بالرعاية الربانية ولنسائهم العاقرات بالخصوبة ولحيوناتهم المريضة بالشفاء.[1]

إلى جانب هاته العوا لم المؤدية للاستقرار البشري هناك عاملين آخرين، يمكن تسميتهما بالعوامل الحضارية واجتماعية، فمن بين العوامل الحضارية، الحركة التجارية التي[2]عرفتها توات فكانت محطت القوافل التجارية التي كانت تمر بها، والرابطة بين السودان الغربي (مناجم الذهب) وحواضر المغرب الإسلامي وحتي العا لم المسيحي (الضفة الشمالية للبحر المتوسط)، تلك المراكز والمحطات التجارية أصبحت فيما بعد تجمعات سكنية تعرف بالقصور كما أوضحنا سابقا، فهل كانت تلك فوافل المواسم التجارية كانت مرهونة باللأعياد المحلية او العكس في ذلك الفضاء؟ مثلما كان عليه الحال في المجتمع الملكي الجاهلي بإقامته للمواسم والأسو اق التجارية السنوية الموسمية، أكبرها سوق عكاظ وموسم الحج، وذلك ما سنوضحه في تناولنا لمفهوم ومصطلح الموسم. أما العامل الاجتماعي وهي الهجرات البشرية لمنطقة توات بمختلف الإثنيات (زنوج، شرفاء)، حملوا معهم مقدساتهم ومعتقداتهم إلى المنطقة، ويعيدون أحيائها بالحفل، وحتي الهجرات الفردية للأولياء كانت سببا مباشرا في الحفل /الزيارة.[3]

3-3-أنظمة الماء بالواحات التواتية:

حيث نجد أنه وبالنظر إلى الظروف الطبيعية القاسية التي تعرفها الصحراء عامة لم يكن باستطاعة ومقدور الإنسان العيش لولا وجود الماء بوفرة مغرية ذلك أن بعض الدراسات تشير هنا إلى ان المنطقة كانت عائمة بالمياه والبحيرات مما مكن الإنسان الأول من الإنتشار حول هذه الأحواض .لطن هذه الدراسات نفسها تشير[4] إلى أن هذه الحقبة لم تدم طويلا وبدأت هذه البحيرات في النفاذ ومعها بقي الإنسان يتابع رحلة المياه في المنطقة، حيث يقيم على ضفاف تلك البحيرات المتنقلة في مرحلة البحث عن المياه الشسطحية على ضفاف الأنهار والبحيرات وما أعقبها من غور للمياه وصعوبة في الحصول عليه جاءت مرحلة البحث عن المياه في أعماق التراب.

[1]- ثياقة الصديق، المرجع السابق، ص54
[2]- ثياقة الصديق، المرجع نفسه، ص55
[3]- ثياقة الصديق، المرجع نفسه، ص56
[4]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع السابق،ص 615.

هذه الظروف الخاصة جعلت المنطقة مواتية لنمط استغلال يقوم أساسا على نظام الري بالفقارة، هذه القناة الأفقية التي تمتد تحت الأرض لتصل بين سقف الطبقة الألبية شرقا والأراضي أقل انخفاظا غربا، بحيث تنساب المياه طبيعيا وبشكل دائم من باطن الأرض إلى سطحها دون حاجة إلى أشكال الرفع الضرورية في الأنظمة الأخرى.[1]

وبعد ظهور الفقارة عاد الإنسان من جديد ليجدد حضوره واستقراره في المنطقة شيئا فشيئا بعد مرحلة الهجرة واللاستقرار السابقة. والجدير بالذكر هنا أن الإنسان الصحراوي يكون قد فكر في امتلاك حصته من المياه من قبل قبل امتلاكه للأرض بل أن الإنسان وبمجرد انضمامه إلى مجموعة سكانية ما يشرع في شراء وامتلاك حصته من مياه الفقارة قصد ممارسة نشاطه الزراعي الضروري للحياة وهذا رغم أن حصته الخاصة بالشرب والعادات المنزلية هي مضمونه مجانا بحسب [2] أعراف المجتمع. وبهذا كله أصبح ماء الفقارة عنصر ضمان على الإقامة والاستقرار حتى ولو كان مؤقتا ونلاحظ مثال هذا خصوصا مع العلماء الوافدين إلى المنطقة.

والمتتبع هنا لحركية القصور وتداخلها داخل الخط المعروف بالمنطقة سيلاحظ أثر الفقارة على استقرار أو هجرة السكان من القصور ، وعلى النقيض من هذا أيضا فأن بموت الكثير من الفقاقير وعدم تجديدها لأسباب قد يطول الحديث عنها فقد حدثت الرحلة العكسية من القصور باتجاه التجمعات السكانية الكبرى وهو ماخلق جوامن الضغط والفوضى وسط ترتيبات عمرانية عشوائية وفوق قدر كل برامج التخطيط المحلية أو الوطنية وهذا ما تعكسه نسب السكان من منطقة إلى أخرى.[3]

الفقارة أو الفجارة هي نظام متكامل يجمع بين تقنيات العصر وعادات المجتمع وتقاليده، يساعد على استمرار الحياة بما يقدمه من عنصر لحياة ' الماء'، وبفضل الماء استطاع هذا الانسان ان يفرض نمطه على الطبيعة ويتحدى قسوتها.

إن نظام الفقارة وما شابهها من تسميات له نظام واحد يعود في الاصل إلى ما قبل الألفية الثالثة قبل الميلاد، وان المبتكرون الأوائل لهذا النظام هم الكنعانيون إذ عثر العلماء على الأثر الأقدم" بعين جيحون" الكنعانية، وكذلك وجدت آثاها في عمان ، وتعود لنفس الفترة، أي الالف الثالثة قبل الميلاد، وتؤكد هذه الحقائق الأبحاث

[1]- عبد الكريم دحمان وآخرون، أفاق التنمية المحلية في الحنوب الجزائري، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، دار الخلدونية الجزائر، 2015، ص197.
[2]-أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع السابق، ص 616.
[3]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع نفسه،ص617.

التي قامت بها البعثة الأثرية البلجيكية تحت إدارة المهندس " اندري ستيفانس" (André Stevens) الذي اكتشف وحدد موقع 20 قناة تعود لهذه الفترة.

وإذا سلمنا ان فترة القحط وعملية التصحر تسببت في ابتكارات وسائل جديدة لضمان الحياة، ثم ان الهجرات المتكررة من المشرق إلى المغرب، كان آخرها هجرة القبائل الهلالية وانتشارها على كامل الأراضي الرعوية ومناطق المياه في المغرب الاسلامي، فإن أصحاب التقنية حملوها معهم ونشروها في المناطق الجذبة التي استقروا بها لعلمهم بوجود جيوب مياه جوفية يمكن استغلالها.[1]

تكمن خصوصية الفقارة في انسيابها المستمر بالليل والنهار وفق قانون الجاذبية. إلا أنها لا تسقي حينئذ سوى الأراضي الواقعة على منخفض من نهاية نفق الفقارة. وتتطلب الفقارة جهدا دائما لصيانتها،أو تسريع نفقها إذا ما حدث فيه انهيار سفلي، أو تمديد روقها بحثا عن مزيد من الماء إذا تراجع منسوبها، من ناحية أخرى، يجب حسن استغلال السيول المتدفقة بالليل والنهار طوال السنة حتى لا تذهب سدى، لذلك يتم تجميع المياه في أحواض مصنوعة من التربة والطين المدكوك، تستعمل للسقي عند امتلاءها.[2]

لقد كان نظام السقي بالفقارة في الأقاليم الصحراوية جنوب الجزائر- ولازال- أحد أهم وأغرب أنظمة الري التقليدية في العالم، والتي وقف عندها المؤرخون والرحالة العرب والأعاجم بكثير من الدهشة والإعجاب.[3]

فالموارد المائية التي هي روح الفلاحة تتمثل في الفقاقير وحيث أن منطقتنا صحراء جرداء لا يوجد بها بحار ولا سدود شاءت الحكمة الإلهية أن يلهم سكان الناحية عملية أحداث الفقاقير والتوسع في هندستها والفقارة عبارة عن سلسة من الآبار بين كل بئر وبئر مثل درجات السلم نفق يبدأ العمل فيها من مكان عالي ولا يزال ينحدر من أعلى إلى أسفل وقد يوجد في عمق بعض الآبار ما يزيد عن أربعيم مترا (40م) ثم ينخفض العمق إلى أن تخرج على وحه الأرض فهي غريبة في شكلها وفي تخطيطها وهندستها اشتق اسمها من الفقر وقيل من التفجير بتبديل الكاف المعقودة جيما لأن الماء يتفجر منها ومن المؤرخين من يرى أن اسمها مأخوذ من الفقار أي فقاقير

[1]- موساوي عربية،، المرجع السابق، ص18

[2]- عبد الكريم دحمان وآخرون، المرجع السابق، ص 197.

[3]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع السابق، ص 906.

الظهر لأن آبارها تشبه فقاقير الظهر بينما يرى البعض أنها مشتقة من الفقر الذي هو الحفر من قولك فقر كذا إذا حفره.[1]

ونظام الفقارة استطاع الإنسان التواتي أن يلبي كافة احتياجاته الفلاحية بل وتمتد يده تصديرا إلى بلاد السودان كما يذكر ابن خلدون دائما " ... وفواكه بلاد السودان كلها من قصور صحراء المغرب مقل توات وتكدارين ووركلان" .

تتميز ولاية ادرار جنوب الجزائر دون سواها من بقية مناطق الجزائر خصوصا بنظام الفقارة، الذي هو عبارة عن سلسلة من الآبار المائية المتصلة بعضها ببعض في طريقة تصاعدية عجيبة وطريقة توزيع للمياه أعجب، وهو نظام قديم جدا تعددت الرويات في أصلة ومصدره واتفقت على شيوعه وانتشاره في أكثر من عشرين منطقة من ربوع العالم.غير أن ما يميز المنطقة التواتية في نظامها المائي هو توارثة عبر الأجيال منذ قرون وإلى الآن مع المحافظة على كثير من مقوماته وأسس بناءه، بالإضافة إلى أنه ساهم وبشكل كبير في توازنات السكان وانتشاره داخل الإقليم ومن ثم الإستقرار والعيش إلى الآن وزسط ظروف طبيعية [2] جد قاسية، كما كان لهذا النظام أيضا الأثر البرز في غرس روح العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع تبعا لقدرة كل فرد، ومدى حضوره ونجاعته في أعمال الحفر والصيانة السنوية التي يعرفها النظام، إضافة إلى ما يصحب كل ذلك من قيم ومثل تضامنية عليا، هذا دون أن ننسى أثر كل ذلك على كافة التحولات الاجتماعية والمجالية التي عرفها ويعرفها الإقليم.[3]

تنقسم الفقارة إلى عدة أقسام وهي:

- **الفرع أو الكراع**: وقد تبلغ الفقارة منتهى الارتفاع قبل الحصول على كمية الماء المرغوب فيه، ويصب الحفر في الإتجاه المستقيم، فيضطر الخبير إلى توقيف الامتداد وحفر آبار أخرى على إحدى جانبي الفقارة وتتصل بها وتسمى الكراع.
- **تابجوط**: في بعض الأحيان يتعرض العمال أثناء الحفر لحجرة صلبة، فيضطرون لفتح ثقب صغيرة بالحجرة المعترضة ينفذ منها الماء يسمى (تابجوط).

[1]- محمد باي بلعالم، المرجع السابق،ص 71.
[2]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع السابق،،ص 610.
[3]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع نفسه،ص611.

- **أغوسر أو أوغوسرو، أو أغيسبرو**: عند اقتراب الفقارة من الأراضي الزراعية أو القصر تتحول الفقارة لساقية على سطح الأرض تسمى أغوسر.
- **القسرية، أو القسري**: عند نهاية الساقية الأم تكون القسرية، وهي عبارة عن ممرات مستطيلة تنحت بعناية، وطريقة حساب دقيقة على قطه حجرية من التافزة مسطحة تسمح بتوزيع الماء حسب الحصص المطلوبة والمحددة لكل مالك.
- **الماجن**: وهو الحوض الذي تجتمع فيه مياه الفقارة في البستان من أجل السقي، وهو أيضا وحدة قياس في توات له منفذ يسمى (آنفيف).[1]

–نظام الفقارة ومبدأ التعاون الجماعي:

ويظهر هذا جليا منذ خروج الإنسان الأول للمشاركة في عملية الحفر التي وإن إقتصرت على فئة محددة من الناس إلا أننا نلمس اتحاد وتعاونا واضحا داخل هذه المجموعة ويتجلى ذلك في تقسيم أفراد المجموعة إلى مجموعات صغيرة (تكون غالبا من أربعة أشخاص فما فوق) اثنان في اسفل البئر واثنان في أعلاه ويكون بينهم التنسيق، هذا في عملية البدء أما في عملية الصيانة وإبعاد الفقارة عن الأخطار المحدقة بها من رمال وسقوط للجدران وغير ذلك فإن الإعلان بداية يكون علنيا وعاما وفوق سطوح المساجد ليصل النداء للجميع وأثناء الصيانة المعروفة محليا بتويزة نلاحظ روحا تضامنية قوية بين الافراد وسط اصوات الدف والزمار بهدف التنشيط مع ملاحظة أن هذه العملية أن تمت يشارك فيها الجميع غالبا حتى من غير المالكين للفقارة لأنه لافرق هنا بين من يملك نصيبا في الفقارة ومن لا يملك، إذ أن العمل التطوعي (التويزة) إلزامي على كل القاطنين حينما يتعلق الأمر بخطر [2] يهدد الفقارة والجدير هنا أيضا أن عملية المشاركة والتعاون الجماعي يشارك فيها الجميع بدأ بعملية جمع العتاد مرورا بتحضير الطعام والشراب أو المشاركة في رقصة التويزة ووصولا إلى النشاط الرئيسي في العملية وهو العمل على إنقاذ الفقارة.

–نظام الفقارة ومبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد:

ويتجلى هذا اولا في عملية امتلاك وتوزيع المياه على الأفراد حيث يتم ذلك تبعا لجهود وعرق كل إنسان ومقدرته على العمل مع افراد المجموعة وثانيا وفق معايير حسابية دقيقة تمطنه من استغلال أقل القليل من ثروته

[1]- حامد لمين ابراهيم، أهمية الفقارة في النشاط الزراعي بإقليم توات في القرن 13ه/19م، مجلة دراسات تاريخية، جامعة غرداية، العدد الحادي عشر، جوان 2016، ص 12.
[2]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع السابق،ص 618.

المائية بدء من أعلى بئر ووصولا إلى بستانه ، بل إن الإنسان المالك في الفقارة يحقق فائدته في أي عمل يلحق العملية حتى دون عمل وهذا ضمن نصيبه في ما يعرف بحق الطريق في عملية (العطية) وهي تسليم عمل الفقارة للمجموعة من الناس وفق شروط اساسية عامة غالبا (جزء للعاملين وجزء للفقارة).وفي كل الأحوال يظل الفرد داخل مجموعة أفراد الفقارة محافظا على كل حقوقة تبعا لواجباته أولا وقبل كل شيء. [1]

– الفقارة ونظام التنشئة الاجتماعية:

لقد احتلت الفقارة مكانة مرموقة داخل المجتمع التواتي ووصلت أحيانا إلى حد القداسة، وبهدف المحافظة على هذه المكانة عمد المجتمع إلى تنشئة النشء على حب واحترام الفقارة منذ نعومة الأظافر. حيث حرموا عليه العبث بنظام توزيع مياهها ورمي الأوساخ فيها واستعانوا في ذلك بالزواجر الدينية أحيانا وبالعادات والتقاليد أحيانا أخرى.

ولقد ارتبطت الفقارة أيضا في حياة المجتمع التواتي بمعظم العادات والتقاليد المعروفة فإذا حل إنسان بقصر ماء جيء له بماء الفقارة ليعاود المجيء إلى القصر لأنه عندهم من شرب ماء فقارة عاد إليها و لو بعد حين، وإذا خرجت العروس من عشها الزوجي توجهت أولا إلى الساقية وتخطت عليها ثلاثا كرمز للثبات والتشبث بالأرض وبعد ذلك تغرف منها ما تشربه في وقتها أملا في الإستقرار والطمأنينة، وما تسقي بيه جمع البنات حولها أملا في زوج المستقبل.والصبي كذلك حين يحفظ القرآن الكريم ويشرع في مراسيم احتفاليه المعهود يتوجه صوب الساقية أيضا ليشرب[2] ويتخطى هو الآخر . وفي حال وفاة شخص ما داخل القصر فأن جميع ملابسه تخرج إلى الساقية علنا لتغسل وتنشر هناك، وأخيرا فانه وفي يوم عاشوراء من كل سنة يتوجه جمع النسوة إلى السواقي ليملأن منها الجرة ومن ثم التوجه بها غلى القبور في محاولة لبعث روح الحياة من جديد في جسد الميت كما يقال ويعتقد.

ضبط الماء وتوزيعه:

عملية تقسيم المياه في إقيم توات لا تكتمل إلا إذا توفرت الشروط المادية للفقارة والمتمثلة في الفقارة (الحبة)، والحلافة التي تتم بواسطتها القسمة لكن ذلك لا يتأتى إلا بتوفر الجانب البشري الذي يشرف على التقسيم الفعلي للماء، والذي يمثله شخص كيال الماء وهو خبير في شؤون القياس يعرف كميات المياه، وله دراية تامة بكافة الخطوط والثقوب الموجودة في الحلافة أو الشقفة وإليه تعود عملية توزيع المياه بمساعدة أرباب الفقارة أو

[1]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع السابق،ص 619.
[2]- أحمد أبا الصافي جعفري، المرجع نفسه، 620.

مالكيها، وقد يستعين بمحاسب أو مراقب يردد بصوت مرتفع ماذكره من قيمة المياه وبشهود يشرفون على عملية القياس ويشهدون على صحتها.[1]

تعتبر مياه الفقارة في إقليم توات ملكا جماعيا يتم تقسيمه بواسطة القلد بطريقة عادلة حسب قانون الحصص الذي تنظمه آلة الحلافة أو الشقفة أو السيارة أو القسامة وفق نوازل الغنية وهي عبارة عن صحيفة نحاسية بها ثقوب مختلفة الأحجام منها الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، تعرف بالكيل الأصفر وباسم القلد أيضا كما ورد في مختصر خليل والمعيار وفي نوازل مغنية.

الحلافة هي وسيلة مهمة لحساب المياه بصورة عملية لها شكلا دائريا كما في تيديكلت أو مستطيلا كما في توات وستبقى بهذه المنطقة لأنها جزء من تراثها، تشمل هذه الألة على ثقوب تعرف حسب عرف المنطقة بالنقض وهو يتكون من 8 أعواد والعود يساوي 24 قراطا، والقراط بدوره يساوي 24 فلسا.[2]

وإليكم نبذة حول كيفية توزيع المياه : بعد خروج الفقارة من الأبار وسيلانها فوق الأرض طبعا يشترك في مياهها جميع أو جل أهل القرية وتوزع على حسب الملكية من القلد المعروف بالقصرية وهي حجارة هكذا:

وآلة الكيل تسمى بالسقفة والحلافة تصنع من النحاس مدورة وقد تكون مستقيمة وهي ذات ثقوب هكذا:

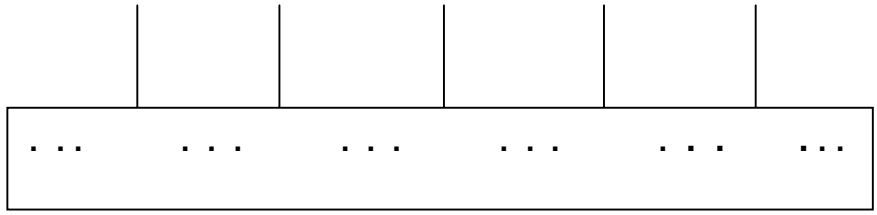

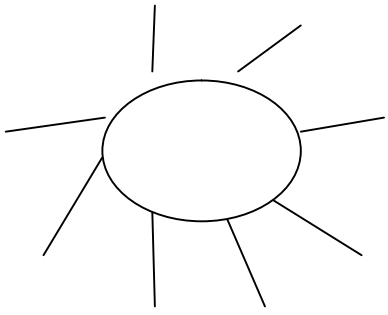

الشكل رقم (01) توضح شكل ألة الكيل

[1]- حامد لمين ابراهيم، المرجع السابق، ص 13.
[2]- هربا شرجية، المرجع السابق،ص 141.

ونوافذ في كل كبيرة حبة وفي القبة الصغيرة قيراط أو أكثر وأجراء الفقارة تسمى بالحبة فيها وبالماجن والعود والثمن وحسب عرف كل جهة جهة من المنطقة والحبة فيها عدد أربع وعشرون (24) قيراط في كل قيراط أربع وعشرون (24)وفي كل قيراط أربعة وعشرون جزءا وآلة الكيل فيها شق دقيق هو لسان الميزان إذا وصله الماء بعد فتح ثقبة وسد فيها أكثر من حبة الزريق فحبة المعبود هي الحبة المهوبة وحبة الزريق هي الحقيقة.[1]

تخضع الفقارة لنظام صارم في الإدراة والتسيير، حيث تملك كل فقارة سجلا يسمى عرفاب: (الجريدة) أو (الزمام) تكون فيه حيازات الأفراد ولا يمكن إحداث تغيير في هذا السجل بدون إظهار عقود البيع الموقعة من قبل البائع وشاهدين معرفين، ويعهد حفظ هذا السجل إلى أمام القرية في الغالب ، والذي يسمى (الشاهد) ويمكن للشاهد الواحد أن يتولى سجل أكثر من فقارة.

تتم صيانة الفقارة بصفة دورية مرة كل سنة أو سنتين بحسب الحاجة لذلك، وعلى حسب حالة الفقارة إن كانت جيدة أو قديمة، وتتم وفق خطوات دقيقة لخطورتها وعمق آبارها وترتكز أعمال الصيانة على مايلي:

- إخراج الأتربة من الفقارة والقيام بتنظيفها.[2]
- التخلص من الراوسب الكلسية لأن المياه تحتوي على أملاح كلسية تتراكم على جدران آبارها الداخلية بمدار الأيام.
- إصلاح الإنهيارات بالنسبة للتربة بصورة استعجالية لأنها توقف مجرى الفقارة.

وفي العادة تتم أعمال صيانة الفقارة في فصل الصيف قبل بدأ موسم الحرث، وتتم صيانة الفقارة بواسطة مجموعة من الوسائل مثل الحبال، وكانت قديما من ألياف النخيل والجرارة (البكرة) والمجرفة، والفؤوس، والقفاف، والمعول، ويعتمد في إنارة النفاذات على الشموع والكانكي.[3]

ولاشك "ان العلاقة بين الكائن و الصحراء علاقة مميزة وخاصة ، فالصحراء تحفر صفاتها من قسوة وإرادة صلبة وتقشف في سكنها، و هذه جملة صفات لابد لمن يعيش في الصحراء التحلي بها، فالجدب وفقر الموارد يجابه بالتقشف والزهد بوسائل الرفاه، والمناخ القاسي يقتضي إرادة قوية تكافح دائما من اجل استمرار العيش".[4]

[1]- محمد باي بلعالم، المرجع السابق، ص 72.
[2]- حامد لمين ابراهيم، المرجع السابق،ص 13.
[3]- حامد لمين ابراهيم، المرجع نفسه،ص 14.
[4]- ثياقة الصديق، المرجع السابق، ص 31.

4-المجال والتنمية:

المجال: لقد إرتبط مصطلح المجال بعدة مفاهيم واكتسى عدة دلالات وله مفهوم متحول ومتغير من حقبة لأخرى فهو وسط وعش بيئي ثم ركيزة ترابية محايدة فنتاج إجتماعي، مجال محسوس، متمثل ومعاش، بنية ترابية تمثل البنية العظمى للمنظومة الاجتماعية فتراب متملك ومنظم.[1]

تتطلب التنمية توفر الخصوصية لكل مجال(إقليم، قطر، مجموعة مجالية) مما يجعل منه مجالا مكملا ومميزا في نفس الوقت وهو مالا يتناقض مع التنوع حيث نجد لكل مجال "شخصيته" إن صح التعبير.فوجود الصناعة مثلا لابد منه لكن نوعية الصناعةوتركيبتها تختلف من مجال إلى آخر وعلى نفس المنوال نجد الفلاحة والنقل أو السياحة...[2]

4-1النمية المحلية:

قبل الخوض في الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية نشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى نشأة وتطور هذا المفهوم، سواء من الناحية النظرية أو العملية نشير إليها فيما يلي:

-عوامل الاهتمام بالتنمية المحلية:

إن أسباب وعوامل الاهتمام بالتنمية المحلية لم تكن وليدة الإهتمام فقط بالتغيرات التنظيمية التي نتج عنها تبني النظام اللامركزي والتقسيم الجغرافي لأقاليم وحدود الدولة الواحدة، بل يرجع أساسا إلى ظهور النظريات والمفاهيم التي حاولت معالجة مشكلة التخلف خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أين تجلى الاهتمام بظرورة البحث والتفكير في معالجة الاختلالات التنموية بين الدول، ومحاربة الفقر واعمار الدول المتضررة جراء مخلفات الاستعمار في كثير من الدول و[3]تقليص الفجوات بين الإقليم الريفي والإقليم الحضري، وتتفرع هذه العوامل لعدة جوانب:

-**عوامل فكرية وسياسية وثقافية**: تتمثل في زيادة الوعي العام للسكان نتيجة الانفتاح والتفاعل مع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع، الذي أدى إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والتوزيع.

[1] - عمر بالهادي، المجال والتنمية، مقال، المركز الوطني لتكوين المكونين قرطاج -12 ماي2012.ص 1.
[2] - عمر بالهادي، المرجع نفسه ص 9.
[3] - مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، التنمية المحلية، مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد العاشر جوان 2018، ص513.

–عوامل عملية: تشمل عدة جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية أهمها:

الهجر ة الداخلية او ما يعرف بالنزوح الريفي وما رافقه من آثار سلبية كازدحام المدن والبطالة وهجرة الاراضي الزراعية وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن.

ضرورة الاستفادة من المصادر والثروات المحلية وتوجيهها لخدمة التنمية الوطنية الشاملة.

–الاعتماد على المشاركة الشعبية وتعزيزها خدمة للتنمية المحلية بتفعيل دور السكان المحليين في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.

–التوجه نحو اللامركزية واللامركزية الإدارية كنظامين إداريين من شأنهما تقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاءة.

–ضرورة المحافظة على الأمن الداخلي الذي يتضمن ويعزز الأمن الوطني الشامل.[1]

–مفهوم التنمية المحلية:

– المقصود بالمحلية المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (الجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات)، ويمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة كالقبيلة والعشيرة

فالمجال المحلي كفضاء جغرافي يرتكز على عدة عناصر أساسية:

–العنصر الجغرافي، ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.

–عنصر الهوية أو الإنتماء والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.

–توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة

–عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات.[2]

– تعريف المجتمع المحلي:

يعرف المجتمع المحلي على أنه مجموعة من الأفراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة، هؤلاء الأفراد تجمعهم مصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة، وهذه المصالح تتفاوت مع بعضهم في مختلف نواحي النشاط في ظل مجموعة من النظم والعادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية وتخلق فيهم شعورا بالإنتماء إلى مجتمعهم.

[1] - مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، المرجع السابق، ص 514.
[2] - مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، المرجع نفسه،ص 515.

من الناحية الجغرافية يعرف المجتمع المحلي على أنه: بقعة جغرافية محددة تضم جماعة من الناس، يعملون سويا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعي المستمر في إطار أنظمة اجتماعية أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني والاقتصادي.

- **تعريف التنمية المحلية :**

بالنسبة لعلماء الإجتماع تعتبر التنمية المحلية إستراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات وإمكانات أفراد المجتمع، من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع[1] محليا هو عملية مجتمعية تستوجب إر ادة ووعي موجه بإدارة التنمية بأسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع، مع إيجاد تحولات هيكلية ضمن قاعدة إنتاجية ذاتية لتحقيق التزايد المنتظم المتصاعد مع مراعاة آليات التغيير وضمان استمراره، والحفاظ عليه للأجيال القادمة وفق مخططات حقيقية تسعى لضمان الرفاهية والتحسين المستمر للمجتمع المحلي في كل جوانب الحياة وبكل أنواعها [2]التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية، التي يشاركون فيها، ويعرفها البعض الآخر على أنها عملية التوافق او التدخل الاجتماعية وأنها مستوى في المعيشة.

تركز هذه النظرية على إسهامات كل من المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع، وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية، وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.[3]

-أدوات التنمية المحلية:

1- التخطيط المكاني أو الإقليمي، الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية ويضبط إطار تنمية المناطق.

2- سياسة اللامركزية المدعومة باللامركزية لهيئات الدولة.

3- الحوكمة المحلية التي تمثل مجموعة من التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) الموجهة نحو تعريف مشترك ومشاريع محددة لتنمية المجتمعات المحلية.

4- مشاركة المواطنين المعبر عنهم في هياكل الحوكمة المحلية.

5- التمويل من خلال الجباية الوطنية والمحلية والمساعدات الدولية.[4]

[1] - مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، المرجع نفسه،ص 516.
[2] -مبارك شريف خليل، شكاكطة عبد الكريم، التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات- ولاية ورقلة نموذجا، مجلة السياسة والقانون، المجلد 12، العدد012020،ص 114.
[3] - مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، المرجع السابق،ص517.
[4] - مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، المرجع نفسه،ص519.

– السبل الجديدة للتنمية المحلية:

لا تتوقف الهيكلة الاقتصادية للأقاليم الصحراوية، على مستوى الفروع الزراعية، على الرغم من الديناميات الحقيقة للإنبثاق وإعادة التشكل التي تعرفه هذه الأقاليم.

لقد أسفر تطور النشاطات الخدماتية والصناعية منذ الاستقلال، عن ظهور طرق جديدة ممكنة للتنمية الاقتصادية. فالتباين الموجود في ثروات البلدان المتواجدة على مشارف الصحراء هو في الوقت ذاته نتيجة لتنوع سياسات التنمية التي تطبقها الدولة من جهة والاستقلال الاقتصادي والسياسي من جهة أخرى.

وبهذا الخصوص، تحيل دراسة الحالة التي قام بها مصطفى نور أياح والخاصة بجيبوتي وهي إنجاز للإمبراطورية الفرنسية، في مواجهة إفريقيا والمحيط الهندي إلى "ندرة الموارد" هذا البلد المدرج ضمن نطاق الجيوسياسي الممتد للقرن الإفريقي، حيث فرض مشروع التعديل الهيكلي الخوصصة وفتح الأبواب لإستثمارات إماراتية في الهياكل الكبرى للنقل.

وبالرغم من هذه التمويلات العربية، يبرز المؤلف قمة هشاشة اقتصاد سكان هذه المنطقة التي شأنها شأن المناطق الصحراوية الأخرى، لا تعرف سوى الفقر والبأس، ومن ثمة يساءل هذا المثال الجيبوتي قدرة الأقاليم على تنويع اقتصادها بغية ضمان التنمية المحلية وهو الأمر الذي ينقص من تبعيتها. وعليه فإن التفكير في مصير السياحة الصحراوية التي هي أحد أهم دعائم التنمية المحلية بمنح العديد من الحلول النافعة، وذلك أن هذا النوع من السياحة يثمن الموارد الترابية واليد العاملة المحلية. وهكذا يعاين كل من كليمونتين تيبري وسارج أورمو عوامل الاستدامة ويطرحان العديد من التساؤلات.

كما يمكن قراءة الديناميات الطبيعية والبشرية التي تجعل من الصحراء نظام حي يتميز بتناقضات، ولكنه أيضا يتميز بهشاشة التوازنات الاقتصادية والثقافية تحت وطأة الضغوطات المعاصرة. لقد تم تسليط الضوء على كل هذه الأمور التي تجمع بين الصراعات، الرهانات، التحديات والانتقادات إذ أن هذه المجتمعات المنفتحة هي بالضرورة مجتمعات خاصة للتغيير يؤكد أندري لارسوتو أن المساهمات تدخل في إطار مقاربة معقدة، حول إظهار لعبة العلاقة حول التوازنات غير المستقرة والمؤقتة، وحول الضغوطات الموجودة بين الرى المتناقضة في هذا الفضاء الواسع المتأثر بالعصرنة والعولمة، فإن المؤلف يختار التراضي والإجماع من أجل السير بعملية التنمية

المحلية،و يتسائل أيضا حول مصير تمدن متصنع وعصري مع التنبيه إلى دور سياحة جماهيرية بمكن أن تكون ذات عواقب وخيمة على الثقافات الصحراوية والمحلية.[1]

4-2-مقومات القطاع الفلاحي بإقليم توات:

يزخر إقليم توات بموارد وإمكانيات فلاحية كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات من المنتجات الغذائية وتوفير فرص العمل للسكان، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-الموارد الطبيعية: تحتوى ولاية أدرار على أراضي فلاحية واسعة، حيث قدرت المساحة الفلاحية الإجمالية بولاية أدرار وحدها : بـ 584318 هكتار إلى غاية منتصف سنة 2020، بعدما كانت مقتصرة على الواحات والبساتين وذلك بفضل سياسة استصلاح الأراضي الفلاحية التي خصصتها منذ الإستقلال لاسيما منها الموجهة لفائدة ولايات الجنوب بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وقد مكنت مختلف البرامج المسطرة في هذا الإطار من استغلال 54612 هكتار من المساحة الفلاحية الإجمالية منها 47223 هكتار مساحة مسقية، كما ساعدت هذه الإليات في تحفيز النشاط الفلاحي بالمنطقة حيث تم استحداث 34459 مستثمرة فلاحية عبر مختلف أقاليم الولاية وهي مصنفة كما يلي:

- مستثمرات تقليدية:22671 مستثمرة بمساحة230054 هكتار.
- مستثمرات في إطار الامتياز الفلاحي:5954 مستثمرة بمساحة170009 هكتار.[2]
- مستثمرات في إطار حيازة الملكية العقارية الفلاحية:5829 مستثمرة بمساحة 113791 هكتار.
- محطات تجارب ومزارع نموذجية: 04 مستثمرات بمساحة866 هكتار.

-الموارد المائية والكهرباء: يتعبر الماء العامل الأساسي في استغلال الأراضي الفلاحية، وبالنظر لطبيعة المنطقة الصحراوية فإنها تتميز بندرة الأمطار ، وبالتالي فإن مصدر الماء هو الآبار العميقة والآبار العادية وكذا الفقارات، ومن أجل تدعيم قدرات الإنتاج الفلاحي قامت المصالح الفلاحية المعنية بولاية أدرار بتوفير الموارد المائية عن طريق حفر أكثر من 495 بئر عميق يصل منسوبها إلى نحو 19800 لتر في الثانية، إلى جانب أزيد من 14350 بئر عادي، مع تدعيم نظام الفقارات المائية بواسطة الترميم والصيانة ، ويصل عددها إلى 706 فقارة حسب إحصائيات سنة2020.

[1] - يائيل كوزمين، عابد جليد، صورية مولوجي فروجي، الصحراء والتنمية المحلية، مجلة إنسانيات،
[2] -محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، عبود ميلود، المرجع السابق،ص 143.

يضاف إلى ذلك شق أكثر من 98 كم من المسالك الفلاحية، وكذا ربط المحيطات الفلاحية بالطاقة الكهربائية التي أصبحت عاملا مهما في تدعيم الإنتاج الفلاحي، وذلك بمسافة 196 كم إضافة إلى تجهيز 43 بئر عنيق.[1]

4-3-سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية:

لاشك أن تحقيق التنمية الشاملة يعد الشغل الشاغل للدول والمجتمعات باعتبارها مفتاح الرقي الحضاري والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، غير أن التنمية الشاملة لا تعد كذلك إذا لم تراعي الاعتبارات أو الالتزامات البيئية في استراتيجياتها وخطط العملية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للتوفيق بين حتمية تحقيق التنمية الاقتصادية وبين متطلبات حماية البيئية والحد من انتشار التلوث وهذا في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

والتنمية الإقليمية باعتبارها النواة الأساسية للتنمية الشاملة، لابد أن تراعي الأسس والمرتكزات البيئية الواجب تجسيدها لاسيما في المناطق الصحراوية . وسنتطرق فيما يلي إلى إبراز أهم الأسس والمرتكزات البيئية الواجب مراعاتها لتأسيس تنمية فعالة في المناطق الصحراوية الجزائرية.

- **دعم استدامة الفلاحة الصحراوية:**

أولت الجزائر أهمية كبيرة لتحقيق التنمية المحلية والفلاحية عبر كامل التراب الوطني، خاصة في مناطق الهضاب العليا والسهوب والأقاليم الصحراوية، ويظهر هذا الأمر جليا من خلال العديد من المخططات والبرامج الفلاحية التي تم وضعها وأهمها: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تجسيده سنة2000م، وكذا برنامج التنمية الزراعية والريفية الذي إنطلق سنة2003م، وتهدف هذه البرامج في المجمل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين ظروف القاطنين في الريف والأقاليم الصحراوية على تنويع الأنشطة الفلاحية والرعوية، كعامل مهم على تحسين مداخيل العائلات الريفية والصحراوية.
- تسريع عمليات تحديث وتطوير القطاع الفلاحي عبر تشجيع الاستثمارات المنتجة والتكنولوجيا المعاصرة في مجال الاستغلال الزراعي.[2]
- العمل على تحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- حماية الأنظمة البيئية المختلفة، سواء في المناطق الريفية أو الصحراوية.
- الحفاظ على البيئة وتشجيع استدامة الفلاحة في المناطق السهبية والصحراوية.

[1] - محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، عبود ميلود، المرجع السابق، ص144.
[2]- مسعودي محمد، آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية، مجلة،ص 167.

وقد أدى التجسيد الفعلي العملي لهذه البرامج الفلاحية إلى تطوير الأنشطة الزراعية في العديد من المناطق السهبية والصحراوية، وهذا بفضل الدعم المتعدد الأوجه الذي تقدمه الدولة في هذا الصدد، دون أن ننسى التحديات والصعوبات التي قد تقف عائقا أمام نجاح هذه البرامج والتي من أهمها ظاهرة التصحر التي تهدد 32 مليون هكتار من الأراضي الغطاء النباتي في الشمال.

وتجدر الإشارة، إلى أن ضمان نجاح هذه البرامج والمخططات الفلاحية لن يكتمل إلا بتشجيع مساهمة ومشاركة المزارعين المحليين في مختلف الأقاليم، وتوفير الأمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى مراعاة الخصوصيات المحلية لبعض الأقاليم والولايات.[1]

-تنشيط السياحة البيئية المستدامة:

لا يخفى على أحد ما للسياحة اليوم من دور اقتصادي هام، فهي في بعض الدول تعتبر المصدر الرئيسي للدخل الوطني، كما أنها تقوم بتنشيط الكثير من القطاعات المساندة مثل قطاعات: النقل، الخدمات، الإتصالات والحرف والصناعات التقليدية، ما يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين والمساهمة في زيادة الناتج القومي وكذا العمل على تطوير وتنميةالمناطق الريفية والصحراوية.[2]

والسياحة لها علاقة وطيدة بالتنمية الإقليمية، فهي تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية القاطنة بمناطق الجذب السياحي عبر تنشيط وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى دخل المجتمع وتطوير مستويات البنى التحتية وتحسين الخدمات والمرافق الأخرى.

ولا شك أن السياحة في الأقاليم الصحراوية الجزائرية لها مقومات عديدة يجب استغلالها على الوجه الأمثل، مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الالتزمات والمعايير البيئية التي تكفل تحقيق سياحة بيئية مستدامة.

للسياحة البيئية المستدامة فوائد ومزايا عديدة على التنمية الإقليمية للمناطق الصحراوية الجزائرية، فهي تساهم في زيادة مشاركة المجتمعات المحلية- ولاسيما الفقراء- في خلق القيمة المضافة السياحية التي تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر، كما أن الاستثمار في السياحة المستدامة يمكن من تقليل تكلفة المياه والطاقة والنفايات وتعزيز قيمة التنوع الحيوي والنظم البيئية، وقد أدت الاستثمارات الخضراء في مجال السياحة ببعض الدول إلى التخفيض في كل من استهلاك المياه بـ:18% واستخدام الطاقة بـ: 44 % وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بـ:52 % .

[1] - مسعودي محمد، المرجع السابق،ص 168.
[2] - مسعودي محمد، المرجع نفسه، ص169.

- **تشجيع الاستثمارات الخضراء:**

على السلطات العمومية الجزائرية، تقديم كل أو جه الدعم والتحفيز للخواص في مجال الاستثمارات الخضراء التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة والحد من التلوث في مختلف الأقاليم بما فيها المناطق الصحراوية، وهذا لما تسهم به هذه الاستثمارات في تنشيط الحركة التنموية على الصعيد المحلي وكذا خلق العديد من فرص العمل مما يساعد على التقليص من معدلات البطالة،بالإضافة إلى مسعى حماية البيئة والحد من مختلف الملوثات والنفايات.

وقد نصت بعض القوانين الجزائرية على تقديم تحفيزات للمؤسسات والمشاريع التي تراعي الالتزامات البيئية وتساهم في الحد من التلوث،كقانون حماية البيئة في إطار لتنمية المستدامة في مادته 75 التي تنص على: " تستفيد من حوافز مالية جمركية تحدد بموجب قانون المللية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، والتقليص من التلوث في كل أشكاله.

و كذا المادة 77 من القانون ذاته والتي مفادها:" يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة، ويحدد هذا التخفيض بموجب قانون المالية.

وعلى العموم فإن محدودية الحوافز الاستثمارية الممنوحة في المجال البيئي من طرف وكالات دعم الاستثمار والتشغيل يمكن استدراكها عن طريق منح حوافز جبائية ومالية أكثر فعالية في هذا المجال، وهذا بالتنسيق مع وزارة المالية والصندوق الوطني للبيئة وإزالت التلوث، لأجل توفير جميع الظروف المساعدة على نجاح الأنشطة والمشاريع المرتبطة بالحد من التلوث وحماية البيئة.[1]

4-4-التنمية الزراعية المستدامة:

التنمية الفلاحية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية، والزيادة في الإنتاج الزراعي يهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانيات الأجيال القادمة، أو أنها الأساليب الزراعية الصديقة للبيئة، التي تسمح بإنتاج مختلف المحاصيل الإنتاجية سواء كانت نباتية أو حيوانية دون إلحق ضرر إيكولوجي، كما تعطى منظمة الأغذية والزراعة التعريف التالي:

[1] - مسعودي محمد، المرجع السابق، ص174.

إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي، مما يؤدي إلى ضمان تحقيق و بصورة مستمرة إشباع الإحتياجات الإنسانية للوقت الحاضر وللأجيال القادمة، مثل هذه التنمية المتواصلة في قطاعات الزراعة والأسماك والغابات، تصون الأرض والماء والتنوع الوراثي للبناتات والحيوانات ولا تسبب تدهورا بيئيا.[1]

خلاصة الفصل:

يمتلك إقليم توات العديد من المقومات الطبيعية والبشرية التي تمكنه من النهوض إقتصاديا وزيادة الإنتاج الفلاحي وهذا ما جعله محط إهتمام من طرف السلطات الوهيئات المعنية تدعيمه بالوسائل والإمكانيات اللازمة لتوفير المنتجات الفلاحية.

[1] -محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية المستدامة، مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 26 2012، ص202.

الفصل الثالث

إستراتيجيات التنمية الفلاحية بإقليم توات

1-تحديث وإصدار التشريعات اللازمة

2 -هياكل جديدة لضمان مرافقة ناجعة للنشاط الفلاحي

3-تحديث البنية التحتية الفلاحية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

4-التوسع في استصلاح الأراضي وتطوير شبكة الطرق المهيكلة المجال الواحي

5-تفعيل الإرشاد الفلاحي، و الرقابة على المنتجات والمدخلات الفلاحية

6-تطوير الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق

7-برامج وآليات تسليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

8-التأمين الفلاحي

تمهيد: يشهد إقليم توات نقلة نوعية في الجانب الفلاحي نظرا للمقومات والإمكانيات الكبيرة التي يملكها سواء الطبيعية منها والبشرية وحتى المالية، فالجزائر اتبعت منذ الإستقلال سياسات زراعية مختلفة كان الهدف منها هو تحقيق الأمن الغذائي من خلال استبدال الإنتاج المحلي بالمنتجات المستوردة، ونالت المناطق الصحراوية النصيب الوافر من هذا الإهتمام فمن المزارع الإشتراكية بعد الإستقلال إلى الشركات الرأسمالية في الثمانينيات والتسعينات إلى إستراتيجية المشاركة التي بدأت في عام 2000م .

إستراتيجيات التنمية الفلاحية في منطقة توات

1-تحديث وإصدار التشريعات اللازمة:عملت الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي على إصدرار العديد من القوانين والتشريعات أهمها:

- قانون الحيازة على الملكية العقارية: اطلقت الدولة الجزائرية مشروع قانون ينظم الأراضي الفلاحية وهو قانون رقم 83-18 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1403 الموالفق لـ 13 غشت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية وكذا المراسيم والمناشير التطبيقية، أمامحتوى القانون فهو نقل ملكية عقارية زراعية إلى القائم (أو القائمين) بأعمال استصلاح مقابل دينار رمزي وفق إجراء شروط محددة.

-القانون 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 يضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجينوو اجباتهم.

-القانون25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المعدل والمكمل، يتضمن التوجه العقاري.

-القانون 16/08 المؤرخ في أوت 2008 يتضمن التوجه الفلاحي، والذي بدأ يرى تسوية نهائية وعهد جديد.

-القانون رقم 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمكلاك الخاصة للدولة. [1]

المشروع باستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز بدء من سنة 1997م للمرسوم التنفيذي رقم 97/483 المؤرخ في 1997/12/15م الذي يهدف إلى:

-خلق محيطات فلاحية صغرى لفائدة العائلات والشباب البطال.

- زيادة محيطات فلاحية للاستصلاح الكبير لفائدة المستثمرين في المجال الفلاحي.

- زيادة الانتاج الفلاحي والنباتي والحيواني.

- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

- تبعا للمقرر القانوني09/ 44 بتاريخ 2009/04/19 يعتبر المجمع الجهوي عاملا فعالا في تنظيم البنك في معنى العرف التجاري وذلك من خلال تقديمه النوعية الجيدة للخدمات بواسطة إدماج حتمية التقييم والنتائج ويساهم بصفة فعالة ومتواصلة في التطور الاقتصادي الجهوي على الخصوص والوطني على العموم .

[1] - موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خلية الإصغاء والتوجيه، بوابة الخدمات الإلكترونية.2021/11/03، 21:20.

المادة01: هذا المقرر القانوني له هدف تحديد للمهام المخولة إلى الهياكل والأعضاء المكونة للمديرية.

المادة 02:المجمع الجهوي للاستغلال له مسؤولية تامة في الإشراف على تسيير ومراقبة الوكالات التابعة له.

المادة 03: المجمع الجهوي له مهام إحياء ومتابع نشاطات الوكالات المحلية للاستغلال التابعة له في كل المجالات .

إنه مسؤول أمام المديرية العامة للبنك وهو مطالب بتحقيقها (تطبيقها) على المستوى الجهوي أو المحلي.

المادة04: إنه مسؤول على تطبيق الأنظمة و الميكانزمات المسيطرة من قبل الهياكل المركزية تبعا لإستراتيجية للبنك وكذا متبعاتها وتطبيقها وتقدير مدى فعاليتها.

المادة 05: تخصص مهام وخصائص كل عضو من أعضاء هيكل المديرية تبعا للهيكل التنظيمي المرفوق بهذا التقرير.

المادة 06: هذا المقرر القانوني يبدأ سريانه إبتداءا من تاريخ التوقيع عليه من طرف الرئيس المدير العام للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المهام المحلية :يعيد إصدار القوانين الواردة من المديريات العامة والهياكل المركزية.

تحصيل المعلومات الواردة من الو كالات وإعادة إرسالها بصفة موحدة إلى المديرية المعنية.

الفقارة في التشريع:

هذا وكان مبنى شرعية القفاقير على العادة الجارية والعمل الذي عليه اعتماد علماء المنطقة ولم يقف اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا الموروث عند هذا الحد، بل زاد إلى وضع نصوص قانونية خاصة بهذه المعالم التراثية قصد صيانتها وحفظها نذكر في ذلك تمثيلا القراررقم 426 الصادر بتاريخ 1996.06.23م والذي ينص في كل بنوده على ضرورة حفظ وحماية الفقارة الحية منها والميتة وجاء القرار في 13 مادة أهمها:

المادة الأولى: هذا القرار ينظم كيفية حفظ وحماية وترقية الفقارة نعني بعبارة الحية منها أو الميتة.

المادة الثانية: يلزم احترام مسافة 200م على الأقل بين فقارة وفقارة مزمع إنجازها.

المادة الثالثة : يكون عمق الفقارة المنجزة يوازي عمق أقرب فقارة.

المادة الرابعة: لا يتم أي تنقيب على الماء إلا بعد مشروع والمصادقة المصالح التقنية المختصة وممثلي الفقارة.

المادة الخامسة: يجب تحصين الجزاء من المنشئات التي تغير مجرى الفقارة سطحيا وجوفيا.

المادة السادسة: لا يجوز إقامة أي بناية سكينة بدون مراعاة المعطيات التقنية وفي كل الحالات لا تقل مسافتها عن عشرة (10) أمتار من محور الفقارة .

المادة السابعة: لا تمنح رخصة البناء لكل بناية ذات استعمال صناعي او تجاري يقل بعدها عن منحور الفقارة على مايلي:

- عشرون مترا للبناءات التي من شأنها انبعاث الضجيج.أما فيما يخص مائة متر للبناءات التي من شلأنها إنتاج مواد سامة أو خطيرة تخضع لما جاء به قانون المياه خاصة الباب السادس.
- المادة الثامنة: لا يرخص باقامة أبي بناء عند المنبع الرئيسي أو الفرعي للفقارة على مسافة تقل عن خمسة وثلاثين (35) متر من كل الجانبين.
- المادة التاسعة: تمنع إقامة المساحات الخضراء على ظهر الفقارة.
- المادة العاشرة: يمنع رمي القاذورات بجانب أو داخل فوهات الفقاقير.
- المادة الحادي عشر: يلزم تجسيد مثابات فوهات القفاقير على شكل دائري داخل النسيج العمراني.
- المادة الثانية عشر : يشجع كل شحص او جمعية التي تساهم بعمل من شأنه يعرف بالفقارة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والقفافية.
- المادة الثالثة عشر: يمكمن الدولة والجماعات المحلية المساهمة في تدعيم الفقارة.

المادة الرابعة عشر: يكلف السادة الأمين العام للولاية، ومدير التنظيم والإدارة، ومدير المصالح الفلاحية ، مدير البناء والتعمير، ومدير الري، رؤساء الداوئر، ورؤساء الدوائر، ورؤساء المندوبية للبلديات، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القارار الذي ينشر في مجموعة العقود الإدارية للولاية.[1]

[1] – أحمد أبا الصافي جعفري، من تاريخ توات ،أبحاث في التراث، ط1، منشورات الحضارة، 2001ص624

2- هياكل جديدة لضمان مرافقة ناجعة للنشاط الفلاحي:

تعزز قطاع الزراعة بولاية أدرار بعدة هياكل قصد مرافقة النشاط الفلاحي في مختلف مراحله وتقديم الدعم المادي و التقني فيما يتعلق بالتمويل والتكوين الإرشاد الفلاحي وفي هذا السياق تم إنجاز مقر جديد لمديرية المصالح الفلاحية ومفتشيتين بيطريتين بكل من بلديتي أدرار وبرج باجي مختار، إلى جانب

-مخبر لتحليل التربة والمياه تابع للمعهد الوطني للأراضي والسقي وصرف المياه

- محطة للبحث الزرعي تابعة للمعهد الوطني للأبحاث الزراعية

- محطة للتجارب الفلاحية التابعة للمعهد التقني للتنمية الزراعية الصحراوية.

- محطة جهوية لحماية النباتات تابعة للمعهد الوطني لحماية النباتات،

- فرع محافظة تنمية الفلاحة بالمناطق الصحراوية،

- للصندوق الجهوى للتعاون الفلاحي.

-مقر تعاونية للحبوب والبقول الجافة

- الغرفة الفلاحية

- مقر المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الرفية، مع فتح مكالات تابعة لها عبر بعض دوائر الولاية.

- إنشاء فرع لصيانة وتركيب وحدات الرش المحوري.

- معهد متوسطي فلاحي بمنطقة تيميمون.

أ- **تطوير هيكلة ودور مديرية الفلاحة:** تأسست مديرية الفلاحة لولاية أدرار بموجب المرسوم رقم 197/74 المؤرخ في 1974/01/01، وكانت تابعة إداريا لولاية بشار.

وفي سنة 1984 حازت ولاية أدرار على مديرية خاصة كانت تسمى آنذاك مديرية الفلاحة والصيد البحري، وفي سنة 1987 دخلت تحت قسم تنمية أعمال الري والفلاحة.

وفي سنة 1990 انفصلت عن مديرية الري وأصبح لها كيان خاص يسمى مديرية المصالح الفلاحية إلى يومنا هذا.

وهي مؤسسة تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: تعمل بالتنسيق مابين الهيئات الفلاحية والمعاهد التقنية للولاية كما تعتبر المسير الأساسي للقطاع الفلاحي بجميع فروعه وللديرية فروع في كل دائرة تسمى مقاطعات فلاحية وفروع في كل بلدية تسمى مندوبيات فلاحية ممثلة في أربع مقاطعات:

- المقاطعة الفلاحية لدائرة رقان.
- المقاطعة الفلاحية لدائرة تيميمون.
- المقاطعة الفلاحية لدائرة أوقروت.
- المقاطعة الفلاحية لدائرة أولف.

- المقاطعة الفلاحية لدائرة فنوغيل.

وممثلة أيضا بـ: 28 مندوبية على مستوى 28 بلدية الموجودة عبر الولاية كما تعتبر إدارة عمومية وطنية تنفيذية تهتم بإدارة الشؤون الفلاحية عبر إقليم الولاية بالإضافة إلى متابعة سير المشاريع ذات الطابع الفلاحي، وتعتمد من خلال هيكلها الإداري على خمسة مصالح مخصصة تضمن المتابعة لخططها الإنمائية وهي كالتالي:

1- مصلحة الإحصائيات والتحقيقات الإقتصادية الفلاحية: والتي تحتوي على:

أ- مكتب الإحصائيات والتحريات الفلاحية.

ب- مكتب التحقيقات الإقتصادية الفلاحية.

2- مصلحة التفتيش والبيطرة وحماية النباتات: وتحتوي على:

أ- مكتب التفتيش البيطري

ب- مكتب التفتيش الخاص بحماية النباتات.

3- مصلحة تهيئة الأراضي وترقية الإستثمار: وتحتوي على:

أ- مكتب الري الفلاحي والمنشآت الريفية

ب- مكتب تنظيم التهيئة الريفية والتنظيم العقاري

4- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني: تحتوي على:

أ- مكتب الإنتاج الفلاحي والهيئات الريفية

ب- مكتب الثوابت والتنظيم.

5- مصلحة الإدارة والوسائل: تحتوي على:

أ- مكتب تسيير الميزانية والوسائل العامة.

ب- مكتب تسيير المستخدمين.

المهام الاساسية لمديرية المصالح الفلاحية:

أولا- مصلحة الإحصاء والتحريات الفلاحية:

1- إنجاز براكج التحريات الفلاحية.

2- إنجاز وتسيير مختلف الملفات الخاصة بـ: الملف العقاري، الملف الخاص بالمنتجين، الملف الخاص بالهيئات الريفية،... الخ.

3- إنجاز المعطيات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الفلاحي(المساحات، الثروة الحيوانية، استهلاك المواد الفلاحية، ثمن عوامل الانتاج والمنتوجات الفلاحية، تعداد الفلاحين...)

4- إنجاز الحسابات الإقتصادية الفلاحية.

ثانيا: مصلحة التقنيين البيطريين وحماية النباتات:

1- الحصر على تطبيق القوانين الخاصة بالحصة الحيوانيةوالحصة العمومية والبيطرية وحماية النباتات وتنشيط العمليات الخاصة بتطبيق القوانين.

2- المراقبة وحماية الصحة الحوانية بالحدود وداخل التراب الوطني بالبحث عن الأمراض المعدية والتصريح الرسمي بها ووضع مخطط لمكافحتها بالوسائل الضرورية .

3- مراقبة الضروف الصحية للمواد الغذائية والحيوانية ومواد الصيد البحري.

4- مراقبة الظروف الصحية الخاصة بـ: المحصول، إنتاج وتوزيع واستعمال الأدوية البيطرية.

5- إقتراح كل إجراء قانوني يحمي المنتوجات الفلاحية.

6- مراقبة إنتاج وتوزيع واستعمال الأدوية الخاصة بالنباتات.

7- الاقتراح على الهيئة المختصة منح وسحب شهادات توزيع وبيع مواد حماية النباتات والأدوية.

8- إعطاء الأوامر لتحطيم أو معالجة المواد الفلاحية.

9- تشجيع الهيئات الفلاحية لإنشاء جماعات لحماية المزروعات وتنشيطها.

10- تنظيم شبكة الأرصاد والمعلومات الخاصة بحماية النباتات.

ثالثا: مصلحة تهيئة الأراضي وترقية الإستثمار:

1- المحافظة على العقار الفلاحي بتنظيم العمليات المتعلقة بالتنمية الريفية.

2- المشاركة في وضع مخطط التهيئة الولائية فيما يخص: السكن الريفي، منشآت الري، إنشاء المحميات العقارية، المحافظة على الأراضي الفلاحية للاستغلال الأحسن للمساحات الفلاحية.

3- الكشف عن المناطق ومحيطات استصلاح الأراضي الفلاحية للاستغلال الأحسن للمساحات الفلاحية.

4- السهر على التسيير الأحسن لمنشآت الري وصرف المياه.

5- إصدرا الشهادات الخاصة بإنشاء واستغلال الموارد المائية مع الهيئات المختصة بالري.

6- المشاركة ووضع القواعد الخاصة بتثمين الموارد المائية والسهر على تطبيقيها.

7- تشجيع مع الهيئات المختصة لإنشاء مجمعات مستغلين المياه (الثروة المائية).

8- الحصول على مختلف المعطيات الضرورية لإنشاء مخطط تنمية فلاحية للولاية.

9- ترقية الاستثمار الفلاحي.

10- مراقبة الملفات الخاصة بالتنمية الفلاحية للولاية وإعطاء الري في كل ملف على تموين من طرف الدولة أو عن طريق القروض المدعمة من طرف الدولة.

11- تتبع إنجاز مشاريع التنمية وآثارها على التنمية الفلاحية.

رابعا: مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني:

1- ترقية عمليات التنمية وتكثيف المزروعات مع إدخال التقنيات الحديثة والسهر على إنجازها.

2- السهر على وضع عوامل الإنتاج الضرورية لإنجاز مختلف الحملات الفلاحية وتتبعها.

3- مراقبة احترام الثوابت الخاصة بالبذور.

4- المراقبة على المستوى النوعي المواد الفلاحية الموضوعية على مستوى المنتجين.

5- ترقية عمليات تثمين الإنتاج الفلاحي.

6- المشاركة في تنظيم السوق الفلاحية المحلية.

7- السهر على الاستغلال الأحسن للمياه، ترقية وإدخال وتنمية التقنيات الاقتصادية للمياه.

8- تنظيم التنقلات الموسمية للثروة الحوانية.

9- إصدار شهادات خاصة بالعمليات المتعلقة بالإنتاج الحيواني.

10-مراقبة ظروف تربية الحيوانات و إصدار الشهادات المتعلقة بهذا النشاط.

11-وضع الشروط الخاصة بالمراقبة التقنية للمواد الحيوانية.

12-مراقبة العمليات الخاصة ببرامج تحسين الثروة الحيوانية.

13-إصدار الوثائق الخاصة بتحسين السلالات الحيوانية.

14-إصدار شهادات إنشاء واستغلال مراكز التلقيح الاصطناعية.

15-مراقبة عمليات التهجين وشهادات الحيوانات القابلة للتصدير.

16-تنشيط وتشجيع التعاون الفلاحي والمجمعات الفلاحية

17-ترقية وتنمية الإرشاد الفلاحي وتكوينه.

18-تنظيم نشاطات الإرشاد الفلاحي مع الهيئات المحلية وتنمية نشر الوثائق والمعطيات في اتجاه المنتجين.

19-ترقية إنشاء مناصب شغل في القطاع الفلاحي.

خامسا: مصلحة الإدراة والوسائل العامة:

1- السهر على تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين على مستوى مديرية المصالح الفلاحية والمقاطعات الفلاحية للدوائر وكذا المندوبيات الفلاحية للبلديات.

2- السهر على تسيير الإمكانيات والتجهيزات الموضوعية على عاتق مديرية المصالح الفلاحية.

3- السهر على عمليات تطبيق ميزانية التجهيز.

4- تحضير بالتنسيق مع المصالح الأخرى ميزانية التسيير والتجهيز والسهر على تطبيقها وفقا للقوانين المعمول بها.[1]

ب –الغرفة الفلاحية أدرار:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، موضوعة تحت وصاية وزير الفلاحة، وهي منبر لتجمعات ممثلي معالج المهن الفلاحية.

ب–1–إنشاء الغرفة الفلاحية أدرار:

انشأت الغرفة الفلاحية لولاية أدرار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/38 المؤرخ في 1991/02/16م المتضمن القانون الأساسي لنشأة الغرفة الفلاحية والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 91/393 والمؤرخ لها في 1991/10/22م

ب–2– مهام الغرفة الفلاحية: وتتمثل في:

- لقاءات تنسيقية مع مدير المصالح الفلاحية حول القطاع ومشاكله.
- لقاءات مع السيد الوالي فيما يتعلق بانشغالات الوسط الفلاحي
- المشاركة في الدراسات للتهيئة العمرانية
- التعريف بالمواضيع المتعلقة بالإرشاد الفلاحي.
- المشاركة في اللجان التقنية على مستوى مديرية المصالح الفلاحية.
- المشاركة في الاقتراحات لجنة الفلاحة للمجلس الشعبي الولائي.

[1] – رئيس مصلحة الإدارة والوسائل بمديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

- المشاركة في المناقشات اثناء دورات المجلس الشعبي الولائي المتعلق بالفلاحة.
- إصدار بطاقة الفلاح بمقتضى المرسوم رقم96/63 المؤرخ في 1996/01/27م
- المشاركة في اجتماعات المتعاملين الإقتصاديين كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوكنية لتسيير القروض المصغرة.
- تكوين الشباب في مختلف مجالات الفلاحة بالاتفاق مع المعاهد الوكنية.
- تنظيم المعارض والأيام التكوينية والملتقيات الدراسية الخاصة بالفلاحة.

ب-3- تشكيل الغرفة الفلاحية:

تتضمن شكل الغرفة 03 هيئات وهي:

01- الجمعية العامة: تشكلت الجمعية العامة تطبيقا للمرسوم 91/394 المؤرخ في 22 أكتوبر 1991م وتتكون من 102 عضو.

02- مجلس الإدارة: يتكون من 07 اعضاء منتخبين و07 اعضاء ممثلين عن الإدارات.

03- الرئيس: يترأس مجلس الإدارة وينتخب من طرف الجمعيات الفلاحية، أما الأمين العام فيعين بناء على قرار وزاري إداري.[1]

ب-4- الهيكل التنظيمي للغرفة الفلاحية:[2]

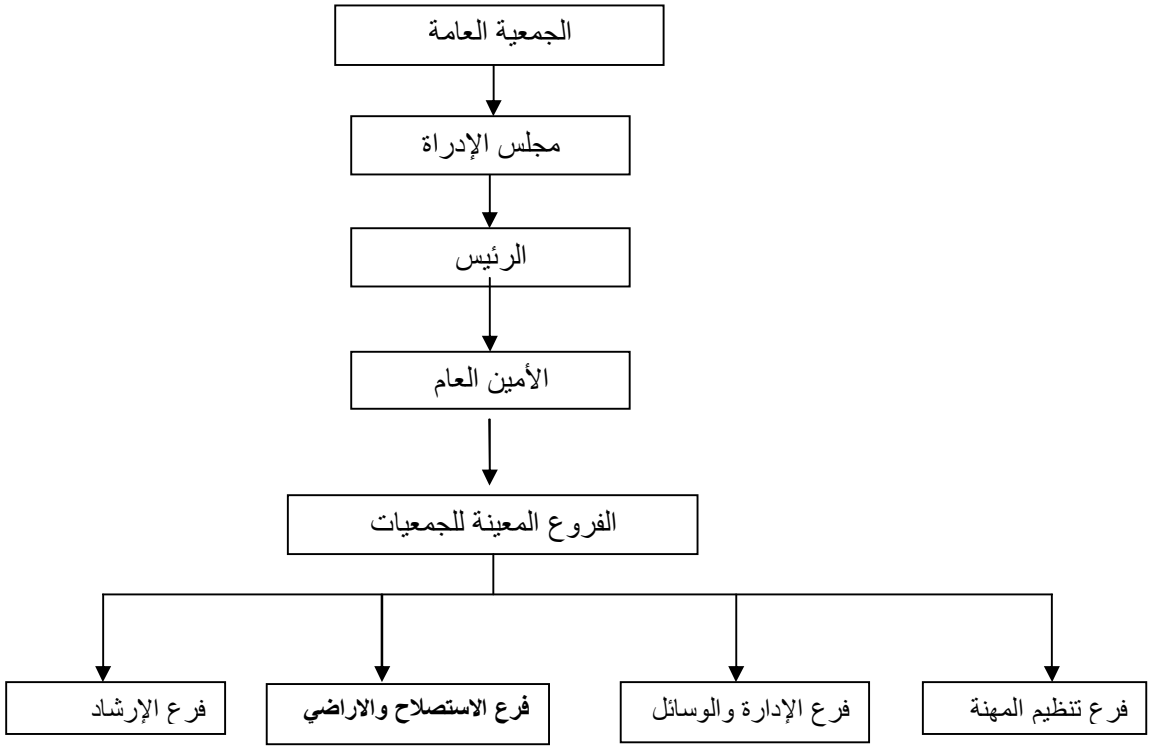

الشكل رقم (02) يوضح المخطط العام لمديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

[1] – الغرفة الفلاحية أدرار.

[2] -- الغرفة الفلاحية أدرار

ج- محطة البحث الزرعي التابعة للمعهد الوطني للأبحاث الزراعية:

وهي محطة مهتمة بتطوير الزراعة، من خلال إيجاد بدائل للتنمية، أو تذليل العقبات والشاكل التي تواجه الفلاحة. ولها عدة مهام هي:

- المشاركة في الإرشاد الفلاحي
- المشاركة في التكوين
- المشاركة في التأطير

وتبحث في ثلاثة محاور:

1- الوقاية للنباتات من الآفات.

2- الوسط الفيزيائي (التربة، الماء، المناخ).

3- الجانب الوراثي(المصادر الوراثية النباتية والحيوانية، الصفات الجيدة وغير الجيدة للمصدر).

ونتائج هذه البحوث تخرج في شكل محاضرات أو مجلات أو تدخلات.

وتتكون محطة البحث الزرعي من عدة موظفين هم:

- مدير المحطة
- المكلف بالوسائل العامة.
- عون إداري
- والباقي باحثين أو عامل لدعم البحث (26 عامل+ 6 حراس، والبعض في مجال الإدماج المهني.)[1]

د- محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية

ان محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية (م.ت.ف.م.ص) مؤسسة عمومية ذات الطابع إداري. تم إنشاءها بمقتضي مرسوم رقم 222 . 86 بتاريخ 02 سبتمبر 1986، وحدد نشاطها في ولايات الجنوب.

[1] – مدير محطة البحث الزرعي التابعة للمعهد الوطني للأبحاث الزراعية أدرار.

من المهام الاساسية للمحافظة السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التنمية المندمجة للفلاحة بالمناطق الصحراوية.

التنظيم الإداري

التنظيم الإداري تم تحديده بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 جوان 1988، وقد تضمن خمسة (5) أقسام وخمسة عشرة (15) مصلحة. وبالموازاة لهذا التنظيم ، عملت المحافظة على إنشاء ثلاثة (3) فروع جهوية ,واحد بأدرار، الأخر بجامعة والأخير بعين صالح وهذه الفروع مكلفة على التوالي بمناطق ولايات الجنوب الغربي ، الجنوب الشرقي والصحراء الوسطي .

وبهدف تقوية إمكانيات التخطيط وتدخل المحافظة بالمناطق الطبيعية الصحراوية ، اقترحت المؤسسة مشروع قرار بغية إعادة تنظيم تو اجدها الإقليمي وهذا بخلق محافظة جهوية وفروع جديدة والتى ستحمل على عاتقها تطبيق البرامج ومتابعتها على المستوي المحلى.

مناطق التدخل

إن الوسط الصحراوي الذي يشمل ولايات الجنوب بالإضافة إلي بعض البلديات الشبه صحراوية ,يقع بجنوب الأطلس الصحراوي، مساحته الإجمالية مقدرة بأكثر من اثنين (02) مليون كيلو متر مربع.

هذا الوسط المعتبر والذي يمثل أربعة أخماس مساحة الوطن ، يتكون من أربعة عشرة (14) منطقة طبيعية صحراوية، والتي يمكن حصرها وتصنيفها إلي ثلاث (3) مناطق هي كالتالي:

-المناطق الفلاحية الشبه الصحراوية ، "نظام شبه واحاتي"

-المناطق الوسطي والتي تحوي أهم القدرات الإنتاجية الممتثلة في واحات النخيل القديمة وكذا توسعات الزراعي الحديث.

ميزانية التجهيز

إن عدد المشاريع الخاصة بمحافظة تنمية الفلاحة بالمناطق الصحراوية يرتفع إلي تسعة وثلاثون (39) عملية ، خصص لها غلاف مالي مقدر ب 17.287 مليار دينار جزائري، وتنقسم حسب الزمن كما يلي :

- ثلاثة وعشرون(23) عملية من 1992 الي غاية1998 بغلاف مالي إجمالي قدره 11.824 مليار دينار جزائري .

-عشرة (10) عمليات من 2006 الي غاية 2010 بغلاف مالي إجمالي قدره 1.105 مليار دينار جزائري .

-ستة(6) عمليات من 2010الي غاية 2014 بغلاف مالي إجمالي قدره 4.357 مليار دينار جزائري .

أهداف المشاريع

ان البرنامج العلمي لمحافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية يهدف الي :

-معرفة المحيط والمحافظة علي الموارد الطبيعية

-إعادة الاعتبار، وكذا المحافظة وتنمية النظام الواحاتي والثقافة الواحاتية بصفة عامة .

-تدعم وتوسيع الطاقة الإنتاجية الفلاحية .

-التهيئة والمحافظة علي المناطق الرعوية الصحراوية وتنمية الثروة الحيوانية خاصة تربية الإبل والحيوانات المجترة الصغيرة .

-العمل تدعيم وتقوية الطاقة البشرية .

طبيعة أشغال المشاريع

إن الأعمال المقرونة بالمشاريع الخاصة بمحافظة الفلاحة قد تهدف الي :

-انجاز دراسات قصد تحسين معرفة الوسط ودراسات جدوى من اجل انجاز اشغال المشاريع .

-تعبئة الموارد المائية عن طريق انجاز وإعادة الاعتبار للآبار العميقة , الآبار التقليدية ,السدود ، الفقارات او المنابع المائية الأخرى

-إيصال الكهرباء للمحيطات الفلاحية (توتر عالي ، متوسط ، منخفض)

-تجهيز المنشئات المائية وكذا وضع التجهيزات الخاصة بالطاقة المتجددة (الشمسية والهوائية).

-فك العزلة بشق المساك فلاحية.

-انجاز وإعادة الاعتبار لشبكات السقي وقنوات الصرف.

-انجاز أحواض تجميع المياه المخصصة للسقي ومشارب الحيوانات التي توضع بالقرب من الآبار الرعوية.

-غرس الجبار والأشجار المثمرة وتوفير البيوت المحمية (البلاستكية).

-حماية المستثمرات الفلاحية بإقامة مصدات الرياح وجدران الدعم لحماية ضفاف الوديان او غيره.

-تكوين الإطارات التقنية وتنظيم المؤتمرات و الورشات التشاورية حول المواضيع الإستراتيجية المتعلقة بالتنمية الفلاحية

-تنظيم زيارات ميدانية من اجل الدعم التقني متبادل المعارف بين فلاحي مختلف ولايات الجنوب.

بعض الانجازات

1) **المخطط العام لتنمية المنطق الصحراوية (م.ع.ت.م.ص)**: وقد تم إعداده من طرف المحافظة سنة 1997 قصد الوصول الى هدف أساسي وهو تمكين وتحسين المعارف من اجل التسيير الأفضل والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة في المناطق الصحراوية.

يقدم لنا هذا المخطط العام دراسة أساسية حول المخزون المائي، وحول موارد التربة وحول أنظمة الاستغلال الزراعي (المحيطات المسقية ، بساتين النخيل). و من خلال هذه الدراسة ، تم تطوير أدوات المساعدة لاتخاذ القرارات. الأمر يتعلق خاصة بنمذجة الموارد المائية الجوفية و النمذجة الاقتصادية ، وكذا تحديد الأراضي القابلة للاستصلاح وهذا باستعمال أنظمة الإعلام الجغرافي و تقنية الكشف عن بعد.

2) **إعداد أصناف ثروة نخيل التمر الجزائرية**: هذا العمل الذي يسمح بتعداد ، ما يقارب من ألف صنف، على كامل المناطق الصحراوية. وطبع كتاب بعنوان **جراد أصناف نخيل التمر الجزائرية**.

3) **انجاز دراسات متعلقة بالخصائص الزراعية للتربة على مساحة 48.400 هكتار، وموزعة على عدة ولايات كالتالي** : 25.000 هكتار بولاية ادرار ، 10.000 هكتار بولاية ورقلة، 5.000 هكتار بولاية الوادي، 5.000هكتار بولاية غرداية، 2.000 هكتار بولاية بشار و1.400هكتار بولاية إليز ي.

4) **إعادة الاعتبار لغابات الخيل القديمة على مساحة 60000 هكتار** : هذا المكسب يتعلق بالحفاظ على التراث من جهة و من جهة أخرى العمل على إحياء النشاط الزراعي الواحاتي وهذا بالتكفل بالانشغالات ذات الطابع الجماعي خاصة وان العملية كانت مضمونة ماليا في إطار برنامج الأشغال الكبرى المقرر من طرف الدولة من اجل خلق مناصب شغل.

5) **تثمين الاستثمار الخاص بالري الفلاحي على مساحة 5000 هكتار**: هذه العملية استهدفت إعادة توظيف واستغلال الاستثمارات الخاصة بالري الفلاحي، سواء كان في واحات النخيل القديمة او المنشئات الحديثة و المتواجدة في حالة معطلة لأسباب مختلفة.

6) **تحديد المحيطات المنشأة بواسطة قرارات الوزاري على مساحة 52.225 هكتار وتجهيز في مجال الري الفلاحي على مساحة 11.075هكتار عبر ولايات التالية ادرار، غرداية، ورقلة، الوادي، وهذا عن طريق :**

-انجاز 205بئر عميق.

-تزويد الآبار بالكهرباء بطول يزيد عن 308 كيلو متر.

-العمل على تقوية المحور ادرار . رقان . اولف بواسطة خط عالي التوتر يطول 140 كيلو متر مع مركزين متحركين.

-إيصال خط عالي التوتر بين حاسي مسعود . قاسي الطويل ، يطول كيلو متر مع التزويد بمركزين متحركين.

هذه المحيطات تم توزيع بعضها من طرف المحافظة و تحويل الباقي الى المديريات المصالح الفلاحية المعنية بالتكفل بها وتوزيعها في إطار الامتياز.

7) **توسيع الواحات عن طريق إنشاء محيطات صغيرة عائلية بجوار التجمعات السكنية على مساحة 7000 هكتار.**

تحديد 140محيط بمساحة قدرت بـ 6.288 هكتار ، خاصة بـ 3.144 مستثمرة فلاحية، مقسمة على مساحة 2هكتار لكل مستفيد موزعة على 67بلدية وهو ما يتجاوز ثلث بلديات الولاية التسع الصحراوية بقليل وهي كالتالي:

- ✓ 40 محيط بمساحة 2.000هكتار(منجزة كليا)،لصالح 1.000 مستفيد عن طريق الامتياز

✓ 100 محيط بمساحة 4.288 هكتار منجزة بآبار مع انجاز الدراسات الخاصة بشبكات الري.[1]

هـ – الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي:

تعريف الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي :

الصندوق الوطني للتعـــــاضد الفلاحي مؤسسة نشأت مع بداية القرن الماضي، كانت تخضع إلى غاية سنة 1972 لأحكام قانون 1901 القائم على التـــعاون والتنظيم المهني في إطار غير تجاري و لهدف غير مربح وذلك لتغطية مخاطر البرد في البداية، فقد كـــــان ينشط تحت تسمية الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاضدية الفـــلاحية Caisse Centrale de Réassurance des Mutuelles Agricoles (CCRMA) وبعد ذلك تم تغيير اسمها وذلك سنة1972 بالجمعية لصناديق كانت قائمة آنذاك والمتمثلة في:

– الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية و المعروف ب (CCRMA)

– صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد المعروف ب(CMAR)

وبذلك تم تأسيس الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي Caisse Nationale de Mutualité Agricole (CNMA).

يتكون الصندوق الوطني للتعـــــاضد الفلاحي من شبكة تضم 65 صندوق محلي تدعى الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي Caisse Régionale de Mutualité Agricoles (CRMA) مـــوزعة عبر 48 ولاية من الوطن ومتصلة ببعضها عن طريق 302 مكتب محلي.

الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بأدرار:

الصندوق الجـــــــهوي للتعاضد الفلاحي، وكالة أدرار الذي كان فيما سبق يسمى بالصندوق المحلي للتعاون الفلاحي، وذلك حسب المـــــرسوم التنفيذي رقم 95 -97 المؤرخ في 01 ذو القعدة 1415 الموافق ل:01/ 04/ 1995 والذي يحدد القـانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية ويضبط الروابط القانونية والتنظيمية فيما بينها، حيث يشرف عليها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.[2]

[1] – محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية

[2] وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–2016

لكن تم إلغاء الصناديـــق المحلية من مجموع الصناديق التعاضدية الفلاحية وذلك حسب المرسوم التنفيذي التعديلي رقم 99–273 المؤرخ في 22 شعبان1420 هـ الموافق لـ 30نوفمبر 1999 المـــــعدل للمرسوم التنفيذي رقم 95 – 97 فأصبحت تسمى بالصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي.

ففي سنة 1987 تم انشاء أول مكتب أو بالأحرى فرع للتـــأمينات الفلاحية تابع للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببشار وفي سنة 1993 تم إنشاء أول مجلس ادارة للفلاحين عن طريق الجمعية العمومية للفلاحين تمخض عنه إنشاء الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بأدرار.

ويضم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بأدرار خمسة مكاتب محلية هي:[11]

- المكتب المحلي بتيميمون
- المكتب المحلي بزاوية كنته
- المكتب المحلي برقان
- المكتب المحلي ببرج باجي مختار
- المكتب المحلي بوسط المدينة (أدرار)

ويتكون الصندوق الجهوي وكالة أدرار من أشـخاص طبيعيين ومعنويين يمارسون نشاطاتهم في قطاع الفلاحة, ويتبنون قانونها الأساسي ويكتتبون حصصا تخول لهم صفة الشريك، وتقدر قيمة الحصة لكل شريك بـ 2000 دج، وقد تزيد عن ذلك حيث يبلغ عدد المساهمين في الصنـــــدوق 2234 شريك ويقدر رأس مال الصندوق بما يقارب: خمسة ملايير سنتيم.

الأشخاص الذين يحق لهم اكتساب صفة الشريك في الصندوق هم :

- الفلاحون الأجراء والفلاحون الملاك.
- المستغلين في الميدان الغابي والمنتوجات الغابية.
- المهن الفلاحية وملحقاتها المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.
- الجمعيات أو المنظمات المهنية التي تمارس نشاطاتها في القطاع الفلاحي أو في الوسط الريفي .
- التعاونيات المكونة لمحيط الإنتاج الفلاحي .
- الهيئات والدواوين والمنشآت التي تعمل في القطاع الفلاحي وفي الوسط الريفي.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – المرجع نفسه

للصندوق الجهوي بطبيعة الحال مجموعة من الإيرادات وتقابلها نفقات حيث تتمثل ايـــــرادات الصندوق

فيما يلي:

- مداخيل خدماته.
- مداخيل رؤوس أمواله والأملاك العقارية والمنقولة.
- أرباح مساهمته.
- الهبات والوصايا والإعلانات من كل نوع.

أما بالنسبة للنفقات فهي متمثلة فيما يلي :

- مساهمات في تسوية عمليات الخدمات.
- نفقات التسيير.
- نفقات الاستثمار والتجهيز.
- تكاليف تسيير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية .

أهداف ووظائف الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

إن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وجد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، التي يصبوا إلى تحقيقها ونذكر منها :

1. تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها شركاؤه، والعمليات المتصلة بصفة مباشرة بالإنتاج الفـــلاحي والغابي.
2. القيام بعمليات تأمين الأملاك والأشخاص في القطاعات التي تخص سواء لحسابه أو كوسيط مـــع الصندوق الوطني
3. بإمكانه تطوير العمليات المالية لصالح شركائه ولغيره من المنتفعين.
4. يتكفل تحت مسؤوليته الصندوق الوطني بتجسيد المساهمات المـــالية والمساعدة والدعم التي تقررها الدولة والهيئات الأخرى وتنفيذ للعمليات التي يبادرها الصندوق الوطني.
5. التنمية ا لشاملة للقطاع الفلاحي.
6. ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعات ا لمتصلة بالزراعة.
7. استلام مـــــلفات التأمين وإعطاء الموافقة المبدئية على هذه الملفات ثم المـــتابعة التقنية للأصول المؤمنة.

أجهزة و هياكل الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

أجهزة الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

يتكون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأدرار من ثلاثة أجهزة هامة وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، المدير[1].

الجمعية العامة:

و تتكون من كل الشركاء المقبولين قانونيا، و لكل شريك صوت واحد فقط وتجتمع الجمعية العامة في دورة عـــادية مرة كل سنة وفي دورة اســـتثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، و يكون ذلك إما بطلب من ثـــلثي أعضائها على الأقل و بطلب من مجلس الإدارة أو بطلب من مدير الصندوق الجهوي بعد استشارة الصندوق الوطني وللجمعية العامة الاختصاصات التالية:

1. تنتخب بورقة اقتراع سرية مجلس الإدارة.
2. تصادق على تقرير النشاط الذي يعرضه مجلس الإدارة.
3. تصادق على تقرير محافظ الحسابات.
4. تصادق على حسابات السنة المالية المنصرمة.
5. تداول اقتراحات توزيع الفوائد المالية المنصرمة وتصادق عليها.
6. تداول على برنامج النشاط التقريري الذي يقدمه مجلس الإدارة وتصادق عليه .
7. تصادق على النظام الداخلي.

مجلس الإدارة:

ويتكون من خمسة أعضاء منتخبين من بين الشركاء ينتخب مجلس الادارة العضوية مدتها أربع سنوات وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين في الاجتماع وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا. وينتخب مجلس الإدارة رئيسا من بين أعضائه وللرئيس المبادرة في عقد الاجتماعات الخاصة بالمجلس ويحدد مع المدير جـــدول أعمالها وتاريخ انعقادها، كما يراس الجمعية العـــــامة. ولا تصح مداولات مجلس الادارة إلا بحضور ثلاثة من اعضائه على الأقل، ولمجلس الإدارة الصلاحيات التالية :

1. يداول على كل المسائل التي لا تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة أو المدير.
2. يدرس ميزانيات الصندوق المحلي التقديرية ويصوت عليها.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–

3. يدرس ويحلل الحسابات السنوية.
4. يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط .
5. يفصل في اقتناء الممتلكات وإنجازها والتنازل عنها.
6. يوافق على مخططات توظيف الاموال والإقتراضات وشراء وبيع أسهم المساهمة إلى الشـــــركات الفرعية

المدير:

يعين مجلس الإدارة الذي يختاره من ضمن قائمة الأهيل التي يضبطها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، و لا يحق للمدير في أي حال من الاحوال أن يجمع بين وظائفه و عضـــوية مجلس إدارة الصندوق الوطني أو الجهوي. و يضطلع المدير بكل صلاحيات التسيير و يتمتع بكل السلطات المرتبطة بها.

الهيكل التنظيمي للصندوق

ينقسم الهيكل التنظيمي لقسم التأمينات بالصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي إلى : [1]

المدير الجهوي: هو المسؤول الأول عـن التسيير الحسن للصندوق، و يقوم بتوفير الإمكانيات الضرورية من أجل تحقيق الأهـداف المراد الوصول إليها، ومن بين الأعمال أيضـــــا مراقبة و متابعة و إمضاء الوثائق و اتخاذ القرارات و إصدار الأوامر لتنظيم العمل.

أمانة المدير: إن الأمانة العامة تعتبر الساعد الأيمن لمدير الوكالة، حيث تسهل أعماله، كما تسهل عمليات المصالح من جهة أخرى فهي الكتابة الخاصة بالمدير تقوم بتسجيل البريد الوارد و الصادر و تحضير مواعيد استقبال المدير و الاجتماعات مع العمال .

قسم الإدارة العامة: :تسهر على التموين داخل المؤسسة من أوراق وآلات و معدات ،كما تقوم بتسيير العمال وتكوينهم وتـــكوين يضمن العلاقات بين المـــؤسسة والجهات الأخرى كالضمان الاجتماعي و المؤسسات التأمينية الأخرى.

قسم المحاسبة: هو مرآة المـــــؤسسة يعمل على ترجمة المعلومات التقنية إلى معلومات حسابية دقيقة في أوقات محددة، كما يقوم بعمليات المحاسبة للصندوق و إعداد الميزانيات وجداول المراجعة.

قسم الإعلام الآلي:يقوم بتحضير الإحصـــائيات المطلوبة لجميع المصالح وكتابة مختلف الوثائق وتخزين المعلومات

قسم التأمينات:من بين المهام التي يقوم بها مراقبة و مراجعة عمليات التأمين المختلفة والإشراف والتوجيه .

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–

1. **مصلحة الإنتاج** :تعتبر من أهـــم المصالح على مستوى الصندوق الجهوي بحيث تقوم بالمراقبة و مراجعة و اكتتاب العــقود، وتتكون من الصندوق و عون تجاري وعون منتج بحيث هذين الأخيرين يقومان باكتتاب العقود حسب اختصاصهما .
2. **مصلحة المنازعات**: وهي مختصة في تلقي التصريحات بالنكبة أو الحوادث من أجل دراسة الملفات و تعويضهم و تنقسم إلى ثلاث :

- تسيير الحوادث الجسمانية
- تسيير ملفات الحوادث المادية
- تسيير ملفات التعويضات الفلاحية

الشكل رقم 03ـ يوضح مخطط–الهيكل التنظيمي للصندوق

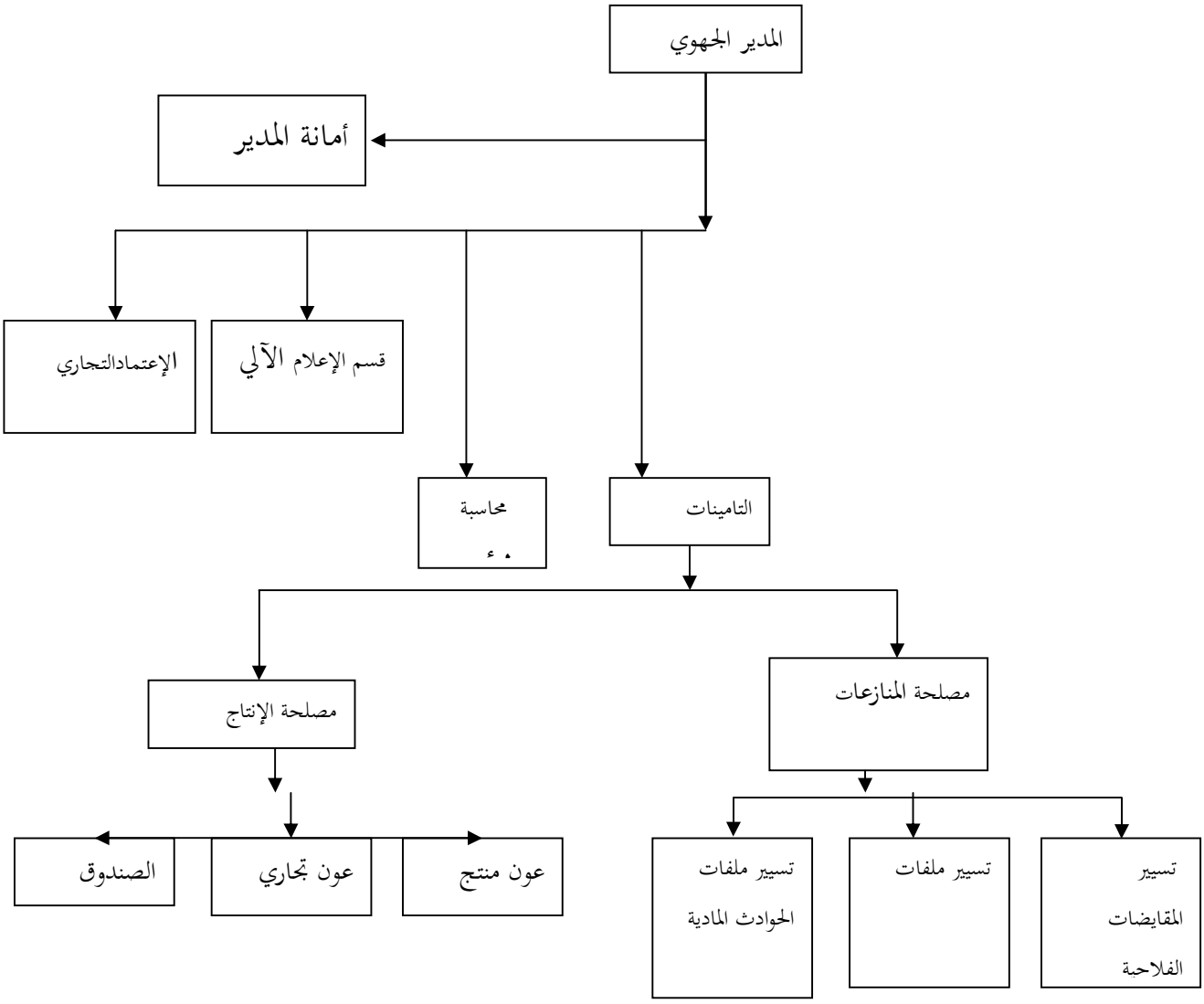

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على وثـــائق من الصندوق الجهوي لتعاضد الفلاحي بادرار 2020

و- التعاونية الفلاحية

تعد التعاونية الفلاحية الرائدة بلا منازع فيما يتعلق بالتأمينات الفلاحية التي تواجه حاليا التغيرات التي يعرفها محيطنا بعد انفتاح سوق التأمينات على المنافسة، لذلك شرعت في تلبية الاحتياجات الجديدة التي عبر عنها مشتركوها وكذا في التكيف مع متطلبات المنظر الاقتصادي الجديد.

يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خدماته من خلال شبكته المتكونة من 67 صندوق جهوي و446 مكتب محلي، يوجه هذه الخدمات إلى زبائنها المتمثلين في الأهالي العالم الريفي و الفلاحي و المستثمرين في لقطاع الفلاحي و في مجالات تامين الأملاك ، مما سمح الصندوق بتعزيز مكانته باعتباره " مؤمنا استشاريا تعاونيا جواريا" يجعل من المستثمر الفلاحي أولى اهتماماته و أساس نشاطه.

ز- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس البنك بالمرسوم 106/82بتاريخ 1982/03/13 تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة ، كما انه مؤسسة اقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وقد جاء إنشائه على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي إتصف بها فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة ، كما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

أ-التعريف بالمجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار.

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 82/ 106تم فصل هذه المصلحة و بنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن المهيدي بوسط ولاية أدرار. وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار وتيميمون ورقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60عاملا يتوزعون بين الوكالات و المديرية. وتم في تاريخ 1992م إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998م ، أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمال إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001م تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 71 عاملا يتوزعون بين الوكالات والمديرية، إضافة إلى قرابة 15 مابين متربصا وممتهنا، (وهي تعد المديرية الجهوية الوحيدة لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: أدرار252- تيميمون253-رقان254 وأولف 406).

ويعد المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.

ب-موارد و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها ومنح القروض والمساعدات من أجل مجموع قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحة الزراعية والصناعية ، ويقوم البنك بجميع العمليات المصرفية الخاصة بالقرض والصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخدامها ويشارك في جمع الادخار الوطني.

أما موارده فنذكر منها:

. رأسماله الأساسي واحتياطاته.

. الودائع الفورية والمحدد الآجال التي يتلقاها من الجمهور.

. التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.

. جميع المحصلات والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

أما الوظائف يمكن تلخيصها فيما يلي:

. بنك التنمية يقبل الودائع الجارية لأجل من أي شخص طبيعي أو معنوي ويقترض الأموال بآجال مختلفة.

.بنك التنمية يمنح قروضاً متوسطة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت للمدينين.

. دعم المشاريع الفلاحين .

ج–الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية بأدرار

تتكون التشكيلة البشرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من إطارات سامية وشبه سامية ومجموعة من العمال منظمون في مصالح مختلفة حسب معارفهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية وذلك طبقا لتعليمات وقرارات المديرية العامة والتنظيم الداخلي للبنك وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية في المبحث الأول والهيكل التنظيمي للوكالة ضمن المبحث الثاني.

د–الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للإستغلال

تتألف المجموعة الجهوية من عدة مصالح يشرف على كل منها نواب المدير وكل مصلحة تختص بعمل معين ، كما ان هذه المصالح تكمل بعضها البعض وتعمل بطاقة بشرية منتظمة ومنظمة فيما يعرف بالمجموعة الجهوية للإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.[1]

مفهوم التمويل الفلاحي: هو فرع من فروع علم الإقتصاد الزراعي الذي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة، وكيفية استخدامه استخداما أمثلا سعيا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، تقليل التكاليف، وزيادة الأرباح التي تعود إلى المستثمر الزراعي، أذ يدرس التمويل الزراعي إمكانية توفر رأس المال من مصادر مختلفة، ويبحث في الطرائق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه للزراعة.

ويقصد بالقرض الفلاحي تلك الأموال التي يقرضها البنك للفلاحين بناء على طلبهم لغرض استغلال وتشغيل مستثمراتهم الفلاحية القديمة أو لغرض إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، وتكزن هذه القروض في غالبيتها قصيرة

[1] – المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار.

أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل، وتهدف إلى تمويل عملية الإنتاج الفلاحي وكذا بناء وتجهيز المستثمرات الفلاحية لتكون صالحة لعملية الاستغلال الفلاحي.

ويشتمل القرض الفلاحي على تمويل: كافة إنتاج المحاصيل الزراعية والحبوب، مصايد الأسماك والغابات وتربية الدواجن وكافة الحيوانات... وغيرها، بحيث تمكن هذه القروض الفلاحية من المساهمة في تنمية وتطوير الإنتاج الفلاحي.[1]

[1] –ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرارخلال الفترة (2014–2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01(2020)،ص 145.

3-تحديث البنية التحتية الفلاحية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية:

أ مصادر المياه، وترشيد استخدام المياه:

تلعب مصادر المياه دورا رئيسيا في عملية التنمية الفلاحية، فلا يمكن تصور زراعة بلا ماء، ومن هنا يقوم التخطيط الفلاحي على دراسة مصادر المياه واستغلالها من أجل زراعة أفضل.

صحيح أن هناك زراعة يقال لها بعلية أي لا تعتمد على السقي ولكنها تعتمد على الأمطار، لكن الزراعة في غالبها تعتمد على السقي، ومن هنا يتم النخطيط لتوفير المياه بالكميات اللازمة للتنمية الزراعية وتوفير الري المناسب للمزروعات.[1]

مصادر المياه التقليدية بمنطقة توات:

حيث نجد أنه وبالنظر إلى الظروف الطبيعية القاسية التي تعرفها الصحراء عامة لم يكن باستطاعة ومقدور الإنسان العيش لولا وجود الماء بوفرة مغرية ذلك أن بعض الدراسات تشير هنا إلى ان المنطقة كانت عائمة بالمياه والبحيرات مما مكن الإنسان الأول من الإنتشار حول هذه الأحواض .لطن هذه الدراسات نفسها تشير إلى أن هذه الحقبة لم تدم طويلا وبدأت هذه البحيرات في النفاذ ومعها بقي الإنسان يتابع رحلة المياه في المنطقة، حيث يقيم على ضفاف تلك البحيرات المتنقلة في مرحلة البحث عن المياه الشسطحية على ضفاف الأنهار والبحيرات وما أعقبها من غور للمياه وصعوبة في الحصول عليه جاءت مرحلة البحث عن المياه في أعماق التراب.

وبعد ظهور الفقارة عاد الإنسان من جديد ليجدد حضوره واستقراره في المنطقة شيئا فشيئا بعد مرحلة الهجرة واللاستقرار السابقة. والجدير بالذكر هنا أن الإنسان الصحراوي يكون قد فكر في امتلاك حصته من المياه من قبل قبل امتلاكه للأرض بل أن الإنسان وبمجرد انضمامه إلى مجموعة سكانية ما يشرع في شراء وامتلاك حصته من مياه الفقارة قصد ممارسة نشاطه الزراعي الضصروري للحياةوهذا رغم أن حصته الخاصة بالشرب والعادات المنزلية هي مضمونه مجانا بحسب أعراف هذا المجتمع.[2]

الفقارة أو الفجارة هي نظام متكامل يجمع بين تقنيات العصر وعادات المجتمع وتقاليده، يساعد على استمرار الحياة بما يقدمه من عنصر لحياة ' الماء'، وبفضل الماء استطاع هذا الانسان ان يفرض نمطه على الطبيعة ويتحدى قسوتها.

[1] – جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية،،ط1،دار الراية للنشر والتوزيع،2010-1431هـ، عمان، الأردن،ص 147.

[2] – أبحاث في التراث، ص 615-616.

إن نظام الفقارة وما شابهها من تسميات له نظام واحد يعود في الاصل إلى ما قبل الألفية الثالثة قبل الميلاد، وان المبتكرون الأوائل لهذا النظام هم الكنعانيون إذ عثر العلماء على الأثر الأقدم" بعين جيحون" الكنعانية، وكذلك وجدت

آثاها في عمان ، وتعود لنفس الفترة، أي الالف الثالثة قبل الميلاد، وتؤكد هذه الحقائق الأبحاث التي قامت بها البعثة الأثرية البلجيكية تحت إدارة المهندس " اندري ستيفانس" (André Stevens) الذي اكتشف وحدد موقع 20 قناة تعود لهذه الفترة.

صورة رقم (02) توضح طريقة توزيع مياه الفقارة بمنطقة توات.

وإذا سلمنا ان فترة القحط وعملية التصحر تسببت في ابتكارات وسائل جديدة لضمان الحياة، ثم ان الهجرات المتكررة من المشرق إلى المغرب، كان آخرها هجرة القبائل الهلالية وانتشارها على كامل الأراضي الرعوية ومناطق المياه في المغرب الاسلامي، فإن أصحاب التقنية حملوها معهم ونشروها في المناطق الجذبة التي استقروا بها لعلمهم بوجود جيوب مياه جوفية يمكن استغلالها.[1]

لكن ، وللأسف الشديد فإن المعطيات المتداولة والمتعلقة بالأساطير ما زالت ترى ان الفقارة تعود إلى العصر الوسيط، وأن المهندسين المنجزين لها من اصل يهودي عاشوا في صحراء قاحلة، ا وان نشأتها مرتبطة بهروب بعض

[1] – موساوي عربية،،الفقارة بمنطقة توات وأثرها في حياة المجتمع دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2007،ص 18

المطلوبين من الحكام والسلاطين نظرا لبعد الإقليم عن مركز الحكم ووقوعه في قلب الصحرءا وبقدرة قادر اكتشفوا الماء في بيئة لولا الماء لما وجدت الحياة فيها، ولولا معرفة مسبقة بتقنية حفر الآبار ومد القنوات لما طور نظام الفقارة بتعقيداته وتقنياته وحساب النسب فيه.[1]

فالموارد المائية التي هي روح الفلاحة تتمثل في الفقاقير وحيث أن منطقتنا صحراء جرداء لا يوجد بها بحار ولا سدود شاءت الحكمة الإلهية أن يلهم سكان الناحية عملية أحداث الفقاقير والتوسع في هندستها والفقارة عبارة عن سلسة من الآبار بين كل بئر وبئر مثل درجات السلم نفق يبدأ العمل فيها من مكان عالي ولا يزال ينحدر من أعلى إلى أسفل وقد يوجد في عمق بعض الآبار ما يزيد عن أربعيم مترا (40م) ثم ينخفض العمق إلى أن تخرج على وحه الأرض فهي غريبة في شكلها وفي تخطيطها وهندستها اشتق اسمها من الفقر وقيل من التفجير بتبديل الكاف المعقودة جيما لأن الماء يتفجر منها ومن المؤرخين من يرى أن اسمها مأخوذ من الفقار أي فقاقير الظهر لأن آبارها تشبه فقاقير الظهر بينما يرى البعض أنها مشتقة من الفقر الذي هو الحفر من قولك فقر كذا إذا حفره[2].

وأما تسميتها بالفقارة فمن أمثلة المبالغة لما كانت آبار قليلة ومن اراد أن يزيد فيها حواسيس ربما أفنى ماله فيها ولم يأته الماء سميث به لاشتقاقه من الفقر. وحدثت الفتيا والقضا فيها زمن السيد ناصر البداوي باختصار من المقالة ونحن نقول ايضا من الممكن ان تكون الجالية اليهودية هي اول من وضع المثال الاول لكن وقع من بعدهم التوسع في هندسة الفقارة وصارت أطول عمقا ومساحة من الشراج ولم نر من الفقاقير ما يناسبه إلا فقارة (هن) بتمنطيط ومن غريب امر الفقارة توزيع مياهها على الكيفية المعلومة عند خبراء المنطقة.[3]

وبنظام الفقارة استطاع الإنسان التواتي أن يلبي كافة احتياجاته الفلاحية بل وتمتد يده تصديرا إلى بلاد السودان كما يذكر ابن خلدون دائما " ... وفواكة بلاد السودان كلها من قصور صحراء المغرب مقل توات وتكدارين ووركلان" .

تتميز ولاية ادرار جنوب الجزائر دون سواها من بقية مناطق الجزائر خصوصا بنظام الفقارة، الذي هو عبارة عن سلسلة من الآبار المائية المتصلة بعضها ببعض في طريقة تصاعدية عجيبة وطريقة توزيع للمياه أعجب، وهو نظام قديم جدا تعددت الرويات في أصلة ومصدره واتفقت على شيوعه وانتشاره في أكثر من عشرين منطقة من ربوع العالم. غير أن ما يميز المنطقة التواتية في نظامها المائي هو توارثة عبر الأجيال منذ قرون وإلى الآن مع المحفظة على كثير من مقوماته وأسس بناءه، بالإضافة إلى أنه ساهم وبشكل كبير في توازنات السكان وانتشاره داخل الإقليم

[1] – موساوي عربية، المرجع نفسه،ص 19.

[2] – الرحلة العليا في منطقة توات،ج1، ص70.

[3] – لرحلة العليا، ص71.

ومن ثم الإستقرار والعيش إلى الآن وزسط ظروف طبيعية جد قاسية، كما كان لهذا النظام أيضا الأثر البرز في غرس روح العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع تبعا لقدرة كل فرد، ومدى حضوره ونجاعته في أعمال الحفر والصيانة السنوية التي يعرفها النظام، إضافة إلى ما يصحب كل ذلك من قيم ومثل تضامنية عليا، هذا دون أن ننسى أثر كل ذلك على كافة التحولات الاجتماعية والمجالية التي عرفها ويعرفها الإقليم.[1]

تتكون الفقارة من:

البئر الرئيسي :(المنبع) يعد أول بئر في رأس الفقارة، بعمق أكبر من الإبار الأخرى بحيث له قوة دفع كبيرة.

– **آبار الأشغال**:تعتبر آبار لغرض إنجاز أعمال الخدمة والصيانة.

– **الساقية الأولية**(**أغيسروا**)هي مكان لاستقبال المياه القادمة من النفق ليتم توجيهه إلى القسرية وبعده يتم توزيعه في مدخل البساتين لغرض توزيعه.

– **القسرية**: تعتبر محطة تقليدية لقياس منسوب مياه الفقارة وتقسيمها على جميع المساهمين (الملاكين) وتقع القسرية عند أسفل الفقارة ومدخل البساتين.[2]

صورة رقم (03) توضح القسرية عند مدخل البساتين

ونشير بأنه توجد بمنطقة ادرار 1393 فقارة منها 920 فقارة نشطة و473 فقارة غير نشطة، بطول إجمالي يقدر بـ 2335.706 كلم ومنسوب المياه يقدر بـ 2870.147 ل/ثا، والمساحة المسقية يقدر ب 13870 هكتار من الأراضي الفلاحية.

[1] – أبحاث في التراث من تاريخ توات،ص610-611.

[2] عرباويكوثر، تأثير النخيل على الجزيرة الحرارية العمرانية حالة الدراسة قصر ورقلة، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمار ية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص42.

صورة رقم (04) توضح مرور مياه الفقارة بين البساتين

1- منطقة تيديكلت:

توجد بهذه المنطقة 44 فقارة نشطة بمنسوب مائي يقدر ب، 373.577 وكول إجمالي بـ 194.4 كلم ، 16982 بئر.

ومتوسط منسوب المياه في هذه المنطقة يقدر بـ 8.49 ل/ثا ومتوسط عدد آبارها 385.95 ومتوسط طولها 4.42 كلم.

وأكبر فقارة بهذه المنطقة هي فقارة القارة بتيمقطن منسوب مائها يقدر بـ 37ل/ثا وبطول 6 كلم و500 بئر واطول فقارة بهذه المنطقة هي فقارة تورفين بأولف بطول 12 كلم و 770 بئر.[1]

2- منطقة توات:

توجد بهذه المنطقة 478 فقارة نشطة، ومتوسط منسوب الماء في هذه المنطقة يقدربـ 3.51 ل/ثا ومتوسط عدد آبارها بالنسبة لكل فقارة هو 229.23 ومتوسط طولها 294 كلم.

وتعتبر فقارة بانزقلوف بدائرة رقان اكبر فقارة بمنسوب مائي يقدر بـ 27 ل/ثأ وبطول 8 كلم وعدد ابارها 800 بئر تقريبا.

وأضعف فقارة بهذه المنطقة فقارة تقرافت ببوعلي بدائرة زاوية كنتة لا يتعدى منسوبها 0.03 ل/ثا وطولها 2.5 كلم وعدد ابارها 260 بئر.

3- منطقة قورارة:

[1] - الفقارة بمنطقة توات وأثرها في حياة المجتمع،ص 189.

توجد بهذه المنطقة 398 فقارة نشطة بمنسوب مائي يقدر بـ 820.6 وطول إجمالي بـ 736.05 كلم، 62049 بئر، ومتوسط منسوب الماء في فقارات هذه المنطقة يقدر بـ 2.06 ل/ثا ومتوسط عدد آبارها 155.9 ومتوسط طولها 1.85 كلم.

وتعتبر فقارة الكبيرة بقصر المطارفة بدائرة أوقروت اكبر فقارة بمنسوب مائي يقدر بـ 35ل/ثا وطولها 14 كلم وعدد آبارها 1700 بئر تقريبا.

واضعف فقارة بهذه المنطقة هي فقارة القصر القديم بتاورسيت بتيميمون حيث يقدر منسوبها بـ 0.01 ل/ثا وطولها ب 0.04 كلم وعدد آبارها اثنين.

ومن خلال هذا نستنتج أن متوسط منسوب الماء في كل منطقة توات وقرارة لا يتجاوز 3.51 بالنسبة لمنطقة توات و 2.06 لمنطقة قورارة وعلى هذا تعتبر منطقة تيديكلت التي تنفرد بأكبر نسبة لمتوسط منسوبها المائي على المنطقتين المذكورتين حيث يقدر منسوبها بـ 8.49 ل.[1]

وعلى هذا فالصيانة المستمرة للفقارة عمل ضروري وضمان صحة وسلامة المنشأة المائية، ومحيطها لان الحفاظ عليها يعني الحفاظ على البيئة وإذا كان العكس فإن الماء يتدهور من جهة ويتغير نمط ونوعية الماء من جهة أخرى، وهو ما لاحظناه في العديد من الفقارات، وعدم صيانتها يؤدي غلى ظهور نوع يسمى العظم ، وهو يؤثر على منسوب المياه، وضعف مردود الفقارة وكذلك الحفر المفرط في حرم الفقارة قد يؤدي إلى ضعف منسوبها وفي الغالب غلى موتها وهذا ما شاهدناه أثناء أعمالنا الميدانية في كل من فقارة " امغير" بتيميمون وفقارة " اقمو" ببودة.[2]

لقد ادى اهتمام المجتمع بالفقارة إلى نشوء عالم خاص بها يحكمه مجموعة من الأفراد وكم هائل من الرموز والمصطلحات والوسائل الخاصة بالفقارة دون سواها فإذا جئنا إلى عملية الحفر والصيانة وجدنا الفقارة تأخذ من المجتمع من المجتمع أفراد مخصوصين ومميزين كل باسمه وعمله وهم على وهم على التوالي:

- الوقاف: وهو المكلف المباشر عن العمل وجاءت تسميته من وقوفه المستمر على العمال.
- القطاع: الذي يحفر ويقطع الصلب من الحجارة أثناء عملية الحفر.
- الجباد: الذي يتولى عملية جذب التراب من العامل الأول.

[1] – الفقارة بمنطقة توات وأثرها على المجتمع،ص 190.

[2] – الفقارة بمنطقة توات وأثرها على المجتمع،ص 191.

– الزمام: الذي يقوم بكتابة وتدوين زمام الفقارة.[1]

وهي كلها أسماء على صيغ المبالغة دلالة على طبيعة العمل المتلاحق في هذا النظام.

ولعملية توزيع الماء عالمها الخاص تاريخا ومعجما فعملية توزيع مياه الفقارة على الفلاحين تسمى عندهم " الكيلة" والمشرف عليها هو شخص مختص ونادر في القصر وقد يكون واحد لأكثر من تجمع سكاني، وينعتونه بالكيال، وآلة قياس الماء وتوزيعه هي " الشقفة" وهي " الحلافة" صيغة مبالغة من الحلف على العدل والساواة، وهي فب شكلها صفيحة نحاسية مستطيلة أو دائرية ذات ثقوب عديدة ومتدرجة من الأغر إلى الأكبر. أما وحدات القياس فأصلها جميعا يسمى الحبة وبها يكون قياس ماء الفقارة إجمالا حيث يقولون في هذه الفقارة 100 حبة ماء أو 200 حبة ماء وما إلى ذلك. وغير الحبة هناك من الوحدات أيضا.

الماجل: وهو أربعة وعشرين قيراط والقيراط: هو جزء من أربعة وعشرين جزء من الماجل، و هناك أيضا قيراط القيراط وهو جزء من أربعة وعشرين من القيراط.

وللفقارة نفسها والساقية والبستان أيضا عالمهما الخاص من المصطلحات والأسماء مما لا يسمح المكان في الخوض فيها. وبهذا كله شكلت الفقارة لنفسها قاموسا وفضاء للتعامل خاصا بها وحدها وسط عديد التغيرات الاجتماعية.[2]

إن المتتبع لحال الفقارة عبر تاريخها الطويل ووصولا إلى وقتنا الحالي يلاحظ تراجعا شديدا في الإهتمام بالفقارة ولعل اكبر شاهد على ذلك هو نسبة موت الفقاقير سنويا والتي وصلت في إحصاءاتها الاخسرة إلى أزيد من 500 فقارة وهو ما دفع بالسلطات المحلية والوطنية إلى أخذ كافة التدابير للحد من هذا النزيف، وقد كان هذا وفقل برامج إنمائية هامة خاصة بها دون بقية الانشطة الفلاحية ورصدت لها الدولة الجزائرية في ذلك ما يقارب 54 مليار سنتيم ابتداءا من سنة 2002 وحتى سن 2005م في برنامجين أساسين: برنامج الدعم الفلاحي والبرنامج القطاعي. وقد مس هذه البرامج كل تراب الولاية تقريبا في ما يفوق 486 فقارة.

وختاما نقول أنه وبقدر أهمية هذه القارات وتلك الخطوات السابقة والتحركات الجمعوية والرسيمية التي أعادت للفقارة هيبتها وسط المجتمع وإن جاء الامر متأخرا بعض الشيء. إلا ان عدم الحرص على متابعة مدى فعالية مثل تلك القرارت ترجمتها على أرض الواقع، وكذا استثمار جميع التحركات الميدانية حال دون الوصول

[1] – أبحاث في التراث،ص621.

[2] – أبحاث في التراث،ص 622.

غلى الكثير من المبتغى. وفي كل الأحوال تبقى الفقارة تعايش واقعها المرير أحيانا في سمت وصمت ومعها علينا أن نفكر في مستقبل سكان الإقليم دون وجود الفقارة رمز الإستقرار والثبات.[1]

الآبار والأبار العميقة:

قامت المصالح المعنية بولاية أدرار بتوفير الموارد المائية عن طريق حفر أكثر من 459بئر عميق يصل منسوبها إلى نحو 19800 لتر في الثانية، إلى جانب أزيد من 14350 بئر عادي مع تدعيم نظام الفقارات المائيةة بواسطة الترميم والصيانة، ويصل عددها إلى 706 فقارة حسب إحصائيات سنة2020.[2]

[1] – أبحاث في التراث،ص 623-625.

[2] –محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، ولاية أدرار نموذجا، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدراية، العدد 1، جوان 2021،ص 144.

4-التوسع في استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الفلاحية:

أ-القطاع التقليدي:

القطاع التقليدي بالمنطقة ممثل في مجموعة من الواحات الواقعة بمحاذاة القصور والمنتشرة بشكل طولي من الشمال إلى الجنوب على طول الطرق الوطنية، والشيء الملفت للنظر هو أن القصر والواحة يشكلان تلازما، فالمنطقة لا تخلو من قصر دون واحة أو واحة دون قصر.

أن الواحات التقليدية في الواقع هي مكاسب عائلية، تتوزع على شكل حقول صغيرة (الجنانات) والتي تتميز بوجود إنتاج فلاحي يغلب عليه محصول التمور إلى جانب بعض المحاصيل الأخرى تكون هاته البساتين بمحاذاة القصور حيث أن الواحة عادة تأخذ اسم القصر.

تجمع الواحة في القطاع الفلاحي التقليدي قسمين أحدهما مسقي والآخر بور، يكون الجزء المسقي منتشرا على مساحات كبيرة حول الينابيع من المياه حيث أن المزروعات البيتية والنخيل تكون مسقية بواسطة مياه الفقاقير أو الآبار، تجدر الإشارة إلى أن مساحة الواحة المسقية في تقليص دائم وهذا راجع لسببين رئيسيين، أولهما نقص مستوى منسوب مياه الفقاقير باعتبارها المصدر الرئيسي لمياه السقي، ثانيهما تراكم الرمال حول الواحات نتيجة الزوابع الرملية، حيث أن هذا العامل الأخير يسبب مشاكل في عملية السقي إذ يعمل على تعطيل سير المياه عبر نظام السقي المستعمل (الغمر) إضافة إلى إتلاف التربة وعدم صلاحيتها للإنتاج بسبب تواجد كميات كبيرة من الرمل بها.إضافة العواملالاجتماعية والاقتصادية والتي تلخصت في التحول الكبير الذي عرفه النشاط الاقتصادي بالتخلي عن الفلاحة والتوجه نحو القطاعات الأخرى الأوفر دخلا واقل جهدا وبالتالي عزوف اليد العاملة التواتية عن النشاط الأول (الحراثين).ضف إلى ذلك عوامل التحضر التي عرفتها المنطقة وما افرزته من توسع للعمران على حساب اراضي الواحة.

بينما ينحصر البور في نخيل في مساحات خالية ويظهر عندما تنعدم وتضمحل مصادر المياه وتزحف الرمال على النخيل، ينجم عن ذلك صعوبة في استغلال هاته الأراضي وصيانة النخيل مما يتسبب في تصحر الواحة بالكثبان الرملية فتصبح مهجورة تتحول بذلك إلى واحات بور.

يحتوي المجتمع الواحاتي التواتي على 243479.05 هكتار كمساحة إجمالية لمجموع مساحات واحات قصورها 145 حيث تكون كل واحة محادية لكل قصر وتكون عادة بالجهة الغربية محصورة بين القصر من الشمال والسبخة من الغرب ، ترسم التركيبة (قصر- واحة - سبخة) معالم شبكة عمرانية فريدة بتوات.تختلف هذه الواحات من حيث الحجم وهذا راجع لتمركز السكان في كل قصر، فشمل الاستغلال بالمنطقة مساحة قدرت ب 9512 هكتار أي ما يعادل 41.02 % من المساحة الزراعية بينما النسبة المتبقية (66%) فتدخل في نطاق أراضي بور.

صورة رقم (05) توضح بستان تقليدي

يتم الاستغلال الواحي في مساحات ضيقة على شكل قطع حسب الملكيات العرفية للأراضي الزراعية في القطاع التقليدي أو البساتين والتي تعرضت لتقسيم والتجزئة وبالتالي التحول إلى ملكيات صغيرة وهذا يحدث بعد وفاة المالك واقتسام الأرض بين الورثة، كما تضبط حدود كل بستان بحدود طينية من التراب وكذا بحدود فاصلة بأوراق النخيل (أفراق).[1]

تعتمد توات في حياتها الاقتصادية على الزراعة والتجارة حيث شكلت المحاصيل الزراعية أساس تبادلها التجاري منذ بداية عمارتها في القرن الرابع الهجري أين بدأت بغراسة البساتين والجنات حسب رواية البكر ي، فقساوة الطبيعة المعروفة بجفافها وشح أمطارها في هذه المنطقة وارتفاع قنوات السقي عبر المواجل أو في قنوات السقي إلى جانب عامل مسامية تربتها الرملية الخفيفة والمالحة، وهذا حسب رواية نسيم النحفات الذي وصفها "... توات أرض ذات سباخ كثيرة الرمال والرياح لا تحيط بها جبال ولا أشجار شديدة الحرارة المفرطة، لا يكاد ينبت فيها إلا النخيل وبعض الأشجار القليلة لفرط حرارتها ..."، ومما يعرضها للزوابع الرملية التي تضر بالمناطق المزروعة إذا لم يواجهها أصحاب البساتين بإقامة سياجات صنعت من سعف النخيل تعرف بأفراك. [2]

وبالرغم من ذلك تمكن سكان الولاية من تذليل الكثير من الصعوبات وأوجدوا وسط بيئتهم الصحراوية حياة زراعية ناجحة إلى حد ما تشهد لهم بمقدرتهم وصبرهم المتواصل وتكيفهم مع بيئتهم الجافة وإن كان الأنتاج ضئيلا لا يكفي حتى لسد حاجياتهم الخاصة أحيانا– حيث أقاموا الواحات، وحفرو ا الآبار وزرعوا المنتجات الفلاحية

[1] – محمد عبد الكريم، الشبكة العمرانية لإقليم توات بولاية ادرار، إليات التنظيم والأداء المجالي، مذكرة ماجستيرفي الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران 2016، ص 115–118.

[2] – هرباش زاجية، الوضع الاقتصادي في إقليم توات من خلال مخطوط الغنية في القرنين 12 و13 الهجريين 18 و19 الميلاديين، دكتوراه، جامعة وهران، 2011–2012م ،ص 180.

بالاعتماد على نظام الري المسمى "الفقارة" التي تعتبر الركيزة الأساسية لسقي الأراضي وتزويد السكان بالماء، وحسب إحصائيات 1945 م فإن الولاية تحتوي على تسعمائة "900" فقارة ينتفع منها الكل سواء أكانوا ملاكا أم سكان عاديون فالأولون يستفيدون منها في مجال الفلاحة والآخرون في الاستعمال الشخصي من شرب وتنظيف وغيره.

ونظرا لأهمية هذا المورد لازال سكان الولاية يستخدمونها، وهذا مايفسر انتشار هذا النموذج في كامل قصورها، حيث تلعب الفقارة دورا كبيرا في زيادة الإنتاج فكلما ارتفع منسوب مياه الفقارة كلما زادت مساحات الأراضي المسقية وبالتالي زاد الإنتاج، وكلما قل منسوبها كلما تقلصت المساحة التي تسقى بها وقل معه إنتاجها، إلا أن الفقارة تشهد في الآونة الأخيرة قلة منسوب مياهها نتيجة ضعف صيانتها حيث لازالت تصان بالوسائل التقليدية مما أدى إلى قلة وتراجع الإنتاج خاصة النخيل.[1]

ب–طرق استغلال الأرض في الواحة بتوات:

عرفت طرق استغلال الجنانات بتوات تنوعا بين المباشرة وغير المباشرة فبالرجوع إلى التقسيمات الاجتماعية التي طبعت مجتمع الواحات قديما والتي صنفت الافراد اجتماعيا ووظيفيا. فظهر نفوذ امتلاك الأراضي الفلاحية وكذا اليد العاملة بها، فخص الامتلاك (الشرفاء والمرابطين) والاستغلال للحراثين.وفيما يلي نستعرض أبرز طرق استغلال ارض الواحة بمنطقة توات خصوصا وبواحات ادرار بشكل عام.

ب–1– الإستغلال المباشر: وهذا يعني ان المزارع يتولى شخصيا استغلال أرضه بالاعتماد على المساعدات العائلية.كما نسجل مشاركة المرأة في العمل اليومي إذ تقوم بعدة أشغال تتصدرها الاعتناء بالماشية وكذا القيام بالحصاد والدرس وغيرها.

ب–2– بالخماسة: في هذه الطريقة يتخلى المالك عن استغلال أرضه إلى مزارع آخر بحيث يضمن هذا الاخير مختلف الأعمال الزراعية والحفاظ على المزرعة وبالمقابل يأخذ (5/1) المحصول ويتخلى عن الباقي لصاحب الملكية.

ب–3– بالخراسة: وهي صيغة أحسن مقارنة بالخماسة للخراس حيث أن هذا الأخير له الحق فيما يقارب النصف من المحصول مقابل خدمة الأرض أو مقابل مبلغ مالي يدفعه له المالك العقاري.

–ويعتبر الاستغلال بالخماسة والخراسة الأكثر انتشارا في المنطقة وهذا منذ القدم، في حين سجلنا انحصار هذه الطرق بواحات توات إن لم نقل انعدامها. فكانت تضمن هاته الطرق من الاستغلال غير المباشر الكسب لجميع طبقات المجتمع التواتي المعروف قديما وهي الشرفاء، المرابطين، الأحرار والحراثين.[2]

[1] –أسماء ابلالي، الأسهامات الاجتماعية والثقافية للشيخ محمد باي بلعالم بإقليم توات (1348هـ – 1430هـ / 1930م – 2009م)، ماجستير، الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدرار، 2012 م 2013م ،ص 41.

[2] –محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص 119.

صورة رقم (06) توضح طريقة السقي بالغمر (القمون).

ج–إستصلاح الأراضي:

بصدور قانون الحيازة العقارية عن طريق الاستصلاح مكن السكان الراغبين في الحصول على امتلاك أراضي فلاحية عن طريق الإستصلاح سمحت الفرصة لكل فرد حق حيازة ملكيتها بواسطة هذه منذ سنت 1983م ودعمت هذا المشروع باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بدء من سنة 1997م للمرسوم التنفيذي رقم 97/483 المؤرخ في 1997/12/15م الذي يهدف إلى:

–خلق محيطات فلاحية صغرى لفائدة العائلات والشباب البطال.

– زيادة محيطات فلاحية للاستصلاح الكبير لفائدة المستثمرين في المجال الفلاحي.

– زيادة الانتاج الفلاحي والنباتي والحيواني.

– الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية.

لأن الأراضي الصحراوية فقيرة وتتطلب الهشاشة في استغلالها وهذا ما بينته الدراسات الطبوغرافية والمختصة في علم التربة والموارد المائية من خلال النتائج المخبرية كالمحطة الجهوية للمعهد الوطني للأراضي والسقي وصرف المياه، الوكالة الجهوية للموارد المائية.[1]

قدرت المساحة الفلاحية الإجمالية بولاية أدرار ب 584318 هكتار إلى منتصف سنة 2020، بعدما كانت مقتصرة على الواحات والبساتين.

وفيما يلي جدول يوضح تطور المساحة الزراعية في السنوات الأخيرة:

[1] –بن عبد الفتاح دحمان، مورزاية بلامة عائشة، استغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الأمن الغذائي" الزراعة الواحاتية بأدرار نموذجا"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد العاشر، ج1، نوفمبر2007،ص 159.

المواسم /التوزيع العام للأراضي (هكتار)	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
المساحة الفلاحية الإجمالية	383.614	383.614	383.614	575.551
المساحة الفلاحية المستغلة	36.978	36.978	38.690	44.576
المساحة الفلاحية المسقية	30.771	30.771	34.474	40.772

الجدول رقم (01) يوضح تطور المساحة الزراعية بإقليم توات خلال السنوات الأخيرة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2020.

د-تطور المستثمارات في السنوات الأخيرة:

المواسم/	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018	/2018 2019	/2019 2020
عددالمستثمارات	28.870	28.871	38.251	45.065	45.063
عن طريق الامتياز	410	411	9749	9720	9720

الجدول رقم (02) يوضح تطور المستثمرات في السنوات الأخيرة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار 2020.

هـ-تطوير شبكة الطرق المهيكلة المجال الواحي:

إن التطور الذي عرفته شبكة الطرق في ولاية أدرار من جميع أنواع الطرق سواء أكانت وطنية أو ولائية وحتى بلدية وخاصة في منطقة صحراوية مترامية الأطراف.

هـ-1-الطرق الوطنية:تمتد الطرق الوطنية بطول 2313,6 كلم أي مانسبته 70,42 % من مجموع الطول الكلي لشبكة الطرق بولاية أدرار.

الطريق الوطني رقم (06) الرابط بين بشار ورقان والطريق الوطني رقم (51) الرابط بين غرداية وتيميمون والطريق الوطني رقم (52) الرابط بين رقان وعين صالح مرورا بأولف.

تعد الطرق الوطنية المحور المفضل للتبادلات الناتجة عن مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي أو الإقليم

هـ-2 - الطرق الولائية: تلعب هذه الطرق دورا مكملا للطرق الوطنية إذ تنساب هذه الشبكة في كل الإتجاهات مغطية بذلك المجال التواتي تقريبا ، تربط مختلف الطرق بالطريق الوطي رقم (06) يبلغ طولها في إجمالي تراب الولاية حوالي 517,98 كلم وتبلغ 21 طريقا ولائيا.

للطرق الولائية وظيفة إقتصادية كما لها دور فعال في تنظيم المجال،حيث تصل المجتمعات ببعضها البعض إذ تساهم في ربط كل أجزاء الإقليم.

هـ-3-الطرق البلدية: يتمثل دورها في ربط القصور أو التجمعات القصورية خاصة بالطريق الوطني وكذا بالطرق الولائية ومن ثمة بالمراكز الحضارية تبلغ طولها بالولاية 453,65 كلم أي ما يمثل نسبة 13,81% من اجمال طول الطرق كما يبلغ عدد الطرق البلدية 99 طريق، كما تنتشر هذه الطرق بشكل كبير نظرا لارتفاع عدد المجتمعات الريفية وضرورة فك عزلتها وربطها بأحدى الطرق الوطنية أو الولائية الأكثر فعالية وهذا قصد التنقل والحركية الدائمة بين مختلف المراكز.[1]

يضاف إلى ذلك شق أكثر من 98 كم من المسالك الفلاحية وكذا ربط المحيطات الفلاحية بالكهرباء التي أصبحت عاملا مهما في تدعيم الأنتاج الفلاحي وذلك على مسافة196 كم إضافة إلى تجهيز 43 بئر عميق.[2]

[1]-محمد عبد الكريم، المرجع السابق ،ص 66.

*- شبه الفلاح هم المتحصلون على شهادات تمكنهم من الحصول على مؤسسة يقوم بالحرث أو العمل للفلاحين.

[2] - محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، المرجع السابق،ص144.

5-تفعيل الإرشاد الفلاحي و الرقابة على المنتجات والمدخلات الفلاحية :

أ-الإرشاد الفلاحي

الإرشاد هو طريقة تربوية غير رسمية، يقوم فيها المرشد بتبسيط المعلومات التقنية المتحصل عليها من المعاهد الالشعبية البحثية إلى العمال والمنتجين سواء تعلق الأمر بالفلاحين، مربين، شبه فلاحين*، سواء كاموا رجال أو نساء.

تحتوي بمديرية المصالح الفلاحية أدرار مكتب خاص بالإرشاد والتكوين ، حيث يتم الإرشاد كعملية أولية وبعدها التكوين.

توجد طريقتين للإرشاد على مستوى الولاية الطريقة الجوارية، والطريقة الكتالية أو الإعلامية.

الطريقة الجوارية تنقسم إلى نوعين:

الطريقة الأولى: وتتكون من لجنة تضم مخبر تحليل التربة، مخبر البحث الزراعي، مخبر وقاية النباتات، الغرفة الفلاحية، تعاونية الحبوب والقول الجافة، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، المعهد التقني لتقنية الفلاحة الصحراوية، محافظة الغابات.

وتعتمد هذه اللجنة على إحتاجات الفلاحين والمشاريع الموجهة من طرف الدولة ومن خلال ملاحظة العوائق التي تواجه الفلاحة ومن خلال هذا يتم وضع برنامج الإرشاد.

الطريقة الثانية:تكون عن طريق لجان على المستوى المحلي (المقاطعات) كل لجنة تقوم بإعداد برنامج وإرساله إلى اللجنة الولائية.

الطريقة الكتاليةأو الإعلامية: عن طريق الإذاعة وتكون في شكل حصص (45 دقيقة)، ومضات (إرشادات فلاحية صباحية في (دقائق)، الروبرتاج لا يتعدى 15 دقيقة، الحوارات، المائدة المستديرة.

طريق المعارض: في الأيام العالمية، أيام إعلامية، التظاهرات الفلاحية.

عن طريق ندوات إعلامية (المعاهد، التكوين تخصص الفلاحة وتسجيل الندوة وإرسالها إلى جميع المعاهد).[1]

[1] – توهامي هيدور، المرشد الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

ب–تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الفلاحية:

1–الديوان الوطني للأراضي الفلاحية:

لقد عرف النظام القانوني للقطاع الفلاحي التابع للأملاك الوطنية الخاصة تطورا في التسيير وأساليب الاستغلال، تحت نظام التسيير الذاتي، إلى نظام التعاونيات في ظل الثورة الزراعية، وصولا إلى نظام المستثمرات الفلاحية في ظل قانون 19/87 والذي جاء بنمط جديد ووضع كيفية مغايرة من أجل الخروج من دوامة التسيير العشوائي للأراضي الفلاحية وكذلك من أجل حمايتها من سوء الاستغلال أو عدم استثمارها.

لذا تدخل الدولة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة في توجيه وحماية استغلال الأراضي الفلحية بوجب آليات خاصة لضبط وتوجيه والحفاظ على استغلال الأراضي الزراعية تتمثل في الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وكذا الهيئات الوطنتية والصناديق والمنظمات في مراقبة الاستثمار.[1]

2–دور الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في رقابة الأراضي الفلاحية:

أوكلت للديوان الوطني للأراضي الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87/96 المتضمن إنشاءه وممارسة مهام الخدمة العمومية باعتباره متصرف لحساب الدولة مانحة الامتياز في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية حسب القانون 16/08 المتضمن التةجه الفلاحي، وذلك من خلال تحديد وتوجيه الفلاحة الوطنية من خلال تحقيق الأمن الغذائي ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بجميع المهامةالتي حددها القانون 25/90 المتضمن قانون التوجيه العقاري نذكر على سبيل المثال:

–إن الإستثمار العقلي الواجب على مالك الحقوق العينة العقارية أو حائزها، وعليه فإن عدم الاستثمار في الأراضي الفلاحية يشكل فعلا تعسفيا من قبل المستثمرين أصحاب الإمتياز في استعمال الحق، نظرا لأهمية الأراض والأهداف المسطرة لها وعدم استغلال الأراض لمدة سنتين متتاليتين وبعد اتخاذ جمييع الإجراءات اللازمة حسب القانون، يمارس الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حق الشفعة.

–تشجيع الدولة عن طريق الديوان الوطني للأراض ي الفلاحية، تطوير المستثمر ات الفلاحية وتقديم وسائل تقنية ومالية تساعد على عصرنة القطاع الفلاحي.

[1] –مبروك حدة، دور آليات الرقابة والتسيير في حماية واستغلال العقار الفلاحي، مجلة النبراس للدراسات القانونية، العدد الأول، مارس 2018، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، ص 64.

– للديوان الوطني للأراضي الفلاحية حق الرقابة على صحة الملفات المقدمة لأجل تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز من خلال التنسيق مع الولاية، والتي نصت المادة 07من المرسوم التنفيذي 326/10 على تشكيلها.

حيث وبعد استكمال الملف يرسله الديوان الوطني إلى اللجنة الولائية من أجل التحقيق والتأكد من صحة الوثائق، وصحة الوقائع المقدمة وفي حالة التأكد من صحة الملف المقدم يحرر محضر يرسله الوالي بصفته رئيس اللجنة الولائية إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من أجل استكمال الإجراءات.

وفي حالة عدم التأكد من صحة الملف يرسل الوالي رسالة معللة (قرار إداري) وارسال نسخة منها للديوان الوطني للأراضي الفلاحية يرفض منح الإمتياز، وفي هذه الحالة يمكن لطالب حق الامتياز تقديم طعن لدى الجهة القضائية.[1]

تمارس وزارة الفلاحة والتنمية الرفية والصيد البحري مهام السلطة في مجال الصحة النباتية والتقنية النباتية من خلال مديرية حماية النباتات والرقابة التقنية ، المكلفة بمايلي:

ممارسة مهام السلطة الوطنية في مجالات الصحة النباتية والتقنية النباتية.

إعداد سياسات المرافقة والدعم والسهر على تنفيذها لحماية وتثمين المادة النباتية.

إعداد وتنظيم الصحة النباتية والتقنية النباتية، وكذا التنظيم المتعلق بحماية الحيازات النباتية، والسهر على تنفيذه، لاسيما ماتعلق منه بإنتاج واستيراد وتصدير وتوزيع واستعمال المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأصناف والأسمدة ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي).

ضمان نشاطات مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية للمنتجات النباتية أو ذات المصدر النباتي والمدخلات الفلاحية عند الحدود وداخل الإقليم الوطني (البذور والشتائل والأصناف والأسمدة ومواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي).

وضع جهاز وطني للسهر على الصحة النباتية والتقنية النباتية و مخططات التدخل ضد أعداء النباتات من أجل المحافظة على الإنتاج النباتي.

[1] – مبروك جدة، المرجع السابق، ص67.

المشاركة في النشاطات المعيارية في مجال حماية الصحة النباتية ومراقبة البذور والشتائل، ومتابعتها مع الهيئات الوطنية والدولية.

وتضم ثلاث مديريات فرعية:

المديرية الفرعية للرقابة التقنية وتكلف بمايلي:

ضمان عمليات مراقبة الصحة النباتية عند الحدود وداخل الإقليم الوطني.

ضمان تحليل وتقييم وتسيير الأخطار المرتبطة بناشطات مراقبة الصحة النباتية وانعكاساتها على الإنتاج الفلاحي.

المشاركة في النشاطات المرتبطة بإعداد وتنفيذ المعايير في مجال مراقبة الصحة النباتية والحجر النباتي، ومتابعتها مع الهيئات الدولية

المديرية الفرعية للمصادقات الاعتمادات.

المديرية الفرعية للسهر على الصحة النباتية.[1]

بحسب المرسوم التنفيذي رقم 405/95 المؤرخ في 02 ديسمبر 1995م المتعلق بالرقابة على مواد الصحة النباتية، والمرسوم رقم 156/99 المؤرخ في 20جويلية1999م المعدل لقانون 405/95 تقوم مصلحة التفتيش البيطري وحماية النباتات بمراقبة النباتات حسب الشعبة الإنتاجية:

الحبوب: متابعة الصحة النباتية في الحبوب.

بيوت بلاستيكية: متابعة الصحة النباتية في البيوت البلاستيكية

النخيل: متابعة الصحة النباتية في النخيل.

أشجار مثمرة: متابعة الصحة النباتية في الأشجار المثمرة.

زراعة حقلية: متابعة الصحة النباتية في الزراعة الحقلية.

3-أساسيات المراقبة:

[1] -موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خلية الإصغاء والتوجيه، بوابة الخدمات الإلكترونية.2021/11/03، 21:20.

-الآفات: مرض البوفروة الذي يصيب النخيل.

الحشرة القشرية على النخيل

الفئران ، الطيور، الجراد، حفارة أوراق الطماطم، الأعشاب الضارة، الديدان الرمادية، الفرشات اللبلبية، ديدان بيضاء، تعفنات، نيماتودا، الأمراض الفيزيولوجية، السوسة (التمر) حشرة المن، الأمراض الفطر ية،(الميلديوا في البطاطا)، فيزريون، فيزاريوم،.... الخ.

ج-2-مراقبة المبيدات:

تتم المراقبة عن طريق لجنة مشتركة بين مديرية الفلاحة ومديرية التجارة، حيث تراقب الباعة لمحاربة الغش (مبيد مزيف، منتهي الصلاحية، عدم إحترام الشروط الصحية....).

ج-3-المراقبة على الحدود الجنوبية:

معبر تمياوين

معبر برج باجي مختار.

أيتن تتم مراقبة الصادرات (تجارة حرة، تجارة المقايضةأو التروك، التمور الجافة).

الواردات(الشاي، البشنة، العود الأبيض).

مثال حول آلية الرقابة: الحبوب

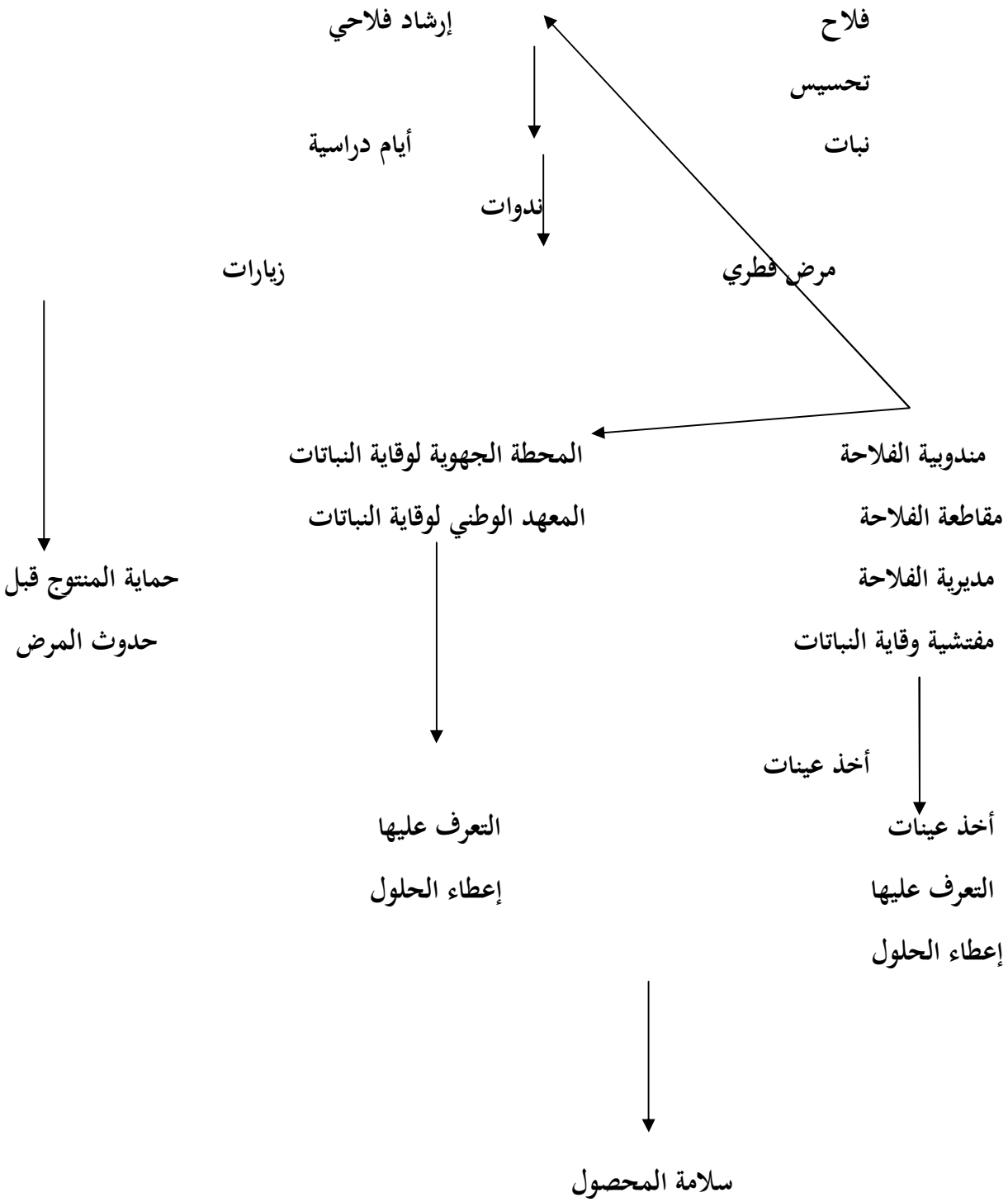

الشكل رقم(04) يوضح مثال حول آلية الرقابة على المنتجات الفلاحية

المصدر: من إعداد الباحث

د-نشاط الصحة النباتية:

	المهام
المراقبة والمتابعة	المراقبة في إطار المقايضة مراقبة المحلات
اليقضة الصحية النباتية	مكافحة الجراد مكافحة بوفروة النخيل مكافحة حفارة الطماطم مكافحة الأعشاب الضارة في محاصيل الحبوب الدودة البيضاء في الحبوب مكافحة القوارص الحقلية
مراقبة الأجسام الضارة الخاضعة للحجر الزراعي	مكافحة مرض البيوض سوسة النخيل الحمراء
الإرشاد والتحسيس	عن طريق الإذاعة ايام إعلامية

الجدول رقم(03) يوضح نشاط الصحة النباتية

هـ-النشاطات البيطرية:

النشاطات البيطرية
مراقبة اللحوم والأسماك
لحوم حمراء
لحوم بيضاء
أسماك
حجز اللحوم والأسماك
لحوم حمراء
لحوم بيضاء
أسماك
الو قاية والمتابعة الصحية
التلقيح ضد الجذري

التكفل الصحي
المراقبة بمراكز الحدود
أمراض الزونوز
مرض السل
الكسل المائي
منشات التحضين
مكاتب حفظ الصحة البلدية
التدخلات
الإنذارات
اللجنة المختلطة تجارة/ فلاحة
التدخلات
المحاضر
اعتماد المنشآت
ملبنات
غرف التبريد
مذابح حيونات كبيرة
مسالخ حيونات كبيرة
مذابح دواجن
مسالخ دواجن
تربية دجاج اللحم
تربية دجاج البيض
المحضنات
تربية الأغنام
اعتماد وسائل النقل(الشاحنات المبردة)

الجدول رقم (04) يوضح النشاطات البيطرية بمديرية الفلاحة أدرار

و-أهم نشاطات الإرشاد الفلاحي

أيام تكوينية وتحسيسية

زيارات ونصائح إرشادية

النشاطات الإعلامية وترقية الإرشاد

النشاطات العلمية والتقنية.

حصيلة الإرشاد عبر البث الإذاعي

-الومضات الفلاحية

- الحوارات الفلاحية

- مائدة مستديرة

- روبرتاج فلاحي.

6-تطوير الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق:

هناك العديد من النباتات التي تتم زراعتها بمنطقة توات، غير أنه في دراستنا هذه سنركز على أهمها الحبوب والخضروات:

أ-زراعة الحبوب: تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الفلاحية بمنطقة توات، وتضم كل من: القمح الصلب، القمح اللين، الذرة، الشعير، الحرطال، ويعتبر القمح أهم هذه المحاصيل باعتباره مادة إستراتيجية نظرا للأهمية التي يحتلها في الإستهلاك الغذائي، كما تحتل المساحة المخصصة للحبوب نسبة كبيرة من المساحات الصالحة للزراعة بالمنطقة على وجه العموم/ ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي على وجه الخصوص.[1]

ب-تطور الإنتاج النباتي في إقليم توات في السنوات الأخيرة

المواسم/ الانتاج النباتي، النخيل	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
المساحة	28.326	28.327	28.327	28.328
(هكتار)	3.798.965	3.798.965	3.803.230	3.798.759
العدد الإجمالي	2.766.100	2.775.938	2.830.575	2.796.087
العدد المنتج	910.328	913.663	937.604	935.657
عدد الإنتاج طن				
	هكتار	هكتار	هكتار	هكتار
	طن	طن	طن	طن
الحبوب	9.431	10.054	11.176	17.187
منها	275.456	315.249	360.111	912.101
القمح الصلب	4.415	4.911	5.907	10.034
	152.375	185.348	224.035	375.243
قمح	3.613	3.660	3.748	3.699
لين	93.942	98.493	103.313	118.813
	1.187	1.253	1.294	1.334

[1] - محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، المرجع السابق، ص 144.

شعير	24.596	26.791	27.927	31.354
	216	230	229	
حرطال	4.596	4.617	4.836	
منها تحت الرش	2.204	5.812	5.527	11.273
المحوري	143.774	178.664	213.807	749.843
منها	3.966	4.377	5.469	9.495
قمح صلب	140.004	162.528	213.341	359.960
	–	–	–	25
قمح لين	–	20	–	1.278
	–	53	58	
شعير	–	–	466	
	300	1.335		
الذرة	5.032	16.136		
الصفراء				
خضروات	4.508	4.750	4.187	4.798
منها	708.074	723.469	567.434	623.117
طماطم	975	1.020	127	131
	216.577	222.914	33.850	35.032
بطاطس	310	361	451	455
	46.905	54.310	87.754	89.635
بصل	572	670	700	710
تحت البيوت	104.344	107.702	226.502	85.200
البلاستيكية	93.80	94.09	95.00	95.56
	50.394	49.866	54.670	55.447
محاصيل صناعية	737	1.221	1.941	2.169
	16.375	223.887	358.888	751.395
التبغ	531	597	575	557

	13.098	16.985	16.115	17.963
طماطم صناعية				1.419 730.195
الأعلاف	1.602	1.623	1.650	1.657.5
البقول	354.903	353.474	288.674	270.631
العدس	91	105	135	136
أخرى	578	693	755	802
	91	105	135	136
	578	693	755	802
	144	163	169	169
	1.510	1.710	1.411	1.408

الجدول رقم (05) يوضح تطور الإنتاج النباتي في إقليم توات

صورة رقم (07) توضح إنتاج الطماطم بمستصلحات توات

صورة رقم (08) توضح إنتاج الحبوب بمستثمرات أوقروت

ج–الإنتاج الحيواني

تعداد الحيوانات

المواسم/ تعداد الحيوانات	2015–2014	2016–2015	2017–2016	2018–2017
الأبقار	1.342	1.362	1.484	1.249
منها	411	426	508	364
البقرات	447.356	487.888	474.229	507.786
الأغنام	158.046	193.900	170.816	190.486
	132.124	154.568	171.620	166.077
نعجة	60.038	68.048	65.599	63.941
الماعز	50.163	51.448	53.629	56.602
	21.246	21.419	22.029	22.281
معزة	664.397	715.170	117.548	559.256
الإبل				

ناقة				
دجاج				
منتوجات	62.090	60.650	51.999	71.855
حيوانية/لحوم	14.079	11.476	22.833	21.183
حمراء	11.734	13.084	9.843	8.523.324
لحوم بيضاء	0	0		
الحليب	5.123	5.503	6.028	7.143.74
البيض	4.730	6.846	6.192	7.334.43
الصوف				
الجلود				

الجدول رقم (06) يوضح تعداد الحيوانات في إقليم توات خلال السنوات الأخيرة

يتبين لنا من خلال الجدول أن الإنتاج الإجمالي من الحبوب يرتفع من موسم لآخر بسبب ارتفاع المساحة المزروعة من جهة، وكذا انتشار أسلوب الري بواسطة الرش المحوري، حيث مكن هذا الأسلوب من استغلال الأراضي الزراعية بصورة كثيفة عدة مرات خلال السنة (الذرة الصفراء، ثم القمح الصلب) نظرا لخصائص الري التي يقدمها الأنبوب المحوري من تحكم في كميات المياه وكذا تعاونية الحبوب والقول الجافة، والذرة من الديوان الوطني لتغذية الأنعام، وكذا دعم الطاقة الذي يحصل عليه الفلاح بعد نهاية الموسم من طرف المصالح الفلاحية بالولاية.

كما أن المردودية الإجمالية للهكتار الواحد من القمح عرفت ارتفاعا مستمرا في المواسم الفلاحية الأخيرة للدراسةة، حيث وصلت إلى 43 قنطارا في الهكتار ويعود السبب في ذلك إلى وجود موردين خواص لبيع ذات جودة عالية مقارنة بتلك التي نوفرها تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

7-برامج وآليات تسليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أ-التمويل الفلاحي:

هناك نوعان من القروض

القرض الموسمي الرفيقR FIG

القرض الاستثمار التحدي ETTAHADI.

القرض الموسمي الرفيق: موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجه الفلاحي 2008 الفلاحن والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو إتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنوجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

القرض الاستثماري التحدي: موجه للفلاحين وكذلك التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية.

1- قرض الرفيق : قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.

المستفيدون من هذا القرض هم:

المزارعين والمربين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات.

المزارع النموذجية

المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

خصائص قرض الرفيق:

هو قرض لمدة سنتين

تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الرفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة.

أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد مابين 6 و24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية.

أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض آخر.[1]

المجالات التي يغطيها قرض الرفيق:

1- القرض الموسمي:

إقتناء المدخلات المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية(البذور، الشتلات،بالأسمدة، المبيدات....).

إقتناء أعلاف الحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.

إقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتاجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.

عمليات زراعية.

حملة الحصاد والدرس.

2- القرض الفيدرالي:

القرض الفيدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الإقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

تحويل الطماطم

انتاج الحليب

إنتاج الحبوب

إنتاج بذور البطاطس

وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)

تغليف وتصدير التمور

[1] موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق.

إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون.

-إنتاج منتجات محلية

إنتاج العسل

إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين.

التلقيح الصناعي ونقل الأجنة

ذبح وتقطيع الدواجن

تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها.

إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستكية...[1]

3- قرض التحدي:

إن قرض التحدي هو قرض استثماري ومحسن يمنح من قبل بنك بدر في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة.

يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

الإمتيازات المتعاقدة عند الحصول على قرض التحدي:

إذاكانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة.

يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة1% عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابعة(07).

على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة الثامنة(08) والسنة(09).

إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات يتحمل المستفيد أعباء الفو ائد كاملة.

المجالات التي يغطيها قرض التحدي:

إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات.

[1] – موقع وزارة الفلاحة والتنمية الرفية، المرجع السابق

تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.

المؤسسات التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

اشغال التحضير، التهيئة وحماية الأراضي.

عمليات تكوير الري الزراعي.

إقتناء عوامل ووسائل الإنتاج

إنشاء البنى التحتية ، تحويل، تعبئة وتثمين الاستيراد.

حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.

تطوير المنتوج الحرفي.[1]

ب-مساهمة قرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي بأدرار:

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي جسدت من خلالها السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي، وقد جاء تطبيقا لقانون التوجه الفلاحي الصادر بتاريخ 02 أوت 2008، حيث تم إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى بتاريخ 05 أوت 2008.[2]

تعريف قرض الرفيق:

هو عبارة عن قرض استغلالي موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال السنة، وهو بمعدل فائدة مدعمة بنسبة 100% من طرف الدولة، أي الجزينة العمومية تتحمل أعباء فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد منه بتسديد في آجاله القانونية المحددة بسنة إضافية أخرى، بناء على طلبه المسبق المرفق بالوثائق الثبوتية لعدم القدرة على السداد.

[1] – موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق.

[2] – ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، المرجع نفسه، ص 147.

ويمول هذا القرض العديد من النشاطات الفلاحية وشبه الفلاحية، ومن أهمها نذكر:

1- الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه...)

2- تربية الدواجن

3- تغذية الأنعام بالنسبة لمربي الأغنام والأبقار

4- نشاطات التعاونيات الفلاحية، التجمعات، الجمعيات، فدراليات أو وحدات المصالح الفلاحية.[1]

ملف قرض الرفيق:

للحصول على قرض الرفيق يجب على الفلاح تقديم ملف إداري وملف تقني للبنك:

أ- **ملف إداري:** ويحتوي على الوثائق الإدارية التالية: طلب خطي للقرض، شهادة ميلاد أصلية، شهادة إقامة، نسخة من بطاقة الهوية، بطاقة أو شهادة فلاح، بيان حق الإنتفاع أو الملكية للمستثمرة، شهادة عدم المديونية من شبكة توزيع الكهرباء والغاز.

ب- **ملف تقني:** يحتوي على الوثائق التالية: الفواتير النموذجية للمواد واللوازم موضوع القرض، بطاقة تعريفية للمستثمرة الفلاحية، دراسة تقنية اقتصادية للمشروع، تقديم ضمان عيني أو شخصي للقرض، تقرير الخبرة(لتحديد قيمة الضمان)، الترخيص باقتناء الأسمدة.

ج-تطور قرض الرفيق خلال المواسم الفلاحية: (2014-2019)

أ- **شعبة الحبوب:** يوضح الجدول رقم (01) المشاريع الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق لزراعة الحبوب المتمثلة أساسا في القمح الصلب والذرة الصفراء، إضافة إلى المبلغ الممنوح:

[1] - إدارة المجمع الجهوي للإستغلال BADR بأدرار، 2020م ص 1.

الجدول رقم (07): تطور تمويل شعبة الحبوب حسب المواسم الفلاحية: 2014-2019)

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015/2014	71	317 080 357.10
2016/2015	79	378 032 110.21
2017/2016	82	384 793 180.81
2018/2017	99	523 203 277.00
2019/2018	105	499 872 500.00
2020/2019	165	721 099 906.75

الجدول رقم (07) يوضح تطور تمويل شعبة الحبوب خلال السنوات الأخيرة

المصدر: المجمع الجهوي للإستغلال بأدرار، 2020.

يتضح لنا من خلال الجدول التطور الحاصل والزيادات التي تعرفها عدد المشاريع الممولة بهذا القرض في شعبة الحبوب موسما بعد آخر، حيث يعرف منحى التمويل تطورا ملحوظا حيث بلغ أقصى حد له خلال الموسم 2020/2019 بحوالي 165 مشروع ممول بزيادة قدرها 132 %عما كان عليه في موسم 2015/2014، ويعزى هذا الإرتفاع بالدرجة الأولى إلى التوسع الحاصل في عمليات استصلاح الأراضي الزراعية على مستوى إقليم ولاية أدرار.

ب- شعبة الخضروات: يوضح الجدول رقم(02) مشاريع زراعة الخضر والفواكه المتمثلة في البطاطا، الطماطم، البطيخ الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق.

الجدول رقم(08): تطور مشاريع الخضر والفواكه في إطار قرض الرفيق خلال الفترة 2014-2019

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2015/2014	04	11 047 231.00
2016/2015	04	9 921 743.00
2017/2016	05	14 950 652.00
2018/2017	03	7 778 691.28
2019/2018	02	8 859 429.00
2020/2019	01	6 289 065.00

المصدر: المجمع الجهوي للاستغلال بإدرار 2020.

من خلال الجدول رقم (08) يتبين لنا أن تمويل شعبة الخضروات بهذا القرض كان ضعيفا، ويرجع السبب في ذلك إلى لجوء الفلاحين إلى عملية التمويل الذاتي لمشاريعهم بدل التقدم لطلب قرض بنكية، باعتبار أن الاستغلال في هذه الشعبة لا يتطلب أمولا كبيرة مقارنة بالاستغلال في شعبة الحبوب.

شعبة تربية الدواجن: يوضح الجدول الأتي مشاريع تربية الدواجن الممولة في إطار قرض الاستغلال الرفيق بالإضافة إلى المبلغ.

الجدول رقم (09): تطور تمويل مشاريع تربية الدواجن خلال الفترة2014-2019.

الموسم الفلاحي	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح(دج)
2015/2014	02	5 755 488.00
2016/2015	06	11 057 130.00
2017/2016	04	17 230 554.00
2018/2017	04	9 046 646.00
2019/2018	03	14 123 705.00
2020/2019	01	9 995 082.00

المصدر: المجمع الجهوي للإستغلال أدرار 2020.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (09) أن عدد المشاريع الممولة عرفت تذبذبا في ارتفاعها، ويعدود السبب في ذلك إلى نوعية الضمان (ضمان عقاري أو ضمان شخصي) التي يشترطها البنك من جهة، وكذا قصر فترة دوران المنتوج من جهة أخرى وهو مايؤدي بالفلاحين إلى تمويل مشاريعهم في هذه الشعبة ذاتيا.

د-قرض التحدي:

يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

تعريف قرض التحدي:

هو عبارة عن قرض استثماري يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وكذا لتطوير الفلاحة الموجودة سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو بفائدة مدعومة جزئيا.[1]

[1] - إدارة المجمع الجهوي للإستغلال BADR بأدرار، 2020م ص 2.

ونشير إلى أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يمكن تمويلها بواسطة قرض التحدي: أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي، تطوير السقي الفلاحي، إنشاء وعصرنة المستثمرات الفلاحية، تدعيم قدرات الإنتاج، تثمين المنتجات الفلاحية، ترتبية المواشي، حماية وتطوير الثروة الحيوانية والنباتية، اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج، إنجاز المنشآت الخاصة بتخزين وتحويل وتعليب المنجات الفلاحية، الإنتاج الحرفي.

حدود مبلغ القرض وتركيبة المشروع:

الحد الأدنى: 01 مليون دينار جزائري (000 1000دج).

الحد الأعلى:100 مليون دينار جزائري (000 000 1000دج).

ويستفيد الزبون لهذه الحالة إذا كانت مساحة المستثمرة تفوق 10 هكتار مهما كان نوع النشاط، أو مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتار والنشاط المرغوب غير استلاح الأراضي.

سعر الفائدة:

تدعم الخزينة العمومية جزئيا الفائدة المحسوبة على هذا القرض على النحو الآتي:

نسبة الفائدة 0 % خلال الخمس سنوات الأولى

نسبة الفائدة 01 %خلال السنة السادسة والسابعة

نسبة الفائدة 03 %خلال السنة الثامنة والتاسعة.

مدة القرض:

متوسط الأجل تقدر مدتهب 07 سنوات.

طويل الأجل تصل مدته إلى 15 سنة

ملف قرض التحدي:

يتكون الملف من الوثائق التالية: طلب خطي للقرض، شهادة ميلاد أصلية، دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، دراسة تقنية اقتصادية للمشروع منجزة من طرف مكتب جراسات

معتمد، نسخة من بطاقة الهوية، بطاقة فلاح عقد الملكية أو عقد الإمتياز، شهادة إثبات المشروع الفواتير النموذجية ، قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده، رخصة البناء في حالة الرغبة في غنجاز منشآت داخل المستثمرة، شهادة الإعتماد الصحي في حالة الرغبة في إنجاز المشاريع المتعلقة بتربية الدواجن والمواشي، رخصة الري لحفر الأبار في حالة الرغبة في حفر بئر ارتوازي، أو بئر صغير للسقي.[1]

هـ-تطور قرض التحدي خلال الفترة (2014-2019)

شعبة الحبوب:

يوضح الجدول أدناه رقم (04) عدد المشاريع المخصصة لزراعة الحبوب الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (10): تطور تمويل شعبة الحبوب خلال الفترة 2014-2019

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	04	126 000 000.00
2015	26	472 000 000.00
2016	19	361 000 000.00
2017	64	1 204 411 142.00
2018	63	1 211 341 131.00
2019	29	516 307 334.00

المصدر: المجمع الجهوي للاستغلال ادرار 2020.

[1] - إدارة المجمع الجهوي للإستغلال BADR بأدرار، 2020م ص2.

من خلال الجدول رقم (10) يتبين لنا أن عدد المشاريع الممولة في هذا القرض عرفت تذبذبا وذلك بسبب حداثة هذا النوع من القروض المدعمة جزئيا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

شعبة الخضروات:

يوضح الخدول أناه رقم (11) عدد المشاريع الاستثمارية المنشئة لزراعة الخضروات، الممولة في إطار قرض الاستثمار التحدي بالإضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (11): تطوير تمويل شعبة الخضروات خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	43	143 000 000.00
2015	66	189 000 000.00
2016	31	83 000 000.00
2017	51	135 173 507.00
2018	41	122 275 923.00
2019	27	78 202 590.00

المصدر: المجمع الجهوي للإستغلال بأدرار 2020.

من خلال الجدول رقم (11) يتبين لنا أن عدد المشاريع لممولة في هذه الشعبة عرفت تذبذبا خلال المواسم الفلاحية المدروسة، كما أن تمويل هذه الشعبة في إطارقرض التحدي يبقى ضعيفا مقارنة بعدد المحيطات الفلاحية المجزأة وعقود الإمتياز المسلمة، وذلك بسبب توجه الفلاحين نحو القروض الممنوحة في إطار تدبير الإعانة باعتبار أن مبلغ القرض حسب هذه الصيغة أكبر من مبلغ قرض التحدي من جهة ومن جهة أخرى نسبة المساهمة الشخصية أقل نسبة من النسبة المطبقة في إطار قرض التحدي.

شعبة تربية الدواجن:

يوضح الجدول الموالي رقم (12) عدد مشاريع تربية الدواجن التي تم إنشتءها في إطار قرض الاستثمار التحدي إضافة إلى المبلغ الممنوح:

الجدول رقم (12): تطور تمويل شعبة تربية الدواجن خلال الفترة 2014-2019

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مبلغ القرض الممنوح (دج)
2014	01	8 000 000.00
2015	02	12 000 000.00
2016	01	1 800 000.00
2017	00	00
2018	00	00
2019	00	00

المصدر: المجمع الجهوي للإستغلال أدرار 2020.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (12) أن عملية التمويل في إطار قرض التحدي لهذه الشعبة مقارنة بالشعب الفلاحية الأخرى، ويرجع سبب ذلك أن أغلب الفلاحين في هذا المجال ليست لهم الوثائق الرسمية لمستثمراتهم الفلاحية وذلك لرهنها مقابل الحصول على القرض، وبالتالي فإنهم يتجهون نحو التمويل في إطار ANSEJ.CNAC

من خلال ما تقدم يتضح لنا بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرا يقوم بدور إيجابي في تمويل المشاريع الفلاحية، وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بهذه الولاية الفلاحية بإمتياز.

09-التأمين الفلاحي

تواجه الفلاحة الجزائرية عدة مخاطر تهدد تطورها وبلوغها الهدف المنشود الذي تعول عليه السلطات اليوم، لذي تسعى الحكومة إلى إيجاد آليات وسبل كفيلة بتسيير الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو التقلبات المناخية ، وفي الآونة الأخيرة اصبح مشكل الجفاف هاجسا يهدد قطاع الفلاحة واستراتيجية الدولة بشكل عام، ومن بين الآليات الناجعة في مواجهة هذه الأخطار نجد " التأمين الفلاحي" الذي يلعب دورا هاما في التقليل من تبعات المخاطر المحدقة بالمنتوج الفلاحي، وضمان تعويض الفلاحين واستمرار شبعهم وفي ضوء غياب ثقافة التأمين لدى الكثير من الفلاحين، يبرز دور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، كواحد من أهم المؤسسات التي تأخذ على عاتقها التكفل بامتصاص الصدمات التي تطال الفلاحين ومحاصيلهم.[1]

يعتبر التأمين الفلاحي في الجزائر من أهم الوسائل المستعملة لتسيير المخاطر الفلاحية، حيث أنشأ الصندو ق الوطني للتعاون الفلاحي آلية لحماية الممتلكات والأشخاص في المناطق الريفية والأنشطة ذات الصلة بالفلاحة، ويعتبر من أكبر المتعاملين في مجال التأمين الفلاحي، حيث يسيطر على نسبة 75% من التأمينات الفلاحية في الجزائر.

الأنشطة الفلاحية موضوع التأمين بالصندوق

تتمثل المجالات الرئيسية الخاضعة للتأمين بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في كل الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية وكذا عتاد الري والآليات الفلاحية إذ نجد أنواع عقود التأمين التالية: [1]

1. الانتاج الفلاحي النباتي:

- تأمين الحبوب (المحاصيل الكبرى) ضد أخطار الحريق.
- تأمين اكوام العلف والتبن ضد أخطار الحريق
- التأمين ضد البرد
- التأمين متعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية

[1] – محمد فرقالي، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، نظم تأمينية جديدة لفلاحة مستدامة، جريدة الشعب، الثلاثاء 08 جوان 2021.

[1] وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–

- التأمين متعدد الأخطار للبطاطا
- التأمين متعدد الأخطار للطماطم الصناعية
- التأمين متعدد الأخطار للنخيل
- التأمين متعدد الأخطار للزيتون
- التأمين متعدد الأخطار للأشجار المثمرة
- التأمين متعدد الأخطار للمشاتل
- التأمين متعدد المخاطر الزراعية
- تأمين الخسارة في مردود الحبوب (الكبرى)
- تأمين عتاد الري

2. **الانتاج الفلاحي الحيواني:**

- التأمين متعدد الأخطار للمواشي
- التأمين متعدد الأخطار للأبقار
- التأمين متعدد الأخطار للدواجن
- التأمين متعدد الأخطار للجمال
- التأمين متعدد الأخطار للخيول
- التأمين متعدد الأخطار للديك الرومي
- التأمين متعدد الأخطار للأرانب

3. **العتاد الفلاحي:**

- تأمين الجرارات والحاصدات والآليات الفلاحية

– تامين العتاد الفلاحي بكل أنواعه

الا أن الأنشطة الأكثر طلبا للتأمين لدى الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي هي تلك المتعلقة بالإنتاج النباتي والمرتكزة على محاصيل الحبوب والبطاطا والبيوت البلاستيكية وتأمين عتاد الري.[1]

جدول رقم(13): تطور عدد العقود المكتتبة وعائدات الانتاج النباتي2010-2013 CRMA D'ADRAR 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013
عدد العقود المكتتبة	69	94	123	56
رقم الاعمال (بدينار الجزائري)	2.586.737,70	3.186.585,39	3.784.222,78	1.874.275,80

المصدر:من إعداد الطالب و بالإعتماد على وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار– 2020

يلاحظ من الجدول نقص كبير في الاقبال على التأمين الفلاحي رغم تنوع منتوجات التأمين النباتي وذلك لأسباب أبرزها:[2]

- تهرب الفلاحين من العبء الضريبي، ذلك أن الأقساط التـــــأمينية تتضمن الرسم على القيمة المضافة و الطابع الجبائي.
- فقدان ثقة الفلاحين بمصالح التأمينات المختلفة.
- بما أن التأمين اختياري و ليس إجباري جعل الفلاحين غير مجبرين على الاكتتاب في عـــــقود التأمين الفلاحي.
- نقص الثقافة البنكية والوعي التأميني لدى الفلاح بالإضافة إلى اعتبار أقســـــاط التأمين الفلاحي تكلفة إضافية ليس لها مبرر.
- يرى البعض أن التأمين بصفة عامة لا يطابق الشريعة الإسلامية و الدين.

[1] –وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–

[1]وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–2016

جدول رقم(14) : تطور عدد العقود المكتتبة حسب أنواع عقود التامين الاكثر طلبا2010ـ 2013 ب:(CRMA D'ADRAR 2014)

	2010	2011	2012	2013
تأمين الحبوب(المحاصيل الكبرى) ضد اخطار الحريق	48	72	82	21
تأمين اكوام التبن والعلف ضد اخطار الحريق	-	-	04	12
التأمين المتعدد الاخطار للبطاطا	04	14	20	02
التأمين المتعدد الاخطار للبيوت البلاستكية	1	1	05	06
تأمين شبكات الري	16	7	4	15

المصدر:إحصائيات الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي - وكالة ادرار-2014

مراحل اكتتاب عقد تأمين في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

تتم عملية اكتتاب أي عقد تأمين للإنتاج الفلاحي النباتي على ثلاث مراحل أساسية ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (15):مراحل اكتتاب عقد تأمين في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي

رقم العملية	عناصر العملية
1	1- معاينة المعلومات الخاصة بالفلاح ونشاطه والصنف المهني وتحديد نوع عقد التأمين حسب النشاط المراد تأمينه 2- إرسال امر بالمعاينة للخبير أو ايفاد عون الصندوق المختص

2	1- معاينة النشاط أو المعدات المراد التأمين عليها والتأكد من استيفائها للمعايير والمسارات التقنية مع أخذ صور لها 2- تدوين محضر للمعاينة 3- إرسال نسخة من محضر المعاينة للمؤمن له وأخرى إلى العون المنتج
3	1- استلام ودراسة محضر المعاينة 2- اكتتاب عقد التأمين 3- تسليم نسخة من عقد التامين للمؤمن له 4- حساب أقساط التامين الواجب دفعها وتكوين ملف التامين 5- تسليم المؤمن له كشف بالدفع (في حالة عدم التسديد المباشر) 6- إرسال نسخة إلى الصندوق 7- أرشفة الملف

المصدر:من إعداد الطالب و بالإعتماد على وثائق من الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بادرار

خلاصة الفصل: عرفت منطقة توات نقلة نوعية في تطور عملية الإنتاج الفلاحي فقد إستفادة من العديد المشاريع والبرامج التنموية التي مكنتها من تحقيق أنتاج وفير وزيادة في الرقعة المزروعة، وهذا ما تؤكده المعطيات التي تحصلنا عليها من مختلف المصالح والمؤسسات المهتمة بالجانب الفلاحي.

الفصل الرابع :

البنية الإجتماعية والثقافية وإسترتيجيات التنمية الفلاحية بإقليم توات.

1- البنية الإجتماعية للمجتمع التواتي

2- البنية الثقافية للمجتمع التواتي

3- الثقافة والتنمية

تمهيد: سنحاول من خلال هذا الفصل رسم صورة واضحة المعالم للواقع التواتي وذلك بذكر مظاهره الثقافية و بنيته وتشكيلاته الإجتماعية والفئات المكونة له بالإضافة إلى عاداته وتقاليده والقيم السائدة فيه وفي الأخير سنتطرق إلى العلاقة بين الثقافة والتنمية المستدامة والمحددات الإجتماعية والثقافية المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة.

1-البنية الإجتماعية للمجتمع التواتي:

1-1-التشكيلات الإجتماعية المكونة للمجتمع التواتي:

تتألف البنية الإجتماعية من عناصر منسجمة –أفراداً أو وضعيات اجتماعية – قابلة للترتيب بشكل مستمر، وتصورات" خفية"، تنظر إلى المجتمع ككل مؤلف من جماعات متمايزة إلى حد ما " محسوسة" من جهة ثانية[1]

لقد شكلت منطقة توات بجماعاتها المتمايزة واحدة من أنشط الجماعات التي سكنت المغرب العربي بأسوا الجنوب السوداني عن طريق القوافل الذاهبة والآتية، ومع هذه القوافل اطلع التواتيون عن كثب على التيارات الثقافية والفكرية التي كانت شائعة عند عرب المشرق والمغرب. وفي الوقت نفسه قام فقهاء وعلماء توات بنقل ماعندهم من علوم ومعارف. كما ذكر القاضي "محمود كعت" أن كل جامعات الغرب الإفريقي ومساجده كانت خلال القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر ميلاديين حافلة بالطلبة والعلماء من منطقة توات. كل هذا وغيره ماكان ليتواجد لولا اتحاد جملة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر العنصر الأمني الشغل الشاغل للإنسان في كل مكان وزمان، إضافة إلى توفر عنصر الماء وبآلية عجيبة وفريدة من نوعها وهي ما يعرف بنظام الفقارة.

كل هده العوامل جعلت من إقليم توات يستقطب خلال فترات متعاقبة العديد من القبائل البربرية والعربية والزنجية، مما جعل المجتمع فيه يقوم على التمايز الطبقي، فتأتي طبقة الأشراف ورؤساء القبائل والمقاطعات في الدرجة الأولى، ثم تليها طبقة الأحرار من العامة، فطبقة الحراثين والعبيد. وتميز المجتمع التواتي على غرار سكان المناطق الجزائرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديين بخصوصيات، إلا أن الدراسات الموضوعية في هذا المجال قد تكون قليلة وإن وجدت فإنها عبارة عن كتابات عامة، فالبحث في هذا المجال يحتاج إلى التعامل معه بالكثير من الدقة والبحث والتنقيب. وما قدم في هذا البحث ماهو إلا القليل من ما يستحقه هذا الإقليم، مقارنة

[1]- يانيكلوميل، ت جورجيت الحداد، الطبقات الإجتماعية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت لبنان،2008،ص 11.

بالإقليم المجاورة له. وساهمت النشاطات الإقتصادية بشكل جلي وواضح ونخص بالذكر هنا التجارة، في ربط علاقات متشعبة مع مختلف المناطق الشمالية منها أو الجنوبية، وبالتالي لعبت فئة التجارة دورا مهما وبارزا في تأسيس علاقات أثرت بصورة مباشرة على كل جوانب حياة المجتمع التواتي.[1]

تنوع المجتمع التواتي وتباين الفئات المكو نة له، وهي خمسة أجناس رئيسية تتعايش فيما بينها وهي:

أ-**البربر**: وهم الفرع الغالب على القبائل البربرية التي توافدت على الإقليم التواتي هم الزناتيون، معظم القبائل الزناتية استوطنت منطقة تيكورارين (قورارة)، لقربها من الجهات الشمالية التي اضطرت للهجرة منها بعدما دالت عليها الأيام.

وقد أقامت هذه القبائل الزناتية في بادئ الأمر مخيمات وأطواقا من الحجارة لتخزين الأملاك وحفظ الماشية تعرف بتاقرارت، فاشتقت منها تسمية تيكورارين الدالة على المنطقة غير أن تواجدها تعدى لاحقا حدود تلك المنطقة، فأنشئت قصورا زناتية عبر أرجاء منطقتي توات الوسطى وتيدكلت، ولا تزال أسماء جل القصور كما هي رغم انحسار ذلك المد الزناتي عنها. [2]

وهم أول السكان استقرار بالإقليم التواتي، وتعتبر قبيلة زناته في مقدمة القبائل التي وطئت قدمها الإقليم بفروعها المختلفة وذلك قبل الفتح الإسلامي بسنوات، ودانوا في بادئ الأمر بالديانة اليهودية والمسيحية ، وبعد الفتح الاسلامي اعتنقوا الإسلام ، وكانت قبيلة لمتونة هي أول القبائل البربرية استقرارا بالمنطقة.

ولسبب أسبقية الاستقرار للبربر بأرض توات رجح بعض الباحثين أن يكون أصل تسمية توات بربريا، مستدلا بقول محمد العنابي الذي يشير في هامش تحقيقه لفهرسة قاضي الجماعة بتونس ومفتيها محمد بن قاسم الرصاص المتوفي عام 894هـ / 1489م قال محمد العنابي بأن كلمة توات هي اسم لقبيلة من قبائل البربر من صنهاجة اللثام بالصحراء قائلا: " والملثمون هم قبائل الصحراء بالجنوب عرفوا بهذا الإسم لأنهم يتلثمون بلثام أزرق ، ومنهم قبائل الطوارق، ولمتونة ، والتوات...".[3]

اشتهر البربر بزراعة الأرض لتوفر المنطقة على وديان استعملوها في سقي المزروعات، ومارسو الرعي وسكنوا الخيام حيث اعتصموا بالأماكن المنعزلة، وقاموا بحفر ما يعرف بالفقارة بسبب انخفاض منسوب المياه من الوادي

[1] - دوبالي خديجة، طبقات المجتمع التواتي من خلال الهجرات البشرية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي.
[2] - أحمد بوسعيد، الحياة الثقافية والاجتماعية بإقليم توات من خلال نوازل الجنتوري في القرن 12هـ/18 م، مذكرة ماجستير/ جامعة أدرار 2011-2012 ص 80.
[3] - عز الدين جعفري، أطلس العادات والتقاليد بمنطقة توات،أطروحة دكتوراه علوم بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018م ص33.

الكبير ، وما يدل على اشتغالهم بالزراعة أسماء الوسائل الزراعية التي تأخذ مصطلحات بربرية، زيادة على توقيت زراعة بعض المحاصيل مثل "توبر" غوشة... الخ، كما اشتغلوا بالتجارة خاصة مع بلاد السودان الغربي، وبنوا القصور والأسوار والخنادق في حالة الحرب و أهم هذه القبائل أولاد يعقوب وأولاد يحي.

ومن القرى التي اختطوها بالمنطقة بعد استقرار نجد: قصر واج، ووداررو، وبموسى، وقصر الجير، وأم اصباح وأنكد، ومكرة، وغرميانوا، وتورير وأقبور...، وهذه القرى هي واقعة في قبلة المنطقة تواتية من مشرق الشمس.

وعن بعض القبائل البربرية التي دخلت المنطقة وتاريخ دخولها نجد: من اللمتون " قبيلة دكون دخلت سنة 536هـ ، وجاءت أولاد حسين 528هـ، وأولاد بن سليمان 531هـ، وأولاد خير الله 516هـ، أولاد عياش 502هـ ، اولاد بد يدر 520هـ.

ب –العرب: هم ثاني من استوطن بالإقليم بعد البربر بفعل الفتوحات الإسلامية التي عرفتها بلاد المغرب في القرن الأول هجري، ودخل العرب أرض توات بقصد نشر الإسلام وتعاليمه السمحة، وممارسة التجارة فاستقروا بالمنطقة، وكانت أول قبائل العرب استقرارا هم قبائل المعقل، واستطاعوا النمو بسرعة لدرجة أنهم تمكنوا من السيطرة على أبرز القصور، وربما يرجع سبب ذلك لحالة الفوضى التي كان يعيشها البربر قبلهم، وعدم وجود قوة مركزية يتحد تحت رايتها الكل.[1]

ثم دخلت قبيلة كنتة، ثم قبيلة أولاد علي بن موسى القرشية ،ومن القبائل الأخرى قبيلة " المقابل" .

وبسبب الضعف والتفكك الذي كان عليه المجتمع التواتي، استطاع العرب السيطرة عليه بسهولة، وأوجبوا على أهله أتوات، ومن القبائل العربية التي سيطرت على البربر نجد: أولاد محمد والخنافسة، والمحارزة، وأولاد طلحة، وأولاد بحم، وأولاد ملوك وأولاد غانم وأولاد عايد وغيرهم ممن نزل المنطقة من عرب الساحل[2]، وقد أشار الشيخ الجنتوري في نوازله إلى عديد القبائل العربية التي استوطنت توات وما جاورها، أحيانا بلفظ العرب المطلق، كالعرب الذين يحلون ضيوفا على أهل تيكورارين، أو العرب الذين يشترون التمور من القرى القرارية، وأحايين أخرى بالإشارة إلى قبائل عربية بعينها مثل قبيلة الخنافسة، والتي توزع أفرادها على قصور أو قروت وتيميمون، أو المحارزة عرب تينركوك، أوالقبائل ذات الحضور الموسمي في توات، مثل الغنانمة الذين ورد ذكرهم في النوازل على أنهم كانوا أهل سطوة وقوة يتحالفون مع بعض القبائل المحلية ضد أخرى، أو يستقوى بهم الأفراد في خلافاتهم البينية.[3]

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 34
[2] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص37
[3] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 80.

وذوي منيع الذين أشارت النوازل إلى عدائهم المستمر للخنافسة وسلبهم إبلهم. وغيرها من القبائل العربية التي توافدت على الإقليم في فترات زمنية متباعدة.

ج– الفرس البرامكة*:واصلهم من الفرس العجم الذين اشارت اليهم النوازل و اصبحوا من العناصر الفاعله الهامة في المجتمع التواتي منذ استقرارهم بالبلاد التواتية سنة 656 هـ وهم من ناصر المغيلي سنة 909 هجريه 1503 ميلادي على خصومه بعد طرده اليهود من توارت, وهم من انزله بزاوية بقصر بوعلي في توات الوسطى تجلى حضور هذا العنصر البرمكي بوضوح من خلال الانتساب كنية او لقب, دون وجود خصائص عرقية او لغوية مميزه عازلة عن بقية الفئات فقد دمجت معها تواصلنا ومساهرة.

د_ الافارقة:

استقبل المجتمع التواتي أعددا لا باس بها من الافارقة السود, من بلاد السودان, وقد عبرت عنها النوازل وعن علاقاتهم بالسكان. الآخرين باسم "العبيد " ووجود هذا المكون بالاقليم نتيجة حتمية لما بيناه سابقا. من علاقات تجارية نشيطة ببلاد السودان, 999 هجريه 1591 ميلادي بعد ان ما هذا لذلك بالاستيلاء على تيكورارين وتوات , وصحب الجيش السعديمعه اثناء عودته اعداد كبير ة من الرقيق.

هـ_ اليهود: استوطن اليهود في مختلف المناطق الخاضعة للمسلمين نظرا للمعاملة الخاصة التي لقوها من المسلمين، فأمنوهم على أرواحهم وممتلكاتهم مقابل جزية يدفعونها للدولة الإسلامية، فامتزج اليهود بالعرب في بلاد الحجاز، حيث تخلقوا بإخلاقهم وتأثروا بعاداتهم ومن ثم اتبعو سبيلهم في العادات والتقاليد الاجتماعية.[1]

وفد على الإقليم التواتي هجرات يهودية مبكرة إلى كل من تاخفيف وتمنطيط، ويذكر يعقوب وليل في كتابه يهود توات أن المنطقة شهدت ثلاث هجرات يهودية، وأولها كانت في القرن 2م، وانطلقت من السرانيك ومرت بجبال نفوسة ومزاب إلى أن دخلت توات. أما الهجرة الثانية فقد انطلقت من الموصل في القرن 6م، والتفت مع جاليتين أخريتين في الصحراء الليبية أولهما أتت من الحجاز في القرن 7م، والثانية جاءت من خبير واتجهوا نحو توات.[2]

أما الهجرة الثالثة فكانت من الجهة الشمالية الغربية وانطلقت من الأندلس في القرن 10م، واستطاعوا أن ينشئوا مجتمعا يهوديا قائما بذاته واستغلوا مهارتهم في تدبير المال.

---

*- البرامكة: هي أحد القبائل الفارسية كانت على المجوسية قبل اعتناقها الإسلام واستطاعت هذه الطائفة من أن توسع نفوذها داخل الدولة العباسية، ويعد خالد بن برمك من الشخصيات البارزة في بغداد على عهد الخليفة المنصور، وأدى ازدياد نفوذ البرامكة إلى التفاف الناس حولهم دون الرشيد، وتغنى بوجودهم وفضلهم الشعراء والأدباء، ولذلك استاء الرشيد من ازدياد نفوذهم واستبدادهم بأمور الدولة دونه فنقم عليهم وانتقم منهم، وحكم الرشيد مابين (149هـ- 191هـ/766م-806م).

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق،ص 36.

[2] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص37.

وكانت أرض توات قبلة لكثير من الأسر اليهودية فاستقروا بالمنطقة ليشكلوا الشريحة الثالثة بالمنطقة بعد البربر والعرب، ونزحوا إلى المنطقة لتوفرها على العوامل الأساسية لنشاطهم خاصة الأمن والاستقرار في الفترة الوسطية والحديثة خاصة.

فعرف الإقليم هجرات اليهود قبل الفتح الإسلامي فاستقروا بعد نزولهم بمناطق مختلفة مثل تمنطيط، تيطاف، تاخفيف، تاسفوت، تماسخت، ويعود تاريخ دخولهم إلى قصر تاخفيف مثلا إلى أوائل القرن 11هـ وأواخر القرن 16م، وبالضبط 1003هـ/1594م واستطاعت هذه الجالية أن تشكل علاقة وطيدة بينها وبين اليهود المستوطنين بقصر تماسخت، وحسب تاريخ استقرار يرجح أنهم من نازحي الأندلس بعد سقوطها.

غير أن سلطتهم علت بتمنطيط فزكت أموالهم بها وسيطروا على التجارة والأسواق فيذكر عبد الحميد بكري نقلا عن محمد بن الطيب[1] أنه كان بتمنطيط وحدها ما يفوق 363 سائغا يهوديا يبيعون ويشترون في الذهب والفضة...

ويضيف يحي وعزيز بقوله" ... سيطر اليهود في القرون الوسطى على واحات توات وبسطو نفوذهم على كل النشاطات الاقتصادية والسياسية والقضائية ولم يعد لتواتين أي سلطة في الإقليم..."

وانقسم اليهود في الإقليم إلى ثلاثة أقسام:

- يشتمل القسم الأول على اليهود الأصليين الذين كانوا من أهل الذمة والمشرفين على قضايا جاليتهم، وهم الذين عاثوا في الأرض فسادا بسبب ماكانوا عليه من السوء وتدبير المكائد والأذى للمسلمين، ومع أن المسلمين أمنوهم على تجارتهم وأموالهم حتى صاروا في بعض الأزمنة أمناء للتجار يضعونهم على رأس قوافلهم، لكنهم خانوا الأمانة واقتفوا بذلك اثر أجدادهم وآبائهم.
- القسم الثاني هم كذلك من الأصليين الذين اعتنقوا أباءهم الإسلام واندمجوا مع المسلمين، وكانوا يترددون على المساجد ويصومون رمضان وكانت تجري عليهم أحكام الإسلام وذلك لامتزاجهم بالمسلمين من سكان البلاد، فاتبعوا الحرف والتقاليد[2] الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع التواتي من طعام وشراب ونظافة وطهارة وزي.

وفي الأخير نقول أن اليهود كانوا يؤدون شعائرهم الدينية بحرية تامة دون مضايقة من المسلمين وأنهم ملكوا بيع تأسست منذ القديم، كما أن الفقهاء المغاربة قالوا بأن الوفاء لأهل الذمة واجب وأباحوا لكل طائفة منهم بناء وحدة لإقامة شعائرهم ولكن منعوهم من دق النواقيس.

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 38
[2] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص39.

وبسبب ما كان عليه اليهود من طغيان وسيطرة على مجريات الحياة بالمنطقة خاصة الأمور التجارية، أصبحوا أهل العقد والحل، وذو كلام مسموع ورأي متبوع، يخدعون الناس بالأموال فتبعهم في ذلك الغوغاء فعانى المسلمين منهم الكثير لكن دون ناصر أومعين، لأن أصحاب الرأي بالمنطقة كانوا تحت سيطرة اليهود لما قدمه هؤلاء لهم من أموال ومتاع زائل، واستمر الحال إلى أن قدم محمد بن عبد الكريم المغيلي لتمنطيط من قصر أولاد سعيد حاملا على عاتقه[1] إنهاء سيطرة اليهود على المنطقة لكنه وجد معارضة شدية من قاضي تمنطيط حين إذ وهو عبد الله بن أبي بكر العصنوني (ت 1520م) فحدثت بينه وبين هذا الأخير نقاش شديد حتى وصل إلى خارج حدود المنطقة، وخارج المغرب الأوسط (الجزائر) أحيانا أخرى، واتخذ المغيلي من زاويته الكائنة بقصر بوعلي مركزا لمحاربة اليهود الذين استوطنوا بالمنطقة خاصة قصر "تاخفيفت" وفي النهاية تمكن من وضع حد لسيطرة اليهود لتتطهر المنطقة منهم حتى وإن خرجت آخر دفعة بعد الاستقلال خوفا على نفسها، كما أن هناك من الباحثين من يرى بأنه لايزال في المنطقة بقايا لبعض الأسر اليهودية ولكن اعتناقهم الإسلام حفظ حقوقهم كغيرهم من المسلمين، لهم مالهم وعليهم ماعليهم.[2]

وبهذا لم يعد اليهود مكونا فاعلا قائما بذاته خلال القرن الثاني عشر هجري, جلاؤهم وهدم بيعهم في تمنطيط سنة 897 هجريه 1492 ميلادي على يد المصلح الديني الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي. ورغم ذلك فقد ظل اثرهم شائعا في المجتمع التواتي قدحا وشنيعا, اذ تشير النوازل إلى اقتران لفظي اليهودي بمعاني السب والشتم,مما يبين استذكار التواتيين الدائم لماضي هذه الفئة المقيت بالمنطقة, وحرصهم على البراءة من سلوك سلوكياتهم وممارساتهم .

1-2-الفئات المكونة للمجتمع التواتي:

- ورغم تمسك المجتمع تواتي بالدين, وتعاليمه السمحة وحرصه على تاكيد مظاهر التماسك ومعاني المساواة, والتحام البطون العربيه بالبطون البربريه وامتزاجها بالمصاهر ة والجوار مع مرور الزمن, إلا أننا نلمس من خلال النوازل تفاوتا اجتماعيا معيشيا, تترجمه الكنى والالقاب التي توسم بها كل شريحة, وتتميز بها عن غيرها, فتجزأت بذلك الجماعة التواتية الى اربع شرائح او فئات متباينه وهي:
- أ_ **فئه الاشراف**: الأشراف هم آل بين النبي صلى الله عليه وسلم من بني حفيديه الحسن والحسين ابني سيدتنا فاطمة الزهراء وزوجها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنهم أجمعين[3]

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق،ص40
[2] عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص 41.
[3] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص 43.

- تأتي في قمه الهرم البنيوي للمجتمع, وتحظى باحترام وتقدير الجميع لمن فيهم العلماء ولا أدل على ذلك توقيع الشيخ الجنتوري في كثير من فتاوى خديما للاشراف او باللفظ الذي عبر عنه[1] عن نفسه وهو "خديم الشريف" .والسر في تبجيل التواتين للأشراف واحاطتهم بجانب من التعظيم والتقديس انما يعود لحبهم الجم للرسول صلى الله عليه وسلم. واعتقادهم فيه وفي كل من ينتسب اليه تيمنا وبركة, ومنهم هذه الفئة. يسبق اسم الشريف غالبا بناء على بعض ما ورد في النوازل ب "سيدي" او "مولاي " او "مولانا" بالنسبه للرجل مثل مولاي عبد المالك, ولالة بالنسبة للمراة الشريفة على شاكلة لالة صفية.
- وقد وفد معظم الاشراف الى توات من شمال بلاد المغرب, وكانت غالبيهم تملك الحدائق والبساتين التي يعمل فيها العبيد والجواري ,وكان لهم نفوذ وسلطة قويه بصفتهم حماة الدين من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم, فاصبح بعضهم بفضل ذلك من القيادي الحكام المحليين مما منحهم امتيازات جمع منها الاعفاء من دفع الوظيف وتحرر عوائلهم من ذلك كما يستدل من احدى النوازل،[2] وأصبحوا فيه هم أصحاب الحل والربط فكان السكان يعتبرون حبهم حبا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أبغضهم فقد أبغض رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولهم فيذلك قول مأثور " علامة حب المرء حب حبيبه" لهذا فقد تنافس المجتمع في برهم وخدمتهم ومراعاة حقوقهم وعدم اذايتهم ولقد كانوا في الماضي يستثنون فقراء الشرفاء من اموال الزكاة لأن المجتمع ينظر إليها على أنها أوساخ الناس فكانوا يتنزهون عنها وكانوا يقدمون لهم عوضا عن ذلك هدايا من أموالهم الخاصة.[3]

إحتل الأشراف مكانة سامية داخل الإقليم نظرا لنسبهم الشريف الذي يعود إلى آل البيت، فتمتعوا باحترام وتقدير كل السكان، إذ كانوا يتسارعون إلى طلب الرضا والبركة منهم، فكان لهم بذلك النفوذ الواسع ليس في إقليم توات فقط بل عبر مختلف مناطق الصحراء الواسعة. وكانت جمع القبائل التواتية تتحالف لنصرتهم والدفاع عنهم. ومن صلاحيات الأشراف الفصل في النزاعات والخصومات التي كانت تحدث بين مختلف القبائل التواتية، فهم موضع ثقة ويتمتعون بحظوة كبيرة لدى سلطان المغرب وشيوخ مقاطعات الإقليم ، وقد خصص لهم رؤساء توات نصيبا من بيت مال المسلمين سنويا إكراما لهم ولنسبهم الشريف. وكانت تبعث لهم الهدايا من قبل المخزن.

كما تحصلت هذه الفئة المميز ة على الإقطاعات الوفيرة من الأراضي الوفيرة من الأراضي الصالحة للزراعة وامتلكت العديد من العبيد الذين سخروا لخدمتهم. ولم يكن الأشراف يزاولون أي عمل لاعتقادهم أن[4] ذلك يحط من قيمتهم ومكانتهم الاجتماعية، وأما نظرتهم لفئة الحراثين والعبيد فكانت نظرة تعالي وتكبر، وهو نوع من

[1] - أحمد بوسعيد ،المرجع السابق ص83
[2] - دوبالي خديجة المرجع السابق، ص 4.
[3] - محمد حوتية، توات والأزواد من خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة،ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر 2007م، ص 362.
[4] - دوبالي خديجة المرجع السابق، ص 4.

التمييز الذي كان سائدا بالواحات التواتية، وظل كذلك إلى غاية السبعينات من القرن العشرين ميلادي. كما كانت لهم محاكمهم الخاصة بهم، أين كان يتولى الأشراف على قضاياهم احد رؤسائهم، او النقيب الذي كان يعين بظهير سلطاني لصفات كانت تتوفر فيه أهمها، الصلاح وحسن السيرة والحكمة.[1]

ب– فئة الأحرار:تحدث نوازل الشيخ الجنتوري في غيري ما موضع عن طبقه الأحرار, منها ما يدل على حظوة هذه الطبقة ومكانتها على غرار الاشراف. وقد استهجن الشيخ الجنتوري في احدى فتاواه ممارسات الاحرار اتجاه طبقه اخرى قائلا " فعلم ان الاحرار الذين لا مزية لهم على الحراطين عاملوهم على غير السنه وقد اماتوها, مستمسك بالبدعة فاحيوها".

ومن الأشراف بالمنطقة:

- **الأدارسة**: وهم من ذرية إدريس الأصغر بن أدريس الأكبر بن عبد الله الكامل، واصطلح في بلاد توات على تسييدهم بتقديم كلمة سيدي عن الاسم، ومنهم من يضيف إلى أسمائهم كلمة مولاي.

قدموا إلى بلاد المغرب بعد موقعة فخ، واستطاعوا تأسيس دولة عمرت 216 سنة (172هـ/788م إلى 375هـ/ 985م)، وأجداد الأسرة الإدريسية الذين تفرعت عنهم السلالة هم أبناء إدريس الأكبر وهم: (القاسم، محمد، عيسى، عمر، أحمد، عبد الله، داواد، يحي، جعفر، حمزة، علي، كثير، وزاد العشماوي عمران وزاد بعضهم الحسن والحسين)، وتفرعوا ببلاد المغرب الإسلامي فرار من بطش بن أبي العافية.

- **الأشراف العلويين**: سكن هؤلاء الأشراف بلاد المغرب بعد الأدارسة بقرون، وهاجر جدهم المولى الحسن بن القاسم من بلده ينبع النخيل بجزيرة العرب إلى بلاد سجلماسة " تافيلالت" بطلب من أهلها، وهذا في أواخر القرن 07هـ/13م وبالتحديد نة664هـ/1265م كما ذكر بعض المؤرخين، والجد الطي أخذ الأشراف العلويين النسبة إليه هو الولي الصالح مولاي علي الشريف بن الحسن بن محمد بن الحسن الداخل.... الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن علي وفاطنة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم. توفي 847هـ/1443م، ومنهم بأرض توات مولاي عبد الملك بن مولاي عبد الله الرقاني*.

وفد الكثير منهم إلى المنطقة وامتلكوا البساتين والحدائق التي يعمل فيها العبيد، وبعض المتطوعين من سكان المنطقة، وكان لهم[2] نفوذ وسلطة قوية باعتبارهم حماة الدين. لذلك حرص سكان الإقليم على اكتساب رضاهم

[11]- دوبالي خديخة، المرجع السابق، ص

[2] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص44

*- مولاي عبد الله الرقاني: هو الولي الصالح مولاي عبد الله بن علي بن الزين بن محمد المدعو حمو بن الحاج، كان له كرامات جليلة توحي برفع قدره عند الله، توفي سنة 1148هـ/1735م بزاويته الشهيرة ببلاد رقان أحد دوائر ولاية أدرار، واشتهر بالزهد والعلم والتقوى والعديد من الكرامات الظاهرة، أخذ الطريقة الزيانية القندويسة عن والده مولاي عبد الله.

والتبرك برؤيتهم وعمل وعدة بمناسبة وفاة جد الأسرة الشريفة يختم فيها القرآن ويقدم أصحاب القصر الطعام والشراب لزائرين.

- **الأشراف القاديريون:** وهم من بني مولانا عبد القادر الجيلاني دفين بغداد وهو من حفدة سيدنا موسى الجون أخ المولى إدريس الأكبر جد الشرفاء الأدارسة المذكورين، ويوجد بتوات بعض العائلات الشريفة من غير من ذكرنا فصل الحديث عنهم صاحب درة الأقلام وصحاب النفحات.

واستقر الكثير من هؤلاء الأشراف بالمنطقة لأجل الدعوة وتعليم الناس، فكان أغلبهم أصحاب زوايا دينية تنورت بها البلاد وسعد بها العباد. فهم أصحاب الرأي والحل والعقد في جميع القصور التواتية، فهم بالنسبة لتواتين خليفة رسول الله من بعده، وتتجلى فيهم بركته صلى الله عليه وسلم، كما أن الكثير منهم لجأ للمنطقة فرار من البعش الذي لاقوه في الشمال.[1]

- **– المرابطون والأحرار:**
- انتسب المرابطون إلى جد مرابط أو سلالة عالمة، اختص أحد أجدادها بضريح من الأضرحة التي لا تزال قائمة إلى حد الآن، وبركة الجد المرابط سارية في كافة أعضاءها، وهذا مايمدها بمزيد من الاعتزاز والتمييز عن الآخرين. وهم يتمتعون بمكانة مرموقة، محترمين ومرموقين من طرف جميع المجتمع التواتي، هذا ما جعل القائمون على تسيير شؤون المنطقة بإعفائهم من دفع الضرائب، كما خصصوا لهم نصيبا من بيت مال المسلمين يضمن لهم الحياة الكريمة.
- ولا يخلوا قصر من قصور توات من ضريح أحد الأولياء الصالحين، ويحرص جميع التواتيين على الاحتفال بذكراهم سنويا، بإقامة ما يسمى "بالوعدة"وتقديم الصدقات لهم.[2]
- ويمثل المرابطون الأغلبية في طبقة الأحرار ولا يقصد بهذا الإسم المعنى المعهود للرباط وما يشتق منه بقدر ما يقصد به السلالات المنحدرة من أصول الصحابة رضوان الله عليهم كذرية أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وآل كنتة ذرية الفاتح العظيم عقبة بن نافع الفهري وغيرهم، وذلك الانتساب الكبير لطبقة الأحرار جعلها تشمل غالبية سكان توات.[3]

- ويمثل المرابطون الاغلبية في طبقة الاحرار, ولا يقصد بهذا الاسم المعنى المعهود للرباط وما يشتق منه بقدر ما يقصد بهالسلالات المنحدر ة من اصول الصحابة رضوان الله كازورية ابي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب وعثمان بن

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق،ص 45.
[2] - دوبالي خديجة المنرجع السابق، ص 5.
[3] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق،ص 83.

عفان واله كنت ذريه الفاتح العظيم عقبه بن نافع الفهري وغيرهم, وذلك الانتساب الكبير لطبقه الاحرار جعلها تشمل غالبيه سكان توات.

ج_ الحراطين:

عرفت منطقة توات نزوح أفواج كبيرة من بلاد السودان الغربي، وذلك جراء عوامل كثيرة دفعتهم نحو الشمال، ويعتبر الجوع والفقر إضافة إلى الاسرقاق من أبرز العوامل التي أثرت في ذلك، كما كانت أفواج أخرى لجأت إلى المنطقة مهاجرة تبتغي أيضا غير أرضها، أو بدافع طلب العلم بفعل ما كانت تذخر به المنطقة من نهضة فكرية.

ومنهم الأحرار كقبيلة فلان مثلا منهم الشيخ محمد باي بلعالم، ومنهم العبيد الذين تم جلبهم من بلاد السودان الغربي عبيد أرقاء، وكانت بلاد توات عبر تاريخها شهيرة بالتجارة فيهم.[1]

ولعل لفظ الحراطين مرتبط بسنو ات الاستقطاب المغربي لتوات، ومحاولات إيجاد تماثل اجتماعي، حيث ذكر صاحب الاستصقا أن السلطان العلوي مولاي إسماعيل جلب معه من السودان سنة 1089هـ/1678م ألفين من الحراطين بأولادهم، فكساهم بمراكش وسلحهم، ومن ثم شاع هذا اللفظ في المغرب الأقصى ووصل توات، بفعل التأثيرات الثقافية والاجتماعية المتابدلة بين حواضر المغرب وتوات. أما عن معناه فيقول الناصري واعلم أنه قد وقع في هذه الأزمان لفظ الحرطاني ومعناه في عرف أهل المغرب العتيق وأصله الحر الثاني، كأن الحر الأصلي حو أول وهذا العتيق حر ثاني ، ثم كثر استعماله على الألسنة فقيل الرطاني على ضرب التخفيف.[2] سخرت هذه الفئة لخدمة القصور والأراضي الفلاحية وحفر الفقارات، وهي من الأعمال الشاقة التي تتطلب جهدا عضليا كبيرا.[3]

وعموما كان الرقيق من الفئات التي قامت بدور هام في المجتمع المغربي، فكانت أسواق النخاسة وتجارة الرقيق رائجة في المغرب الإسلامي بصفة عامة، ويذكر الونشريسي أن بعض الجواري كن يتمتعن بموهبة الغناء، فيشير إلى أن رجلا من أهل المغرب كان يقتني جارية تغني في الأعراس وغير ذلك من المناسبات الأسرية السعيدة مقابل أجر معلوم، ويضيف بأنه لم يكن يجوز لمولاها أن ينتفع بأجرها، وكان عليه أن يتصدق بهذا المال إذا ما توفيت، كذلك تفيد إحدى النوازل بهروب بعض الرقيق من أسيادهم، ولذا كان السيد يضع في قد مملوكة خلخالا من حديد ليعرف بذلك من رآه أنه آبق.

[1]- عبد الله حرمه، المصطلحات الأدبية والاقتصادية ومفهومها الحضاري في إقليم توات، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2016م، ص 44.
[2]- أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 84.
[3]- دوبالي خديجة، المرجع السابق، ص 8.

ومن خلا ما أشرنا إليه من التشكيلة الممثلة للمجتمع التواتي يتبين لنا الخليط الذي انسجم في بيئة عرف كيف يتعامل معها ليلبي حاجياته، فمع مرور الزمن تحول إلى طينة واحدة بصعب الآن التمييز بين مكوناتها، كما أن هذه التشكيلة توحي بغنى المنطقة تاريخيا وحضاريا واقتصاديا.[1]

د –فئة العبيد:

- يشكل العبيد رابع الطبقات التواتية واقلها حظا, لم يخلو منهم قصر او مدينه, نظرا للاعمال التي كانوا يؤدونها في مجالات الزراعه وراعي الحيوانات وحفر الفقاقير,. ويرجع سبب تكاثرهم بتوات الى نمو ظاهره الاسترقاق من بلاد السودان. وتسير احدى ن الجنتوري الى ان تلك الظاهره كانت تشمل النساء كما الرجال, فقد انتشرت ظاهره المتاجرة في الجواري والاماء على وجه الخصوص, وتباينت اسعارهن نقدا وذهبا , بعضهن كنا يقايضن بين الغرماء في مقابل الاعفاء من الدين.
- ويستنتج من تلك النوازل حجم الاشكاليات التي التي كان يطرحها وجود العبيد باستمرار, ومنها مدى تبعيه الابناء لاباءهم في اداء مختلف الخدمات,و هل عليهم الالتزام بالطاعه والاذعان للأسياد بعد تحرير رقابهم كما جاء في نص النازله التاليه " وسئل الجنتوري عمن اعتق عبيده فاولاده له حراطين,هل له جبرهم على الخدمة كأبيهم, ليس له عليهم الا الاحسان, فاجاب وبعد فأولاد العبيد الذين اعتقة كلهم حراطين بالولاء, ما هو عليهم الا الاحسان ولا يجبرهم على الخدمه.
- وذلك مما يدل على تفرد طبقة العبيد بالخدمه , وتسخيرها في الاعمال الشاقه في البساتين والاسواق و داخل البيوت, وامتهانيها اشغال يأنف الاخرون من مزاولتها وكذا النظرة الدونية المسلطه على هذه الفئه, من قبل الاخرى الاخرى في المجتمع التواتي بصفة خاصه والمجتمع المغاربي بصفة العامه .[2]

1–3–قبائل إقليم توت:و تتمثل في/

- **قبيلة الكنتيين:** أصل قبيلة كنتة حسب الروايات السفوية والمصادر المحلية يرجع إلى عقبة بن نافع فاتح شمال إفريقيا الذي استشهد في معركة تهود سنة 64هـ-683 م فقد خلف ابنا يسمى العاقب ومنه تفرق نسله في الشمال افريقي حسب ما ذهب إلى ذلك سيدي محمد بن الشيخ سيدي المختار الكبير.

وحسب الروايات والأقوال المتناقة أن القبيلة الكنتية استقرت بالصحراء بعد أن اصبحت الأوضاع غير ملائمة في المناطق الشمالية ببلاد المغرب خلال القرنن 13م –14م فارتبط تاريخ الكونتين بإقليم توات البعيد عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية وإعطاء التكرور نفس روحي كانوا في حاجة إليه من أجل الاستمرار في نشر الدعوة وتعليم القرآن الكرين.

[1] - عبد الله حرمه، المرجع السابق، ص45..
[2] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 85-86.

ومن الروايات المتواترة أن جماعة كنتة استقرت منذ قدومها إلى توات بموطن يعرف بعزي إلى جانب قصر تمنطيط الذي كان مركزا لليهود يتحكمون منه في التجارة الصحراوية وأثناء ذلك عرف البعض منهم بتحفيظ القرآن الكريم للصبيان ونشر الطريقة القادرية بين الناس[1]، وبعد ذلك انتشرت كنتة بمختلف قصور توات، وارتبط تاريخها بالأحداث التي عرفتها الأقاليم الصحراوية ، وواصل الكنتيون إلى غرب إفريقيا الأمر الذي سمح لهم بتعميق حركتهم التي كان لها تأثير كبير في البوادي والأرياف وهذا ما ساعدهم على الهجرة نحو الجنوب والاتصال المباشر بمراكز السودان الغربي ، هذا وكانت فترة استقرار كنتة نهائيا بالصحراء خصيصا بعد ارتباطها بالأحداث التي عرفتها منطقة السودان وتوجه أبناء سيدي أبي بكر وسيدي عمر الشيخ باتجاه الأزواد عبر الطرق التجارية الصحراوية الرباطة مابين توات وغرب إفريقيا ولقد وصلوا إلى إقليم الأزواد حاملين معهم لواء الدعوة الإسلامية، وبتواجدهم بالأفارقة فأثروا وتأثروا بالعادات الزنجية وزاد تأصيلهم بالإقاليم وظلوا مرتبطين بمواطنهم الأولى بإقليم توات.

هذا ومما يلاحظ أن نزوح كنتة إلى إقليم الأزواد ارتباط بارتفاع عدد أفراد القبيلة وتفرعها إلى بطون عدة عرفت باسم قبائل الرقاقدة وأولاد سيدي المختار والهمال وأولاد الوافي وقد شكلت هذه القبائل فروعا من القبيلة الكنتية المتألفة من مجموعة من الخيم ترتبط مع بعضها بروابط النسب الواحد والأصل المشترك.[2]

الزناتة: يسكنون في منطقة تينجورارين منذ أقدم العصور فكانوا يتنقلون بين جبال الزاب ومنطقة بسكرة ووادي ريغ كما كانت لهم علاقة مع سكان صحراويين ثم نزحوا نحو الجنوب فاستقروا بواد امقيدن ثم نزلوا إلى تينجورارين، وعند سقوط دولة العبيدين في القرن العاشر ميلادي استقروا نهائيا بها وأسسوا قصورا نذكر منها: بني ملوك بني هلال واولاد راشد.

المحارزة: ارتبطت هذه القبيلة باسم علي بن مسعود الذي قدم من الجزائر من بلاد تونس رفقة الشيخ معمر بن سليمان المعراج أبي العالية الذي استقر بآرب خلال القرن السابع أو الثامن الهجريين، اما علي بن مسعود المحرزي استقر بمنطقة تينركوك بعد ما امره شيخه احمد المرفوع الذي التقى به في منطقة تينركوك.[3]

تعتبر منطقة تينركوك مكان تمركز هذه القبيلة بالإضافة إلى قصر حمو وتزليزة وزاوية الدباغ وفاتيس. وقد أسسوا هذه القصور سنة 1012هـ.

[1]- محمد حوتية، المرجع السابق، ص 67.
[2]- محمد حوتية، المرجع نفسه ، ص 69.
[3]- محمد حوتية، المرجع نفسه، ص70.

كما تنتشر هذه القبيلة بالقصور الأخرى بسالي وتسابيت، وقد تفرعت هذه القبيلة إلى أولاد بدواية وزراري ومعزوزي واولاد الطالب واولاد حمادي وبن كادي وجبار وعوماري ولزرق.

الخنافسة: ينتشرون في المنطقة الممتدة مابين أوقروت وكبرتن منذ القرن الثاني عشر الميلادي ويتواجدون بالضبط بقصر تبلكوزة وتعنطاس وزاوية الدباغ وأغياث والحاج قلمان واولاد يعيش.

- **الزوى:** ارتبط الزوى بمنطقة تينجورارين بسيدي سليمان بن أبي أسماحة وذلك سنة 897 هـ - 1477م وهي التي توفي بها سيدي سليمان في تبو بتيجورارين ومنذ هذا التاريخ ارتبط بالمنطقة نذكر منهم:

سيدي عبد القادر بن محمد الذي ارتبط بمنطقة أولاد سعيد وتبلكوزة وزاوية الدباغ ثم تبعة الحاج أبي حفص الذي درس عند الشيخ الحاج أبي محمد وتنقل إلى أوقروت وعين صالح حيث أنشأ زاوية له وتوجه إلى[1] البقاع المقدسة وبعد رجوعه من الحج سنة 1133هـ- 1720م أنهى مهمته ابنه محمد بن بحوص الذي استقر بالمنطقة وأسس قصر الزوى وانتشر أبناءه الأربعة: بحوص وزيان ودحمان والطالب بالقصور المجاورة وأعادوا بناء قصر مولاي هيبة بأولف، وأثناء ثورة اولاد سيد الشيخ كثر ترددهم إلى تيجورارين فنزلوا بفاتيس وزاوية الدباغ ثم نزلوا إلى إقليم توات.

- **الشعانبة:** نزلوا بإقليم متليلي سنة 751هـ - 1350م وينتمون إلى ثامر بن تلال وتعتبر الصحراء الرملية إمتداد لنفوذهم. ولقد انقسموا إلى ثلاثة أقسام: قسم توجه إلى ورجلان واستقروا بها تحت قيادة بوربة، والقسم الثاني توجه إلى المنيعة واستقر بها تحت قيادة المحادة وأولاد يعيش، أما الذين استقروا بمتليلي يطلق عليهم اسم البرازقة وقد جاءوا إلى إقليم تيجورارين وتيدكلت عن طريق القوافل التجارية التي كانوا يقودونها إلى هذه المناطق.

ويرتكز الشعانبة بزاوية الدباغ وتيميمون والعرق والمطارفة. أما بإقليم توات فيتركزون بتسابيت وبوعلي ونفيس برقان، أما بتيدكلت فيتواجدون بأولف وعين صالح.[2]

2- البنية الثقافية للمجتمع التواتي:

2-1-العادات والتقاليد:

العادات تتشكل بتكرار مجموعة من السلوكات الإجتماعية التي يتأقلم أفراد المجتمع الدور الأساسي في سنها وتمثيلها وترسيخها والحفاظ عليها كما أن العادات هي سلوك متكرر ومتسبب اجتماعيا ،ويتعلم اجتماعا ويمارسا اجتماعا ويتوارث اجتماعا وهي تعد قانونا اجتماعيا ملزما لجميع أفراد المجتمع يعاقب عليها كل من يخالفه أو

[1]- محمد حوتية، المرجع السابق، ص 71.
[2]- محمد حوتية،المرجع نفسه، ص72-73.

يدعو إلى التخلي عنه، فهي قواعد ملزمة وإن كان مصدر إلزامها من التعليم والتلقين مستمد قواه من خال الفلسفة السائدة في المجمع حسب البيئة، فهي من أمتن المواثي التي تحكم تماسك المجتمع، فمخالفتها يلزم عوبة اجتماعية مادية، وفي غالب الأحيان نفسية ما يعيها القوة والعمق كما يقول دور كايم:"القاعدة العرفية هي أقوى وأمتن من القانون، لأنها وقائع جمدت واستقرت في شكل نماذج انتقلت إلينا عبر الأجيال التي ساهمت في انشاءها وتطورها ليلتزم الأفراد بطباعها واحترامها وكل مخالل لها يستهجن". ويؤكد ذلك الباحث بوتشيش إبراهيم أخر بقوله:" العرف...، مصدره من سيرة الأجداد ويطب بفعل الضغط الذي تمارسه المجموعة على الفرد، وكل من خرج عن الأعراف، لفظته الجماعة".

و العادات والتقاليد ارتبطت بشتى مجالات الاجتماعية للافراد، فمنها ما له علاقة بالسكن والتغذية واللباس ومنها ما له علاقة بالإعياد والإحتفالات الشعبية ، وما له علاقة بالالعاب والترفيه، وعاداتمرتبطة بدورة الحياة كالولادة والوفاة وتربية الطفل، وماله علاقة بالصناعة والنشاطات الاقتصادية....

والمجتمع التواتي باعتباره ضمن البنية الكلية للمجتمع الإسلامي تخضع أغلب اعترافه وعاداته للشريعة الإسلامية، وهو ما يظهر في ارتباط أغلب تلك العادات بالمناسبات الدينية من جهة ، ومحاولة إعطاء الفرد التواتي النص الشرعي لكل سلوكياته وممارساته، لتجد الترحيب والقبول في المجتمع، ويزيل الحرج عن المجتمعات الأخرى،وماهو على غير ذلك سرعان ما يزول بزوال الافراد والذين وضعوه أو دعو إليه.[1]

ولا غرو إذاً أن يتميز التواتيون بعادات وتقاليد تكاد تكون ثابتة، تشمل القرن الثاني عشر للهجرة وماقبله، وتمتد إلى يومنا هذا، ولا تكاد تحيد. في معظمها عن ذلك الهدي المثالي الأنموذج، وتتنوع بتنوع مناحي الحياة وتداخل العلاقات. فقد رصدت لنا النوازل ما يتعلق منها بمعيشة السكان ومصادر رزقهم، وأخرى تتعلق بنشاطاتهم وأشغالهم وتعاملاتهم، منها مايرتبط بالخطبة والزواج والعلاقات الأسرية، وقد تحولت معظم تلك العادات بالتقادم إلى أعراف قارة أجاز بعضها الشيخ الجنتوري في نوازله.[2]

تعد العادات والتقاليد التواتية ميدان رحب يشمل عادات دورة الحياة منذ الميلاد والزواج والوفاة كما أنه يشمل على الاعياد والمناسبا ت المرتبطة بدورة العام مثل الاعياد الدينية رأس السنة الهجرية عاشوراء مولد النبي صلى الله عليه وسلم والعادات المتعلقة بالمأكل والمشرب إن إلاحتفالات بمنطقة توات متنوعة جدا وتشمل جميع نواحي الحياة الاجتماعية.

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، 20-26
[2] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص91.

العادات والتقاليد المرتبطة بدورة الياة والأكل الشعبي:

- **العادات المرتبطة بدورة الحياة:**

1-الميلاد: هناك العديد من العادات التي تميز المجتمع التواتي فرحا وقدوما بالمولود الجديد، فنظرا للأهمية الكبيرة التي يحملها المولود في المجتمع التواتي جميع أفراد المجتمع به، فيسارعن إلى تهنئة أمه على سلامتها أولا، ويباركن لها مولودها متمنين له السلامة والصحة والعافية، فلا يخلو يوما بيتها من الزوار والمهنئين، فيحمل الأقارب مساعدات مادية من ثياب وأمل وأموال لأمهم، والبقية كل يساهم حسب تخصصه فهذه تقدم نصائح في طريقة التكفل بالطفل في صغره، وهذه تقدم أدوية شعبية واصفة طريقة ومواقيت استعمالها، وهذه تحمل معها من بستانها بعض الخضر الموسمية كالبصل والثوم والفلفل... الخ [1]

2- التسمية تسمية المولود:

إن تسمية المولود في المجتمع الجزائري عامة، والتواتي خاصة لها أهمية كبيرة، حيث يتولى ذلك الأب أو الجد، أو المعيل، وقد تلجأ بعض الأسر إلى طلب تسمية مولودهم من أحد الرجال الذين يتوسمون فيهم الصلاح والبركة، عسى أن يعود ذلك على المولود بالخير والبركة، وغالبا ما يتم تسمية أول مولود ذكر بـ "محمد" والأنثى "فاطمة الزهراء"، ومن العادات أيضا إطلاق على المولود اسم الشهر الذي صادف يوم مولده مثل، رجب، شعبان، رمضان، ذو الحجة... الخ، كما يسمى ربيع نسبة لفصل الربيع، أو نسبة للأعيادالدينية، مثل العيد، عاشوراء، المولد النبوي ، وإذا ولد يوم الجمعة يسمى بوجمعة... الخ. كما يشيع تسمية المولود نسبة للولي الصالح الموجود في القرية أو المنطقة، وأشهر هذه الأسماء " عبد القادر" الذي يتواجد ضريحه في أعظم المدن والقرن، و"الطيب" نسبة لشيخ الطريقة الصوفية الكثيرة الإنتشار في المنطقة، وهو الشيخ مولاي الطيب الوازاني.[2]

وتأخذ تسمية المولود في منطقة توات توات بعدا تاريخيا بالدرجة الأولى، فإذا توفي جد الأسرة أو والد الأب فإن تسمية ابنه تكون كتسمية أبيه، وهذا تعبيرا عن الوفاء وتخليدا للوالد، ويتم اختيار أحسن الأسماء للبناء كما كان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع ابنائه واصحابه، ومن الأسماء المفضلة عند التواتين هي:

- الذكر: محمد وأحمد، عبد القادر، وعبد الرحمان، وعبد العالي...ونور الدين وعز الدين وبوجمعة...
- والعبيد كانت لهم تسميات خاصة تميزهم عن الأحرار مثل: بوجمعة ورابح فراجي وبركة ومولود ومسعود وعبد النبي... إلخ.

الأنثى: عائشة، فاطمة، كلثوم، خدوجة، فاطمة الزهراء، مبروطة، خيرة، الطاهرة، الكاملة، حدهم...

ومن العادات أيضا طقوس التضحية المرتبطة بيوم السابع (العقيقة): بعد إتمام الوليد أسبوع من عمره في المنطقة تقام له وليمة يدعى إليها الأقارب والأحباب وبعض سكان القرية ومن عادات سكان المنطقة يوم العقيقة يذبح خروف وتقدم وجبة عشاء للأقارب والضيوف وسكان القرية، كما أن هناك من يستغل الفرصة ويستدعي بعض

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 51
[2] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص 58

الفقهاء لختم القرآن في بيته وقت العشاء مع الداء وتكون الوجبة من الكسكس للحم والبيض والسلطة،ونو ع من الفاكهة الموسمية.[1]

– **الختان:** فهذه السنة الحميدة في المجتمع كان لها طقوس خاصة بها في الماضي إلا أن الحياة الحضرية غيرت فيها بعض الاشياء كما تغيرات أشياء كثيرة في مختلف العادات والتقاليد إذا كان في السابق يؤتي بالطفل الذي يراد ختانه ويسمى الرجل الذي يقوم بعملية الختان (الزيان)حيث تلبس له عباءته البيضاء الفضفاضة ويوضع على قاعدة*الهون الخشبي الذي يكون مقلوبا ،كما توضع في فم الطفل بيضتين طازجتين مقشرتين احدهما في جنب فمه الأيمن والأخرى في الأيسر لتجنب البكاء القوي.وتغمض له عينيه ويشد شدا جيدا ويكون الزيان قد شحذ موساه قبل ذلك تم بحركة سريعة جدا يقطع الجزء المحدد للقطع ،ثم يضع بعد ذالك الحناء المطحونة على مكان الجرح و في نفسها تزعرد النسوة ثم يغنين قائلات:

المختار يالمختار***الحمد لله على دين الاسلام

ويكررنها عدة مرات

أما في الوقت الحاضر فلم يعد يؤتي بالزيان الي المنزل بل أصبح يؤخذ الاطفال إلي الطبيب الجراح وباستعمال ادوات طبية ومعقمة.اضافة إلي وجود العديد من العادات والتقاليد الخاصة بالاعراس والنفاس والزراعة والحرث والتحضير لشهر رمضان،و رأس السنة الهجرية،وعاشوراء وغيرها.[2]

والعادات والتقاليد– المستمدة من تلك الأعراف– التواتية كثيرة ومتشبعة مرتبطة بمختلف مراحل حياة الفرد اليومية فنجدها في أكله، وشربه، وأفراحه، وأقراحه، وحياته وموته... وغير ذلك فهي كما قال ابراهيم بوتشيش"... تشمل مختلف الأمور الحياتية من زواج وطلاق وطعام ولباس وقضايا جنائية، وغير ذلك مما يمس السلوك العام وتتخذ مصدرها من سيرة الأجداد".

وأخيرا ما يمكننا قوله هو أن العادات والتقاليد لا تنفك عن الأعراف، فتشمل تجارب الأسلاف في معترك الحياة، فهي تجسد طريقة أكلهم وشربهم، ونومهم، ولباسهم، وجدهم وهزلهم، وفرحم وقرحهم وغير ذلك مما واجههم في هذه الحياة، تتجسد في الممارسات اليومية، لتشد من تماسك المجتمع، وإعطائه خصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات[3].

– **الوفاة:** إن العادات المرتيطة بالموت بمنطقة توات خصوصا واللم الإسلامي عموما عرفت جملة من التغيرات بفعل التأثيرات الكبيرة التي عرفتها المنطقة بسبب المذاهب والتيارات الفكرية والدينية التي عرفها العا لم

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 64.
[2] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص 25
[3] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص27

الإسلامي، ولهذا نجد تعارضات كبيرة في المنطقة، بين متمسكا بالشرع معارضا للابتداع، وآخر متمسا بتقاليد الأجداد وإن كان فيها تعارض مع الشرع، ويؤكد هذا الإختلاف الفكري في المنطقة العربية الأستاذ علي أحمد سعيد بقوله، "لقد دخلت إليه– المجتمع العربي" عناصر تنوع وتعدد ومنظومة من التناقضات أي من التوترات... هكذا نرى الصوفي إلى جانب الفقيه الشرعي، وألف ليلة وليلة إلى جانب علم الكلام والفلسفة والنزعة الشعبوية إلى جانب النزعة القومية والفكر الإلحادي إلى جانب الفكر اللاهوتي ، وهذيان الحلو الرؤيا إلى جانب الحكمة العملية والتعقل

– رمزية الأربعين في معتقد الشعوب وأهل المنطقة:وهو مرور أربعين يوما على دفن الميت، لأنه ربما وافاه الأجل خارج بلده، أو بقي في مكان يسمح للجثة بالمحافظة على خصائصها دون التعفن– كما يفعل اليوم مثلا في وضع الجسم داخل لثلاجة– فالعبرة عندهم بيوم الوفاة في مثل هذه الحالات، فالعدد أربعين يحمل معاني كثيرة في الدين الإسلامي و التفكير الشعبي فكثيرا ما يتكرر هذا العدد في السنة النبوية والقرآن الكريم.

فالمجتمع الشعبي يذهب في إعتقاده إلى كون الأربعين يوما هي مرحلة انتقال من وضع إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى سواء تعلق الأمر بمناسبة الولادة، أو الوفاة، فلتشابه الكبير بينهما يمكن أن نسجل أن هناك علاقة غريبة بين طقوس الموت، والميلاد لايكاد يربط بينهما إلا الباحثين في الفلكلور مثل طقوص " أربعين الميت"، وأربعين الولادة وهي الفترة التي ينقطع فيها الدم عن المرأة قبل أن تعود لها خصوبتها، وأربعين الميت التي يعاد فيها إحياء ذكراه.

ففي يوم الأربعين لوفاة الشخص يقوم الأهل على دعوة بعض الأقارب والأحباب وسكان القصر الذي يسكنه المتوفي حيث تقام وضيمة ترحما على الميت كما يدعو أهل الميت بعض الطلبة وحفظة القرآن الكريم لختم القرآن ترحما على الميت وابتغاء المغفرة والثواب.[1]

العادات المرتبطة بالأكل الشعبي:

يعد الأكل والشراب أساس الحياة، لأن الإنسان لا يستغني عنهما،ولهذا أبدعت الشعوب في تحضيره وتأمينه، والمجتمع التواتي كغيره من المجتمعات له بعض الخصوصيات في غذائه تميزه عن غيره من المجتمعات، وتجعل له خصوصيته بين المجتمعات،وإن كان هناك بعض التشابه في بعض منها كالكسكس والحريرة(الحساء) كون هذه الوجبة من تقاليد المجتمع الجزائري، فالإختلاف يكمن في المواد التي تستعمل في تحضيرهما، وطريقة التحضير[2]

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص76-90
[2] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، ص92

ومن الأكل الشعبية مايلي:

- أكل التمر: يعتبر التمر الأكلة المميزة لأهل توات خاصة في ذلك السنوات السابقة، قال الشيخ مولاي أحمد عن أهل توات وجل قوتهم التمر يأكلونه قبل الغذاء والعشاء دائما.[1]

1- **الكسكس**: وهو سيد الأطباق التقليدية بل عو أهمها ويكثر استعماله على كامل تراب الولاية، ويتناوله الفرد التواتي يوميا ويسمى في المنطقة " العيش" و"الطعام"، ويعد الوجبة الرئيسية في أغلب المناسبات بالمنطقة، ويتم تحضيره من قبل النساء بطريقة جماعية، وذلك بأن يجتمع النساء في بيت صالحبة الدعوة. والتي تحضر لهم الدقيق والسميد وقليل من الملح، والماء ويحضر النساء معهن بعض الأدوات لتساعدهم على تشكيل حبيبات الكسكس، وبعد الإنتهاء من تحضيره يتم تفويره في قدر كبير بواسطة بخار الماء تسمى هذه العملية التعصار، وبعدها يصبح جاهزا يتم تعريضه لأشعة الشمس ليجف- وبعد ذلك يملأ في أكياس، ويدخر.

ويقدم بعد طبخه مع المرق بالخضر واللحم، وخلال المناسبات يضاف إليه البيض المسلوق، مع الملفوف.

2- **كسكس الشعير**: هو شبيه بالكسكس المشكل من القمح إلا أنه يضاف إليه قمح الشعير أثناء تحضيره، ويحضره بنفس طريقة تشكيل الكسكس العادي، إلا أنه يحتاج لكمية كبيرة من السمن ويفضل تناوله مع اللحم، ويكثر تناوله خلال شهر رمضان لأنه يقوى على الصوم ويساعد على مقاومة الجوع والعطش.[2]

3- **خبر أنور**: هو كذلك أكلة شهية تشتهر بها المنطقة، ويحضر بدقيق القمح المعجون بالماء، وقليل من الملح، ويتم طهيه بطريقتين إما في التنور*، لكن مع مرور الوقتتخلت المرأة تدريجيا عن التنور واستعملت صحيفة من الحديد يتم تسخينها على الفرن المعتمد على الغاز، وهناك طريقة أخرى يتم فيها الاعتماد على القلة **الطينية، ثم تمرر على سطحها العجين بشكل سميك، ويترك هكذا لمدة من الزمن، وبعدها ينضج الخبز تنزعه المرأة بشفرة حادة أو سكين.[3]

4- **طبق الكسرة**: وهي أيضا تعد من الأطباق التي تحتل الصدراة في الأكل الشعبي التواتي، وهي تحضر بدقيق القمح وتطهى في بعض الأحيان بالرمل الساخن، ويتم ذلك بأن توقد المرأة النار فوق الصخرة وتشعل عليه النار، وبعد أن تنضج، تمسحها المرأة من التراب، وتهيئها للأكل بأن تقسمها لقطع صغيرة في صحن ثم

[1] - اسباعي محمد، عادات وتقاليد المجتمع التواتي من خلال فتاوي الشيخ مولاي أحمد الطاهري،مقال، ص243

* التنور: هو قدر من الطين، يوقد في داخله نار وبعد تسخين جوانبه يوضع عليه العجين لينضج ويكون خبزا قابلا للأكل بعد إضافة المرق إليه.

** القلة: هي إناء مصنوع من الطين كانت تستعمل قديما في تبريد الماء، ولكن بعد ذلك استعملتها المرأة التواتية في طهي الخبز.

[3] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 94.

تصب عليه المرق، وبعد ذلك يتقدم باللحم في الغالب، والكسرة تكون محشوة بالخضر واللحم أحيانا، وأحيانا تسقى باللبن المعد بطريقة خاصة.

5- **طبق المردود:** هو شبيه بالكسكس لكن حباته غليظة ومن خصائصه انه يمزج بالمرق المحتوي على الحمص.

6- **خبز الشعير:** هو شبيه بخبز القمح لكنه سميك عليه، و يشكل عادة من الشعير، وبعد تحضيره كما يحضر الخبز يقطع إلى قطع صغيرة، ويمزج بالمرق بعد ذلك، ويسمى هذا الخبز بالمنطقة بالتنكال.

7- **المردوف:** هو أيضا يطهى في أنور فوق الصحيفة كالخبز الرقيق، ويختلف عنه أنه يأتي سميكا، كما أنه يحشى من الداخل. بالخضر والتمر واللحم والتوابل، وهناك من يسمسه بالمبطن، وخبز الشحمة.

8- **طبق التقدير:** هو أكلة تكاد تختفي، ويتم تحضيره بأن تحضر مرق من الخضر مع بعض الحبوب كالعدس أو الحمص أو الفول، والقليل من الحلبة واللحم، وبعد التأكد من أن المرق يكاد يطهى تحضر كمية من الدقيق وتعجن بالماء والملح، وتشكل منها عدد من الكرات الصغيرة الرقيقة، ثم ترمى في المرق، وهكذا حتى تنضج الطبقة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة وهكذا حتى تغطى المرق بأكملها، ثم يقدم في طبق.

9- **طبق الحساء (الحريرة):** هو شراب معد من الخضر والفواكه، ودقيق القمح الأخضر المحمص في النار، ويتم تحضيره في المنطقة بأن يوضح الماء في قدر ويترك على النار حتى يغلي، ثم يضاف الدقيق، ويحرك حتى لا يلتصق في القاع، ويضاف إليه بعض التوابل والملح والطماطم في النهاية، ويعرف نضوجه عند تصاعد بعض الفقاعات منه.

يعد طبق الحساء من الأطباق الرئسية في المنطقة، كما أن له رمزية في المعتقد الشعبي، تذكر المتناول له وتذكره بأيام رمضان حين يتناوله في أول الفطور، ويتناول الحساء في الشتاء بسبب البرد الشديد في المنطقة عند الصباح الباكر، وبعد المغرب، وذلك لتخفيف البرد، ويعد في شهر رمضان من الأطباق الرئيسية عند الفطور.

10- **طبق الشاي:** يعد الشاي الشراب الرئيسي لسكان الصحراء الجائرية على الغالب، ومنطقة توات على الخصوص اشتهرت به، حتى صار من خصوصياتها التي ماتذكر إلا ويتبادر إلى الذهن هذا الشراب، ومن خصوصيات الشاي أنه لا يتناول إلا جماعة، ولا يمكن لشخص واحد أن يطبخه بمفرده، لأنه يعد في الغالب لتبادل الحديث، ومناقشة المسائل العالقة في المجتمع، ومن الأحسن طبخه على الفحم في الهواء الطلق،وأدواته

بسيطة عبارة عن إبريقين وعدد من الكيسان أحدهم كبير يعد لمزج الشاي بالسكر، والنعناع، ويضاف إليه في بعض الأوقات بعض الأعشاب.[1]

العادات المرتبطة بالاحتفالات:

1- الاحتفالات الدينية:

أ- **إحياء مناسبة العيدين:** يحتفل المجتمع التواتي كغيره من المجتمعات الإسلامية بمناسبة عيد الفطر، ويشرع في التحضير لهذه المناسبة منذ ليلة القدر المصادفة 26 من شهر رمضان من كل سمة، فتشرع البناء في صناعة الحلويات بمختلف أنواعها، في حين تعمل النساء على تحضير الحناء المحلية والبخور، وتنظيف المنزل واثاه بمعية بناتهن، أما الرجال فيتسارعون إلى محلات بيع الملابس لاقتناء ثياب العيد، ويكون ذلك في الليل في أغلب الأحيان بسبب حرارة الشمس الشديدة في الظهيرة، وبعد أن يحدد العيد يحي المجتمع ليلته بمختلف الأنشطة، منها تكريم الطلبة الذين نجحوا في مسابقة القرآن الكريم التي أقيمت في أيام رمضان، كما يقدم الأئمة محاضرة حول أهمية العيد والآداب الواجب اتباعها في هذه المناسبة [2] ، وبعد خطبتي العيد يتغافر المصلون في المسجد مشكلين صفين متوازين ويتصافحون ولسانهم يلهج بالدعاء والاستغفار والطلب من الله الإطالة في العمر لتجدد عليهم هذه المناسبة، وبعد خروج المصلين من المسجد يطوفون بالقصر ليزوروا الأقارب، والعجائز، والشيوخ والمرضى وخلال ذلك يتخذون عدة مسالك.

وخلال العيد تجتمع العائلة الكبيرة المشكلة من الأعمام وأبنائهم، وجد العائلة إن كان على قيد الحياة، ويتناولون فطور جماعي، وبعده يقدم الشاي مع بعض الحلويات -.

وبخصوص عيد الأضحى فهناك تشابه كبير بينه وبين عيد الفطر، والفرق يكمن في بعض المناسك المرتبطة بعيد الأضحى .

ب- الاحتفال بالمولد النبوي الشريف:

الاحتفال بهذه الذكرى بمنطقة توات يكون على مدى اثنا عشر يوم الأولى من شهر مولد المصطفى صلى الله عليه وسلم ربيه الأول، فتحيي الليالي بقراءة المتون التي تمدحه وتذكر الناس بصفاته وأخلاقه، ومما يقرأ قصيدة البوردة والهمزية والبغدادي، ومتن يسمى البشير نسبة للرسول صلى الله عليه وسلم.

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص96-97
[2] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص102-

ويعرف إقليم توات عدد من الوعدات بهذه المناسبة يسمى إحداها المولود وهي تصادف يوم ميلاد الرسول (ص) تقام بعدة قصور مثل قصر زاوية الشيخ بن عبد الكريم المغيلي، وبوعلي، وغرم ملال، وعوعدات أخرى تكون مناسبة بمرور سبوع ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم، وتقام بقصر زاوية كنتة، ولحمر.

هذه الوعدات تعرف العديد من الطقوس والممارسات التي تميزها عن وعدات أيام السنة الأخرى ومن عوائد وتقاليد التواتيين في هذه المناسبة عديدة ومن ذلك قراءة المدائح النبوية وتقديم بعض المأكولات.[1]

أ-الاحتفالات الشعبية:

- **الزيارات:**

الوعدةأو الزيا ة ظاهرة اجتماعية اختص بها إقليم توات والأزواد وتتمثل في إحياء المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف وعاشوراء ويوم عرفة، فهذه الزيارات متعارف عليها في كل الإقاليم إلا أن لكل إقليم خصوصيته في إحياء هذه الزيارات فقد يرتبط موعد الزيارة بالتقويم القمري أو الشمسي ويراعى في موعدها أن يكون في موسم جني التمور أو موسم الحصاد وترتبط في العادة بإحياء ذكرى عا لم أو ولي صالح وتقام في إقليم توات على ثلاثة مراحي تسمى محليا.

1-الميز الأول: وهو مخصص لإعداد واستقبال الضيوف الوافدين على القصر.

2-الميز الثاني: و تبدأ فيه تلاوة القرآن لتنتهي صباح اليوم الثالث بعد صلاة الصبح.[2]

3- الميز الثالث: يتم بمناسبة ختم القرآن ويستقبل فيه الضيوف قصور تو ات فحسب العادة ما من قصر إلا وله زيارة خاصة به بمناسبة ختم القرآن تجدها مرتبطة بولي أو عا لم، وفي العادة فإن أسلوب الزيارة عبارة عن حفل جماعي لسكان القصر مع أبناء عمومتهم من القصور المجاورة أو حسب ماتمليه العادة من نفوذ روحي لذلك الوالي أو العا لم ولهذا فإن حسب ما تمليه العادة من نفوذ روحي لذلك الولي أو العا لم ولهذا فإن الزيارة تعبر عن تقاطع اجتماعي مابين سكان الإقليم فكل زيارة لها أنصارها ومحبوها الذين ينتظرونها ويحيونها لأنها وسيلة يظهر فيها

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 109
[2] - محمد حوتية، المرجع السابق، ص373.

الحس الجماعي والتضامن الاجتماعي ، ومن الزيارات المهمة والمشهورة على مستوى الإقليم هي الزيارة التي تقام بتنجورارين إحياء لأسبوع المولد النبوي الشريف بزاوية سيدي بلقاسم بتيميمون.[1]

فالزيارة بمنطقة توات كما قلنا مرتبطة بأحد الشرفاء والأولياء للمكانة الكبيرة التي يحظون بها داخل المجتمع، لذلك هي تتشابه من حيث التقاليد والعادات بخلاف منطقة تكورارين التي يستعمل فيها أحيانا رقصة أهليل الذي يؤدى باللهجة الزناتية.[2]

لهذه الوعدات أهمية كبيرة على المجتمع فهي ليست وليمة غرضها ملء البطون وإنما هي تشكل إطار مناسبا لتمازج القديم مع الجديد لإثراء التراث الثقافي للشعب ومن ذلك:

- تمتين أواصر الأخوة بين أفراد المجتمع من خلال التزاور بين الأقارب والأحباب خلال تلك الأيام التي تقام فيها الوعدة.
- فتح أبواب الخير والصدقة من قبل أفراد المجتمع، فخلال هذه الايام يأكل الزوار في بيوت أهل الوعدة من دون مقابل.
- تعد هذه الوعدة سوق اقتصادية يستغلها التجار في عرض بضائعهم على الزوارر، ويحقق التجار خلال هذه المواسم أرباحا كبيرة على خلاف الأيام الأخرى.

رغم أم هذه الوعدات لها أهمية إيجابية على المجتمع توجد لها بعض السلبيات التي جعلت علماء المنطقة ينكرون عليها، ومن ذلك ظاهرة الإختلاط بين الرجال والنساء، وهو ماهى عنه الشرع، وكذلك تكلف الفقراء في هذه المناسبة لغرض إرضاء الزوار وهو ما يجعله يستدين في بعض الأحيان.[3]

ونذكر من بينها؛

سيدي سليمان بن علي: الذي نزل"بأولاد عيسى"على الشيخ باعمر عام 593ه ثم أولاد أوشن" وبها أسس أول زاوية بالمنطقة""يلقب بسلطان تيمي"ولد بالمغرب الأقصى سنة546هوتوفي بتوات سنة 670ه ينتهي نسبه الى سيدنا علي وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما. سيدي الحاج بلقاسم 921ه من أعلام القرن العاشر عرف بشيخ ركب الحجيج تخصص زيارته للاحتفال بأسبوع المولد النبوي الشريف وهو احتفال منصوص عليه في احباس الزاوية يرثها الأبناء عن الآباء والأجداد كموعد سنوي لا يجب تجاوزه ، وفيها ترفع جميع الأولياء الصالحين الذين

[1] - محمد حوتية ، المرجع السابق، ص 374.
[2] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، 117
[3] - عز الدين جعفري، المرجع نفسه، 121.

شاركوه في الحفل التاسيسي لهذه الزيارة،ولموسم سيدي الحاج بلقاسم شهرة عالمية وينتهي نسبه الى سيدنا عثمان بن عفان..

مولاي عبد الله الرقاني: من أعلام القرن السابع الهجري ولد بقرية تاوريرت سنة 1093ه وتوفي سنة 1148ه بزاويته برقان.ودفن بها.

تتميز زيارته بالفاتحة الكبرى التي تأتي عقب اختتام"السلكة"في مغرب آخر من زيارته.

الشيخ الحاج محمد بن الكبير:ولد سنة 1911م وتوفي سنة 2000 ينحدر من سلالة ثالث الخلفاء الراشدين سيدنا عثمان بن عفان (رضي الله عنه)علم من اعلام المنطقة في العلم والصلاح يختم عليه القرآن في كل 16جمادى وله فاتحة مشهودة ومكانة كبيرة عند سكان المنطقة وخارجها.

مولاي عبد القادر الجيلاني:شيخ الطريقة القادرية دفين بغداد، يحظى باحترام كبير لدى سكان المنطقة،ولا يكاد يخلو قصر من مريديه وتقام سنوياً زيارته يختم فيها القرآن الكريم ويتم فيها تذاكر مآثر هذا الولي الصالح.[1]

ب –الاحتفالات الموسمية:

ومن المناسبات الشعبية كذلك نجد:

ب–1– عيد الطماطم: تعد منطقة توات من المناطق الجزائرية التي تصلح فيها زراعة هذا المنتوج وذلك للعوامل التالية: الحرارة الشديدة، نزعية التربة الرملية، وتسمى الطماطم باللهجة المحلية "طماطيش" وهي من النباتات الحديثة بالمنطقة ونظرا للإنتاج الوفير الذي تنتجه المنطقة من الطماطم، تم تأسيس احتفال سنوي في الولاية خاص بهذا الإنتاج، وفي سنة1971م أسس أول احتفال خاص بالطماطم بالولاية،وشارك فيه جمع غفير من الفلاحين والمدعوين مما ساهم في الترويج لهذه الزراعة أكثر فأكثر، وماهي إلا سنوات معدودة حتى أصبح الإقليم من أكبر مصدري مادة الطماطم.[2]

ب–2– عيد الجمل: نظرا لمرافقة الجمل للإنسان الصحراوي ومزاياه عليه، فقد خصص له عيد خاصا به، تبجيلا وتكريما له، ومن المناطق المحتفية بهذا الرفيق الصديق، منطقة باجل المختار وتيمياوين حيث استحدث مؤخرا عيد خاص به في نهاية كل سنة، وقد بدأ الاحتفال به أولا ببرج باجي المختار، ثم تحول إلى بلدية تيمياوين، حيث تجرى السباقات، وتدق الطبول، وتعلوا الزغاريد، ويتوافد السياح على المنطقة لحضور هذا العرس السنوي، حيث يكرمهم أهل البلدة.

[1] - أم هاني طواهرية، تطور الحياة الذهنية بمنطقة توات خلال القرنين الميلاديين التاسع عشر والعشرين- المرأة التواتية أنموذجا- ص23.
[2] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 122.

ب–3– الفاتح من جانفي(الناير): هذه المناسبة تصادف يوم دخول الشتاء، فيحيها سكان المنطقة بذبح الدجاج المحلي، ويتناولون وجبة من المردود.

ب–4– الفاتح من أوكتوبر (توبر): بداية شهر أكتوبر تعني وصول موسم لحرث لدى الفلاحيين في المنطقة، فيقيم الأب في هذا اليوم وجبة خاصة لأبناءه على رأسها اللحم، والكسرة مع بعض الخضر. وفي الصباح يشمر الفلاحين على سواعدهم ويتوجهوا إلى بساتينهم يملأهم النشاط والحيوية.

ب–5– عاشوراء (10 محرم من كل سنة قمرية): يحتفل المجتمع التواتي كغيره من المجتمعات بهذه المناسبة بممارسة العديد من العادات كأن يقضي الكبار يومهم صياما، والصغار يحتفلون بهذا اليوم، فيطوفون في البيوت وهم يجمعون ما تجود به جيوبهم وأيديهم عليهم، فهذا يعطهم نقودا، وهذا حلوة، كما تكون هناك بعض الوعدات في بعض القصور مثل قصر زاقلوا، وأولاد الحاج ببلدية زاوية كنتة، وقصر تمنطيط.[1]

وتحيلنا النوازل* إلى العديد من العادات المرتبطة بنشاط التواتيين الزراعي،وطرق استغلالهم للأراضي والفقارات. منها أنهم كانوا يتفقون على وقت معين لخدمة الفقارة وصيانتها بحضور جماعة البلد ورضى الجميع دون أن يجبرهم أحد. ويستفيد كل شخص من الماء بحسابات نسبية مرتبطة بمساهمته وخدمته، إلا أن بعض المستفيدين كانوا يشتكون أحيانا من عدم تلقيهم نصيبهم من الماء كاملا، ويتهمون الحسابين بتضييع حقوقهم. والسبق في الإنتفاع بالماء لمن أخرجه من الظلمات إلى النور، فهو أحق به من شركائه حتى يعطي أجرته في ذلك، ويسمح لمن أراد كراء الماء بذلك لسنوات محددة، فإذا نقص الماء من الساقية يحط عن المكتري بحصته ما نقص الماء وعطش زرعه بقدره إن قام به.

ومن العادات المتعلقة بالأراضي والعقار أن يتسلم المشتري نسخة من الكتاب (الموثق)، يذكر فيها ما يحد العقار من جيع الجهات، على غرار "... حده من جهة كذا إلى ملك فلان"، ولا يعتبر الحد بهذه الصيغة داخلا في البيع، والأمر يختلف إن تعلق الأمر بالجنان، وذكر في حدوده جزء منه كالنخلة وما شابهها. ومنها أيضا أن يتملك شخص جنانا أو نحوه في بلد غير بلده، فينطبق عليه ما يلزم أهلها من حق الصيانة أو دفع وظيف، على أن كثيرين كانوا يأنفون ويمتنعون عن دفع ذلك الوظيف، سواء كانوا مستقرين أو مرتحلين، لأسباب خاصة بهم.[2]

[1] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص123-124.

[2] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق ص 92

*- النوازل:هو تعبير شاع في بلاد المغرب الإسلامي في مقابل التعبير الشائع في بلاد المشرق الإسلامي وهو الفتاوى أو المسائل، غير أن النوازل تختص بالحدوث والوقوع، فهي أضبط في التعبير من الفتوى التي تشمل سؤال الناس عن الأحكام الشرعية، سواء حدثت أو لم تحدث، والنوازل في الاصطلاح تطلق على المسائل والقضايا الدينية والدنيوية التي تحدث للمسلم ويريد أن يعرف حكم الله فيها، فيلجأ إلى أهل العلم الشرعي يسألهم عن أحكام هذه النوازل، فتشمل جميع الحوادث التي تحتاج إلى فتاوى تبينها سواء كانت متكررة أم نادرة الحدوث، سواء كانت قديمة أم مستجدة، كما أنها تتجلى في شكل أسئلة توجه إلى العلماء فيجيبون عنها مبينين حكم الله فيها. وقد إنتشرت النوازل في توات أيما إنتشار، أشهرها نوازل مغنية،نوازل الزجلاوي، نوازل محمد بن عبد الرحمان التنلاني، نوازل الجنتوري.

أما معيشة السكان فتتميز بالبساطة من حيث المأكل، ومصدره محصولان رئيسيان هما الحبوب وتمر النخل، وقد جرت العادة بالمنطقة وقتئذ أن يباع التمر ويشترى زرعا. فيما سوى شهر رمضان. ثم يقسم أو يعمل طعاما ثم يأكل. وقد يحدث أن يتجاوز إنتاج الزرع (القمح) حاجة السكان الغذائية فيلجئون إلى وضع الفائض منه عند الدلاَ ل ليقايضه بالتمر. ويتم الاعتناء بالنخلة مصدر القوت من خلال ثلاث عمليات ضرورية، يداوم الاهالي على فعلها وهي السقي والتذكير والعلاج، على أن يتم جني التمر في شهر أكتوبر، والزرع في شهر مارس ، في ظل أجواء وطقوس متميزة، يسودها الاتحاد والتعاون والفرح بما سيكفل تأمين الغذاء لشهور عديدة، ويساهم في الإيفاء ببعض الالتزامات المالية.

وعلى غرار التمر والقمح والشعير انتشرت زراعة الذرة بالمنطقة، وأصبحت من الأغذية الرئيسية للسكان، إضافة إلى اللحوم والسمن والزبد والحليب بفعل تربية الأغنام والإبل والأبقار التي كان يتم شراؤها من الأعراب الواردين على الأسواق التي تقام بالمنطقة أسبوعيا كل جمعة. وقد أحدثت لدى السكان عادة جديدة وهي تربية الخيول والتباهي بامتلاكها والقيام بإعارتها مقابل مبلغ من المال متفق عليه سلفا، ويحدث أن يشترك شخصان في امتلاك فرس واحدة ومن ثم يختلفان على ذلك الأمر، ويحرص مربو المواشي وملاكها علىالعناية بها وتوفير الماء والكلأ والعلف، ومداواتها من الأمراض الخطيرة والحشرات التي تعلق بها.

ومن عادات الخطبة والزواج أن يتم العقد في يوم يسمى يوم القبول، ويمنح الرجال النساء بعض الهدايا أثناء الخطوبة، ويجد بعضهم نفسه مضطرا لتلبية شروطهن بإعطائهن بعض الحوائج. ويدفع الزوج الصداق لوالد الزوجة الذي يستأثر به لنفسه في أغلب الأحيان، ومما جرى بع العرف بين الأزواج كذلك أن يعطي الأزواج لأزواجهن في سنوات الزواج الأولى احواضا من القمح أو الشعير عند الحصاد وأوزانا من التمر في الخريف.[1]

2-2-الأدب الشعبي :

الذي نجده في الخرافة والحكايات واغاني الميلاد والختان والخطوبة والزفاف وغيرها من المدائح الدينية والابتهالات والرقى والأمثال والتعابير والاقوال السائرة جاءت الحكايات الخرافية الشعبية بمنطقة توات لتفسر الظواهر الطبيعية وما وراء الطبيعة لتصور عالما ماليئا بالسحرة و الاغوال وصراع مستميت بين الخير والشر وهذه الحكايات كان الناس يؤمنون بها كثيرا وأنها حدثت فعلا في الأزمنة الغابرة لأناس حقيقين تروى للاطفال الصغار عند النوم وللكبار أيضا للتسيلة بأسلوب مشوق وخيال واسع حيث لا يعرف الزمان ولا المكان فيها من بينها الحكايات الخرافية (طوير خيضر)إذ تروي الحكاية أن زوجة أب قدمت إبن زوجها (ربيبها)كوجبة غذاء لضيوفها

[1] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 93.

فتحولت عظامه التي دفنتها أخته إلى شجرة رمان فقست وخرج منها طائر أخضر اللون إنتقم من زوجة أبيه وأبيه ويوضع السم في فمها فماتا ماعاد أخته.[1]

الثقافة المادية والفنون الشعبيةوتتمثل الثقافة المادية في التقنيات والمهارات ووصفات انتقلت عبر أجيال كبناء البيوت وصناعة الملابس وإعداد الطعام وفلاحة الأرض وغيرها.اما الفنون الشعبية فهي تشمل الموسيقى الشعبية وآلاتها والرقص الشعبي والألعاب الشعبية والاشغال اليدوية المختلفة مثل النسيج بأنواعه والخشب والحديد والفخار والزجاج والنحاس.

يعد التراث الشفوي بمنطقة توات أحد المعالم في الذهنية الاجتماعية التي تجسد التجانس الفعلي بين سكان المنطقة والذي يعبر عنه في شكل رقصات شعبية وألحان مختلفة والتي تختلف من منطقة إلى أخرى.

رقصة البارود"هي الرقصة الاكثر انتشار وشعبية بادرار ،تتشكل من مجموعة الراقصين الحاملين للبناق،وهي رقصة نبيلة بامتياز تعبر عن تمازج عدة ثقافات . العربية .الزناتية، الافريقية كل قصر ينظم فرقته ولكل فرد الحق في المشاركة بشرط أن يملك بندقية ،هذه الاخيرة مصنوعة من طرف حرفين كبار بالجنوب ،وتنتهي هذه الرقصة في جو يغمر الحماس والفرح بعد إطلاق البارود في وقت واحد متناسق يدل على نجاح الرقصة.

برزانة: وهي رقصة دينية بحتة وهي خاصة لاحتفال المولد النبوي الشريف ،تبدأ بإيقاع ثقيل جدا الذي يأخذ في التسارع إلى أن يدخل المشاركون في حالة من الوجد.

أهليل:مشتق من التهاليل إي هلل يهلل تهليلا فهو مهلل ويسمي أيضا (افرود) أي تفريغ الخاطر مما يجيش فيه ومن هموم ويسمى كذلك (إيزلوان) وهي القصائد الشعرية ويسمى (الهضار) عندما يكون في درجات النشوة والاستسلام للروح.وهي اسماء زناتية مختلفة أعراضه الأدبية والفنية المختلفة.[2]

وفن أهليل عبارة عن مقامات تشبه المقامات الصوفية لتربية النفس والروح تعبر بها عن طريق الجسد الذي يحوي هذه الروح حيث أن الذي يؤدي هذا اللون يرتقي بنفسه وروحه إلى أعلى درجات النشوء.

لدرجة أن هناك من يتمرغ ويتقلب في التراب في وسط حلقات أهليل أمثال السى عبد الله الشرويني الذي كان يمشي على يديه ورجليه والحاج ابراهيم تيط المعروف بشوشو، ويعتبر اهليل وسيلة من الوسائل الفنية التي اعتمد عليها علماء تين قورارين لإيصال الدين الجديد الذي وفد إلى المنطقة وهو الدين الاسلامي وذلك لترجمة مبادئه وتعاليمه للمجتمع الزناتي الذي لم يكن يحسن اللغة العربية

وقد سجل أهليل كتراث عالمي من قبل منظمة اليونسكو 2005/11/25.

اضافه الى **رقصة الطبل** وهو طابع فني تقليدي خاص بمنطقي توات وتدكلت ، اللتين عرفتا تأثير عربيا كبيرا يصنع الطبل من الخشب الخفيف ويغطي بجلد رقيق من جلد الماعز ،قاعدته الداخلية ترتكز على حلقة صلبة

[1] - أهم هاني طواهرية، المرجع السابق،ص 25.
[2] - أم هاني طواهرية، المرجع نفسه،ص 28.

مدعمة بقماش والمؤدي الرئيسي يستعمله للتحكم في الإيقاع ،يسمي الطبل أحيانا بالشلالي في منطقة توات نسبة إلى الشاعر الكبير. للاطلس الصحراوي ويعتمد على الرقص إضافة إلى رقصة الحضرة والركبية وصارة وقرقابو وغيرها مما تزخر به المنطقة. [1]

2-3- الكتاتيب و المدارس القرآنية:

كانت الكتاتيب في المغرب الأوسط بشكل عام بمثابة المدارس الابتدائية التي يتلقي فيها المتعلم العلوم الأولى التي غالبا ماتكون حفظ الكتاب، أو هي كما عرفها أحمد الأزرق"انها ذلك المكان الذي يتلقى فيه التلميذ دروسه الأولى وتربية الأساسية على يد الشيخ"، وكان يقوم ببناءها الخواص في غالب الأحيان نظرا لبساطتها ،او يقوم بعض المعلمين باستئجار بيوت تتخذ مكان للتعليم أو تقوم جماعة من الناس ببناء منازل أو غرف قرب المسجد احتسابا لله وطلبا لاجر الآخرة.

وعرف الكتاتيب ببساطة اثاث فكان يفرش بالحصير الموضوع من الحلفاء أو الدوم فيلتحق فيها التلاميذ حول العالم هذا إضافة إلى أدوات أخرى تستعمل في تعليم الصبيان كالالواح الخشبية واقلام القصب وقطع الصلصال و ودواة من الصمغ والصوف وجرار للماء بالاضافة الى المصاحف.

ويدعى الكتاب بلغة التواتيين باقربيش وهو لفظ زناتي الأصل و،ويدعى في بعض المناطق بالمناطق المحضورة أو أماكن أخرى بالجامع ،ولا تكاد تخلو منه. قرية أو قصر قفد كان منتشرا بشكل كبير،فعند بلوغ الصبى أربع أو خمس سنوات يلتحق بالكتاب،ويقوم اهل الصبى بدعوة الجيران والاحباب ويوزعون عليهم التمر واللبن واحتفاءا بدخول ابنهم للكتاب ويلبس الجديد يتطلب إيذانا بحياة جديدة ،ويتخذ لوح جديد ويكتب فيه الشيخ الحروف الهجائية (أ،ب،ت). وعندما يقوم بحفظها يبدأ له الشيخ بالفاتحة والمعودتين وهكذا يتدرج عبر السور القرآنية إلى أن يتم الثمن،فيستبشر أهله به فيقمون له بحفل بهيج يسمى عند أهل توات ب"السلوك"أو"السلكة"أما عندما يقوم الطالب بحفظ الكتاب يقام له حفل كبير يدعى حفل "الحفوظ"أو"الختم"فتنصب الولائم، ويلبس الجديد ويتزين كالعريس ،ويطوف به الناس حول المقبرة ويستقبل أهله التهاني، وهذا يدل على حرص التواتيين وحبهم للعلم والقرآن الكريم، وكانت تفتح هذه الكتاتيب أو المدارس القرآنية أبوابها كل يوم من صلاة الصبح إلي أقرب الزوال،ثم تعلق الاستراحة ثم تفتح أبوابها بعد صلاة الظهر إلى اصفرار الشمس ،وبعد صلاة المغرب والفرع من الحزب اليومي إلى صلاة العشاء ،ففي الفترة الصباحية يكتب الطلبة الواحهم ويصححها لهم المعلم ثم يرتل لكل طالب ماهو مكتوب في لوحه مرة أو مرتين حتى يتمرن على قراءة ذلك وحده

أما الفترة المسائية فإنهم يحفظون الواحهم ويعرضونها على المعلم ،وفي الفترة الليليلة يقرأ لهم المعلم حزبين من القرآن وبعضا من متون العقيدة والعبادة هذا في سائر أيام الأسبوع باستثناء يومي الخميس والجمعة وكذلك اسبوع الولد النبوي الشريف وأيام العيدين .[2]

[1] - أم هاني طواهرية، المرجه السابق، ص29-31
[2] - عز الدين جعفري، المرجع السابق، ص 52-54

الزوايا:

ارتبط تاريخ توات الثقافي والعلمي والفكري بنشوء مراكز إشعاعية ثقافية، وكان لاستثمارها دور هام في نشر الحركة العلمية وقبلها الدينية، وهذا ما يجعلنا نتعرض لدراسة هذه المؤسسة العلمية المتمثلة في الزاوية، واضعين نصب أعيينا الدور الفعال الذي كانت تؤديه في مختلف المجالات الحياتية انطلاقا من تركيبتها المتميزة، وكيانها المنظم والزاوية مؤسسة دينية إسلامية ذات طبيعة اجتماعية روحية، وهي تختلف حسب وظائفها ونشاطها.[1] كما عر ّ فت الزوايا على أنها مؤسسة لرؤساء الطرق الصوفية، يجتمع فيها المريدون لتلقي الأوراد والذكر، وتتخذ فيها مأوى لطلبة القرآن والعلم والزوار الذين يقصدونها للاستفتاء و الصلح بين المتخاصمين، وكثر هذا النوع من الزوايا ابتداء من القرن العاشر الهجري، كما لها شأن عظيم ووجودا اجتماعيا قويا. ويقول بن مرزوق في كلامه عن الزاوية في زمانه :"من الواضح أن الزاوية عندنا في المغرب تأوي المتجولين، وتطعم المسافرين ".

كما خلفت الزاوية نظام الرباط، وأصبحت هي المجال الحيوي لتكوين المتصوفة، وتربية النفس بمنهج فكري وعقائدي خاص بكل طائفة أو طريقة دينية، وهي تعد مكانا للعبادة والزهد وتلقي الأوراد وللضيافة. أما عن أهل توات، فتعرف الزاوية على أنها مسجد خاص بطائفة دينية من الصوفية أو ضريح لأحد الأولياء الصالحين، تتصل به غالبا مقبرة يدفن فيها بعض من لهم علاقة بالطريقة أو أقارب الولي الصالح.[2]

وتقسم الزوايا حسب الوظيفة إلى ثلاثة فروع وهي:

الفرع الأول:

وتتمثل في زوايا العلم ووظيفتها تعليم القرآن الكريم للأطفال بمختلف الأعمار وتكون عادة بقرب المسجد، وهي عبارة عن مجموعة من الأبنية في سائر القصور التواتية، ويطلق عليها أسماء مختلف كـ"الجامع" بتوات، و"الأقربيش" بتيديكلت و"المحضرة" بتينجورارين، وقد لعبت هذه الزوايا دورا بارزا في تحفيظ القرآن الكريم وتعليم العلوم الشرعية واللغوية، وهي المتمثلة في القائمة التالية حسب إحصائيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية ادرار:[3]

1. زاوية الشيخ سيدي الحاج محمد بلكبير لمقدمها الشيخ عبد الله بلكبير بأدرار.
2. زاوية الشيخ مولاي التوهامي بأوقديم لصاحبها الشيخ التوهامي غيتاوي بأدرار.
3. زاوية جامع الجيلالي للشيخ بن إبراهيم الحاج سالم بأدرار.
4. زاوية أدغا لحماوي عبد القادر بأدرار.
5. زاوية المهدية للشيخ عبد العزيز سيدي أعمر بتيمي أدرار.
6. زاوية الشيخ الحاج عبد القادر بكراوي بنومناس بتمنطيط أدرار.

[1] - محمد نسيب: زوايا العلم والقراءة بالجزائر، الجزائر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر العربي بوزريعة، ص31.

[2] - محمد باي بلعالم، الرحلة العلية لمنطقة توات، ج1، الجزائر، دار هومة، 2005 ، ص02.

[3] - محمد باي بلعالم، المرجع السابق ، ص 216.

7.زاوية الشيخ الحاج عبد الكبير بلكبير ببودة أدرار.
8.زاوية سيدي أحمد ديدي للشيخ أحمد الحاج بكراوي بتمنطيط.
9.زاوية تسفاوت للشيخ بالحبيب الحبيب بفنوغيل.
10.زاوية زاجلو للشيخ محمد الحاج محمد العلامي بزاوية كنتة.
11.زاوية الشيخ الحاج لحسن للشيح الحاج الحسان الشيخ بأنزجمير.
12.الزاوية الكنتية للشيخ الحاج أمحمد الكنتي بزاوية كنتة.
13.زاوية الشيخ الدباغي بن علي للشيخ الحاج عبد الكريم الدباغي برقان.
14.زاوية الطاهري للشيخ مولاي عبد الله الطاهري بسالي رقان.
15.زاوية باحو للشيخ الحبيب عبد الكريم بسالي رقان.
16.زاوية الشيخ حلوات سلامي عبد القادر ببرج باجي مختار رقان.
17.زاوية الشيخ محمد باي بلعالم بأولف.
18.زاوية بوقندي للشيخ محمد بوقندي بتسابيت أدرار.
19.زاوية تنقلين للشيخ اوكادوا الصالح بأوقروت.
20.زاوية الشيخ بكاري محمد ببني مهلال بتيميمون.
21.زاوية سيدي بوغرارة للشيخ أحمد خليلي بتيميمون.
22.زاوية الحاج محمد الدباغي للشيخ الحاج محمد الدباغي بتنركوك.

وأسماء الرجال المذكورين أمام كل زاوية هم المشرفون على الزاوية والمسيرون لها.[1]

الفرع الثاني:

وتتمثل في زوايا التربية وهي مجموعة من الزوايا التي أسسها رجال التصوف مع بداية القرن الثامن الهجري كأماكن للعبادة والتربية والتعليم، باعتبار أن التصوف علم الباطن دون إغفال الجانب الظاهري في الشريعة، بل أقام الصوفية علم التصوف أو العلم الديني كما يسمونه على أسس علمية، وأخلاقية وهذا ما يتجلى في مجموعة المخطوطات التي تركها الشيخ المختار الكنتي في جميع الزوايا التي أسسها ويسكنونها، كما قال "بول مارتي"في كتابه "كنتة الشرقيون" تحقيق محمد محمود ولد ودادي عربه وعلق عليه، يقول في الصفحة(145-148 :(....>>ويسكن زاوية كنتة عرب يدعون أنهم من أصل كنتي وهم فخذ من أولاد سيدي أمحمد الكنتي، وأيضا من أصل أولاد إسماعيل من الذين يسكنون أزواد، وتعرف هذه الزاوية بتبعيتها للرئيس الديني للقبيلة وهو علواتة الذي جعل منها مكان إقامة في عدة مناسبات، أما المقدم وهو في الوقت نفسه المنفق على الزاوية، فقد كان

[1] - محمد باي بلعالم، المرجع السابق، ص17.

مولاي إسماعيل شيخا ذا نفوذا، وعلاقته مع الإخوان من أتباع الطريقة القادرية البكائية، وكان أحد زعمائها الرئيسيين نظرا لتقدمه في السن، خلفه أخوه مولاي عبد المالك الذي ولد سنة 1860م، ومن الشخصيات الهامة في الزاوية الحاج السالم .[1]

الفرع الثالث:

وتتمثل في زوايا الإطعام والإيواء بحيث تقوم بهذه الوظيفة الزوايا بجميع أنواعها فتستقبل الضيوف والزوار وتوفر لهم الأكل والإيواء طيلة إقامتهم، وشعارها في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [2]

وهذه الوظيفة عظيمة الشأن بالنسبة للزوايا المشهورة لما ينتج عن ذلك من نفقات يومية، بحيث لا يمر يوم على الزاوية إلا وتستقبل فيه عدد معتبرا من الزوار يزيد وينقص بحسب المكانة التي تتبوؤها الزاوية وشيخها.[3]

الألعاب الشعبية التواتية نذكر منها:

1لعبة تاشكوم: وهي في شكل كرة القدم لكنها تلعب بالعصي فقط ويلتقي فيها فريقان كل فريق بسبعة أشخاص ويجري الجميع نحو الهدف إدخال الكرة إلى المرمى .

2لعبة الحابة: هي عبارة عن تسابق بين مجموعة اللاعبين ومحرك أساسي في محاولة للمسه،ويتم الاحتماء بمكان محدد يدخله اللاعبون ليكون مأمنا لهم أمامن ضرب أو لمس خارج المكان المحدد تحولت اللعبة إليه وهكذا.

3لعبة السيق: يلعبها أربعة أشخاص وتتخذ من جذوع سعف النخيل اليابس في وجهة الخشن والاملس

4لعبة الكجة: تلعب بالحجارة المدورة ويلتقي فيها اثنان إلى أربعة.

اضافة الى لعبة تيمقطن . ولعبة أنا قشبة مانطيح . لعبة جلاد ملاك . لعبة الدرويشة . لعبة شيخ الجنون مات . لعبة السرابة وغيرها.[4]

2-4- القيم الإجتماعية بإقليم توات:

الترابط العائلي والتكامل الاجتماعي بإقليم توات:

تصور نوازل الجنتوري جانبا كبيرا من العلاقات البينية، فيما بين أفراد العائلة التواتية، ومدى الترابط السائد في أوساطها، المبني على أسس دينية واجتماعية محافظة ومتينة، فلا غرو إذا ولا عجب من أن تتعدى تلك العناية من الآباء إلى أحفادهم، إذ تشير النوازل إلى ظاهر ة التصدق على ولد الولد بعدد من حبات الماء ، من نصيب

---

[1] - محمد باي بلعالم، المرجع السابق، 401.

[2] - سورة الإنسان، الاية09.

[3] - أحميدة بن زيطة، الهيكل التنظيمي والوظيفي للزوايا بمنطقة توات، الملتقى الوطني الأول للزوايا، الجزائر، وزارة الثقافة، مديرة الثقافة لولاية ادرار، أيام:1، 2، 3ماي 2000م، ص17

[4] - أم هاني طواهرية، المرجع السابق،ص31.

الجد من الساقية، مع ما يمثله تملك الماء من جاه وثراء في ذلك العهد، بل أن بعض التواتيين أوصى بثلث ماله لأولاد أولاده، وهو أقصى ما يمكن أن بوصى به للورثة، ومن مظاهر الترابط الأسري أيضا ما إعتادت عليه العديد من العوائل التواتية بعد وفاة معليها، إذ يركن إلى المسكن تحت سقف بيت واحد، وفاء لذكرى الولد وبرا وصونا للوالدة، ويعسش كثير من الإخوة في مثل تلك الحال تحت وصاية أخيهم الكبير الذي يتصرف في ما كسبه من المال، ويجعله بينهم إذا ترك أبوهم مالا، حتى يبين وجه اختصاصه.[1]

تكريم المرأة التواتية وحفظ حقوقها:

لقد كرم الإسلام المرأة بأن جعلها مربية الأجيال وربط تلاحم المجتمع بصلاحها، وفساده بفسادها لأنها تقوم بعمل عظيم في بيتها، والمرأة التواتية لم تكن بدعاً من النساء، فقد حازت نصيبا وافرا من أهم الحقوق والحريات كحق الملكية والهبة والتحبيس، وحق العمل والسعي، وحق المعاملة بالحسنى والإرث وحرية الرأي والتعبير والتصرف في الأموالوطلب العمل والمعرفة ووالاستفتاء وغيرها من الحريات، وفرضت نفسها وأثبتت قةتها ومما يدل على ذلك الإشارات العديدة الواردة في النوازل،إذ توحي بسعي المرأة واشتغالها في وظائف وحرف عدة منها الفلاحة والغزل والنسيج، كما أنها لم تكن عديمة اليد، فقد امتلكت الأموال وصرفتها وتصرفت فيها بكامل حريتها بيعا وشراء.

ومن الحقوق التي اكتسبتها المرأة التواتية وكانت مدعات لبقية الحقوق، فسعت إلى ممارستها والمحافظة عليها: الحق في التظلم والتقاضي دون وجل أو إذعان لسلطة الرجل المتنامية في المجتمعات البدوية المحافظة، إذ كان صوتها مسموعا وحقها مصاناً، فالمرأة التواتية عماد الأسرة التواتية وأساسها، وعلاقتها بالرجل تبدأ بعد الزواج، وكان الرجل التواتي حريصا على معاشرة الزوجة بالمعروف، وبناء أسرة متماسكة، يسودها التعاون والمودة ويتوصل فيها جميع الأفراد إلى حقوقهم.[2]

التعاون والتضامن في المجتمع التواتي:

رغم أن الجماعة التواتية طبقية في تركيبتها إلا أن روح التعاون والتضامن والمؤخاة لا تعدم بحال، ويعتبر العمل في إطار الجماعة من السمات المميزة للمجتمع التواتي، ومن القيم السامية التي سادت في هذا المجتمع هي التعاون على تزريب أطراف البلد من خلال وضع مصدات تحول دون زحف الرمال على بيوتهم، ومشاركتهم جميعا بصورة تلقائية في إصلاح قطرة تهدم بعضخا والدعوة إلى عقد إجتماعات تضم أعيان القصر، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

[1] - شترة خير الدين ، القيم الإجتماعية بإقليمتوات من خلال أدب النوازل، نوازل عبد الرحمان الجنتوري أنموذجاً، مقال، ص 72.
[2] - شترة خير الدين، المرجع نفسه،ص 74.

وبما أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس لسكان توات ومصدر دخلهم ومعيشتهم، فقد حرصوا كل الحرص على تأمين مواردها والمحافظة على وسائلها، من خلال خدمة الفقارة والسواقي وتنقيتها من الرمال باستمرار، فالظاهر من خلال المصادر أن المصلحة العامة والإفادة الشاملة كانت شعار التواتين وديدنهم، ومن متطلبات المصلحة العامة والعيش المشترك أن يساهم جميع السكان حسب قدراتهم ومواقعهم في دفع نصيبهم من الضيافة والشغل والسخرة من أجل إيفاء تلك الالتزامات حقوقها، وخصوصا فيما يتعلق بالضيافة فقد اعتبرها الإنسان التواتي جزءا من شخصيته، ويبذل في سبيل تحصيلها الغالي والرخيص.[1]

ومن مظاهر التعاون أيضا الإحتفالات العائلية كالأعراس أو الوفاة نجد أن الكثير من العائلات تحمل معها مساعدات كبيرة على قدر يسرها ن مختلف المواد الغذائية والمالية وحتى الحيوانية (الكباش) والدجاج وغيرها في مواسم الحرث أو البذر والحصاد وحفر الآبار نجدهم يتعاونون بينهم فيما يعرف بنظام التويزة وتعتبر هذه المساعدات كدين يجب سداده عند الحاجة. هذه المساعدات أو المشاركة الإجتماعية تعد أحد سمات تكافل المجتمع وتضامنه.[2]

3-الثقافة والتنمية

3-1-مفهوم الثقافة:

الثقافة هي الكل المعقد والمتراكم والمتفاعل من المعرفة والعقائد والفنون و الأخلاق والعادات"، وكل ما يصل إلى الانسان من المجتمع. ويدعي بعض الباحثين أن الثقافة شيء متعلم وموروث، في حين أكد البعض الآخر على أن الثقافة هي ذلك الكم الهائل من العادات المتوارثة والمتراكمة عبر الأجيال، وهذا الأمر أدى إلى إثارة جدل واسع حول نشأة الدول والديانات والأنظمة الاجتماعية المعقدة كالزواج أو الإنجاب وغيرذلك، وإذا كان هناك من يعتقد بإن الإنسان هو كيان واحد في كل مكان فإن الظروف المتشابهة تخلق عادات وقيم متشابهة وهذا ما دفع ببعض الباحثين للإعتقاد بإن الثقافة تؤثر تأثيرا كاملا في تشكيل الشخصية، أي أن الثقافة هي التي تنظم حياة الجماعة، وإنها من خلال ذلك التنظيم تخلق مجموعة وأنواع جديدة من الدوافع، ولابد للثقافة حينذاك أن توفر لهم فرص مناسبة للإشباع كي تحافظ على ذاتها في الديمومة والاستمرار وقد توظف مؤسساتها الاجتماعية كالدين ونسق

[1] -شترة خير الدين، المرجع السابق، ص 79.
[2] - أم هاني طواهرية، المرجع السابق،ص47.

القيم والعادات كوسائل للإشباع. وقد تكون الثقافة حاجات وتهيء الوسائل والسبل لإشباعها، وبذلك تخلق شخصية نمطية وطنية، وتغرس فيها كل السمات الوطنية المتعارف عليها وتمنحها لكل مواطنيها.[1]

امتدت جذور النهضة الثقافية الشاملة التي توات في القرن 12هـ إلى معطيات وتركمات سبقت ذلك الزمن، لأن الحاصل لم يكن لينبعث من عدم، وذلك من خلال ماخلفه العلماءوالفقهاء الذين توطدت أقدامهم الأراضي التواتية، حين أثروا الهجرة إليها والاستقرار بها والعطاء والإبداع في فلكها، والتفاعل مع الحركية الثقافية المتولدة ذاتيا الناشئة بها، فتركوا بصماتهم وآثارهم راسخة في متون التآليف والتصانيف، وفي صدور الرجال على الأجيال.

من أوائل أولئك العلماء الوافدين على الديار التواتية، القاضي أبو يحي بن محمد المنياري (ت 840هـ/1436م) من المغرب، حيث استقر بتمنطيط فأسس بها مدرسة لنشر العلم والمعرفة بين الطلبة المنتسبين، ووحد مقادير المكاييل والموازين وضبط قوانين الشرع. ثم الشيخ يحي بن يدير بن عتيق التدلسي (ت 877هـ/1472م)، الذي اجتهد في تكريس مبادئ اللغة العربية، وتدريس الفقه المالكي معتمدا على مصنفات المذهب كالمدونة ومختصر ابن الحاجب والموطأ وغيرها، فأثرى بذلك الساحة العلمية في عموم الإقليم، ومن ثم اتفق أهل تمنطيط على توليته قضاء الجماعة للفصل في الخصومات.[2]

3-2-إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية المستدامة:

قد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا انه يوجد توافق في الرأي بين علماء الإجتماع حول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنمية. ففي كتابه " الإعلام والتنمية" يعتبر محمد سيد أن الثقافة في التنمية الشاملة دور مميز وموازيا للبعدين الاجتماعي والاقتصادي، وقد شبه التنمية بمثلث متساوي الأضلاع يعبر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، ولكن وعلى عكس هذا الطرح فإن محمد الجوهري، وإن لم يقلل على الإطلاق من دور الثقافة في التنمية، إلا أنه لا يعالجها كبعد من أبعاد التنمية، وإنما يدمجها في البعد الاجتماعي الذي يسميه أحيانا بالبعد الثقافي الإجتماعي.

[1] - إيمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الحادي عشر، جامعة بغداد، ص15.
[2] - أحمد بوسعيد، المرجع السابق، ص 117.

إن التباين في الإصول المنهجية سوف يؤدي إلى التباين في الافتراضات ووسائل العلاج .وربما يبدو الأمر أكثر سهولة للمعالجة، على الأقل من المواجهات النظرية، إذا ماإعتمدنا مقولة التنمية الثقافية إذ لايعود هنالك من حاجة للحديث عن إنفراد أو عدم إنفراد بعد مستقل للتنمية.

إننا نبحث من خلال هذا إلى البحث عن كيفية جعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية الشاملة، وفي هذا رد على ما كان يقول في الماضي " الثقافة من أجل الثقافة" فقط كالفن من أجل الفن بينما نشاهد[1] اليوم وكما سنبين لاحقا أن الثقافة أهداف تنموية نبيلة لابد من رعايها وإرساء دعمها في المجتمع المدني العصري، وأهم تلك الأهداف النبيلة لا بل رائدها على الإطلاق أعدد الإنسان بناءه بناء معنويا إن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي بتحسين العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل وليفرض تحسين مستمر لنوعية الحياة نفسها كما يفرض تطلعنا إلى قيم جديدة هذا البحث الدؤوب عن القيم وهو نتيجة مسار ثقافي يعبر الفرد عنه خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الإتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة فعند تناوله لنظم تقس يم العمل الدولية يذكر korny إن كل العايير المادية وغير المادية للشرائح الإجتمتعية العالمية يجب أن تأخذ بعين الإعتبار حتى يتم الإحتواء كل وجوه التنوع والعددية الموجودة في العالم الثالث. لعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين، فالثقافة تعبير يتميز بمرونة ونسبته وقد أعطى للثقافة أكثر من مئة وخمسون تعريف.

في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معينة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. قم توسع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلق بكل جوانب حياة الإنسان، ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرد معلومات وتراكم للمعرفة بل هي مجموعة من مواقف الحياة والمتحركة ويبدو أن أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء إنعقاد مؤتمر يونيسكو للثقافة عام 1982 وهو: إن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة والقدرة على النقد والإلتزام الأخلاقي وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الإختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرف على ذاته والبحث من دون ملل عن مداولات جديدة وحالات إبداع في الغطار عينة أعطيت عدة تعريفات للتنمية لعل أهها ذلك الذي خر ج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جونيف في أيلول سنة 1992." التنمية تعني في أن مع التطور، التغير في الحالة القائمة التقدم والإغتناء والتفتح وتقاس التنمية ليس فقط بإزدياد

[1] - محمد بوجمعة، مهدي السعيد، المعوقات الثقافية للتنمية الإقتصادية بالمجتمع الجزائري،ص 62.

الأنتاج كما[1] ونوعا بل أيضا بالتحسن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقته حياته، كذلك أعطى المؤتمر تحديدا للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها إقتناء بالثقافة لأشكال التغيير الثقافي وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع، وتوفير الظروف لإمتلاكه وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسية إن لم نقل الأساس لكل سياسة التنمية الإقتصادية الإجتماعية كانت أو تكنولوجيا علمية بحتة.

بعد ما إتضح الترابط المفاهيمي بين التنمية والثقافة في الرؤى الغربية المتعددة، من الضروري الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل يسعى إلى إكتشاف أبعاد أكثر تحديدا وأكثر أمبريقية لهذه العلاقة ليس داخل الفكر الغربي فقط، بل داخل التقارير وخبرات المنخرطين في العملية التنموية ذاتها.

هناك طرق عديدة وأشكال مختلفة وموضوعات متباينة للربط بين الثقافة والتنمية. لقد كثفت العديد من الهيئات الغربية – الحكومية وغير الحكومية- نشاطها لمناقشة الأبعاد الثقافية للعملية التنموية، والعلاقة بين التنمية والثقافة بشكل عام، ويمكن النظر إلى العلاقة بين الثقافة والتنمية كعلاقة مزوجة في اتجاهية مختلفين يعكسان التأثير المتبادل لكل منهما على الآخر، بحيث من الصعوبة بمكان تحديد أي منهما يحتل موقع المتغير التابع على الدوام وأيهما يمارس تأثير المتغير المستقل باستمرار.[2]

والتداخل المسألة ليست في هل للثقافة دور في التنمية، ولكن كيف يتم فهم هذا الدور وطبيعته؟ تراوحت وتطورت النظرة للدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في العملية التنموية، وانتقلت الرؤى الاجتماعية الغربية السائدة من مرحلة تجاهل أو إعطاء دور سلبي للمتغير الثقافي إلى مرحلة تحديد الاهتمام به وإعادة النظر في صلاحيته وجدواه ودلالاته.

إن إدراك الثقافة كهوية جماعية يسهل الوعي بالقيم والهويات الثقافية وإدماجها في مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم للمشاريع التنموية. كثيرا ماتمت الإشارة في التقارير أو الكتابات الغربية للقائمين على مشاريع تنموية في دول العالم الاسلامي إلى إدراك – أو بالأحرى- رغبة كثير من القطاعات الاجتماعية على إختلافها في الحفاظ على القيم الإسلامية غير المهددة والتوقع السائد أن التعبير الاقتصادي لن يؤثر على مصادر بقاء وحياة هذه القيم والمعتقدات، ويتعامل من يعمل داخل حقل المشاريع التنموية عموما مع السياسات ولاقتصاديات والإدارة كجزء

[1] – محمد بوجمعة، مهدي السعيد، المرجع السابق، ص64.
[2] - باكينام الشرقاوي، إشكالية الثقافة والتنمية في الاتجاهات الفكرية الغربية، جامعة القاهرة، ص14-15.

من الثقافة الوطنية أو المحلية التي يتم في إطارها التخطيط والتنفيذ للتنمية، إنها تعكس التفاعل والتداخل بين المتغيرات المرئية الصلبة المادية وغير المرئية،و كلها تؤثر على حياة المجتمع.[1]

إن الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضا حديث عن المستقبل وتحديد مستقبل الخطط التنمية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها ولا غلو في القول أن الثقافة تلعب دورا حيويا في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء الفرد والمواطن الصالح الواعي والحكيم .

وعليه لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطور وينتمي إلى الغد أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغبته المادية والمعنوية إلا أذا تمكن ذلك المجتمع من إستيعاب كامل للعلوم والتقنياتو كل ذلك يتطلب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنية إلى خيارات حقيقة وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل مابين المؤسسات الثافية الرسمية وغير الرسمية المحلية والدولية في بلورة أفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة أحد أهم قواعدها في رأي غسان توابي فإنه " لا إستقامة للديموقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دوما إلى المستقبل.

حتما لا بد من الإشارة إلى أن العلاقات بين الثقافة والتنمية ليست ملفا إدرايا صرفا مع كل إدراكنا لدور الثقافة في تقوية القدرة الوطنية من خلال الإستثمار الإنساني بشكل يتلائم مع أساليب الإنتاج وسوق العمل ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى القول أن التنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة إجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ماهو مادي ومعنوي وهكذا فإن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي أو يجب أن تكون موضوعية علمية غير متحيزة و إيجابية أي فيما يخص زيادة كمال الانسان.[2]

- إذا كانت الثقافة هي العلاقة التي تحدد السلوك الإجتماعي لدى الفرد بأسلوب حياة المجتمع كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الفرد،و والتنمية هي العملية التي يتم بموجبها توجيه أسلوب الحياة في المجتمع بإختلاف مجالاته نحو اتطوير والتحسين في إن طبيعة العلاقة بينهما – الثقافة والتنمية– هي علاقة تكامل وإنسجام وتفاعل. ذلك أن الثقافة تحدد الأرضية التي تبنى عليها المشاريع التنموية هذه المشاريع التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إثراء هذه الأرضية الثقافية بأساليب ومعالم جديدة تمكن المجتمعات من ولوج عالم التقدم والتطور.

[1] -باكينام الشرقاوي، المرجع السابق، ص15.
[2] - محمد بوجمعة، مهدي السعيد، ص64

وعلية يمكن إستنباط علاقة مزدوجة بين الثقافة والتنمية الأولى في إتجاه تأثير الثقافة ودورها على عملية التنمية التي يتم التعامل معها كمتغير تابع والثانية تعنى بتأثير التنميةعلى الثقافات في إتجاه تقوية حقوق الإنسان و المساواة ومكافحة الفقر والديموقرطية وجموعها مفاهيم ومبادئ إتضح إرتباطها فالتنمية في الآواني الأخيرة... إكتسبت العلاقات بين الثقافة والتنمية بعدا مهما جعل من ترابطهما ترابط مزدوجا بمعنى أن الثقافة لا تحتكر التأثير على التنمية بل أيضا أن التنمية لها تأثر على الثقافة وتسعى لتحولها فلا وجود للتنمية في غياب الثقافة ولا وجود لثقافة فاعلة دون تنمية وبالتالي لا سبيل لولوج عالم التقدم – في كل المجالات – في غياب علاقة تفاعلية بين الثقافة والتنمية علاقة تجعل من التنمية مفعولا به وتارة فاعلا تارة أخرى وتجعل من الثقافة فاعلا تارة ومفعولا به تارة أخرى.[1]

إن مفهوم التنيمة الثقافية لم يعد كافيا لتحقيق طموح مجتمعاتنا نحو المساهمة في خلق الحضارة الجديدة بدون ثورة ثقافية حركة ثقافية قومية، وإذا أردنا تنمية ثقافية شاملة فإننا نتسائل: أي ثقافة يجب تنميتها هل ثقافة القمع أم الثقافة التي تعزز الحرية وانعتاق الإنسان من المعارف والمعلومات والإنماط العالمية المقولبة التي تقدم إلى الجماهير من خلال وسائل الإتصال الجماهيرية ومن خلال الفرض فرضا أم هي الثقافة التي تترك للجماهير الإختيار الحر فتعمل على إشاعة الإبداع بين الجماهير وتؤهلهم لحمل مسؤولية بناء الحضارة الجديدة في إطار التنمية الإنسانية الشاملة بكل جوانبها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية والعلمية، وبهذا تكون الثقافة أول عمل يعمل على ترسيخ الوعي الإنساني الذي يجمع قوى الجماهير ويحشدها في مرحلة التحول الثوري خلف حضارتها وأصالتها وهويتها لكي يكون الفكر والأدب والفن سلاحا قويا من أسلحة الجماهير لاستئصال التراكمات الثقافية الاستعمارية والثقافات المزيفة التي تروج لها الامبريالية العالمية في الوطن العربي والتي تستهدف ثقافتنا العربية الواحدة الموحدة.[2]

إبراز مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة:

ان هذه المؤشرات، التي استندت الى تحليل معمق للطرق المعتمدة التي تساهم بها الثقافة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، توفر أدلة على دور الثقافة في التغيير ،مما يجعل مساهمتها بارزة وملموسة أكثر من ذي قبل. وفي هذا الوقت حيث البيانات المتعلقة بالثقافة مبعثرة وتعدها مؤسسات وهيئات مختلفة، يأتي إطار المؤشرات ليجعلها معا ويسلط الضوء على الروابط ونقاط التقاطع بين الثقافة ومجالات أخرى من السياسات، مما يرفع من

[1] - سماح بودانس، من تنمية الثقافة إلى ثقافة التنمية ، مركز إبن النفيس للدراسات والأبحاث.
[2] - ايمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، التكوين الإجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ص32.

مستوى فهم حجم الأعمال الثقافية ومساهمتها المباشرة وغير المباشرة في التنمية المستدامة. وبما انه يصعب في كثير من الحيان قياس دور الثقافة تحديدا كميا، او توثيق كيفية صياغة القيم الثقافية في السياسات و البرامج والأعمال.[1]

بناء على ماسبق يمكن ان نلاحظ عمق المشكل الثقافي الذي يعاني منه، أين يصبح لأفرد في المجتمع مستقلا عن أداء مهامه وتحمل مسؤولياته، أين يوجه أصابع الاتهام بالفشل الى اي طرف اخر مبعدا بذلك التهمة عنه، وهذا ما يضعف اي إستراتيجية او اي توجه نحو اعتماد مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدولة او التوجه نحو المسؤولية البيئية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسة، فلا يمكن بحال من الأحوال النجاح في اي من هذه التوجهات دون إشراك implication حقيقي للأفراد، فالفرد يرى بان مفهوم الاستدامة ومبدأ المسؤولية قيد والشرط الاجتماعي الذي ذكره Bowen لا يتحقق في هذه الحالة.

في هذه النقطة بالذات، يمكننا الاستعانة بفكرة جوهرية أشار لها كل من farashahi T.Hafsi، هي فكرة يعتمد عليها المنظورون في علوم التسيير عند حديثهم عن إمكانية تطبيق applicabilite اي نظرية من نظريات إدارة الأعمال، في هذه الدراسة سنضيف الجانب الثقافي للبحث عن إمكانية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ المسؤولية ثقافيا، وعليه نستعين بفكرة العولمة الثقافية ومفاهيم تتبعها مثل مفهوم التعدد الثقافي و التنوع الثقافي. اذ نمر الآن بمرحلة من العولمة تشهد انتشارا واسعا لعدد معتبر من الثقافات و المفاهيم والأفكار التي تتسم بطابع العالمية اذ نعتبر التنمية المستدامة من بين هذه المفاهيم العالمية فلا توجد هناك مقار بة موحدة يتفق عليها في عملية اعتماد التنمية المستدامة، آخذا بعين الاعتبار وضعية كل مؤسسة ومدى التزامها بهذا المفهوم،فنتهاج نهج التنمية المستدامة من طرف المؤسسة والتصرف بشكل مسؤول لا يعني انتظار جزاء او مكافأة من جهة او من أخرى، وعليه فان الجانب الاجتماعي و الثقافي كونه يوجه الدوافع في نفس الوقت العوائق حسبما أشارت لهtatiana kostova في نموذجها المقترح، يعتبر من بين أهم واعقد الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار من اجل التحكم في مسار اعتماد التنمية المستدامة.[2]

اذ تسعى التنمية المستدامة الى أحداث تغيير في السلوك والمفاهيم المنتشرة بين الأفراد في المجتمع، وكذا بناء مناهج تعاون جديدة قائمة على مبدأ المشاركة وضم اكبر عدد ممكن من الأفراد والجهات التي تسعى نحو التغيير، بالإضافة الى خلق تنمية عميقة في المجتمع، وهذا لا يمكن ان يكون إلا على مستوى المحلي، أخذا بعين الاعتبار

[1] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الثقافة مؤشرات 2030،ص16.
[2] - عدمان محمد، البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية، ص 20.

للثقافة و الخصائص المحلية، وعليه يعد من الضرورة بما كان بناء جسور علاقة جديدة بين "الثقافة"و"المجتمع" في ضوء مبادئ التنمية المستدامة. فالنقاش حول هذه العلاقة يعود الى سنة 2014 وظهور بند جديد في الاجندة21 يعنى بالثقافات المحلية، واثبات كون ان الثقافة تعد عمودا رابعا للتنمية المستدامة يضاف الى الأعمدة الثلاثة السابقة الاقتصاد، المجتمع البيئة.[1]

كيف نجعل من العوامل الثقافية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ؟:

ان الموروث الثقافي لأي مجتمع هو كل ما توارثته الاجيال عبر فترات زمنية طويلة وهو بمثابة كنز ثقافي وجب الحفاظ عليه وتكييف الخطط التنموية معه بمعنى يجب ان تبنى هذه الخطط وفق ثقافة المجتمعات حتى يتسنى للمجتمع بكل فئاته المشاركة فيها وانجاح التنمية يتوقف على مدى قبولها من قبل ه، ويتم ذالك من خلال:

- تغيير المفاهيم الخاطئة عن الثقافة والتنمية بوصفها قطاعت متكاملة لامتنافرة.
- توجيه انظار المؤسسات و المسؤولين اللى البعد الثقافي كاساس استراتيجي في كل مشروع تنموى

اشراك وسائل الاعلام في اي مشروع ثقافي تنموي باعتبار ان اعلام الفرد وتعريفه بالمشاريع التنموية المقررة يؤدي به الى نظرة الافراد حول اي مشروع تنموي لاعتبار مصدر منفعة عامة وليس مصدر ثروة فقط تنتهي علاقتهم به بمجرد الحصول على مقابل المادي.

قبل ان نختم موضوعها نطر التساؤل التي كيف يكون دور الثقافة في مضمار التنمية ؟

ونجيب عليه من خلال ما يلي:

اولا :ضرورة اعطاء الثقافة مفهوما واسعا ينظر اليها في معناها العام الذي يجعلها تمثل كل النشاط الانساني .ماديا وفكريا وروحيا .مدرسيا كان اوشعبيا .كما ينظر اليها في معناها الخاص الذي يجعلها انتاجا ذهنيا يقوم به أفراد متخصصون .

ثانيا :وجوب طرح قضية الثقافة ليس من خلال هدف ذاتي ،بل من خلال التطور الاجتماعي ودورها في هذا التطور ،من حيث هي عامل أساسي في الأنتاج نومن حيث هي عنصر فعال قادر على تغير الواقع التخلف. ثالثا: إلزام المثقف في البلاد المختلفة ومطالبته بأن يعي اوضاع بلاده بعمق،أي أوضاع التخلف ،وأن يساهم

[1]- عدمان محمد، المرجع نفسه، ص 20.

بالعمل علي الخروج من هذه الاوضاع ،والا يكتفي بالوصف أو إثارة السخط في نفسه أوحوله أو تقديم الشكاوى والمطالب رابعا:لكي تتم هذه المساهمة لابد للثقافة أن تخرج عن نطاق التأمل والتفكر لتمارس

رابعا: مثل هذه المساهمة لاتكون فعال ألا إذا تحقق أمران :

1-أن تلتحم الثقافة من زاوية السامة الوطنية،أي أن تعتبر التنمية معركة وطنية ،وأن تقوم هذه المعركة علي ثقافة وطنية ،أي ثقافة تتحرك من واقع المجتمع وتطلعاته ،وتكون قادرة علي التوجيه وتستطيع تحق أهداف انطلاقا من التعليم الذي ينبغي أن يعكس مضمونه أبعاد المحتوي الوطني وأن توضع له مناهج مرتبط بنمو الأمة في مختلف المجالات .

2_أن تنمي الثقافة ذاتها في اتجاهين متنافسين حتى لايحدث أي خلل.

أولهما:عمودي كيفي ،يهدف إلى تعميقها ورفع مستواها عن طريق البحث العلمي والاحتكاك العالمية.

وثانيهما :أفقي كمي يسعي إلي توسيع قاعدة الثقافة علي نطاق الجماهير وتسطيحها حتى تتحقق لها السمة الوطنية في بعد شعبي يجعلها في متناول جميع المواطنين ،باعتبارها حقا مشروعا لهم ،وباعتبارها تخدمهم تنير لهم الطريق وتهي لهم فرص الوعي بالتنمية ،وباعتبارها بعد نابعة منهم بما لهم من مشاركة في إبداعها.

- المساهمة فيها ويشعره انه شريك في العملية.
- اعداد الافراد نفسيا وثقافيا لتقبل البرامج والمساهمة فيها، خاصة وان عملية التنمية تعتبر المشاركة الشعبية عنصر فعال فيها.

اثقافة والتنمية تأثير متبادل:

التنوع الثقافي كبعد لتحقيق التنمية المستدامة:

من خلال الإقرار الذي أقره إعلان اليونيسكو العالمي في مادته (3) بأن التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية، باعتبار التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد.فهو أحد مصادر التنمية بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حبث الرضا ببلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية مرضية.

لهذا تعد الثقافة ركيزة من ركائز التنمية وهو ما يستجيب أن تحترم نماذج التنمية خصوصية وهوية المجتمعات وأن تحترم ثقافة الأفراد وأن يتعدى التمكين الحقوقي ليشمل كل الفئات الهشة ويمتد إلى الأقليات والمهاجرين والشعوب

الأصلية. لأن التنمية تتم بالناس ومن أجلهم وهو ما يتقضي ضرورة إشراكهم في صنع القرارات ومختلف المسارات التي تهم حياتهم.

لقد أكد إلان ماكسيكو بشأن السياسات الثقافية لعام 1982 على الدور المركزي الذي تلعبه الثقافة في تحقيق التنمية واعتبار أن التنمية بدون ثقافة كالجسد بدون روح، وأن مفهوم التنمية يجب أن يمتد إلى تحقيق الرفاه الثقافي الذي لا يتحقق إلا بوجود برامج تنموية تضمن إستمراريته وديمومته.

على هذا الأساس يعتبر الحق في التنمية الثقافية للإنسان، أحد الحقوق التي تمثل رأس المال الإجتماعي يمكن تحويله إلى طاقة استثمارية عالية الإنتاجية، تؤدي إلى تطوير المعرفة والمهارات.

ولا يمكن الحديث عن الاستقرار السلمي للحياة، إلا في ظل إقرار حقيقي بحق كل فرد أن يعبر عن مكونات ثقافته، عبر نشر قيم السلم والأمن والديمقراطية، لأن السلم والأمن شرطان أساسيان لا يمكن دونها الحديث عن الثقافة في أي بلد كان.

وفيما يخص التنوع الثقافي في تحقيق التوازن البيئي وتحقيق الاستدامة، تبين الدراسات الثقافية أن هناك علاقة تبادلية بين التنوع الثقافي والبيولوجي واعتبارهم تراثا مشتركا للإنسانية يجب الإعتراف به، لأن الفرد يسعى دوما لإتباع حاجياته من جراء استغلال الموارد الطبيعية، فالتنوع الثقافي قد ظهر بالتزامن مع ظهور الحركات البيئية وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة" البيو ثقافي" الذي يعني تلك الوسيلة لبناء أشكال تحسيسية تربط الإنسان ببيئته الطبيعية وهو نتيجة حقيقة لعلاقة الترابط الوثيق بين التنوع الحيوي والتنوع الثقافي.

فالتنمية في تكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تتطلب إطار أخلاقي ليصبح التنوع الثقافي ضامنا للإستدامة وبالتالي تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك شيء ايجابي ودائم كشرط أساسي يستطع منه كل فرد أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئية والمساهمة في الحفاظ على الصحة العامة والوقاية الاحتياطية ضد الأخطار[1] البيئية طبقا لوجهات النظر الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل آمن من المشاكل البيئية، ومن أهداف الثقافة البيئية مايلي:

1- تحقيق الحماية والتطور المستدام للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني و كافة الأنظمة الايكولوجية من أجل الاستقرار والتحكم الطبيعي.

[1] - رابح بوحبيلة، التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة وتقييمه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 51، الطارف جوان 2019 ص 261.

2- حماية المصادر الطبيعية كالتربة، الماء الهواء، والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي وكأساس للتواجد الإنساني.

3- العمل على خط الترسيخ وتوسيع فضاءات وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وحفاظا على التنوع البيئي.

4- الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية والممكن تداركها.[1]

أهمية الثقافة في التنمية:

بعد فترة طويلة انشغل فيها الفكر التنموي بالقضايا الاقتصادية، ومن ثم بالمسائل السياسية والأيديولوجية، بوصفها مداخل لتجاوز حالة التخلف والإخفاق في مواجهة استحقاقات العصر، أخذ الفكر التنموي يولي المسألة الثقافية اهتماماً ما فتئ يتعاظم تدريجياً حتى غدت الثقافة في صلب العوامل التي تساهم في فهم وتفسير حالة التعثر في المسعى التنموي الذي تعيشه دول العالم الثالث والشرط الضروري لتجاوزها وفي، الوقت الذي عرف فيه مفهوم التنمية قفزة نوعية جديدة، عرف مفهوم الثقافة نفسه تطورا هائلا، ولم يعد يحيل إلى المعارف التي يتم تلقينها في المدارس العصرية . بل أصبحت مرادفا للرقي الفكري والأدبي والاجتماعي للأفراد والجماعات (ثقافة تنموية، ثقافة سياسية، ثقافة بيئية، ثقافة صحية، ثقافة تربوية، ثقافة تعايش، ثقافة الحوار، ثقافة قبول الاخر....والخ)، مما يعني انها اصبحت نظرية في السلوك بما يرسم طريق الحياة إجمالا، وبما يتمثل فيه الاطار العام الذي تتشكل فيه السمات العامة للجماعات، والمقومات التي تميزها عن غيرها من الجماعات بما تقوم به من العقائد والقيم واللغة والمبادئ، والسلوك والمقدسات والقوانين والتجارب والآداب والفنون، وطرق كسب العيش والسكن.

لذلك يرى "رومانيلي"ان وضع الثقافة في صميم سياسة التنمية يشكّل استثماراً أساسياً في مستقبل العالم وشرطاً مسبقاً لعمليات عولمة ناجحة تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنوع الثقافي، علماً بان تذكير مجمل الدول بهذه المسألة الأساسية يقع على عاتق اليونسكو[2]

يقول "دوني كوش": " والثقافة لا تتيح للإنسان التكيف مع بيئته فحسب، بل تتيح له إمكانية تكييف هذه البيئة لحاجاته ومشروعاته، بمعنى آخر، الثقافة تجعل تغيير الطبيعة أمراً ممكناً؟..

"ومثلما توفر الثقافة الأرضية المناسبة للتنمية وترفدها بمقومات الديمومة وعناصر النجا ح، تقوم التنمية بمعناها العميق بتوفير فرص وإمكانات تطور الثقافة، عبر تغييرها لمستوى ونوعية حياة الناس باعتبارهم غاية التنمية

[1] - رابح بوحبيلة، المرجع السابق،ص 262.

[2] - م.رومانيلي، (الثقافة والتنمية)، مقال منشور علي موقع اليونسكو-http://www.unesco.org/ar/cultural-diversity/culture-and-development/

ووسيلتها. أما التنمية التي لا تفضي إلى توسيع خيارات البشر ولا ترتقي بحياتهم، فلا تعدو أن تكون خطاباً أيديولوجياً لا يستحق المناقشة".

لو افترضنا أن التنمية تعني جهدا واعيا ومخططا من أجل توسيع الخيارات أمام كل إنسان لتوفير حياة أفضل له. فإن الثقافة تعتبر عنصرا فاعلا ومؤثرا في إنجاح برامج التنمية, فالثقافة تلعب دورا مهما بالنسبة لسلوك الإنسان- بل ويمكن ان تعتبر موجه لذلك السلوك- والتقدم الذي يحققه على المستوى الشخصي ومن ثم على المستوى الجمعي، ولذا فإن دور الثقافة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ليس موضع شك او جدل، فلابد من الاعتراف بالبعد الثقافي ضمن عملية التنمية.[1]

ويكمن التحدي الأكبر على هذا الصعيد في إقناع صانعي القرارات السياسية والفاعلين الاجتماعيين المحليين والدوليين بدمج مبادئ التنوع الثقافي وقيم التعددية الثقافية في مجمل السياسات والآليات والممارسات العامة، اذ جرت العادة في معظم دول العالم الثالث، ان تتم عملية توجيه خطط وبرامج التنمية من قبل النخبة الحاكمة في كل المراحل (تخطيط، تنفيذ، تقييم)، دون ان يكون للمجتمع اي دور في ذلك. لا سيما عبر الشراكات العامة والخاصة، والعدالة في توزيع فرص التنمية بين المجتمعات في الدولة الواحدة، مع اتاحة الفرص للمجتمع في المشاركة في كل المستويات.

ومن الصعب أن نتصور رفضا كاملا لدور الثقافة وتأثيرها على السلوك الإنساني، على الأقل، كعامل ضمن مجموعة من العوامل المؤثرة. وهناك الكثيرون من المهتمين في البلاد النامية — بما في ذلك البلاد العربية والإسلامية — الذين يرون أن للثقافة دورها المهم في التنمية، ويريدون أن يصلوا إلى فهم أعمق للجوانب الإيجابية والسلبية التي لها تأثير على التنمية في ثقافتهم، ويفكرون في إمكانيات التغيير الثقافي وسبل تحقيق ذلك التغيير.

"ان الثقافة وسيلة خطرة وفعالة لانها اكثر قدرة علي تثبيت التصورات والقيم والرؤى، وترسيخ المرجعيات الفكرية التي تصدر عنها المواقف الي ذلك قدرتها علي اختراق الحواجز واجتياز الموانع"[2]

مراجعة دور الثقافات المحلية:

من أكثر التعريفات التاريخية للتنمية الاقتصادية انتشارا في السابق التي تعتبرها عملية ممتدة لها عدة مراحل مختلفة تمر بها كل دولة بشكل لا يمكن تلافيه، بحيث يتخلص الفرق بين دولة متقدمة ومتخلفة في حقيقة أن الأولى مرت بالفعل في الدورة التاريخية التي ستمر بها الثانية بعد ذلك، واقترانا بذلك تلاءمت التنمية مع نموذج مرتبط

[1] - م.رومانيلي، المرجع السابق.
[2] - م.رومانيلي، المرجع نفسه

بقيم المجتمعات الغربية، وتم النظر إلى الثقافة كأداة قد تشجع أو تؤخر من النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية . وابتدأ ماكس فيبر بالدعوة لاستخدام ثقافة شعب عندما تكون لصالح التطور الاقتصادي للدولة، ومنه أتت أيضا فكرة تجاهل أو قهر الثقافة عندما تفهم كمعيق لذات العملية، فظهرة الفرضية الأداتية أو النفعية للثقافة في علاقتها بالتنمية.

في ظل منظور الحداثة تعكس ثنائية التقليدية – العلمانية — الرشادة التناقض بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة، ففي الأخيرة لا يزال الدين متغيرا مهما على عكس الوضع في الدول الأولى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أهمية العلاقات الأسرية والتوجه تجاه السلطة مع القبول النسب للحكم العسكري، وجميعها تمايزت ثقافة فيما بين العالمين المتقدم والنامي. تركز المجتمعات التقليدية على الدين والمعايير المطلقة والقيم العائلية التقليدية وعلى التجانس المجتمعي أكثر من الإنجاز الفردي. وعلى عكسها المجتمعات ذات القيم العلميانية الرشيدة لقد ارتبطت الحداثة بتقدم السوق والدولة في شكلها الرشيد، بينما تمت إدانة ثقافات الأقلية الخاصة بالشعوب المحلية، وتم وصفها بأنها متخلفة ومصيرها إلى الفناء.[1]

3-3 المحددات الاجتماعية والثقافية لتحقيق التنمية المستدامة:

قال العلامة الأنثروبولوجي كلود ليفي ستروي سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرن العلوم الاجتماعية أو لن يكون، ويرى العديد من المفكرية والمنظرين أنه يجب على العلوم الاجتماعية أن تكون عملية قبل كل شيء أي نافعة، وتتمثل هذه المنفعة في شكل الهندسة الاجتماعية غايتها التحكم في التصرفات البشرية والتبوء بها ويتمثل الغرض الجوهري في تطوير تقنيات لتسيير الحياة الاجتماعية.[2]

تقتضي التنمية المستدامة التفكير في مدى قابلية الطبيعة " البيئة والاقتصاد والمجتمع للاستدامة وهذه الإشكالية متنازع حولها بما أن الأمم والثقافات والجماعات البشرية والأفراد تأول مفهوم التنمية المستدامة وفق حاجياتها، فهكذا نرى البعض ممن يسعون لزيادة نسب استهلاكهم، ويركزون على التنمية الاقتصادية المستدامة، في حين أن البعض الآخر يسعى إلى حماية الأنواع المهددة بالإنقراض بدعم التنمية المستدامة للبيئة، بينما هناك من يركز على

[1] -باكينام الشرقاوي، المرجع السابق،، ص18.
[2] - مختار رحاب، المحددات الاجتماعية – الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، قراءة من منظور الأنثروبولوجيا المعاصرة، مجلة الحقيقة، العدد32، ص353.

التنمية البشرية من خلال المحافظة على القيم الإجتماعية والثقافية التي تؤول إلى ضمان الرفاهية للمجتمع والأولوية المعطاة لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.[1]

وإذا كانت العلوم الإجتماعية قد أسهمت منذ نشأتها وبطريقة خاصة في التغيرات والتحولات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة، فإن العلاقة التي يمكن أن يمتد بناؤها بين التنمية المستدامة والعلوم الاجتماعية يمكننا القول عنها أنها علاقة لها خصوصيات تميزها، وذلك أن طبيعة هذه العلاقة تتصل بعدد من المسائل الرئيسية يمكننا ذكرها كالآتي:

أ- مكانة الإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة" نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية:

من خلال النظر في جملة التعريفات التي قدمت بشان التنمية المستدامة يمكننا الإقرار بأن الإنسان شكل محور التعريفات المقدمة فحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الإهتمام، حيث يتم نسج التنمية حول الناس و ليس الناس حول التنمية، كما أكد المفكرون والمختصون على أن التنمية ينبغي أن تكون بمشاركة الناس ديقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ب- من الإنسان الاقتصادي إلى الإقتصاد الإنساني.

ت- العدالة والإنصاف:

تعتبر العدالة والإنصاف من أهم العناصر المدرجة ضمن فلسفة التنمية المستدامة، والمقصود بعنصر الإنصاف هو العدل والمساواة بين الأجيال البشرية الحاضرة والأجيال البشرية اللاحقة- التي لم تولد بعد- فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتوفرة، خصوصا ما نعيشه في عالمنا المعاصر من سيطرة [2] لقوى السوق الرأسمالية المتوحشة التي لا تراعي غالبا مصالح الأجيال اللاحقة.

أما النوع الثاني من الإنصاف فيتعلق بالتفاوت الحاصل بين سكان الدولة القطرية الواحدة، فغالبا ما نجد سكان دول العالم الثالث يعيشون بفرص غير متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية والخيرات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فالتخفيف من منحى الفقر وتحسين المستوى المعيشي هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول الغنية والفقيرة.

[1] -بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة محددات وتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، ص 302.
[2] - مختار رحاب، المرجع السابق، ص354.

ذلك أن عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد الطبيعية والاقتصادية والخدمات الاجتماعية يعرقل تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي، هذا إضافة إلى أن التنمية المستدامة تعني الحد من التقاوت المتزايد في الدخل، وعدم المساواة في الحصول على القروض وحيازة الأراضي خصوصا في الدول الصناعية.

بالإضافة إلى التفاوت الصارخ بين دول الشمال ودول الجنوب في ظل هيمنة مطلقة للرأسمال العالمي الذي يزيد هذا التفاوت اتساع يوما بعد يوم، ولذلك فمن شروط تحقيق تنمية مستدامة وإحداث توازن في العلاقات الاجتماعية الدولية هو ضرورة الأخذ بهذه القيمة الاجتماعية الإنسانية ألا وهي قيمة الإنصاف، والتي يمكنها أن تتحقق بدعم وضغط قوى المجتمع المدني والهيئات غير الر سمية العالمية.

ث- تنظيم النمو الديموغرافي، وإرساء سياسات رشيدة في توزيع السكان:

التنمية المسندامة من أهم معانيها فيها يتعلق بالأبعاد البشرية والسكانية هو العمل لتنظيم النو السريع والمتزايد للسكان، ذلك أن النمو السريع للسكان يتسبب في حدوث ضغط شديد على الموارد الطبيعية كتدهور التربة، والإفراط في استغلال الحياة البرية والبحرية، إضافة إلى تدمير المساحات الخضراء، كما يشكل النمو السريع للسكان عائقا أما السياسات الحكومية في توفير الخدمات.[1]

كما أن لتوزيع السكان أهمية فتركز السكان في المناطق الحضرية وزيادة الهجرة إليها نتج عنه نمو المدن بصورة كبيرة مما أحدث أثر سلبي على البيئة من خلال تركز النفايات وتراكم المواد الملوثة، مما أثر على السكان والنظم البيئية، كل هذا يستوجب التركيز على دعم وإنجاح التنمية الريفية والقروية، واعتماد سياسات الإصلاح الزراعي.

ج-الإستثمار في الإنسان التنمية البشرية:

يشكل الإنتاج- كما ذكرت سابقا- ضمن فلسفة التنمية المستدامة محور التعريفات المقدمة بشأنها، وهذا ما يستوجب الإهتمام والتركيز على إحداث تنمية بشرية من أجل تحسين مستويات التعليم، والرعاية الصحية، والرفاه الاجتماعي، وذلك إن إرساء تنمية بشرية ناجحة يؤدي إلى إمتلاك ضمانات واقعية لإحداث وإنجاح تنمية إقتصادية.

د- تنمية ثقافة المشاركة:

من الأمور الأساسية لنجاح التنمية المستدامة في أي بلد هو تدعيم الوعي بقيمة المشاركة من قبل الجماهير الشعبية، حيث تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهرة الديموقراطية، وذلك أن غياب المشاركة

[1] - مختار رحاب، المرجع السابق، ص355.

ينتج عنه إعفاء وعدم الإحساس بالمسؤولية، وتعطيل الطاقات المبدعة والخلاقة سواء على مستوى الأفراد أو الهيئات، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم أطر المشاركة الجماهيرية.

وقد يتبادر للأذهان أن المشاركة الشعبية في إستراتيجية التنمية المستدامة تعني تدخل كل شخص مما ينتج فوضى المشاركة والتخطيط والتنفيذ، وبالتالي غياب النظام والإرادات العليا غير أن المراد هو إيجاد نظم وهيئات وبناءات تنظيمية يتأطر من خلالها الأفراد ويشاركون في إستراتيجيات ومشاريع التنمية المستدامة، مما يولد لدى هؤلاء الأفراد شعورا بقدرتهم على صناعة مستقبلهم في أمان ودون مخاطر.[1]

هـ – تنمية ثقافة ترشيد الاستهلاك:

والمقصود بهذا هو الإعتماد على آليات اجتماعية تضبط السلوك الاستهلاكي للسكان، حيث يتم توفير الحصص الرشيدة من الاحتياجات دون الرقوع في الإسراف والتبذير، فغالبا ما يتبع الزيادة في حصص الاستهلاك زيادة في حجم المخلفات، وهذا على مستوى الدولة القومية أو القطر ية.

أما على المستوى العالمي فنجد هناك تفاوت بين أفراد الدول حيث نجد أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية كاستخدام الطاقة مثلا المتولدة من النفط والغاز والفحم، في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ثلاثا وثلاثين مرة ما يستهلكه الفرد في الهند، ويفوق في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عشرة أضعاف البلدان النامية كلية، وهذا ما يفرض ضرورة الحذر والانتباه من تحول الضغوط البيئية من الدول الغنية إلى البلدان الفقيرة. وهذا ما يستوجب تغيير أنماط الاستهلاك لموارد الطاقوية والنباتية وحتى الحيوانية خاصة الأنواع المهددة بالإنقراض، فمن مفاهيم التنمية المستدامة في أيامنا هذه لدى الدول الغنية هو القيام بتخفيضات متابعة ومستمرة من مستويات الاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك من خلال استحداث آليات تحسين مستوى الكفاءات وإحداث تغيير في ثقافة وأساليب الحياة الحالية.

و – دمقرطة الحكم من أجل الإدارة والمساءلة:

ويعني هذا خضوع من يملكون القرار وسلطة التسيير والإدارة إلى مبادئ الحوار والشفافية والرقابة والمساءلة عند الضرورة، وذلك لمنع حدوث وانتشار الفساد والمحسو بية والظواهر الأخرى التي تعيق نجاح التنمية المستدامة.[2]

[1] - مختار رحاب، المرجع السابق ، ص356.
[2] - مختار رحاب، المرجع نفسه ، ص357.

ز- تقليص الإنفاق العسكري:

تستوجب التنمية المستدامة في جميع دول العالم التخفيف من إنفاق الأموال على الأغراض الأمنية والعسكرية، وزيادة إنفاقها على إحتياجات التنمية.[1]

خلاصة الفصل: نستنتج من خلال ما تم إستعراضه ضمن هذا الفصل بأن المجتمع التواتي ثري ومتنوع، حيث ألمحنا إلى مكوناته العرقية وطبقاته المعيشية، وبأن ذلك التفاوت الطبقي لم يكن مدعاة للإخلال بنظام الجماعة، أو سببا في تولد مظاهر الترقل والتداعي، حيث شكلت تلك الطبقات وحدات اجتماعية منسجمة، ضمن إطار بنوي ووظيفي جامع، كنا صورنا جانبا هاما من العلاقات البينية العائلية التي تميزت بالإحترام والتقدير المتبادل بين أفرادها ومظاهر التضامن والتكافل دلخل المجتمع، كما تؤكد المصادر بأن المجتمع التواتي مجتمع محافظ أصيل تؤدي فيه العادات والتقاليد والأعراف دورا بارزا إذ تستمد سلطنتها من سيادة المذهب المالكي بالإقليم التواتي، وفي الأخير ذكرنا تلك العلاقة القائمة بين الثقافة والتنمية المستدامة .

[1] - مختار رحاب، المرجع ن السابق، ص358.

الفصل الخامس :

التنمية الفلاحية مبادءها وأثرها في المجتمع الواحاتي التواتي.

1- مبادئ التنمية المستدامة

2- التتنمية المستدامة والبيئة

3- التحولات التي شهدها المجتمع الواحاتي التواتي

تمهيد: إن المبادئ والمثل التي تكمن وراء التنمية المستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الأجيال العدالة بين الجنسين، السلام والتسامح، الحد من الفقر وصيانة البيئة، المحافظة على الموارد الطبيعية، العدالة الإجتماعية، ويحتوي بيان ريو على 27 مبدأ نذكر أهمها في هذا الفصل ، كما نذ كر أيضا تلك التغيرات التي أحدثتها الإستراتيجيات التنموية في المجتمع التواتي وعلى مكوناته الإجتماعية والثقافية .

1-مبادئ التنمية المستدامة:

ما ساعد في تحديد مبادئ التنمية المستدامة هو بروز تلك العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى والتي تقوم على مايلي:

- **مبدأ إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لاعداد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة.
- **مبدء المشاركة الشعبية:** وهي تمكن الهئيات الرسمية والشعبية في المشاركة الفعلية في إعداد ومتابعة خطط التنمية المستديمة
- **مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية:** ترشيد استهلاك الثروات الطبيعية من خلال الاعتماد على برامج اقتصادية مدروسة.
- **مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد:** الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا في إدارة التنمية الاقتصادية.
- **مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي:** تفادي التأثيرات السلبية في البيئة.
- **مبدأ التوفيق بين حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية:** أسلوب الحفاظ على التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.
- **مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة وتحديد وتطوير هيكلة الإنتاج والاستثمار والاستهلاك:** أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من الناحية الإقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية:الحق في الحياة والسعي للعيش في تحسن متواصل.[1]

[1] – بويحياوي صبرينة، التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة،، رؤية للمقاربات المفاهيمية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-2 ، 2014-2015، ص68.

في حين تشترك مجمل الدراسات والبحوث فيما يخص مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- **التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة:** يظهر من خلال تأثير كل منها على الآخر، حيث تتسبب التنمية في عدة مشاكل ايكولوجية من جراء التقدم الصناعي كالتلوث مثلا في المقابل يسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والفقر، في استنزاف الموارد الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم الإيكولوجية، كقطع الغابات وتردي الأراضي الخصبة لسد حاجات المجتمع، فضلا عن ذلك، فإن المشاكل البيئية ناجمة عن عدم إتباع استراتيجيات ملائمة تستخدم الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتحافض على البيئة، لأن هذه الأخيرة تتوقف عليها استمرارية التنمية.

وعليه فمهمة هذا المبدأ هي بالدرجة الأولى التوفيق بين وجهات نظر الدول المصنعة المهتمة بالمستقبل الايكولوجي للأرض ووجهات نظر الدول النامية التي تصبوا إلى تنمية اقتصادياتها.[1]

1-1-مبدأ العدالة الإجتماعية والإقليمية: ويسمى أيضا مبدأ التضامن بمعنى التضامن بين السكان وبين الأجيال، فالتنمية يستفيد منها الجميع ولن نستطيع الاستجابة للمتطلبات المختلفة إذا تم نسيان السكان أو الإقليم،[2] يشير مبدأ العدالة إلى إمكانية حصول الناس على حقوق متوازية في المجتمع من حيث المكانة والثروة، والتمتع بحصة متوازية والمشاركة المصنفة في عمليات التنمية من خلال السعي إلى إكتشاف مقومات التنمية.

وقد أكد ذلك العالم (جون رولس) بنظريته المعروفة حول العدالة، فهو لا يؤمن بمبدأ البحث عن الفائدة الشخصية كمبدأ لتنظيم المجتمع، لانه يؤمن بمبدأ ايجاد توازن ملائم بين طلبات المنافسة على ثروات البلاد إذ ليس من المعقول أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون برفاهية وتؤخذ حقوقهم في الثروة الوطنية وتضاف إلى حقوق غيرهم.

واستنادا على أفكار هذا المبدأ فإن رولس يؤسس نموذجا واضحا للعلاقات المجتمعيية معتمدا على تيارات الفلسفة اليونانية القديمة الداعية إلى مبدأ الإنصاف والعلاقات المنصفة بين الناس ويؤكد على أن العدالة هي اسستقامة العلاقات بين الأشخاص وتناسق المجتمع، لأن في ذلك ضمانة طويلة الأمد لجدية وحيوية أي نظام اقتصادي واجتماعي،وفي ذلك أيضا ضمان للتنمية المستدامة.

[1] – بوزغاية باية، المرجع السابق،ص 143.

[2] – رديب، م مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009.

فعلى الجيل الحاضر المحافظة على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة،وفي الوقت ذاته لانه لا تتحمل الأجيال الحاضرة أعباء غير معقولة لمواجهة احتياجات المستقبل غير المحددةولكن على العكس يجب إعطاء مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق أهدافها حسب القيم الخاصة بها، كما يجب على كل جيل أن يقدم لأعضائه حقوقا عادلة في استغلال تراث الأجيال السابقة وأن يحافظ على هذا الحق للأجيال المقبلة، وذلك بمجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان الدولية القائمة حاليا.

لذا يجب على كل دولة أن تسعى على ممارسة الأنشطة في حدودها أو تحت إشرافها بأن لا تسبب أضرار يمكن أن تمس بحياة الأجيال الحالية والمقبلة.[1]

1-2-مبدأ الحيطة والتحفظ: وعليه يجب العمل على ضمان حماية البيئة من أية آثار ضارة متوقع حصولها، قد لا تحدث أبدا وإن حدثت تكون في المستقبل ومرتبط كليا بمدأ التنمية المستديمة وتأكيد لذلك تهدف العديد من التدابير المتعلقة بالمحافظة على البيئة وتلبية الاحتياجات الإيمائية للأجيال الحالية والمقبلة، مستعينة في ذلك على بعض المبادئ ويتم ذلك عن طريق اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكاليف للوقاية من تدهور البيئة والإسهام في التنمية المستديم، ليصبح هذا المبدأ وسيلة وأداة لتحقيقها.[2]

ولأن تأثير التصنيع والنمو الاجتماعي والاقتصادي على الأوساط البيئية يحتاج إلى يقضة وتنبيه كبيرين وإلى الملاحظة المستمرة وشبكات المراقبة، كما يستدعي هذا المبدأ أيضا الحكمة في اتخاذ القرارات فعندما تكون الأسباب غير واضحة فإن ذلك يدعو إلى إعطاء الأولوية لخطوات وقائية أكثر منها علاجية، وهذا يستلزم التصرف قدر الإمكان في الأسباب أكثر من الآثار والنتائج.

1-3--مبدأ التمكين و المشاركة:

إن مفهوم التمكين يعد من المفاهيم الرئيسية في تأكيد مقومات التنمية المستدامة، وتعني كلمة التمكين ان الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وهذه يجب أن لا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم.

[1] – بوزغاية باية، المرجع السابق، ص143.

[2] – بوزغاية باية، المرجع نفسه، ص145.

وإن المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات اوسع في توجيه مصيرهم و فتح مجالات عمل جديدة، للحصول على وسائل انتا ج وعمل ولو متواضعة.وليس من الإنصاف ان تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية.

من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة المشاركة في الحياة السياسية، وتقوية الهيئات المهنية والمدنية لكي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسايسية ومحاولة التأثير في اتخاذ القرارات.

لإمكانية تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإيكولوجية يتوجب السعي إلى إشراك جميع المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة فعلى الأفراد والجماعات مسؤولية حماية وإدارة الموارد بكيفية مستديمة، وتخص هذه المشاركة الفئات كالنساء والشباب، والسكان الأصليين والجماعات المحلية، النقابات والفلاحين،والنخبة العلمية.

وهذا بهدف اتخاذ قرارات أفضل وإمكانية تطبيقها بفعالية أكبر من أجل حماية وحفظ وتحسين حالة البيئة وضمان تنمية مستديمة معقولة معقولة ايكولوجيا.[1]

1-4- **مبدأ التقارب الاجتماعي**: إن تطبيق هذا المبدأ يركز على تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة وعدم تهميش فئات واسعة من المجتمعات وتطور التمكين والمشاركة وتثبيت مبدأ المساءلة وحسن الإدارة،[2] وفي هذا الجانب تمنح للتنمية اولوية في تأمين (الرأسمال البشري) وتؤكد لنا تجارب الغرب في مجال التنمية أن كافة الجهود البشرية المتوجهة نحو تنظيم الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ونحو الإبتكار العلمي والتطبيقي، جميعها تعد من العناصر التي تجعل في التصاعد معدلات الدخل الوطني.[3]

وتستند مبادئ التنمية المستدامة على ركائز أسياسية، تصب في خمسة محاور وهي:

التنمية المتوازنة: فهو يشمل كل من التوازن بين عوامل الإنتاج، بين العرض والطلب في السوق، بين الأنظمة الإقتصادية المتعددة وبين الأنشطة الاقتصادية والمالية والاجتماعية كذلك بين الجيل الحالي والأجيال القادمة والتوازن بين الإنفاق والاستثمار...الخ.

[1] – بوزغاية باية، المرجع السابق، ص144.

[2] –ايمان محمد الطائي، حسن حسن حمود الفلاحي، المرجع السابق، ص28.

[3] – ايمان محمد الطائي، حسن حسن حمود الفلاحي، المرجع نفسه، ص29.

- **يشمل مختلف انشطة المجتمع:** أي عدم اقتصارها على الجانب الاقتصادي بل يشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية، كما أنها تشمل مختلف شرائح المجتمع دون تمييز.[1]

الاستثمار الأمثل للموارد والجهود: أي الاختيار الأفضل لأنظمة العمل في الخطيط والتنفيذ والمراقبة على كافة المستويات والأنشطة، للوصول إلى مستوى أداء جيد لتحقيق أفضل النتائج من حيث معدلات النمو ونوعيته وبأقل التكاليف واعتماد أنماط في الإنتاج والاستهلاك تنسجم وأهداف التنمية المستدامة.

- **اعتماد مبادى العدالة:** هناك ارتباط كبير بين تحقيق التوازن ومبادئ العدالة، إن تطبيق مبادئ العدالةيتحقق بموجبها عملية التوازن للمتغيرات المرتبطة بالعملية التنموية، وفق الأسس والضوابط التي تعتمدها مبادئ العدالة والإنصاف في إدارة العلاقات الدولية بين المجتمعات العالمية.
- **مشروعا السلام:** وتشمل استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، وحمايتها من الإسراف وضمان مصالح الأجيال القادمة، دون حصول إضرار في الأنظمة البيئية، ويتم ذلك بتطبيق أفضل التقنيات وأنظمة العمل المتطورة، واعتماد استراتيجيات من شأنها تحقق التوازن بين الاستهلاك والانتاج والمساواة في الحصول على فرص متساوية للعمل وحصول كافة أفراد المجتمع على حقوقهم من الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم... الخ.[2]

2-التنمية الستدامة والبيئة:

إن الإرتباط بين البيئة والتنمية إرتباط قوي، لأن حماية البيئة من التلوث عنصر أساسي من هناصر التنمية المستدام،[3] إن تحقيق أغراض التنمية المستدامة رهينا بما تقدمه وتوفره البيئة من موارد طبيعية حيث لا مجال للتنمية بدون تةفر الموارد الطبيعية، وهذا يعني أن العلاقة بينهما علاقة طردية وطيدة، كما أن استرمرا توازن هذه العلاقة يتطلب النظر إلى الممارسات والتصرفات والسلوكيات، أي أن التنمية رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية.

[1] - بويحياوي صبرينة، المرجع السابق، ص 69.

[2] - بويحياوي صبرينة، المرجع نفسه،ص 70.

[3] - عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة سعد دحلب البليدة، 59،2009.

فالإنسان هو المحرك للتنمية وهو الطامح إلى النمو دائما، ولهذا فإن العلاقة التي تربط التنمية الريفية بالبيئية تسير في اتجاه واحد من البيئة إلى الإنسان، وبحيث تزود البيئة الإنسان بالموارد الطبيعية وتضع نفسها وهن إشارته بينما هو يأخذ ويستغل ويحول ويحدث الخلل، والبيئة بحكم ما يسود داخلها من نظام وتفاعل بيم مختلف مكوناتها قادرة على إمتصاص الإختلالات التي يحدثها الإنسان ما لم يتجاوز هذه الإختلالات حدا معينا، وإذا تجاوزت هذا الحد وهو ما يحدث حاليا، فإن التنمية تصبح على المدى الطويل عاملا هداما قد يكون له تأثيرات ضارة على البيئة يصهب تداركها.

وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين البيئة و التنمية يجب أن تكون متوازنة من أجل الحفاظ على البيئة وفي ذات الوقت إستمرار التنمية وذلك للتوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة.[1]

لقد وصلت العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة إلى مرحلة حرجة تقتضي سرعة إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة، بما يعيد لها توازنها، ولهذا نعالج في هذه النقطة الموارد الطبيعية محور هذه العلاقة بين التنمية المستدامة و البيئية.

- الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة: لقد إهتمت الدراسات الإقتصادية والتنموية بالموارد النادرة واعتبرتها ذات قيمة إقتصادية، وأهملت الموارد الحرة كالهواء والماء واعتبرتها ليست ذات قيمة إقتصادية وبالتالي فإن عدم الأخذ كل من البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان عند رسم السياسات الإقتصادية، وبالتالي فإن عدم الأخذ كل من البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان عند رسم السياسات الإقتصادية للدول، والإسراف في استعمالها يشكل مشكلة تستحق الإهتمام، ويرجع إهمال الموارد الحرة إلى أن التحليل الاقتصادي التقليدي قد اقتصر على تناول الظواهر المتعلقة بالسوق فقط، وإهمال الجوانب الأخرى.

[1] –سم الاعلي عمار، حساسية البيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة، بين العوائق الطبيعية، التدخلات الإرتجالية وأفاق التنمية المستدامة نظرات متقاطعة" الزيبان نموذجا.، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد السابع، جوان 2019،ص 41.

3- التحولات التي شهدها المجتمع الواحاتي التواتي:

3-1- التقسيمات الإدارية: ونظرا لمجمل التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر بعد الإستقلال حدث توقيع للمراكز العمرانية وإعادة توزيعها وفقا لأدوارها الجديدة ومن ثمة إعادة تنظيم المجال من خلال عدة سياسات متباينة لعل أبرزها التقسيمات الإدارية المتعاقبة .[1]

فبعد أن كانت توات دائرة تابعة لولاية الساورة أصبحت ولاية بعد التقسيم الإداري سنة 1974م مشكلة من ثلاثة دوائر وهي أدرار، تيميمون،ورقان و10 بلديات ومواصلة واستمرارا للأهداف التي أفرزتها التنظيمات السابقة من أجل القضاء على الفوارق المجالية وتعبا للضروف الإقتصادية والإجتماعية جاء التنظيم الإداري لسنة 1984م تطبيقا لقانون رقم 84/08 الصادر في 04 فيفري 1984 وانجر عن هذا التقسيم 28 بلدية في ولاية أدرار.

ونظرا لمختلف التقسيمات الإدارية التي شهدتها الجزائر في إطار إعادة التنظيم والهيكلة الإدارية لولايات الوطن بعد الاستقلال (1984،1963،1974) فإقليم توات حسب آخر الترقيات الإدارية تتكون من 11 دائرة و28 بلدية، تتشكل من 294 قصرا تتوزع أغلبها على محور الطريق الوطني رقم 06، فشهدت القصور المرقاة تطورا وظيفيا وأصبحت مراكز رئيسية إضافة إلى مقرات البلديات الأخرى التي هي في الأصل قصورا تم تأهيلها بمختلف التجهيزات والخدمات المتعددة ساهمت في خلق ميكانيزمات جديدة سواء في طبيعة النشاط الإقتصادي وكذا حركية السكان.[2]

3-2- التحولات العمرانية : بدأ توسع المجال العمراني للمراكز العمرانية لتوات بداية دخول الاستعمار الذي عمل على إقامة منشأة عسكرية ومكاتب عبر بعض القصور البارزة في المنطقة.

[1] - محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص 42
[2] - محمد عبد الكريم، المرجع، نفسه، ص 43.

كما جاء تدخل الدولة بعد الاستقلال جليا من خلال مخططات التعمير والتي خصت بشكل عام بالمراكز العمرانية الرئيسية بداية سنوات الثمانينات، فبالنسبة لمدينة أدرار والتي شهدت نمو مجاليا سريعا في غضون فترة وجيزة كاستجابة لسياسة التعمير من خلال المخططات (PDAU-PUD) والبرامج السكنية التي عرفتها المدينة نظرا للهجرة التي شهدتها من مختلف قصور الولاية وكذا التوافد الكبير من ولايات الوطن من بين هذه المشاريع نجد:

- **برنامج التجزئات السكنية:** للحد من النقص الكبير وإعطاء المواطن حق المشاركة في بناء مسكنه (وتعني تجزئة وتقسيم ملكية عقارية كبيرة)على نحو حصص متفاوتة المساحات بهدف إنجاز مباني موجهة لنشاط معين (سكني، تجاري، صناعي) كما يحدد ذلك المرسوم التنفيذي 176/91، جاءت التجزئات السكنية ضمن عمليات التوسع خارج نطاق القصور والتي تعتبر النواة الأولى للإستقرار لتكون وحدات سكنية جديدة.

إما إجتماعيا ساهمت هذه التجزئات في إحداث التوازن الإجتماعي وحصول بعض الطبقات على قطع أرضية كانت تشغل الكاهل للحصول عليها.

- **السكن الريفي:** آلية لإعادة تشكيل القصور تهدف إلى ترقية الفضاءات الريفية وتثبيت السكان المحليين ويرمي إلى مساهمة الأسر في بناء السكنات في محيطهم الريفي،في هذه الحالة تكون مساهمة المستفيد بتخصيص قطعة أرض ملكا له ومساهمته في عملية البناء وهذه مالخصته مختلف القرارات وكذا التعليمات الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 31 جويلية 2002 الضاربة والمقننة لكيفيات انجاز ومتابعة مختلف عمليات البناء الخاصة بالسكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية حيث وصلت قيمة الإعانة عام

2013م إلى 1000000 دج وهذا وفقا لأحكام المادة من قرار الاستفادة من أجل بناء مسكن جديد.[1]

- **السكنات الإجتماعية:** إنشئت جميع صيغ السكنات الإجتماعية بالمراكز العمرانية الرئيسية وظهرت في شكل تكتلات عمرانية لتساهم بذلك في عملية التوطين خارج القصور بأشكال هندسية وأنماط عمرانية حضرية جديدة. حيث تتشابه مساكن الكتلة الواحدة في الشكل وعدد الغرف، تبنى هذه المساكن من طرف الدولة ويشرف عليها ديوان الترقية والتسيير العقاري، أما عن الصيغ السكنية الإجتماعية فتوجد إضافة إلى السكن العمودي الإيجاري (LPL) نجد السكن التساهمي (LSL) إضافة إلى السكن الوظيفي، السكن الترقوي والإجتماعي.و تجدر الإشارة أن السكنات التساهمية اقتصرت على مقرات الدوائر دون سواها بينما تواجدت الصيغ الأخرى بمقرات البلديات فيما اقتصر نصيب التجمعات الثانوية والقصر على بعض المساكن الوظيفية لفائدة قطاع الصحة والتعليم.[2]

3-3- الإعتماد على موارد اقتصادية جديدة:

إن التحول الإجتماعية والإقتصادي الحاصل بالمجتمعات التواتية مرهون بما يحدث في التطورات الوظيفية والإدارية التي تعرفها تلك المجتمعات سيما أن أغلب الساكنة يعيشون الآن في أوساط ريفية.

فبعد الإستقلال أخذت البنية الإقتصادية لتلك المجتمعات تتغير وبدأت ملامح المراكز تظهر بعد الترقيات الإدارية وتوجهها إلى وظائف إقتصادية أخرى (خدمات، صناعة، أشغال عمومية)3 وإن ترك الفلاحة والتوجه نحو قطاعات أخرى من صناعة وخدمات عمومية يعتبر تحولا جليا في البنية المهنية في توات بإعتبارها منطقة كانت فيها الفلاحة هي الوظيفة السائدة.

[1] - محمد عبد الكريم، المرجع السابق ص 85.
[2] - محمد عبد الكريم، المرجع نفسه،ص 88.
[3] - محمد عبد الكريم، المرجع نفسه، ص108.

بروز تجارة الجملة و يتضح هذا من خلال تحليل البنية التجارية والأصول الجغرافية لتجار مدينة أدرار في السنوات الأخيرة، وقدوم فئة كبيرة من التجار الشباب من شمال الجزائر .تدل هذه المعطيات على تنامي الدور الجهوي لهذا المركز الحضري وتطور التبادلات التجارية في الإقليم الصحراوي .كيف لا وقد بلغ عدد تجار الجملة 520تاجر ً ا، في حين قدر عدد تجار التجزئة ب3075 تاجر .تتركز طبيعة هذه النشاطات بالنسبة لتجارة الجملة على التجارة الغذائية، تجارة مواد البناء، الخردوات والملابس، أما بالنسبة لتجارة التجزئة فتتميز بظهور التجارة النادرة مثل الصياغة، المجوهرات، الاثاث...الخ، ساهمت هذه الحلقات التجارية في ربط مدينة أدرار بشبكة التبادلات الوطنية عبر محاور تجارية كبرى متخصصة باتجاه التجمعات الحضرية الكبرى بشمال البلاد كوهران وغرداية وسطيف وغيرها من المدن.[1] وبعد أن كانت الفلاحة نشاطا رئيسيا أصبحت اليوم نشاطا ثانويا يمارس بعد انتهاء العمل في القطاعات الأخرى أو العطل أو نهاية الأسبوع، إذ يتمثل النشاط كواجب عائلي لدى البعض أو كممارسات إعتبارية يقوم بها كل أفراد الأسرة.[2]

- **عمل مأجور ومصادر إقتصادية جديدة:**

فالقصوري امتهن الفلاحة كنشاط سام في فضاء الواحة- القصر وبرزت تمثلاته من خلال التراتيبة الإجتماعية في غياب أنشطة بديلة، كما أن ذاك النشاط الوحيد لم يحقق العوائد الإقتصادية، بعد الاستقلال أخذت البنية الإقتصادية لتلك المجمعات تتغير وبدأ ملامح المراكز تظهر بعد 3الترقيات الإدارية وتوجهها إلى وظائف أخرى (خدمات، صناعة، أشغال عمومية...) ذات طابع حضري مع نشوء علاقات تبادلية وحركية مجالية ساهمت فيها شبكة النقل والطرق مما أدى إلى تغير قاعدتها الإقتصادية وهذا

[1] - بدر الدين يوسفي، مدينة أدرار وفق السياق الحضري الجديد، نحو إعادة تنظيم المجال الجهوي للإقاليم الصحراوية الجنوبية الغربية للجزائر، مجلة إنسانيات ،ص 10.
[2] - محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص114.
[3] - محمد عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 107

ما تأكد من خلال نتائج الدراسة الميدانية، إذ عرفت المنطقة تولد أنشطة خدماتية ووظائف إدارية خاصة بالمراكز العمرانية.[1]

3-4- التجهيزات التعليمية والتكوين:

يعتبر التعليم أحد المؤشرات الأساسية للتنمية الإجتماعية لذلك نجده من أولويات مختلف السياسات من اجل إنتاج وتكوين الإطارات والكفاءات.

حيث تتوزع الهياكل التعليمية الإبتدائية في إقليم توات عبر كافة القصور، وإقتصار الطور الثانوي على مستوى مراكز البلديات إذ تعتبر الأطوار الإبتدائية القاعدة الأساسية لتلقي الخدمات التعليمية لأنها تظم فئة عريضة من التلاميذ فشهدت المنطقة تغطية واسعة شملت جميع القصور بمعدل إبتدائية بكل قصر، في حين ضمت بعض المراكز الرئيسية أكثر من ابتدائية على غرار مدينة ادرار التي ضمت 27 مؤسسة وقان التي ضمت 5 مؤسسات، بينما توزعت الهياكل التعليمية للطور المتوسط بمقرات البلديات وبعض التجمعات الثانوية ذات التركز السكاني إذ تضم كل بلدية معدل متوسطين تقريبا.

أما خدمات الطور الثانوي للتعليم فإن المؤسسات التعليمية تتمركز بمقرات البلديات، كما أن توزيع هذه الثانويات مرتبط بعدد التلاميذ المتواجدين في كل بلدية، حيث تضم مدينة ادرار لوحدها 6 ثانويات في حين ضمت مقرات الدائر (تسابيت، فنوغيل،زاوية كنتة، رقان) ثانويتين بينما مقرات البلديات الأخرى مؤسسة واحدة.[2]

التعليم العالي: يعد معهد الدراسات العليا الإسلامية الذي أنشأه الشيخ محمد بالكبير بداية التسعينات اللبنة الأولى لتأسيس مؤسسة علمية أكاديمية بمدينة أدرار، أسفرت بعد ذلك على تجسيد مشروع الجامعة

[11] محمد عبد الكريم، المرجع نفسه،ص 108
[2] - محمد عبد الكريم، الرجع السابق،ص 129.

سنة 2001 م1، تقدم هذه الجامعة خدمات تعليمية ذات تخصصات علمية متعددة،وتضم 5 كليات (كلية الأدب واللغات، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، يصل نفوذ الجامعة حسب الأصل الجغرافي للطلبة جميع أقاليم الولاية بل تتعداه خارجها، طلبة من ولايات الشمال (البيض وسعيدة) إضافة إلى وجود طلبة أجانب من مالي والنيجر وفلسطين والصحراء الغربية.2

3-5- التجهيزات الصحية بتوات:

تعتبر التجهيزات الصحية من أهم الوظائف الخدماتية، يعتمد نظام الخدمات الصحية بإقليم توات على القطاعات الصحية بإختلاف التجهيزات المتوفرة في كل منها بإضافة إلى العيادات الطبية الخاصة والصيدليات، ووصل عدد القطاعات بولاية أدرار إلى ثلاثةهي قطاع أدرار، قطاع رقان ، قطاع تيميمون وتشمل هذه القطاعات التجهيزات التالية:

المستشفيات: يضم القطاع مستشفيين بمقر الولاية وآخر بتيميمون ومستشفى آخر برقان، وآخر في أوقروت قيد الإنجاز، حيث رأى مستشفى أدرار النور منذ الفترة الاستعمارية، وتم تحديثه بعد الاستقلال في إطار تطبيق سلم التجهيز، ويتألف هذا التجهيز من 330سرير ً ا، موزعين على الاختصاصات التالية : الجراحة العامة، الأشعة، التخدير، أمراض النساء.

أعطت سياسة الدولة لتزويد المناطق الجنوبية بالأطباء المتخصصين ثمارها، إثر تطبيق مبدأ الخدمة المدنية على الأطباء الشباب المتخرجين من الجامعات، فأصبح يتكون هذا الطاقم من أطباء جزائريين، بعد ما

[1] - بدر الدين يوسفي، المرجع السابق ،ص 9.
[2] - محمد عبد الكريم، المرجع السابق، ص130.

كان جل الأطباء أجانب في بداية التسعينيات، انعكس ذلك بتطور نوعية الخدمات الطبية، والتغطية الجغرافية لهذه المنشأة.1

العيادات متعددة الخدمات: وهي متوفرة في كل بلديات الولاية، فيما تحتوي بلدية أدرار على ثلاثة منها.

قاعات العلاج: تتواجد قاعات العلاج في كل بلديات القطاع الصحي بأدرار بإجمالي 49 قاعة علاج إذ تتواجد في القصور الثانوية ذات التركيز السكاني الكبير.

العيادات الخاصة: تعد العيادات الخاصة بتوات قليلة وتتركز أغلبها بمقر الولاية وفي إختصاصالت متعددة(طب العيون، والأمراض الصدرية، جراحة الأسنان وغيرها...)

3-6- شبكة الطرق المهيكلة للمجال التواتي:

إن التطور الذي عرفته شبكة الطرق في ولاية أدرار من جميع أنواع الطرق سواء أكانت وطنية أو ولائية وحتى بلدية وخاصة في منطقة صحراوية مترامية الأطراف.

أ- **الطرق الوطنية:** تمتد الطرق الوطنية بطول 2313,6 كلم أي مانسبته 70,42 % من مجموع الطول الكلي لشبكة الطرق بولاية أدرار.

الطريق الوطني رقم (06) الرابط بين بشار ورقان والطريق الوطني رقم (51) الرابط بين غرداية وتيميمون والطريق الوطني رقم (52)الرابط بين رقان وعين صالح مرو را بأولف.

تعد الطرق الوطنية المحور المفضل للتبادلات الناتجة عن مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي أو الإقليم

[1] - بدر الدين يوسفي، المرجع السابق، ص8.

ب – **الطرق الولائية:** تلعب هذه الطرق دورا مكملا للطرق الوطنية إذ تنساب هذه الشبكة في كل الإتجاهات مغطية بذلك المجال التواتي تقريبا ، تربط مختلف الطرق بالطريق الوطي رقم (06) يبلغ طولها في إجمالي تراب الولاية حوالي 517,98 كلم وتبلغ 21 طريقا ولائيا.

للطرق الولائية وظيفة إقتصادية كما لها دور فعال في تنظيم المجال،حيث تصل المجتمعات ببعضها البعض إذ تساهم في ربط كل أجزاء الإقليم.

ج– الطرق البلدية: يتمثل دورها في ربط القصور أو التجمعات القصورية خاصة بالطريق الوطني وكذا بالطرق الولائية ومن ثمة بالمراكز الحضارية تبلغ طولها بالولاية 453,65 كلم أي ما يمثل نسبة 13,81% من اجمال طول الطرق كما يبلغ عدد الطرق البلدية 99 طرقا، كما تنتشر هذه الطرق بشكل كبير نظرا لارتفاع عدد المجتمعات الريفية وضرورة فك عزلتها وربطها بأحدى الطرق الوطنية أو الولائية الأكثر فعالية وهذا قصد التنقل والحركية الدائمة بين مختلف المراكز.[1]

تحول المهن في توات حتمية فرضتها تواجد قطاعات أخرى إلى جانب الفلاحة

إن التحول الإجتماعي والإقتصادي الحاصل بالمجتمع التواتي مرهون بما يحدث من تحولات وتغيرات في التطورات الوظيفية والإدارية التي تعرفها المجمعات سيما وإن أغلب الساكنة يعيشون الآن في أوساط ريفية، فالاستحداثات في البنية الثقافية هي المنطلق الرئيسي للتغير والتحول في التركيبة المهنية لسكان القصور. والتي بدورها عرفت تدجات من خلال التنظيمات الإدارية وما أعقبها من مجموع التجهيزات والمرافق الخدماتية التي دعمت بها المراكز خصوصا ومختلف السياسات التنموية التي مست القصور عموما.

خلاصة الفصل:إن تحقيق التتنمية المستدامة يتطلب تحقيق مجموعة من الأنظمة الثابتة التي يجب أن تتجسد في واقع الحياة الإنسانيةأبرزها نظام إجتماعي ونظام سياسي ونظام إقتصادي ونظام إنتاجي

[1] -محمد عبد الكريم، المرجع السابق،ص 66.

فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد

4-عرض وتحليل نتائج التساؤل الأول:

تحليل بيانات حول توافق استراتيجيات التنمية الفلاحية مع البنية الثقافية والإجتماعية لمجتمع توات:

ويندرج تحت هذا المحور خمسة أسئلة:

السؤال الأول: هل هناك تعاون بينك وبين جيرانك؟ وما شكل هذا التعاون؟

ترى الحالات التالية (01،05،06،20،24، 26، 29، 30) أنه يوجد تعاون بين الجيران في عدة مجالات وبشتى الأشكال، في حين ترى الحالات التالية(02، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 16، 17، 18، 21، 23، 25، 27، 28) أنه لا يوجد تعاون إلا إذا كان تطوع أو إستدعاء من طرف أحد الجيران، أما الحالات التالية (03، 13، 14، 15، 19، 22) أن التعاون يكمن فقط في الرأي وتبادل الأفكار، أما التعاون البدني فلم يعد موجود.

من خلال إجابات المبحوثين نلاحظ بأن 15 مبحوث من مجوع 30 مبحوثا قالوا بأنه لا يوجد تعاون آلي إلا إذا كان تطوع أو إستدعاء من أحدهم، في حين نرى 08 مبحوثين قالوا بأنه يوجد تعاون بين الجيران، و06 مبحوثين قالوا بأن التعاون يمكن فقط في تبادل الأفكار والآراء ، ومنه فإن التعاون المجتمعي بين الجيران وأفراد المجتمع أو ما يعرف بالتويزة من النظم القديمة التي كانت لها مكانتها الاجتماعية بين ساكني إقليم توات عموما أما حاليا فقد تغيرت في أغلب المجالات كالفلاحة، إذ لم يعد يتم ذلك كما كان في السابق وهذا راجع إلى توفر المكننة والآلات الحديثة وهذا ما إستخلصناه من خلال إجابة المبحوثين ، و يعبر عن هذا أحد المبحوثين حين قال " الفلاحة الحالية كلش شيء بالآلة وهي اللي تخدم كلشي"، وتم استبدال الجهد الجماعي العضلي بالجهد الآلي وبمواد وآلات حديثة توفر جهد الإنسان وتوفر له الوقت، خاصة وأنه يتم بدعم من الدولة في إطار سياسة دعم وتشغيل الشباب، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع التعاون وفعل التويزة كممارسة ذات وظيفة إقتصادية وإجتماعية لدى السكان، مما يعني أن ظهور الآلة ساهم في تغير تلك العلاقات والروابط الإجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع التواتي كالتعاون.

إن تلك الروابط والعلاقات الإجتماعية كالتعاون و التماسك الذي كانت تتميز به التركيبة الإجتماعية **يؤكد ابن خلدون في كتابه المقدمة على فكرة:" أن الإنسان من أجل قضاء حاجاته هو مضطر أن يتعاون مع**

الآخرين".التواتية بدأت في الفتور الضعف نظرا لإعلاء المصالح الشخصية والنزعات الفردية على مصالح الجماعة، وهذا بفعل تلك السياسات التي رسمتها الدولة لتحقيق التنمية ، فتناقصت بذلك أشكال العمل الجماعي كالتعاون والتويزةخاصة بعد توفر الآلة وإنشغال الأفراد بممتلكاتهم الفردية. وقد كان في وقت قريب التعاون والتويزة واجب وضرورة مجتمعية ومن لا يقدم المساعدة يتعرض للنفي المجتمعي وينبذ من طرف السكان، وهناك من لا يلبي النداء ولا يهمه واجب ولادين، الأمر الذي يؤكد تناقص التعاون و العمل الجماعي بين سكان المنطقة بسبب مادية الناس وأنانيتهم والبرغماتية التي طغت على تفكيرهم.

ونلاحظ أيضا إنتقال التعاون والتضامن المجتمعي من تعاون آلي الذي يسود في مجتمعات تقليدية، إلى تعاون عضوي وهو نتيجة حتمية لظاهرة تقسيم العمل كما يؤكد ذلك **دور كايم في بحثه حول نماذج التضامن الاجتماعي، حيث يؤكد بإن المجتمع الحديث يستتبعه تطور مستمر للفردية والأنانية ويميل فيها الفرد بأنه منعزل عن الهيئة الاجتماعية،** فنتصرت الفردانية في المجتمع وظهور ما سماه دور كايم بالتضامن العضوي في المجتمع، وكلما توفرت الآلات قل التعاون والتماسك المجتمعي، فمع ازدياد معدل الحداثة والمدنية تقل العلاقات الحميمية بين أفراد المجتمع ويزاد تنافسهم وترتفع نفقات المعيشة، وتزاداد العزلة الإجتماعية مما يشجع على الفردية والإنطواء وتصدع التفاعل السوي.

لكن هذا لا ينفي وجود تعاون بين أفراد المجتمع في بعض الحالات القاهرة والأعمال التي تتطلب جهدا وأفراد أكبر والأعمال التي لا تقوم بها الآلة كتغية البيوت البلاستيكية وغيرها.

لقد كان للدينامية الاقتصادية والمجالية المتمثلة في تلك الاستراتيجيات التي تنفذها الدولة ومختلف المصالح الفلاحية بالمنطقة وتوفر الآلات الفلاحية ، أدت إلى تفكك النظام التقليدي حيث بدأت العلاقات الاجتماعية تندثر وتزول بموت الأجداد والآباء فناقصت بذلك أشكال العمل الجماعي بمافي ذلك التويزة، وتغير العلاقات والروابط الإجتماعية وهذا الأمر مس بالبنية الإجتماعية بالمنطقة المبنية على أواسر الترابط والتآخي والتعاون بين الأفراد.

السؤال رقم (02): ما نوع ملكية مزرعتك، فردية أم عائلية؟

وقد كانت إجابات المبحوثين على النحوي التالي:

تقول الحالات التالية: (01، 04، 05، 06، 07، 08، 11، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 23، 24، 25، 26، 27، 29، 30) بأنها تمتلك إستصلاحات ذات ملكية فردية، في حين قالت الحالات رقم(02، 03، 09، 10، 12، 20، 22، 28) بأنها تمتلك إستصلاحات ذات ملكية عائلية.

نلاحظ من خلال إجابات المبحوثين بأن 22 مبحوث يملكون إستصلاحات ذات ملكية فردية من مجموع 30 مبحوث ، في المقابل نجد 08 مبحوثين يملكون إستصلاحات ذات ملكية عائلية.

إلى وقت مضى كان المزارعيون في منطقة توات يعملون عند كبار المزارعين، لكن وبفضل إستراتيجيات الدولة سياستها في سبيل تحقيق التنمية الفلاحية، و بعد قانون استصلاح الأراضي في فترة الثمانينات تمكن هولاء المزارعين (الحراثين) من إمتلاك مزارع واستصلاحات خاصة بهم، وغالبا ما كان يسمى الإستصلاح ويكتب بإسم الأب أو الأخ الأكبر في ذلك الوقت هذا ما إستنتجناه من إجابات المبحوثين وأصبحت بذلك الاستصلاحات ذات ملكية عائلية، يعمل فيها الجميع معا ، حيث يقول المبحوث قم(03) بإن" **الإستصلاح بإسم الأب ، وبعد وفاته أصبح مشترك بين الإخوة دون تقسيم**"، وفي حين أن بعض العائلات كبر حجمها، بالإضافة إلى الوتيرة التصاعدية الكبيرة لسكان إقيلم توات، حيث عرفت الجماعات التواتية نموا ديموغرافيا سريعا، ومتفاوتا فيما بينها، وقد تحكمت في هذا النمو الديمواغرفي عدة عوامل من بينها الزواج المبكر، وتحسن المستوى المعيشي والصحي، إضافة إلى عامل الهجرة وقد إنعكس هذا التزايد التصاعدي على المجال بشكل سلبي خاصة في استنزاف الموارد وزيادة حدة الضغط عليها، من خلال الاستغلال المكثف لأراضي الإقليم في النشاط الفلاحي كمورد اقتصادي محلي.

لقد كان للدينامية الاقتصادية والمجالية، التي شهدها إقليم توات تأثيرات جذرية مست نمط العيش وتفكك النظام التقليدي،والذي يرجع إلى تحول المسكن باعتباره الهيكل الذي كان ينظم العلاقات الإجتماعية داخل المنطقة بتولي جماعة تدير الحياة الإقتصادية، حيث بدأت العلاقات الاجتماعية بالمنطقة تندثر وتزول بموت الأجداد والآباء وبذلك تم التخلي عليها بشكل جزئي تدريجي، فجزءت تلك الإستصلاحات على حسب عدد الأبناء الذكور، وفي هذا الصدد يقول المبحوث رقم (02) "**بأن الاستصلاح كان تاع العايلة كل نخدموا فيه قاع مع بعض، ومن بعد قسمناه بين ثلاث إ أنا و خوتي**"ومن خلال هذا عملت السياسات الفلاحية على تفكيك البنيات

الزراعية الهشة بعد توزيع العقار في إطار الاستصلاح الزراعي، فإستفادت منه فئة الحراثين التي لم تكن تملك أراضي بالواحة، وبهذا تفككت البنية الإجتماعية التقليدية وظهرت النزعة الفردانية، فتغير نظام الملكية من الملكية العائلية غير قابلة للإنقسام والمرتبط بالنظام القبلي الخاضع لقواعد الأعراف المتأصلة في المجتمع إلى الملكية الفردية الخاضع لقوانين الدولة ويتبين ذلك من خلال:

- التحول في العلاقات واضح جليا من خلال تشيد المنازل بشكل متباعد عن بعضها البعض، على مسافات بعيدةوهذا دليل على تراجع الروح الجماعية وظهور النزعة الفردانية.
- إرتفاع عدد الأفراد داخل العائلة الكبيرة وبروز مجموعة من الصراعات التي أدت إلى تقلص العمل واختفاء الحاجة إلى التجاور والتعايش وتفكك العائلات الكبيرة المجتمعة وبداية ظهور السكن الفردي على طول الطرق.
- التفكك الإجتماعي والضغط على المجال بشكل كبير ويتضح هذا من خلال تجزء الأراضي الفلاحية على الأبناء الأمر الذي أدى إلى تراجع الفلاحة الواحية التقليدية وضيق مجالها المزروع.

كما أن تناقص التعاونيات الفلاحية أدى إلى تراجع الملكية الجماعية، حسب ما أكده مندوب فلاحي ببلدية أوقروت.

إن تعقد البنية العقارية للواحات التقليدية إضافة إلى ما أفرزته التحولات السوسيو ديموغرافية من تقسيم للأراضي وتجزؤها نتيجة التوارث يطرح تحديات جسيمة أمام إعداد إقليم توات وتأهيله بالشكل الأمثل والمناسب، لذلك يجب أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار في السياسات و التوجهات العامة للمشاريع الإعدادية بالإقليم.

السؤال رقم (03): كيف تتصرف مع مزرعتك أثناء المناسبات والإحتفالات؟

جاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي:

ترى الحالات التالية:(01، 03، 04، 05، 06، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17،18، 19، 20، 21، 22، 25، 28، 30) بأنها تخصص وقت معين للذهاب إلى الإستصلاح في حين تقول الحالات التالية:(02، 23، 24، 26، 27، 29) بأنها تذهب بعد الإنتهاء والتفرغ من الإحتفال.

من خلال إجابات المبحوثين يتضح لنا بأن غالبية الفلاحين يخصصون وقتا معين للذهاب إلى الإستصلاح والتفقد، ، و هذا ما أكده المبحوث رقم (04) حين قال" **في ساير ليام نبقى فجنان 4 سوايع ولا5 بصح في المناسبات نروح ساعة برك ونرجع**" نفهم من كلام المبحوث بأنهم يذهبون لفترة وجيزة من أجل مراقبة وضعية مياه السقي وكذا مراقبة المواشي وبعض الأعمال الخفيفة، ويعني هذا أن هذه الاحتفالات الشعبية موضوعة بتقويم مدروس، ويؤكد هذا خبير الإرشاد الفلاحي توهامي هيدور حينما قال: "**بأن هذه الزيارات لا تؤثر على الفلاحة لأنها موضوعة في تواريخ مدروسة أي بعد مرور موسم الإنتاج والحصاد والحرث والزرع.**"

و تتكرر الزيارة سنويا حسب التقويم القمري والشمسي، وأغلب الزيارات تأتي في موسم توفر الخضر بالبساتين كشهر مارس، أفريل، ماي، وذلك حتى تتوفر حاجيات إطعام الضيوف، يرتبط إحياء هذه المناسبات بالأعياد الدينية على غرار ذكرى المولد النبي الشريف وذكرى عاشوراء وبمواسم الفلاحة وجني المحاصيل، كعيد الجمل وعيد الطماطم، والناير والفاتح من أكتوبر(توبر) بداية موسم الحرث، وغيرها من الإحتفالات المتعلقة بالجانب الفلاحي، ضف إلى ذلك الزيارات الموسمية التي تقام في كل قصر من قصور توات، يتم في هذه المناسبات التصدق على الفقراء من مختلف المحاصيل الفلاحية، ويعد السوق التجاري السنوي (**لافوار**)في شهر مارس من كل سنة الذي يطلق عليه " عيد الطماطم" والذي يستمر 15 يوما، ويأتي إليه التجار من ولايات الشمال ويشارك فيه تجار محليون ودوليون وينتقل بعضهم إلى مقر الدوائر الكبرى للولاية ويصادف أحتفالياتها مثل دائرة زاوية كنتة في المولد النبوي الشريف، ودائرة رقان في زيارة الرقاني.

كانت هذه المناسبات في القديم فرصة يلتقي فيها السكان لتسوية الخلافات التي قد تظهر خلال كامل السنة وإقامة جلسات الصلح وعقد تحالفات جديدة بين المتخاصمين وإكرام الضيوف، ومحطة للتذكير بمناقب الولي الصالح لدرجة سرد الرويات والأساطير يسمى بالكرمات، يتم تناقلها بين أفراد المجتمع، حفاظا على نظام إجتماعي ومرجعيته دينية خاصة بالمنطقة، وفي هذا الصدد يرى أستاذ علم الإجتماع والأنثروبولوجيا ودراسة الأديان بجامعة حسيبة بن بوعلي:" **أن الإحتفالات الشعبية لازالت تحافظ كظاهرة ثقافية على طابعها التقليدي الذي يستقطب جميع فئات المجتمع لاكتشاف الدلالات الرمزية للإحتفال وليس بغرض تصديقها أو الإيمان بها**".

رغم أم لهذه الوعدات أهمية إيجابية على المجتمع إلا أن لها بعض السلبيات التي جعلت العلماء ينكرون عليها، منها ظاهرة الإختلاط بين الرجال والنساء، وكذلك تكلف الفقراء في هذه المناسبة لغرض إرضاء الزوار، وهو ما

يجعله يستدين في بعض الأحيان. فالناس لا يقيمون الاحتفالات وفق تكلفة تناسب وضعهم الاجتماعي وحالتهم المادية، وإنما الكل يحاول محاكاة الطريقة السائدة في طقوس الإحتفال، وفي تكلفته المادية، فالفقراء يأخذون القروض لإتمام مصاريف الأحتفال لكي لا يخجل أمام الناس الذين لا يرحمون بكلامهم، لهذا يردد الساكنة المثل الشعبي القائل: " إلى كليت دجاج الناس سمن دجاجك" يعد هذا المثل من الأمثال الشعبية التي تزخر بها الذهنية الإجتماعية التواتية، و هو من الأمثال التي ترسخ المعادلة التي تجعل من الاعراس والاحتفالات تساوي تملفة مادية ضخمة، وإن عادت بالضرر على صاحبها بعد الإحتفال.

السؤال رقم(04): هل إستفدت من دعم فلاحي؟

ترى الحالات التالية: (04، 05، 08، 13، 15، 16، 22) أنها إستفادت من دعم أو قرض فلاحي من الدولة، في حين تقول باقي الحالات (01، 02، 06، 07، 09، 10، 11، 12، 14، 17، 18، 19، 20، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30) بأنها لم تستفد من أي دعم أو قرض من طرف الدولة.

من خلال إجابات المبحوثين يتضح لنا أن عدد المبحوثين الحائزين على تمويل ودعم من طرف الدولة هو (07) من مجموع 30 مبحوث، وهو عدد ضعيف يعكس نسبة عدد المشاريع الممولة على مستوى الإقليم .حيث بلغ عدد المشاريع الممولة خلال الفترة (2014-2020) 1.108 مشروع في إطار قرض الرفيق وقرض التحدي معا هو عدد ضعيف مقارنة بعد المستثمرات الفلاحية خلال نفس الفترة والتي بلغ عددها (المستثمرات) 45.063 مستثمرة و9.720 في إطار الإمتياز ويرجع السبب في هذا إلى عدة أسباب منها:

نقص الوكالات بالإقليم مقارنة بمساحتها، حيث يوجد سبع أقسام فرعية فلاحية مقسمة على بلدية أدرار، دائرة أولف، دائرة رقان، دائرة، فنوغيل، دائرة زاوية كنتة، دائرة أوقروت، تيميمون، باجي مختار ، مع قلة عدد الوكالات بعدد البلديات كما أنه لا توجد وسائل إعلام ترشد الفلاح للتعريف بهذه القروض ، ضف إلى ذلك التأخر في منح القروض على مستوى وكالة أدرار مقارنة مع إنطلاق القروض على مستوى الوطن.

و أن بعض الفلاحين لا يعترفون بثقافة اللجوء إلى البنك من أجل طلب القروض، بل يعتمدون على رأس مالهم الخاص ولو كان بسيطا و ذلك بسبب إمكانية توفر الأموال في الوقت المناسب لممارسة العملية الإنتاجية وأن بعض المشاريع لا تتطلب مبلغا كبيرا، **كما قال المبحوث رقم (07) " والو نخدم غير بالدراهم لي عندي ولي جاتبو يكفيني ما ندير سلفية وماروح للبنك"**.و هذا دليل على أن النمط الغالب هو الفلاحة العائلية فهي

تعتمد في معظمها على عمل ورأس مال الأسرة، ضف إلى ذلك أن أغلب القروض الفلاحية تتعامل بالفائدة الربوية مما لا يتماشى مع العقيدة الإسلامية وقيم المجتمع ويحول دون إقبال الفلاحين على الإستفادة منها، حتى وإن كان القرض يمنح من دون فائدة (أي تتحملها الدولة) فهو يتحول إلى قرض ربوي بمجرد تجاوز آجال السداد التي حددها البنك مثل قرض التحدي، وهذا السبب إلتمسناه في أغلب إجابات البحوثين حيث أنهم لا يحبون المتابعة والديون.

وأن بعض القروض تتطلب مساهمة شخصية كقرض التحدي والتي قد تكون كبيرة حسب مبلغ المشروع التي لا يمكن تحملها من طرف بعض الفلاحين، وقد أعرب معظم الفلاحين من تذمرهم من شروط التمويل ونسبة الفائض وطلب الضامن، فضلا عن صعوبة تمويل المشاريع الفلحية وخاصة ترتبية الأغنام.

ومن العوائق أيضا وثيقة عقد الملكية أو عقد الكراء للأراضي التي يجب توفرها في ملف القرض الفلاحي، بحث أن أغلب الفلاحين لا يملكون وثائق رسمية لمستثمراتهم ، **حيث قال المبحوث رقم (23) "ماعنديش ورقة الملكية باه يعطوني قرض عندي جنان تقليدي برك ماعندو ورقة رسمية**"وأن أغلب الأراضي الفلاحية المستغلة ليست موثقة لذلك يستحيل جلب عقد كراء أو ملكية وهو الضمان الذي يعتمد عليه البنك في منح الدعم والقرض،

وأخيرا نقص برامج الإرشاد الفلاحي وتوعية الفلاحين على القروض الفلاحية وكيفية الإستغلال الأمثل لها.

السؤال رقم (05): هل عندك جنان تقليدي؟ وما مصيره، وهل مازلت تمارس نشاطك فيه؟

وجاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي:

تقول الحالات التالية:(01، 02، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 18، 19، 28) بأنه يوجد لديها جنان تقليدي لكنه لا غير مستغل،أما الحالات التالية(03، 05، 06، 07، 09، 10، 17، 21، 22، 23، 24، 26، 27، 20، 29، 30) قالت بأنه لا يوجد لديها جنان تقليدي، وتشذ الحالات التالية:(04، 08، 25) فتقول بأنه يوجد لديها جنان تقليدي ولازال يعمل.

من خلال إجابات المبحوثين يتضح لنا بأن

تدهور الواحات التقليدية الهشة بفعل تدهور أهم عامل فيها و هو الماء الذي مصدره الفقارة فكل تلك الجانات كانت تسقى بماء الفقارة قبل مجيئ الكهرباء بداية سنة 1980م والتي لولاها لما أمكن القيام بالشاط الزرعي، لهذا فإن إستمرارية الواحات التقليدية رهينة بتوفر مياه الفقارة الذي يعتبر شريان الحياة داخل المنظومة الواحية الهشة بإقليم توات، كما أن قدرة الإنسان التواتي على الإبتكار والتعبئة والتعامل مع مختلف مصادر المياه المتوفرة جعلته يتكيف مع هذه البيئة في أحلك الظروف والأوقات.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في موت الفقاقير العوامل البشرية ويقصد بذلك ندرة أعمال الصيانة، فالفقارة تحتاج إلى يد عاملة كثيرة ومتمكنة لكي تنفذ على أحسن وجوهها، وقلة اليد العاملة يعرقل إنجاز فقاقير جديدة وحتى صيانة تلك القديمة، ويعود سبب قلة اليد العاملة المتمكنة إلى عدم توريث الخبرة والحرفة للأجيال الحديثة، وعمال صيانة الفقاقير يعملون 8 ساعات في اليوم وفي ظروف جد خطيرة، بحث سجلت عدة وفيات بسبب انهيار أجزاء من الفقارة، ومقابل ذلك يتقاضون أجورا زهيدة ومتدنية دون أن يكون لهم ضمان إجتماعي.

وقد أدت تلك التحولات التي عرفها المجتمع التواتي مع بداية الثمانينات والمتمثلة في مجيء الكهرباء ومنح إستصلاحات لمختلف شرائح المجتمع، وتوفر التعليم وغيرها إلى تهميش الفقارة ، فبعد أن كان أغلب الفلاحين تابعين لملاك الأراضي ويعملون في بساتينهم كخماسين، أصبحوا مستقلين عنهم ويملكون إستصلاحاتهم الخاصة، **بحيث يحكي المبحوث رقم (09)** وهو أحد المبحوثين الذين لا يملكون جنان تقليدي باسمهم الخاص قائلا " **كان أبا الله يرحمو يخدم في جنان واحد السيد وكنا حنا أولادو نعاونوه وكي عطاتنا الدولة استصلاح رحنا وخلينا الجنان لصاحبو وبدينا نخدمو في استصلاحنا** " وهذا ما أكد عليه الباحث هاشم نعمة حينما قال بأن التحولات الزراعية أدت إلى تحرر الفلاحين من التبعية، وألغت هيمنة الطبقة البرجوازية الريفية.[1] خاصة وأن السقي التقليدي كان يعتمد على الفقارة، والفقارة كما هو معلوم ملك لفئة معينة، وأن أغلب الأراضي الزراعية كانت ملك لهذه الفئة، في حين طبقات المجتمع الأخرى كانت تعمل في بساتين تلك الطبقة فهي لا تستطيع أن تملك أرض فلاحية ولا تستطيع دفع مستحقات الماء، فتحرر الفلاحون من التبعية، وألغيت تلك الهيمنة بعد العمليات التنموية التي أحدثها الدولة في الجانب الفلاحي فقد تأثرت علاقات تلك الطبقات ببعضها البعض ولو بشكل جزئي، وخاصة تلك التي كانت قائمة على أساس مصلحي.

[1] - هاشم نعمة، الدولة والمجتمع، مسألة التحول الزراعي في العراق العراق1921-1991م، www alhaka faaljadeda.com، 2021/05/07، 19:23.

وبذلك يكون زوال ذلك التنظيم الاجتماعي والثقافي وتلك المؤسسات والقواعد العرفية التي تحدد معالم عقد اجتماعي يضمن تنظيم أشكال الوصول إلى الموارد من منظور احتياجاتها. وقد أشارت دراسات كارل ماركس حول السألة الزراعية، مؤكدا حتمية اخفاء المزارع الصغيرة مع تعميم الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج. وهو الأمر الذي يجعلنا نتسائل حول قدرة الفلاحين على التكيف والصمود، خاصة وأن الفلاحة التواتية لاتزال عائلية في أغلبها لإن الإصلاحات والتحولات الفلاحية فتحت ورشة الإستثمار في الفلاحة ولم تعمل على تطوير الفلاحة الأسرية التي اعتبرتها عملا تجاري، والفلاح رجل أعمال ومقاولا من دون فهم خصوصياتها المعيشية.

لكن هذا لا ينفي وجود بعض الجنانات أو الواحات التقليدية التي لا تزال قائما إما بفضل سيرورة مياه الفقارة التي عرفت ترميم وصيانة دورية وإما أن أصحابها قاموا بحفر آبار من أجل التزود بمياه السقي، وفي هذا الصدد يحكي المبحوث رقم(13) وهو أحد الفلاحين الذين يملكون جنان تقليدي قائلا " **ملي ماتت الفقارة ماتوا معاها الجنانات بصح أنا وليت حفرت حاسي ورجعت نفلح فيه**"

وقد أبدى أغلب المبحوثين والمهتمين بالجانب الفلاحي في المنطقة من قلقهم لما يحيط بهذا النظام التقليدي من أخطار قد تؤدي به إلى الإندثار ومن بينها اعتماد التقنيات الحديثة، وتجدر الإشارة إلا أن مساحة الواحة المسقية قي تقليص دائم وهذا راجع للأسباب المذكور سابقا، ضف إلى ذلك تراكم الرمال حول الواحات نتيجة الزوابع الرملية، وتخلي البعض عن النشاط الفلاحي والتوجه نحو المهن والقطاعات الأخرى الأوفر دخلا واقل جهدا وبالتالي عزوف اليد العاملة التواتية عن النشاط الأول (الحراثين)، وأن الإستغلال الواحي بات في مساحات ضيقة على شكل قطع حسب الملكيات العرفية للأراضي الفلاحية في القطاع التقليدي أو الجنانات والبساتين التي تعرضت للتقسيم والتجزئة وبالتالي التحول إلى ملكيات صغيرة وهذا يحدث بعد وفاة الملك واقتسام الأرض بين الورثة،وهذا ما أكده المبحوث رقم (18) وهو من المبحوثين الذين يملكون جنان تقليدي لكنه غير مستغل حينما قال " **عندنا جنان من حياة أبا الله يرحمو وكي مات مالقينا كي نديرو ليه أنا وخواتي ربعة مكان كيف يتقسم وهو غير صغير مع ماتت الفقارة ماثلينا دينا فيه ودرك كل واحد راه باستصلاحو خاص به** " ، كما تضبط حدود كل بستان بحدود طينية من التراب وكذا بحدود فاصلة بأوراق النخيل (أفراق).

دعا المختص في التنوع البيولوجي، بن خليفة عبد الرحمان، إلى ضرورة العودة إلى نمط الفلاحة الواحاتية التي تتطلب التوجه نحو التنمية المستدامة، وعدم الإنسياق وراء الفلاحة الصحراوية التي لن يكون لها مستقبل.

-عرض وتحليل نتائج المحور الثاني: ما مدى استجابة استراتيجيات التنمية الفلاحية لخصوصية المجتمع التواتي؟

السؤال الأول: كيف تسقي الأرض ؟ وكيف تنظم عملية السقي؟

وقد جاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي: ترى الحالات التالية (04، 05، 06، 07، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 26، 27، 28) بأنها تستخدم الطريق الحديثة في السقي، في حين ترى الحالات الموالية(01، 02، 03، 08، 10، 15، 20، 24، 25، 29، 30) بأنها تجمع بين الطريقيتين التقليدية والحديثة معا في السقي، وتشذ الحالة رقم (09) فتقول بأنها تستخدم الطريقة التقليدية في السقي.

وأجمعالمبحوثون في تنظيمهم لعملية السقي على أنهم كل يوم يسقون جهة معينة حتى يتم سقي المزروعات ككل.

يتضح لنا من خلال الخرجات الميدانية وكذا إجابات المبحوثين أن غالبيتهم يجمعون في عملية سقيهم على الطريقة التقليدية المتمثلة في السقي بالغمر (القمون) والطرق الحديثة المتمثلة في السقي بالتقطير والرش الثابت أو الرش المحوري بالنسبة للمساحات الكبرى. مع التراجع الكبير في نمط السقي التقليدي، ويعود السبب في ذلك إلى ظهور التقنيات الحديثة التي توفر جهدا أقل و إقتصادا في الماء، حيث يقول المبحوث رقم (16) بإن طرق السقي الحديثة توفر الجهد وتقتصد في الماء " **بدل ما نبقى مقابل الماء والقمون نسقي بالقوتاقوت(بالتقطير) خير ونروح نخدم خدمة ثانية والماء راه يمشي وحدو**" ويقول مبحوث أخر رقم (22) " **داك الوقت لي نضيعو في السقي والقمون نروح نخدمة حاجة ثانية ضرك الحمد لله توفرت الآلة وسهلت لينا كلشي**".

ويعود السبب في تراجع السقي بالطرق التقليدية إلى:

-تدهور نظام الفقارة حيث أنه نوجد بمنطقة توات مايزيد 1393 فقارة منها 920 فقارة نشطة و 473 فقارة غير نشطة .بحيث شهدت البنيات الإجتماعية التقليدية بواحات إقليم توات تفككا وانهيارا نتيجة الإستراتيجيات التنموية والتحول من التدبير الإجتماعي الجماعي إلى التدبير الفردي، حيث كان التدبير الجماعي يضمن التحام مكونات المجتمع من خلال الأعمال الجماعية المتعلقة بتنظيف السواقي وصيانتها، واستزار حصول الفرد في الماضي

على مياه السقي عبر السواقي والفقارات التقليدية كان مرهونا باستمرار أعمال صيانتها وتنظيفها، وفي هذا الصدد يقول المبحوث رقم (09) " **الفقارة راحت مع ماليها**"ويعني بأن الفقر ة ماتت بزوال تلك اليد العاملة المتمكنة و بسبب نقص أعمال الصيانة وعدم توريث الخبرة والحرفة للأجيال الحديثة.

-ساهم إدخال الضخ العصري من أجل تعبئة مياه السقي في تراجع واختفاء بعض تقنيات السقي التقليدية بإقليم توات كتراجع السقي بمياه الفقارة والسقي بالغمر و ذلك بسبب التحولات الجزية والسياسات التنموية التي مست تدابير مياه السقي.

- إدخال تقنيات حديثة مقتصدة في المياه من بينها الري والسقي بالتقطير الذي إنتشر في مختلف نواحي إقليم توات

كما نلاحظ أيضا إنتشار السقي بالتقنيات الحديثة وهذا راجع إلى تلك الإستراتيجيات التنموية التي نفذتها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي بالمنطقة فقد تم حفر أكثر من 459 بئر عميق، وأزيد من 14350 بئر عادي حسب إحصائيات سنة 2020، ورغم هذه الوفرة في المياه الجوفية بالمنطقة إلا أن عشرت الفلاحين بمختلف البلديات طالبوا بالكهرباء الريفية، بحث أن أغلب الآبار لاتزال تدار بالطريقة التقليدية فانعكس ذلك على الفلاحة بالمنطقة، ودفع ذلك بعضهم إلى الإنسحاب من النشاط الفلاحي أمام صعوبة الوضعية، على إعتبار أن الآبار تعتمد على المحركات التي تدار بمادة المازوت الأمر الذي أرهق الفلاحين، في ظل الإرتفاع المتزايد في أسعار هذه المادة وقطع غيار المحرك، ناهيك عن المتاعب المتزايدة جراء ذلك. هذا النقص الكبير المسجل في الكهرباء الفلاحية عبر المحيطات المنتشرة عبر الإقليم أدى إلى لجوء المستثمرين الشباب إلى ظاهرة جر الكوابل الكهربائية من على مسافات بعيدة تصل أحيانا إلى 05كم رغم ماتشكله هذه العملية من خطورة.

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في تراجع طرق السقي التقليدية وإنتشار الطرق والتقنيات الحديثة نظرا لتطورها وتوفيرها الوقت والجهد.

السؤال رقم (02): كم يبعد الماء عن سطح الأرض؟

كانت إجابات المبحوثين على السؤال كالتالي:

أجمع المبحوثون على أن الماء يبعد عن سطح الأرض بحوالي 10 أمتار إلى 15 متر وجميعهم يملكون آبار عادية ما عدى المبحوثان رقم (06، 16) الذيان يملكان مساحات كبرى التي تتطلب بئر عميق بحوالي 150 متر .

من خلال إجابات المبحوثين يتضح لنا بأن الماء شهد إنخاظ على مستوى سطح الأرض، فقول المبحوث رقم (07) **"الماء من قبل كان على 7 مترات 8 مترات وضرك بعد حتى 13، 14 مترا"**

عمليات الضخ الكبيرة إذ يواجه الفلاحين الصغار أصحاب الإستصلاحات الصغيرة، منافسة شديدة من طرف الفلاحين المستثمرين داخل إقليم توات الذين تتسبب ممارساتهم المائية في الجفاف ونفاذ الماء.

الطلب المتزايد على المياه الجوفية نظرا لتطور المساحة الفلاحية المسقية حسب السنوات الأخيرة فبعد أن كانت تبلغ 771 30 هكتار سنة 2014م أصبحت 772 40 هكتار نهاية 2018 م موزعة على مختلف مناطق إقليم توات. بفعل الجفاف وقلة الإمطار في المنطقة حال دون تجديد الموارد المائية

الاحتباس الحراري من خلال ارتفاع معدلات درجات الحرارة في اقليم توات الى تحسين مستوى المعيشة، وتغير أنماط الاستهلاك ، والتوسع في الزراعات المروية ، ويبرر ذلك عدد المستثمرات الكبرى على مستوى الإقليم والتي يتزايد عددها حتى بلغ 720 9 مستثمرة عن طريق الإمتياز. في نهاية سنة 2020. أن كل مزرعة أو إستصلاح له بئر خاصة به مما يجعل الحاجة إلى الماء في تزايد، وفي هذا الصدد إقترح المبحوث رقم (05) **"لو أنه كل 3 أو 4 استصلاحات تحفر لهم بئر واحدة ويتشاركون مائه وبهذا تنفخض تكاليف وأتعاب الحفر وينقص استهلاك الماء ويستفاد الفلاح أو حفر بئر كبيرة تستفاد منها عديد الإستصلاحات مثلا على 20 هكتار"**

ضف إلى ذلك أن بعض المنتوجات الفلاحية تتطلب كمياة كبيرة من المياه كالبطيخ الأحمر

ويؤدي الطلب المتزايد سواء في الجانب الفلاحي أو الجوانب الأخرى إلى التنافس على المياه مما يسفر عن إجهاد بيئي وتوتر إجتماعي واقتصادي، فحسب بن أحمد الصديق مختص في الفلاحة وصاحب مستثمرة فلاحية قال أنه يوجد في منطقة أوقروت وحدها حوالي 200 رش محوري في ما يقارب 6000 هكتار وحوالي 4500 بيت بلاستيكي في نفس المنطقة.وانتقلت بذلك منطقة أوقروت من الفلاحة المعاشية إلى الفلاحة الإنتاجية والتسويقية.

إن الاستراتيجيات التنموية الخاصة بإستصلاح الأراضي الفلاحية وتوسعها كانت فعالة من ناحية الاستجابة للطلب المتزايد وتحقيق الأنتاج الوفير، إلا أنها أسفرت من ناحية أخرى عن مجموعة من العواقب غير المقصودة منها استنزاف مخزون المياه الجوفية، والاستخدام المفرط للأسمدة ومبيدات الآفات.

مما يجعل نشر الوعي لأهمية ترشيد استهلاك المياه بشكل فعال وبكفاءة تامة للمحافظة عليها أمرا ضروريا.

ويرى رميني بوعلام المتخصص في الري ومحمد بن سعادة المتخصص في أنظمة الري التقليدية، أن أسباب تدهور حالة الفقاقير عديدة يمكن حصرها منها الهبوطات الطبيعية للطبقة المائية، فالمناطق الصحراوية الجافة تحتوي على خزانات عظيمة من المياه تكونت في العصور الماضية ولندرة الأمطار فإن هذه الخزانات غير متجددة [1]

وفي الأخير ننوه إلى ضرورة تظافر الجهود لتحقيق الاستخدام الكفؤ لموارد المياه وترشيد استخدامها، والحد من التأثيرات والممارسات الخاطئة ذات التأثير السلبي على المخزون المائي الجوفي وتحقيق التنية المستدامة والأمن المائي ورفع كفاءة الري والتخلص من المحاصيل المهدرة للمياه وتدوير المياه، بما يضمن استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية.

ففي مجال مخططات التنمية الحديثة غالبا ما يستفيد العاملون من المعرفة المحلية التي تتلائم مع العمليات الفلاحية الصغيرة الحجم، ونتيجة لذلك يمكن نظام الري المتوراث أن يحول المناطق القاحلة إلى مناطق فلاحية منتجة، وفي المقابل يمكن المشاريع والمستثمرات الكبرى المساهمة في اختلال المجال، واللامساواة في توزيع الموارد، وحرمان العديد من الفلاحين من الوصول للموارد، وهذا تناقض بين المنطق الحديث في التنمية الفلاحية وإدارة الموارد التي تنظمها سياسات صنع القرار والإستراتيجيات التنمية بهدف رفع الإنتاج والتوجه نحو السوق العالمية، والمنطق المحلي للتنمية الذي يعتمد أساسا على تلبية حاجيات الفلاحين الصغار وعلى الحفاظ على الموارد المتاحة سواء المتعلقة بالأرض أو الماء.

[1] - جريدة العرب، الفقارة نظام تقليدي للري في الصحراء الجزائرية، الإربعاء 18 أكتوبر 2017.

السؤال رقم (03): هل تعمل بيدك؟ ومن يشاركك في العمل؟

ترى الحالات التالية(01، 02، 03، 04، 05، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 14، 15، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30) بأنها تعمل باليد والآلة معا يشاركها في ذلك أفراد العائلة، في حين ترى الحالات المتبقة: رقم (06، 13، 16) بأنها تعمل بالآلة وتستأجر عمال لمساعدتهم في العمل.

نلاحظ من خلال إجابات المبحوثين بأن غالبيهم يستخدمون اليد والآلة في عملهم، فالعمل السهل ينجز باليد فقط أما ماصعب منه فيستخدمون في انجازه الآلة وهذا يؤكد لنا بأن النمط الغالب على الفلاحة في إقليم توات عامة هو نمط الفلاحة المعاشية أو العائلية، وهي التي يستخدم فيها أدوات بسيطة أغلبها تقليدي ويشارك فيها أفراد الأسرة.

- و تحتل المزراع والمستصلحات العائلية حيزا كبيرا من الأراضي الزراعية،وأغلبها عبارة عن مستثمرات تقليدية: 22671 مستثمرة بمساحة230054 هكتار، حيث أن العائلات التواتية تعيش على الفلاحة المعاشية و أغلب المساحات الفلاحية الموزعة عبر تراب إقليم توات تعتبر معاشية او عائلية والتي تغرس تحت النجيل، وهو مالمسناه من خلال إجابات المبحوثين حيث أن معضمهم يملكون استصلاحات بمساحات صغيرة تتراوح بين 4 و5 أمتار ما عدا المبحوثان رقم (06، و16) الذين يملكان مساحات كبرى، مما يعني أن أغلب الأراضي الفلاحية خاصة الصغيرة منها تعتبر فلاحة معاشية. و المزرعة أو الاستصلاح العائلي هو استصلاح تملكه وتديره عائلة وينتقل غالبا عن طريق الميراث وهي عبارة عن نمط تنظيمي ينتقل من جيل إلى جيل، كما قال يقول المبحوث قم(03) بإن" **الإستصلاح بإسم الأب ، وبعد وفاته أصبح مشترك بين الإخوة دون تقسيم**" فأغلب المستصلحات خاصة التقليدية منها عبارة عن ميراث من الآباء والأجداد.

تعتمد الفلاحة العائلية غالبا على اليد العاملة غير مدفوعة الأجر من أعضاء الأسرة، بما في ذلك الرجال والنساء، وفي هذا السياق يقول المبحوث رقم (04) " **نخدم في الاستصلاح أنا وولادي ولي جبناه فيه بركة بلا ماندير خدامة ماعندي من اين نخلصهم**"

يمارس عادة أفراد الأسرة نمط الإنتاج الفلاحي بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي لها والتقليل من الإعتماد على الأسواق في الحصول على المواد الانتاجية الاستهلاكية. ومع تطور الفلاحة وتقنياتها صار الفلاح ينتج فائضا من أجل تسويقيه في الأسواق المحلية أو خارج الولاية، ويؤكد هذا المبحوث رقم (07) فقال"**نخدم مع اولادي قبل**

كنا نخدمو غير حساب الدار وضرك ولينا نتجو الفايض ونبيعوه لواحد خضار من بشار كل سمانة يجي يدي علينا لي فلحناه وهو يروح يبعوا في بشار "

و تتميز الفلاحة العائلية بتوزيع الموارد و الأدوار والمسؤوليات بين أفراد العائلة، فالرجال يقومون بالأعمال المتعبة والشاقة كالزرع وتحضير الأرض والسقي وغيرها، بينما النساء يقمن بمتابعة المواشي والأغنام والإعتناء بهن كما توكل إليهن مهمة حصاد المزروعات كالحبوب وجني الخضروات وبعض الأعمال البسيطة، أما الأطفال في العادة يساعدون الرجل والمرأة في عملها .

كما نستنتج من خلال إجابات المبحوثين أيضا بأن المرأة لها دور فعال في النشاط الفلاحي في الوقت الحالي ،فبعد ان أصبح المزراع يملك بستانه بنفسه، وتخليه عن العمل في مزارع الآخرين ،هذا التحول حتم على المرأة المشاركة في النشاط الزراعي وجاء هذا بعد تحررها من القيود الإجتماعية التقليدية ،وبعد إرتفاع منزلتها الإجتماعية وحاجة المجتمع الماسة إلى خدماتها، لاسيما وأنه دخلت مرحلة جديدة في الزراعة مما يستدعي حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة على إختلاف أنواعها وهذا يدل على تغير الثقافة المجتمعية .

من خلال ما سبق ندعوا إلى ضرورة الحفاظ على هذا النمط من الفلاحة لأنه يحافظ على تماسك الأسرة، والموروث الثقافي والأرض الزراعية، والمشاهد الطبيعية القائمة والجماعات البشرية، مما يعني أن الدافع من الفلاحة العائلية يتجاوز في العادة بكثير تعظيم المكسب المادي، إلى جوانب أعم وأشمل ذات طابع اجتماعي وثقافي وبيئي.

السؤال رقم (04): ماهي الحاصيل التي تنتجها؟

أجمع المبحوثون في منتوجاتهم الفلاحية النخيل بالدرجة الأولى التي توفر الظل وتلطف الجو، ثم تليها الزراعات المعاشية وهي:

الحبوب: القمح، الشعير، الذرة، الدخن(البشنة) (التافسوت)، الذرة الرفيعة، الفول، الجلبان، العدس.

الأعلاف: الخرطال، الفصة، (البشنة) (تافسوت)، الذرة الرفيعة.

الخضروات: مثل الجزر، اللفت، البصل، الخس، القرع، القرع، الباذنجال، البطاطا، الطماطم.

الفواكه: فنجد، التين، الرمان.

النباتات العطرية والطبية والتوابل: الكزبرة، الشمر، الشبت، الحبق، النعناع بانواعه المختلفة، الكتان، السمسم، الحلبة، بالإضافة إلى زراعة التبغ، الحناء، الطماطم. .

من خلال إجابات المبحوثين نلاحظ بأن تنوع المعاصيل الزراعية وتطور إنتاجها مقارنة بالإنتاج القديم والتقليدي الذي إقتصر على التمور والحبوب كالقمح والشعير وبعض الخضروات، لكن مع تطبيق تلك الإستراتيجيات التنموية التي أقرتها الدولة وتوزيع مقررات استفادة جديدة على المستثمرين في المجال الفلاحي ، وبهذا تنوع الإنتاج وخرج من دائرة الإنتاج التقليدي إلى الإنتاج التسويقي الإقتصادي.

ويتضح لنا جليا تطور الإنتاج من خلال تلك الإحصائيات التي جمعناها من مديرية المصالح الفلاحية 2019، أما إنتاج الحبوب فبلغ 101 912 طن من مختلف المحاصيل كالقمح والشعير والرطال ، ويعد القمح من أهم المحاصيل باعتباره مادة استراتيجية نظرا للأهمية التي يحتلها في الاستهلاك الغذائي، وهذا دليل على التطور الحاصل والمستمر بسبب ارتفاع المساحة المزروعة من جهة وكذا انتشار أسلوب الرش المحوري، حيث مكن هذا الأسلوب من استغلال الأراضي الزراعية بصورة كثيفة عدة مرات خلال السنة (الذرة الصفراءثم القمح الصلب)، ضف إلى ذلك ضمان شراء المنتوج من القمح من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافةن والذرة من الديوان الوطني لتغذية الأنعام وكذا دعم الطاقة الذي يتحصل عليه الفلاح بعد نهاية الموسم من طرف مديرية المصالح الفلاحية بالولاية.

أما الخضروات فوصلت إلى مايقارب 469 723 طن في السنة، وتمتاز منطقة توات بنوعية جيدة للكثير من الخضروات سواء تلك المنتجة تحت البيوت البلاستيكية أ وتلك المنتجة في المساحات الحقلية.

وتتنوع المحاصيل في اقليم توات حسب الأهمية إنتاج التمور التي تحتل مكانة كبيرة في المجال التواتي والاعتناء بها قديما وحديثا، حيث بلغ إنتاج التمور 657 938 طن في السنة، ويرجع ذلك غلى إرتفاع المساحة المزروعة وكذا زيادة استعمال التقنيات الحديثة كالسقي بالتقطير، والسقسي بالرش المحو ري، والزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية.

وتعتبر الطماطم من أهم الخضروات التي يتم إنتاجها في توات، وانتاجها في تزايد مستمر، وخاصة في منطقة انجزمير بزاوية كنتة، ومنطقة طلمين مما ساهم في الاكتفاء الذاتي والتصدير الى الولايات المجاورة، ويلاحظ هذا من خلال تلك الإحصائيات والمعطيات المذكورة سابقا، ويعود السبب في ذلك إلى إنجاز مصنع لإنتاج الطماطم المصبرة ببلدية رقان لأحد المستثمرين الخواص من أجل إحتواء الكميات المعتبرة من مادة الطماطم التي تنتج في المنطقة.

ضف إلى ذلك تزايد التخصص والتجانس في الفلاحة فهناك من ينتج فقط الحبوب كالقمح والذرة الصفراء ، وهناك من ينتج الخيار والطماطم فقط وهكذا.كما أدى زيادة وتنوع الإنتاج إلى فتح العديد من الأسواق الأسبوعية في مختلف بلديات الإقليم.

والملاحظ ميدانيا أن معظم المحاصيل تتميز بطبيعتها البيولوجيا، فالفلاحون لا يستعملون الأسمدة الكمياوية بكثرة، بل يعتمدون على الدبال أو رجيع الحيوانات، والرمل والطين بتقنيات مستمدة كلها من الطبيعة، مما يكسب هذا المنتوج الفلاحي نكهة خاصة،إضافة إلى تقنية الحفاظ على البذور المحلية من موسم لآخر وتبادلها بين الفلاحين مما يحافظ على طبيعتها، ومن ثمة المحافظة على المصادر النباتية المحلية.

سمحت كل تلك الاستراتيجيات المذكورة سابقا في تحويل الفلاحة المعاشية في المنطقة التي كانت تعتبر أداة للإكتفاء الذاتي والتسويق المحلي البسيط، تحت نمط الفلاحة الواحاتية التقليدية في البساتين المجاورة للقصور اعتمادا على الفقارات المائية، إلى فلاحة تصديرية نحو مختلف الولايات.

كما عرفت منطقة أوقروت مؤخرا التي تبعد عن مقرولاية أدرار ب120 كم إقبالا كبيرا من المستثمرين الخواص الذين حولوا الأراضي الجرداء إلى أقطاب فلاحية كبيرة، وهو ما ذكره أحد المبحوثين حينما قال "**بعدما جاو السطايفية لوقروت زاد المنتوج وكثر الخير ولينا نصدرو حتى لولايات الثانين** "خاصة فيما يتعلق بإنتاج الخضر والفواكه كالخيار الذي يمتاز بجودة نوعيته، مما أصبح يسوق مباشرة إلى مصنع إنتاج غسول الشعر وبعض الكريمات.

إن تسجيل التنوع البيولوجي والحفاظ عليه في الزراعة يؤدي في نهاية المطاف إلى استنفاذ التربة حيث تفقد المواد العضوية، والتغذيات في التربة دون زيادة انتاج المحاصيل، ولتجنب ذلك يجب السماح للحقول بالراحة وتدوير المحاصيل.

عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: كيف تجسد الإستراتيجيات التموية الفلاحية مبادئ التنمية المستدامة في المجتمع التواتي؟

التساؤل رقم (01): ماهي المواد التي تستخدمها في إنتاج المحاصيل الفلاحية؟

جاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي:

تقول الحالات التالية: (01، 02، 03،04، 05، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30) بأنها تستعمل الأسمدة الطبيعية والأسمدة الكيميائية والمبيدات في إنتاج المحاصيل، في حين تقول الحالاتين التاليتين (06، 16) بأنها تستعمل المبيدات والأسمدة الكيميائية، وتشذ الحالة رقم (25) فتقول بأنها تستعمل الأسمدة العضوية الطبيعية.

من خلال إجابات المبحوثين يتضح لنا بأن أغلب الفلاحين التواتين يستعملون السماد العضوي الطبيعي المتمثل في الذبال (بقايا الحيونات) بالإضافة إلى الأسمدة الكيميائة والمبيدات، وهذا يدل على التحول الحاصل في الفلاحة حيث كان الفلاحة الواحاتية التقليدية تعتمد فقط على السماد العضوي والطبيعي الذي يتشكل من روث وبقايا الحوانات، أما في وقتنا هذا فقد لجأ معظم الفلاحين إلى إستعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات، وهذا ماشهدناه من خلال خرجاتنا الميدانية وإجابات المبحوثين،أين وجدنا في بعض الإستصلاحات بعض الأسمدة الكيمائية وعلب المبيدات التي تستخدم في محاربة الحشرات.

ويرى مختصون بأن تزايد عدد السكان والضغط المتواصل على المساحات الزراعية، دفع العلماء إلى تطوير عدد من التقنيات لزيادة الإنتاج عبر التعديل الجيني، وتشير تقارير أن الإستعمال المكثف للأسمدة يساعد على تقوية التربة فيما تقضي المبيدات على الطفيليات والحشرات الضارة، وإن استعمالها بشكر مبهر يساهم في تحقيق النهضة الفلاحية على مستوى واسع، فالحصول على الغذاء الكافي أمر أساسي وضروري للحفاظ على الحياة والتمتع بصحة جيدة، وفي هذا الصدد يؤكد مختصون بأن 50 % من الزيادة الناتجة في الإنتاج ترجع إلى استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، لكن تلك المنافع المغرية لأهمية الأسمدة والمبيدات الكيمائية تخفي عددا من الأخطار المضرة بالقيمة الغذائية وبصحة الإنسان.

لهذا نقول بأن استخدام المبيدات والأسمدة الكميائية في مجال الفلاحة بات سلاحا ذو حدين بين ضرورة التقوية وتوفير الأمن الغذائي والمخاطر من الإفراط أو سوء الإستعمال.

هذا الإستخدام المفرط يشكل خطرا كبيرا على مكاسب عائلية ومصادر أرزاقهم المتمثلة في الإراضي الفلاحية التي يقتاتون منها، فالكثير من نظم الإنتاج لا ينمكن أن تستدام إذا لم تتغير هذه الأساليب والإستراتيجيات، وإن هذه المواد الكيميائية تضعف من قدرة الأرض على الإنتاج مستقبلا كما تساهم في تغير المناخ ودمار التنوع البيولوجي، وهناك العديد من العائلات التواتية التي تعتمد على الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها في كسب الرزق، واذا استمر الوضع على ماهو عليه فستعيش هذه العائلات في وضع صعب مع تدهور البيئة والأراضي الفلاحية .

فقد تؤثر تلك المواد على التوازن البيولوجي والبيئة المحيطة بالإنسان، وارتبطت بعض المزروعات التي تعتمد على الأسمدة والمبيدات بتعرض الإنسان لإصابات قاتلة في السنوات الأخيرة لعل أبرزها مرض السلطان،حيث يقول أحد المبحوثين بأنه الفلاحة الحالية ظهرت فيها عديد الأمراض التي لم تكن معروفة في الواحات التقليدية من قبل بل ظهرت فقط بعد التحولات التي شهدها القطاع الفلاحي، وتؤكد تقارير إعلامية بأن الفلاحين الذين يتعرضون لكميات كبيرة من المبيدات معرضون أكثر للإصابة بالسلطان كسلطان الجلد والدماغ، وإن حماس بعض الفلاحين لرفع كميات الإنتاج جعلهم بفرطون تدريجيا في استخدام الأسمدة والمبيدات التي أصبحت تدمر التربة بدلا من جعلها أكثر خصوبة، لكن هذا الاستعمال المتزايد إلى حد الإفراط أحيانا أصبح مصدر قلق وإن هذا الإسراف الشديد في استعمال هذه المواد الكيميائية بشكل بفوق إجتياح النباتات والتربة وأحيانا في أوقات غير مناسبة لنمو المحصول إنعكس سلبا على التوازنات الطبيعية سواء المتعلقة بالنباتات أو التنوع البيولوجي في التربة بشكل عام.

السؤال رقم (02): هل شاركت وحضرت في أيام تكوينية وحصص إرشادية أو إجتماعات التي تنظمها المصالح الفلاحية؟

كانت إجابات المبحوثين على هذا السؤال على النحو التالي:

تقول الحالات التالية: (01، 02، 03، 04، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 14، 15، 17، 19، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 28، 29، 30) بأنها لم تشاركت ولم تحضر لنشاطات أي مؤسسة من المؤسسات المهتمة بالشأن الفلاحي، أما الحالات التالية رقم:(06،05، 13، 16، 18، 20، 27) فقول

بأنها شاركت في بعض بعض النشاطات التي تنظمها مديرية المصالح وبعضها استفاد من زيارة لبعض المسؤولين في القطاع.

يتضح لنا من خلال إجبات المبحوثين بأن أغلبهم غير مأهلين علميا في الجانب الفلاحي ولم يتحصلوا على تكوين أو إرشاد في النشاط الفلاحي، وأنهم إكتسبوا هذا النشاط بفعل التجربة و الممارسة اليومية ويرجع السبب في هذا كون أغلب الفلاحين يتميزون بالأمية مما يصعب إقناعهم ومتابعة وسائل التكوين والإرشاد الفلاحي.

غياب الخرجات الميدانية لمديرية المصالح الفلاحية للبحث والإرشاد والتوعية وهذا ما أكده المبحوث رقم (05) حينما قال: " **مرة جاونا بنات من التكوين المهني ومرة جاتنا قناة النهار برك**"،الأمر الذي يجعل الفلاح بعيدا كل البعد عن المستجدات الفلاحية والخبرات البحثية في الجانب الفلاحي مما يعني أن الفلاح في جانب والمصالح الفلاحية بالولاية في جانب آخر ويتنج عنه عدم التفاعل والمشاركة بينهما، ضف إلى ذلك نقص حملات ومشاريع التدريب على أساليب الفلاحة وأساليب الحفظ على التربة والمياه في إقليم توات عامة رغم وجود معهد متخصص في الفلاحة بولاية تيميمون و أغلب مراكز التكوين المهني في الإقليم تحتوي على تخصصات فلاحية ألا أنه لازال هناك نقص كبير في التكوين والتدريب خاصة بالنسبة للفلاح البسيط الذي يحتاج إلى مشاريع ودورات وأيام تكوينية وتوجيهية مخصصة له.

إن قلة الاتصال بين الفلاح والمؤسسات المهتمة بالقطاع الفلاحي يؤدي الى حرمان الفلاح من الاسنفادة من الخبرات العالمية المحققة في سبيل تحقيق زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يعود السبب في قلة و ضعف التواصل بين الفلاح و ومختلف المؤسسات الفلاحية إلى ضعف الموارد المالية والبشرية المخصصة للبحث وكذا الإرشاد الفلاحي الذي يحد من قدرة الانتاج الفلاحي وعدم استفادة الجميع من هده الخبرات والتجارب، فمن خلال زيارتنا لمديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار وجدتنا أنها تحتوي على مرشد فلاحي واحد دون مساعدين وهو من يقوم بعملية الإرشاد الفلاحي على مستوى الإقليم ويساعده في ذلك المندوبون الفلاحيين على مستوى البلديات كما ذكرنا سابق في محور إستراتيجيات التنمية الفلاحية (الإرشاد الفلاحي)، لكن هؤلاء المندوبون لديهم العديد من الأعمال ينجزونها غير الإرشاد مما يجعلهم يهملون الجانب الإرشادي، ونشيد هنا بالدور الكبير الذي يقوم به المرشد الفلاحي توهامي هيدور في سبيل الإرشاد في شقيه

الجواري و الكوتالي، إلا أن هذه المجهودات تظل غير كافية بالنظر إلى شساعة المساحة الفلاحية على مستوى الإقليم المترامي الأطراف.

ومن أسباب ضعف التواصل وضعف الإستجابة للإرشاد والتكوين الفلاحي أيضا، عدم توفر المدخلات الفلاحية وعدم مطابقة التوصيات الارشادية لظروف الفلاحين ونظرة الفلاح للمرشد على أنه أقل منه خبرة خاصة في عدم قدرة المرشد على حل كثير من مشاكل الفلاح المتعلقة بالأسعار والتسويق وتأمين المدخلات وغيرها.

مما يؤكد أن القطاع الفلاحي يعاني من مركزية القرارات والتي تؤدي إلى تهميش الفلاح وعدم وضوح مسؤولية ومشاركته المباشرة أو غير المباشرة في وضع وتنفيد الاستراتيجيات الفلاحية ، وليس من الإنصاف أن تتخذ قرارات دون سماع وجهة نظر الفلاح ومشاركته في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية.

السؤال رقم (03): كم تبلغ مساحة مزرعتك؟ وما المساحة المزروعة منها؟

وجاءت إجابات المبحوثين على النحوي التالي:

حيث تقول الحالات التالية: (01، 02، 03، 04، 05، 07، 08، 09، 10، 11، 12، 14، 15، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30) بأنها تملك مستصلحات تتراوح مساحتها مابين 2 هكتار و6 هكتار، في حين تقول المتبقية: (06، 13، 16) بأنها تملك مستصلحات في إطار الإمتياز وبمساحات كبرى.

من خلال إجابات المبحوثين يتضح لنا بأن أغلبهم يملكون مزارع بمساحات صغيرة إستفادو منها بعد صدور قانون حيازة ملكية الأراضي العقارية في سنوات الثمانينيات فاستفاد خلالها أغلب ساكني منطقة توات من مزارع فلاحية تتلائم مع إمكانياتهم المادية.

ولاحظنا من خلال خرجاتنا الميدانية ومقابلاتنا مع بعض المسؤولين والإدارين في مختلف المؤسسات المهتمة بالشأن الفلاحي بالمنطقة بإن مديرية المصالح الفلاحية منحت العديد من الإستثمارات الفلاحية في إطار الإمتياز تقدر مساحة المستثمرة الواحدة ب20 هكتار وأكثر وبلغ بعضها حتى 200 هكتار وأكثر، هذا الاستغلال المفرط للموارد الطبيعة يؤدي إلى فقدانها بسبب إمكانية أن تصبح الأرضي الفلاحية مستقبلا عقيمة.

ادى توزيع الاراضي بمساحات كبرى الى تبديد الموارد الطبيعية واستنفاذها، كما أنها تستهلك الكهرباء بشراهة على مدار الساعة، مما يسبب عدم قدرة المستثمرين على تسديد فواتير سونلغاز الأمر الذي يساهم في تهديد حياة الاجيال المقبلة، وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تعني عمارة الارض واصلاحها بما لا يخل بالتوازن وعدم استنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة والموارد الطبيعية.

كما لاحظنا أيضا من خلال خرجاتنا الميدانية صعوبة في تطبيق مشروع الاستصلاح الفلاحي خاصة في إطار الإمتياز، حيث تتخبط معضم الاستصلاحات التي منحت في إطار الإمتيازات في عديد المشاكل منها، عدم وجود مسالك أو طرق جيدة تربطهم بالتجمعات العمرانية، وعدم توفر الكهرباء وهذا أكبر عائق يعاني منه الفلاحون، العراقيل التي يواجهونها في سبيل الحصول على رخصة حفر الآبار، كل هذه المشاكل تجعل الفلاح يتكبد مجموعة من الخسائر التي تحبط من عزيمته.

وحسب عملنا الميداني الذي أجريناه على بعض المحيطات الفلاحية في منطقة أوقروت لاحظنا أن هناك عدم تكافئ بين حجم المستثمرات والإمكانيات المادية للفلاح، بحيث هناك بعض المستثمرين استفادوا على أكثر من 20 هكتار وليس باستطاعتهم استصلاح كل تلك المساحة، مما أجبرهم على ترك المساحة شاغرة وغير مستصلحة، كما لاحظنا أن بعض المستفيدين يقمون بكراء جزء من مستثمرتهم أو كلها لعدم توفر الإمكانيات المادية لاستصلاحها، كما أن والي الولاية قد ألغى سنة 2021 مجموعة من المحيطات الفلاحية بسبب عدم دراستها الجيدة وسوء التخطيط.

إن هذا الإستمرار على انماط الاستهلاك الحالي للأراضي الفلاحية من خلال توزيع استثمارات في شكل مساحات كبرى تفوق 200 هكتار مما يقلل حظوظ الأجيال القادمة من الانتفاع من الموارد، فبالإمكان تقسيم و تجزءة تلك المساحة الواسعة التي يستفاد منها فلاح واحد على مجموعة من الفلاحين في شكل مستثمرات واستصلاحات صغيرة الحجم يمكن أن تساهم في حجم المنتوجات الفلاحية في حال توفرت الإرادية السياسية اللازمة والدعم والمراقبة بالإضافة إلى التكوين، وهذا من أجل تحقيق العدالة، و عدم المساس بحق الأجيال القادمة من الثروات، فاستنزاف واجهاد الأراضي من طاقتها المنتجة مما يحرم الاجيال القادمة من حقها في الانتاج .

إن حقيقة الفلاحة الصحراوية لها مبرراتها لكنها تهدد حق الإنسان المستقبلي في الانتفاع بالموارد الطبيعة وتشكل خطرا على حياته.

السؤال رقم (04): هل المياه والأرض صالحة للزراعة؟

جاءت إجابات المبحوثين على هذا السؤال على النحو التالي:

حيث قال المبحوثون رقم(01، 02، 06، 09، 10، 11، 12، 16، 17، 18، 20، 21، 22، 24، 25، 26) بأن الماء والأرض جيدين و صالحين للزراعة، في حيت قال المبحوثون رقم(03، 05، 07، 08، 13، 14، 15، 19، 23، 27، 28، 29، 30) بأن الأرض والماء نوعا ما جيدين فليسا صالحين تماما كما أنهما ليسا غير صالحين.

وتشذ الحالة رقم (04) فتقول بأن الماء جيد لكن الأرض أغلبها غير صالح للفلاحة.

من خلال إجابات المبحوثين نلاحظ بأن 14 مبحوث من أصل 30 قالوا بأن الموارد الطبيعية المتمثلة في الماء والإراضي تشهد تغيرا ولم تعد صالحة للفلاحة بما يكفي بعدما كانت في الماضي القريب أراضي جيدة وصالحة للفلاحة أصبحت اليوم تتدهور، ونفس الشيء بالنسبة للمياه الجوفية فقد كانت في وقت قريب على بعد 6 و7 أمتار فقط على سطح الأرض أضحت اليوم مايزيد عن 12 مترا عن سطح الأرض وتغيرت طبيعتها من مياه عذبة إلى مياه مالحة في بعض الأماكن ويعود سبب هذا التدهور والتغير إلى ذلك الإجهاد الذي تشهده هذه الموارد.

حيث ظهر مؤخرا تنافس شديد على الأراض الفلاحية بمنطقة توات، و بدأ المستثمرون بالتوافد على المنطقة خصوصا منطقة أوقروت التي عرفت توافد العديد من المستثمرين الفلاحيين واستغلال مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية مما يعني إجهاد الأراضي والاستغلال المفرط للمياه الجوفية، وزيادة حدة الضغط عليها، من خلال الاستغلال المكثف لأراضي الإقليم في النشاط الفلاحي كمورد اقتصادي محلي.

كما إن كثرة استعمال المبيدات والأسمدة الكيمائية يلوث الموارد الطبيعية الموجودة والصالحة إذ أن تزايد الضغط على الأراضي الفلاحية بالتكثيف الزراعي وتقوية استعمال الأسمدة الاصطناعية، جعل المياه الجوفية أكثر تهديدا بالتلوث الناتج عن هذه الأنشطة.

بالإضافة إلى التزايد الديمو غرافي دورا هاما في تدهور الموارد الطبيعية بشكل أكبر منذ منتصف الشمانينات وحتى الفترة الراهنة، نتيجة تزايد المهاجرين من مستثمرين في الجانب الفلاحي خاصة إلى جانب الإزدهار الفلاحي وانتشار الزراعات الصناعية، كان عدد السكان ولاية أدرار سنة 1987م 216.931 نسمة وتزايد العدد إلى أن وصل 422.331 نسمة سنة 2010 وفي 2016 بلغد تعداد السكان حوالي 441.800 نسمة، الأمر الذي سبب ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية، وهو ما أحدث عدة إكراهات بيئية، تتجلى في تدهور الأراضي والغطاء النباتي واستنزاف للموارد المائية

الإفراط الزائد في التنقيب عن المياه الجوفية، والضخ الزائد لها يؤدي إلى استنزاف المخزون الجوفي (غير المتجدد) من المياه، ففي بعض المناطق مياهها غير جيدة مما يجعل الفلاح يحفر أكثر من بئر إلى أن يجد مياه صالحة وهو ماقالة المبحوث رقم (03) " الحاسي الأول مليحة بصح الثانية شويا" أما المبحوث رقم (13) فقال بأن " الماء بدا يتغير موش كيما كان من قبل"

السؤال رقم (05): هل عندك مواشي؟

أجمع المبحوثين على إمتلاكهم لمواشي تتمثل في أغنام ومعز بالإضافة إلى دجاج

ومن خلال إجابة المبحوثين وتلك الخرجات الميدانية التي قمنا بها لبعض إستصلاحات في منطقة أوقروت لاحظنا إهتمام الفلاحين بالمواشي والأغنام، وأن جل الفلاحين والعائلات التواتية عموما تجمع بين الفلاحة وتربية الماشية و هذا الجمع جزء من خصائصها

شهد نشاط تربية المواشي تطورا ملموسا ويتجلى ذلك من خلال إرتفاع المربين واقتناء السلالات المستوردة وكذا دعم الدولة، فمن خلال تلك المعطيات التي تحصلنا عليها من مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار لاحظنا تزايد في الإنتاج الحيواني، حيث بلغ تعداد الأبقار في سنة 2018 حوالي 1.249 رأس أما الأغنام فبلغت 507.786 رأس والأبل 56.602 رأس في حين بلغ تعداد الدجاج 559.256، هذا التعداد الهائل من رؤوس الماشية يدل على الإهتمام الذي يحظى به هذا النشاط (تربية الحيوانات) في أوساط المجتمع التواتي الذي يعتبر تربية المواشي جزء من ثقافته ومن حياته اليومية.

و ينتشر نشاط تربية المواشي بالخصوص في المناطق الحدودية مثل برج باجي مختار وتيمياوين وبعض الجهات الرعوية الأخرى بالإقليم على غرار عين بلبال، بوبرنوس، تينركوك وغيرها.

كما أن جل العائلات التواتية تمتلك مواشي وأغنام لتربيتها والإنتفاع بها في المناسبات والأعياد، فحسب قول المبحوث رقم (06)"عندي 30 راس مخلطة بين معيز وشياه" وتابع قائلا "العيد ورمضان ندبح غير منهم غير ادا مالقيت لي يليق ونواجه بيه".

وقد تمكن العديد من المربين من فك ارتباطهم والتخلص من الأنماط التقليدية والبدوية لتربية المواشي من خلال تطوير تجارة الحليب المنتج من قطعانهم (ابقار وابل واغانم وماعز) ، بالنظر إلى الإنتاج الكبير الذي ينتجه المربون ويلاحظ هذا من خلال تلك الإحصائيات التي تحصلنا علينا حيث بلغ إنتاج الحليب سنة 2018 حوالي 8.523.324 لتر.

هذا الإهتمام المتزايد بالمواشي والأغنام بالمنطقة يدل على الحفاظ على التنوع والتوازن البيولوجي

تحليل وتفسير النتائج:

تحليل وتفسير نتائج التساؤل الأول: هل توافق استراتيجيات التنمية الفلاحية مع البنية الثقافية والإجتماعية لمجتمع توات؟

من خلال معطياتنا الميدانية و المقابلات التي أجريناها مع المعنيين من فلاحين وإداريين ومهندسين فلاحين، تأكد لنا بأن تلك الإستراتيجيات التي طبقتها الدولة في جنوبنا الكبير لا تتوافق مع البنية الثقافية والإجتماعية للمنطقة.

فالواقع المعاش يؤكد عدم توافقها إلى حد كبير، ذلك أنها إعدت إعدادا إقتصايا فقط ولم تركز على المقاربة الثقافية والإجتماعية بحيث أدت تلك الإستراتيجيات التموية إلى توسيع المساحة المزروعة (التوسع الأفقي) عن طريق إستصلاح الإراضي ومنح مستثمرات وقروض جديدة وتحسين وسائل الري والإلات وتحسين الإنتاج (التوسع العمودي)

أدت تلك الإسترتيجيات إلى تحولات فلاحية عميقة في المجتمع الواحاتي التواتي، فبالنسبة للمجتع التواتي عموما يمكن التمييز بين تلك الواحات التقليدية القديمة بمنطقها وطابعها الاقتصادي التقليدي المحلي وبين الإستصلاحات والإستثمرات الحديثة بطابعها الجديد، هذا التمايز أثر على النظام التقليدي أيضا ،لقد أدى تصور الدولة للمسألة الفلاحية دورا مهما في هذه التحولات بتجاهله قاعدة كبيرة من السكان المحليين ونظامهم القبلي و الذين طالما اعتمدوا على تضامن اجتماعي باعتبارهم مجتمع قبلي الذي يعتمد في حكامة مو ارده المائية على قيم مشتركة أساسها التضامن والتشاور ، فبفعل تلك الدينامية الاقتصادية والمجالية تفكك النظام التواتي التقليدي، وبدأت العلاقات الاجتماعية تندثر وتزول بموت الأجداد وتناقصت بذلك أشكال العمل الجماعي.

وعلى إعتبار أن المجتمع التواتي من المجتمعات التقليدية التي تركز على الدين والمعايير المطلقة والقيم العائلية التقليدية وعلى التجانس المجتمعي أكثر من الإنجاز الفردي. وعلى عكسها المجتمعات الغربية والعلمانية التي ارتبطت الحداثة بتقدم السوق والدولة في شكلها الرشيد،إلا أن تلك الإسترتيجيات أهملت هذه الجوانب وساهمت في إعادة تشكيل مجال الواحة والممارسات الإيكولوجية المتعلقة بها أحدثت تغير في البنية التقليدية للواحات التواتية، فتفككت البنيات الفلاحية الهشة من خلال تقسيم العقار الفلاحي نتيجة التوارث الأمر الذي أدى إلى تفكك

البنية الاجتماعية التقليدية وظهرت النزعة الفردية، وتغير نظام الملكية من الملكية العائلية غير قابلة للإنقسام والمرتبط بالنظام القبلي الخاضع لقواعد الأعراف المتأصلة في المجتمع إلى الملكية الفردية الخاضع لقوانين الدولة.

و رغم أن الزيارات والوعدات تقام حسب التقويم القمري والشمسي وتأتي في موسم توفر الخضر والفواكه بالبساتين كشهر مارس وأفري وماي وبعضها تقام بمواسم الفلاحة وجني المحاصيل كعيد الجمل وعيد الطماطم والناير والفاتح من أكتوبر(توبر) بداية موسم الحرث،و لها أهمية إيجابية على المجتمع إلا أن تكلفتها المادية كبيرة خاصة بالنسبة للفقراء الذين يلجأون في غالب الأحيان للقروض لاتمام مصاريف الحفل وإرضاء الناس، وبهذا يعد هذا العامل عائقا من عوائق التنمية ولا تخدم سيرورتها

إن تلك البنية الثقافية التي تميز المجتمع التواتي المحافظ جعلته لا يستجيب لبرامج الدعم والقروض التي خصصتها الدولة في إطار سياسة ترقية الإستثمار وما الواقع المعاش وتلك المعطيات المقدمة من مختلف المصالح لدليل على ذلك، بسبب بعض العوائق كالفوائد الربوية التي تخالف قيم المجتمع التواتي المحافظ و المساهمة الشخصية في بعض القروض بالإضافة إلى عقد الملكيةأو عقد الكراء وغيرها من الأسباب التي تجعل الفلح التواتي ينفر من هذه المعاملات.

كما أدت تلك التحولات يالتي شهدتها الفلاحة الصحراوية إلى زوال ذلك التنظيم الإجتماعي والثقافي وتلك المؤسسات والقواعد العرفية التي كانت تحدد معالم عقد اجتماعي يضمن تنظيم أشكال الوصول إلى الموارد من منظور إحتياجاتها فإختفت بذلك الفقارة التي تعتبر أهم مصادر الماء في المنطقة وإختفت معها تلك الواحات التقليدية التي تزين المجال التواتي مما يعني عدم قدرة الفلاحة الواحاتية على التكيف والصمود في ظل عدم تطوير الفلاحة الأسرية .

وهذا دليل على أهمال منفذو البرامج التنموية في الجزائر الذين يعتمدون مقاربة تقنية إقتصادية ، دون مراعاة للبنية الثقافية والإجتماعية التي يمتاز المجال التواتي ،فإن قبول أي برامج أو استراتيجيات للتنمية لابد أن يكون مصمما بشكل يتفق مع العوامل الثقافية والممارسات الإجتماعية والقيم السائدة في هذا المجتمع.

نتائج السؤال الثاني: : ما مدى استجابة استراتيجيات التنمية الفلاحية لخصوصية المجتمع التواتي؟

نستنتج من تحليل بيانات هذه الدراسة أن هذه الإستراتيجيات لا تستجيب للخصوصية المجتمع التواتي ولا لمجاله فبالرغم من أن الأساليب والوسائل الفلاحية الحديثة تختصر الوقت والجهد وتقتصد في المياه إلا أنها تعمل

على إستنزاف الموارد الطبيعية، بعد مجيء الخواص والإستثمرات الكبرى التي تضخ المياه بكميات كبيرة مما يؤدي إلى إنخفاظ مستوى المياه الجوفية خاصة وأن المنطقة صحراوية تمتاز بالجفاف والحراة وشح الأمطار، إن تبني هذا النوع من الفلاحة مكلف للغاية،آبار عميقة، كهرباء، مسالك، آلات زراعية وحصاد، يحتاج نمط الفلاحة هذا إلى كميات كبيرة من الماء، وهو ما يتعارض مع الفلاحة العائلية البسيطة التي لم تحظ بإهتمام من قبل المسؤولين بإعتبارها النمط الغالب في المنطقة وهي المحافظ على التماسك الأسري والموروث الثقافي والأرضي الفلاحية والمشاهد الطبيعية والجماعات البشرية.

وقد حققت تلك الإستراتيجيات هدفها الإقتصادي المتمثل في تطوير وتحسين إنتاجها فحولت معظم تلك المكاسب العائلية من فلاحة معاشية بسيطة إلى فلاحة تصديرية نحو مختلف الولايات وتنوعت المنتوجات وتخصص بعضها في بعض الشعب الحبوب والطماطم وغيرها، وفي نفس الوقت شهدت المنطقة تراجعا واختفاءا تقنيات السقي التقليدية تدهور الفقارة التي تميز منطقة توات عن باقي المناطق

و أدت الإستراتيجيات الجديدة إلى تنوع المحاصيل الزراعة وتطورها وتطولت الفلاحة من عائلية إلى انتاجية تسويقية إلا أن أغلب العائلات لم تستطع مجارات هذا التحول وبقيت كمستصلاحات فلاحية بسيطة لا تساهم في الإنتاج المحلي وفتح العديد من الأسواق المحلية

إن السياسة الزراعية بالإقليم ترتكز أساسا على الإنتاج دون الإهتمام بالجوانب الأخرى (الثقافية والبيئية والاجتماعية) وهو دليل على غياب التخطيط الإستراتيجي عموما، كما لم تولي الدولة أي إهتمام لإعادة الإعتبار للنظام الزراعي القديم على الرغم من إعتماده كموروث مصنف بإعتباره نظاما مستداما للجيل الحالي وللأجيال القادمة

إن نجاح أي سياسة تنموية لن تتحقق في غياب أي إرادة حقيقة من الدولة باعتماد الحكم الراشد ومباده وفقا لخصو صية المنطقة وإقليم توات.

نتائج السؤال الثالث: كيف تجسد الإستراتيجيات الفلاحية مبادء التنمية المستدامة في المجتمع التواتي؟

إن استعمال الأسمدة العضوية والأدوية والمبيدات بطرق غير منتظمة أدى غلى إنتشار بعض الأمراض التي لم تكن معروفة في المنطقة بالإضافة إلى تغير وتدهور الموارد الطبيعية كتغير طعم المياه الجوفية كما تؤثر على التوازن

البيولوجي والبيئة المحيطة بالإنسان مما يعني عدم قدرة الرض على الإنتاج مستقبلا وبالتالي لا يمكن أن تستدام هذه الفلاحة بسبب تدهور البيئة والموارد الطبيعية.

إن القطاع الفلاحي بالمنطقة يعاني من مركزية القرارات وتهميش الفلاح وعدم مشاركته في وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الفلاحية وإن ضعف الإتصال بين الفلاح وبين مختلف المؤسسات الفلاحية يؤدي إلى حرمان الفلاح من تلك الخبرات والتجارب والإرشاداتها المحققة في سبيل زيادة الإنتاج و الحفاظ على الموارد.

إن حقيقة الفلاحة الصحراوية لها مبرراتها لكنها تهدد حق الإنسان المستقبلي في الانتفاع بالموارد الطبيعة وتشكل خطرا على حياته، بالنظر إلى تلك الإستراتيجية التي تنفذها الدولة في توزيع العقار الفلاحي من خلال توزيع استثمارات كبرى تفوق 200 هكتار بالإضافة إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية سيؤدي إلى عقمها، بالإضافة إلى إستنزاف المخزون الجوفي غير المتجدد من المياه بسبب الإفراط في التنقيب عن المياه الجوفيه و الضخ الزائد لها، وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تعني عمارة الارض واصلاحها بما لا يخل بالتوازن وعدم استنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة والموارد الطبيعية.

إن اهتمام المجتمع التواتي بالمواشي والأغنام بالمنطقة يدل على الحفاظ على التنوع والتوازن البيولوجي.

نتائج الدراسة:

-إن السياسة الحالية التي تعتمدها الدولة ليست مستدامة اقتصايا ولا اجتماعيا ولا بيئيا.

-هذا النموذج غير قادر على الصمود كثيرا خاصة وأن جميع العوامل الطبيعية والبيئية والثقافية والاجتماعية تعمل ضده.

-إن تبني هذا الإستراتيجيات في الفلاحة مكلف للغاية، آبار عميقة، كهرباء، مسالك، آلات زراعية وحصاد، و يحتاج نمط الفلاحة هذا إلى كميات كبيرة من المياه.

- إن تلك الإسترتتيجيات التنموية لا تتفق مع العوامل الثقافية والممارسات الإجتماعية والقيم السائدة في المجتمع التواتي.

-إن المزارع والمستصلحات الصغيرة المكثفة أكثر نجاعة بشكل عام من المزارع الكبيرة، وإنها تندرج ضمن إطار الإستدامة ويهتم مستقبلها بالحفاظ على الموارد الطبيعية التي يستخدمونها (المياه والتربة) وهو ما لا يحدث في العديد من الاحيان بالمزارع الكبيرة.

-تضر الفلاحة الصحراوية الحالية بحق الأجيال القادمة في المياه الجوفية والتربة التي يستخدمها الأجيال الحالية.

-إن النموذج البديل لهذا النوع من الفلاحة وهو العودة لنمط الفلاحة الواحاتية التي تطورت منذ آلاف السنين واستطاع الواحاتيون الغستفادة من الموارد في المناطق التي طوروا فيها هذا النموذج، فأظهر سكان الواحات براعة كبيرة في جمع الماء (الفقارات) لضمان استدامة النظام الذي اعتمدوه.

-يجمع سكان الواحة بين الفلاحة وتربية المواشي وبالتالي يحافظون على خصوبة التربة عن طريق نشر واستعمال النفايت العضوية من الماشية.

-استطاع النموذج القديم مقاومة الظروف الطبيعية وتحقيق إنتاج يضمن بقاء السكان الذين يعيشون فيه.

خاتمة:

إن قضية التنمية في مختلف تجلياتها هي بدون شك مجرد إنعكاس منطقي لطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، فالقيم والمعتقدات وأنماط التفكير ومختلف التمثلات التي يتشبث بها الأفراد في مخيالهم الأجتماعي، هي ممن تتحكم في الأسلوب الذي ينتجه هؤلاء في تسيير وتدبير مواردهم المادية والبشرية، وفي معالجة إشكالياتهم التنموية المطروحة، فمن المؤكد أن للثقافة والتنمية إرتباط عضوي لا يمكن الفصل بينهم ، أو الإدعاء بإن تأثير الأولى تأثير ثانوي مع تأثيرالعوامل الأخرى المتحكمة في دينامية المجتمع وتقدمة كالعامل الأقتصادي مثلا، فقد تبينلنا من خلال البحث الميداني ان إستثمار التراث الثقافي والبناء الإجتماعي وكذا خصوصية المنطقة بالإقليم التواتي في الإستراتيجيات التنموية أصبح ضرورة ملحة، خاصة ونحن بصدد مجتمع تتأسس معالمه الكبرى على المرتكزات الثقافية والبنية الإجتماعية، كما أن تراثه الثقافي وطبيعته المجالية تذخر بالكثير من النماذج التي يمكن أن تكون دعامة أساسية للنهوض بالمنطقة وتنميتها تنمية مستدامة، مع تجاوز تلك الأشكال الثقافية التي تعيق سيرورة التنمية.

لهذا على مختلف الجهود الرامية لتنمية المنطقة تنزيل مجموعة من المشاريع والإستراتيجيات التنموية أن تتبنى المقاربة الثقافية والإجتماعية وتخضع للخصوصية الصحراوية لتحقيق ذلك.

إن الحاجة لعلم الأنثروبولوجيا في مجال التنمية لا يقتصر على وضع النظريات والمفاهيم الضرورية على المستوى النظري، بل إن الحاجة ملحة أكثر هي مساهمة هذا العلم في عماية تنزيل وتطبيق المشاريع التنموية، وذلك من خلال إنجاز بحوث ودراسات حول ثقافة المجتمع وبناءه الإجتماعية وخصوصيته وكذا آرائهم للفعل التنموي بمجالهم وكيفية تدبير مواردهم المادية والبشرية، حيث نؤكد على أهمية هذه المرحلة قبل الشروع في عملية التطبيق الفعلي لبرامج التنمية.

فواقع الأقاليم الصحراوية يتميز بالتمايز والتخصص فأهمية المناطق الصحراوية في الجزائر وإقليم توات على وجه الخصوص تتمثل في خلق توازن وتكامل في بنيتها الإقليمية للتغلب على العوائق التنموية في هذه المناطق الوعرة، ووضع إستراتيجيات تنموية تأخذ في عين الإعتبار خصوصيات ومميزات الأقاليم الصحراوية ومجتمعاتها الواحاتية.

قائـمة المـراجع

قائمةوالمر اجع

أ–الكتب

1–إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج،مناهج وطرق البحث العلمي ،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،1431هـ–2010م

2– أوزرري أحمد، تحليل المضمون ومنهجية البحث، المغرب، الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1993

3– أحمد أبا الصافي جعفري، من تاريخ توات ،أبحاث في التراث، ط1، منشورات الحضارة، 2001، الجزائر.

4– جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية،،ط1،دار الراية للنشر والتوزيع،2010–1431هـ، عمان، الأردن

5– الجوهري عبد الهادي، أحمد وعلي عبد الرزاق، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الحديث، الاسكندرية مصر/2002.

6– العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنزب الكبير، دراسة ولاية إليزي –2001–2019، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3، 2019–2020،

7– يانيكلوميل، ت جورجيت الحداد، الطبقات الإجتماعية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت لبنان،2008.

8– عبد الكريم دحمان وآخرون، أفاق التنمية المحلية في الحنوب الجزائري، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، دار الخلدونية الجزائر، 2015.

9– محمد عبد المجيد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985،

10– محمد باي بلعالم، الرحلة العليا إلى منطقة توات، لذكر بعض الاعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات،ج1، دار هومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2005.

11– محمد حوتية توات والأزواد خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة، ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر 2007م

12- بن مرسلي أحمد، مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال والإعلام، ديوان المطبوعات الجامهية الجزائر،

13- مقدم مبروك، منوغرافي مدخل في المجتمع التواتي، ج1 ،دار هومة الجزائر، 2008م،

14- سيد الهواري، الإدارة، مصر، القاهرة، مكتبة عين شمس،1975

15- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية،ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005

16- عدنان عوض، مناهج البحث العلمي ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة،2008م

17-عمار بوحوش، محمد الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007

18- عمار بوحوش ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م

ب- الدوريات والمؤتمرات:

19-إيمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الحادي عشر، جامعة بغداد.

20- اسباعي محمد، عادات وتقاليد المجتمع التواتي من خلال فتاوي الشيخ مولاي أحمد الطاهري،مقال، ص243

21- باكينام الشرقاوي، إشكالية الثقافة والتنمية في الاتجاهات الفكرية الغربية، جامعة القاهرة.

22- بدر الدين يوسفي، مدينة أدرار وفق السياق الحضري الجديد، نحو إعادة تنظيم المجال الجهوي للإقاليم الصحراوية الجنوبية الغربية للجزائر، مجلة إنسانيات .

23 -بوزيان العجال، شمة نوال، التنمية المستدامة محددات وتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، ص 302.

24- دوبالي خديجة، طبقات المجتمع التواتي من خلال الهجرات البشرية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي.

25- حامد لمين ابراهيم، أهمية الفقارة في النشاط الزراعي بإقليم توات في القرن 13هـ/19م، مجلة دراسات تاريخية، جامعة غرداية، العدد الحادي عشر، جوان 2016.

26 - يائيل كوزمين، عابد جليد، صورية مولوجي فروجي، الصحراء والتنمية المحلية، مجلة إنسانيات

27-مبارك شريف خليل، شكاكطة عبد الكريم، التنمية المحلية في الجنوب الجزائري بين الحتمية والخيارات- ولاية ورقلة نموذجا، مجلة السياسة والقانون، المجلد 12، العدد012020،ص 114.
28-مبروك حدة، دور آليات الرقابة والتسيير في حماية واستغلال العقار الفلاحي، مجلة النبراس للدراسات القانونية، العدد الأول، مارس 2018، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر

29 -محمد بن يبا، بلقاسم ميموني، عبود ميلود، الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر" ولاية أدرار نموذجا، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد1، جوان 2012.
30 - محمد بوجمعة، مهدي السعيد، المعوقات الثقافية للتنمية الإقتصادية بالمجتمع الجزائري.
31 -محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية المستدامة، مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 26 2012.
32- محمد فرقالي، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، نظم تأمينية جديدة لفلاحة مستدامة، جريدة الشعب، الثلاثاء 08 جوان 2021.

33-ميموني بلقاسم، خوالد أبو بكر، دور القروض الفلاحية في تطوير إنتاج الحبوب والخضروات وتربية الدواجن، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرارخلال الفترة (2014-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01(2020)

34- مسعودي محمد، آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية الجزائرية، مجلة
35-مخلوف أحمد، مرزوقي عمر، التنمية المحلية، مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد العاشر جوان 2018.
36- مختار رحاب، المحددات الاجتماعية – الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، قراءة من منظور الأنثروبولوجيا المعاصرة، مجلة الحقيقة، العدد32.
37-م.رومانيلي، (الثقافة والتنمية)، مقال منشور علي موقع اليونسكو-http://www.unesco.org/ar/cultural-diversity/culture-and-development/
38 - سماح بودانس، من تنمية الثقافة إلى ثقافة التنمية ، مركز إبن النفيس للدراسات والأبحاث.

39- سماعلي عمار، حساسية البيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة، بين العوائق الطبيعية، التدخلات الإرتجالية وأفاق التنمية المستدامة نظرات متقاطعة" الزيبان نموذجا.، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد السابع، جوان 2019.

40- علي سعيدو، المجتمعات الواحاتية في الصحراء الجزائرية ومساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث.

45-عمر بالهادي، المجال والتنمية، مقال، المركز الوطني لتكوين المكونين قرطاج -12 ماي2012

46- عبد الرؤوف مشري، آمنة بودن، مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية بالمدينة الصحراوية في ظل راهن التحضر، أشغال الملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية، ورقلة، مارس 2015،ص 105.

47-بن عبد الفتاح دحمان، مورزاية بلامة عائشة، استغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الأمن الغذائي" الزراعة الواحاتية بأدرار نموذجا"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد العاشر،ج1، نوفمبر2007،

48عدمان محمد، البعد الثقافي مدخل لاعتماد مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

49- رابح بوحبيلة، التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة وتقييمه، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 51، الطارف جوان 2019

50- رديب، م مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009.

ج- الرسائل العلمية:

51-أحمد بوسعيد، الحياة الاجتماعية والثقافية بإقليم توات من خلال نوازل الجنتوري في القرن 12 هـ /18 م، مذكرة ماجستير، جامعة أدرار، 2011-2012م

52 - أم هاني طواهرية، تطور الذهنية الإجتماعية بمنطقة توات خلال القرنين الميلاديين التاسع عشر والعشرين- المرأة التواتيةو أنموذجا-، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة أدرار،2013-2014م

53- عبد الله حرمه، المصطلحات الأدبية والاقتصادية ومفهومها الحضاري في إقليم توات، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2017م.

54- عبد السلام الأسمر بلعالم، الحياة الفقيهية في توات خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، جامعة الحاج لخضر 1- باتنة-، 10-11.

55- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة سعد دحلب البليدة، 2009، .

56-أسماء ابلالي، الأسهامات الاجتماعية والثقافية للشيخ محمد باي بلعالم بإقليم توات (1348هـ – 1430هـ / 1930م – 2009م)، ماجستير، الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدرار، 2012 م 2013م

56-بودواية مبخوت، الحركة العلمية في إقليم توات خلال القرون08-10 هجرية، مذكرة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012.

57-بويحياوي صبرينة، التنمية المستدامة ومجمع المعرفة، رؤية للمقاربات المفاهيمية والأطر العملية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-2 ، 2014-2015

58- هرباش زاجية، الوضع الاقتصادي في إقليم توات من خلال مخطوط الغنية في القرنين 12 و13 الهجريين 18 و19 الميلاديين، دكتوراه، جامعة وهران، 2011-2012م.

59- محمد عبد الكريم، الشبكة العمرانية لإقليم توات بولاية ادرار، إليات التنظيم والأداء المجالي، مذكرة ماجستيرفي الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران 2016.

60-موساوي عربية،،الفقارة بمنطقة توات وأثرها في حياة المجتمع دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2007

61-عز الدين جعفري، أطلس العادات والتقاليد بمنطقة توات، أطروحة دكتوراع علوم بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2017-2018م .

62-عرباوي كوثر، تأثير النخيل على الجزيرة الحرارية العمرانية حالة الدراسة قصر ورقلة، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015،

63- ثياقة الصديق، المقدس والقبيلة، الممارسة الاحتفالية لدى المجتمعات القصورية بالجنوب الغربي الجزائري، أطروحة دكتوراه،، جامعة وهران،2013-2014.

د–مواقع:

64–موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خلية الإصغاء والتوجيه، بوابة الخدمات الإلكترونية.2021/11/03

65 –موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، خلية الإصغاء والتوجيه، بوابة الخدمات الإلكترونية.2021/11/03، 21:20.

هـ– وثائق إدارية:

66–وثائق محطة البحث الزرعي التابعة للمعهد الوطني للأبحاث الزراعية أدرار.

67 – وثائق محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية

68– وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–2016

69– وثائق المجموعة الجهوية للاستغلال بأدرار.

70– وثائق المجمع الجهوي للإستغلال BADR بأدرار، 2020م ص 1.

71– وثائق الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي – وكالة ادرار–

72 – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الثقافة مؤشرات 2030.

73– لجنة الزراعة، الإيكولوجية، من الدعوة إلى العمل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، أكتوبر2018.

مـلاحق:

دليل المقابلة:

- **هل تتوافق استراتيجيات التنمية الفلاحية مع البنية الثقافية والاجتماعية لمجتمع توات ؟**

1- هل هناك تعاون بينك وبين جيرانك؟ وما شكل هذا التعاون؟

2- مانوع ملكية مزرعتك ، فردية أم عائلية؟

3- ما الفارق بين الفلاحة التقليدية والفلاحة الحالية؟

4- كيف تتصرف مع مزرعتك أثناء المناسبات والإحتفالات؟

5 -هل استفدت من دعم فلاحي؟

6- هل تملك جنان تقليدي؟ مامصيره؟ وهل مازلت تمارس نشاطك فيه؟

- **ما مدى استجابة استراتيجيات التنمية الفلاحية لخصوصية المجتمع التواتي؟**

1- كيف تسقي الأرض، هل هو سقي فردي أو جماعي؟ وكيف تنظمه؟

2- كم من متر في البئر المائي الخاص بك ؟

3- كيف أثرت الاستراتيجيات التنموية على التركيبة الاجتماعية التواتية؟

4- هل تعمل بيدك،؟ وهل تعمل مع العائلة أم مع عمال؟ وكيف تمنحهم أجرهم؟

5- ماهي الاساليب الفلاحية التي تستخدمها؟

6- ماهي المحاصيل الفلاحية التي تنتجها؟

-كيف تجسد الإستراتيجيات التنموية الفلاحية مبادئ التنمية المستدامة في المجتمع التواتي ؟

1- هل تهتم هذه الاستراتيجات التنموية بالجوانب الثلاثة (البيئي والاجتماعي والاقتصادي)؟

2- هل تشارك في الحصص الإرشادية والايام التكوينة أو الاجتماعات التي تنظمها المصالح الفلاحية؟

3- كم تبلغ مساحة مزرعتك؟ وما المساحة المزروعة منها ؟

4 - ما هي الأساليب التي تستخدمها للحفاظ على البيئة؟

5- هل عندك مواشي؟ مانوعها؟

صور توضح أساليب الفلاحة التقليدية بمنطقة توات

صور توضح بعض منتوجات الفلاحة بمنطقة توات

صور توضح أساليب الفلاحة العصرية

صورة الباحث وهو يمارس النشاط الفلاحي بمزرعتهم

صورة لعلبة منتوج الطمام الذي ينتجه مصنع رقان بمنطقة توات

صورة لمؤسسة خاصة تهتم بالجانب الفلاحي

صورة توضح يوم تكويني لمديرية المصالح الفلاحية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DE DEVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DE LA FORMATION DE LA RECHERCHE ET DE LA VULGARISATION
INSTITUT DE TECHNOLOGIE MOYEN AGRICOLE SPECIALISE DE TIMIMOUN
Tél : 049-90-49-50 Fax : 049-90-49-51 (049-90-21-30)
Email : itmastimimoun2005@yahoo.fr
itmastimimoun2017@gmail.com

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
مديرية التكوين والبحث والإرشاد
المعهد التكنولوجي المتوسط الفلاحي المتخصص بتيميمون

رقم : 2512 /م ت م ف م /2020

إلـــى

-السادة مدراء المصالح الفلاحية ورؤساء الغرف لولايات والمقاطعات الإدارية: أدرار- بشار – تمنراست –غرداية – تيميمون – المنيعة – برج باجي مختار – بني عباس – عين صالح

-السادة ورؤساء المقاطعات الفلاحية لدوائر ولاية أدرار

الموضوع : تكوين الفلاحين في إطار PRCHAT.

في إطار تنفيذ برنامج PR CHAT للموسم الفلاحي 2021/2020، يشرفني أن أوافي سيادتكم برنامج الدورات التكوينية خلال شهر ديسمبر 2020 المنظمة على مستوى المعهد لفائدة المنتجين الفلاحين والمربين وهذا حسب الجدول التالي:

الدورة	الفترة	الموضوع	المكان	الموطن (ة)
الدورة الأولى	من 21 إلى 22 ديسمبر 2020	طرق التحكم في تغذية عند الماعز الحلوب	ITMAS de Timimoun	مهداوي حولة
الدورة الثانية	من 23 إلى 24 ديسمبر 2020	طرق متابعة تطبيق برنامج التغذية لدجاج اللحم		مهداوي حولة
الدورة الثالثة	من 28 إلى 29 ديسمبر 2020	طرق التحكم في التكاثر عند الأغنام		حولة كحلاوي
الدورة الرابعة	من 30 إلى 31 ديسمبر 2020	طرق التحكم في التكاثر عند الماعز الحلوب		مهداوي حولة
الدورة الخامسة	من 30 إلى 31 ديسمبر 2020	طرق التحكم في تربية الأسماك بولاية أدرار		بوزيد INRA

لهذا الغرض، يشرفني أن أطلب من سيادتكم إفادتنا بقوائم الفلاحين والمربين المشاركين قبل كل دورة عن طريق البريد الإلكتروني (مستحسن) حتى يتسنى لنا التنظيم الحسن لهذه الأيام التكوينية في ظروف جيدة.

في الأخير تقبلوا منا التحيات الخالصة.

تيميمون يوم: 2020/12/13

المديرة

نسخة للإعلام إلى:
- السيد مدير التكوين والبحث والإرشاد بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تحليل الإستراتيجيات التنموية الفلاحية التي إعتمدها الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي بمنطقة توات، وتحسين الإنتاج، مع مراعاة توافقها مع البنية الثقافية والإجتماعية للمجتمع الواحاتي التواتي وكذا خصوصيته المجالية الصحراوية بالإضافة إلى مدى تجسيدها لمبادئ التنمية المستدامة.

وخلصت دراستنا إلى إن السياسات التي تنتهجها الدولة ليست مستدامة اقتصاديا ولا اجتماعيا ولابيئيا، وأن هذا النموذج غير قادر على الصمود كثيرا لأن جميع العوامل تعمل ضده، وأن تلك الإسترتيجيات لا تتوافق مع العوامل الثقافية والممارسات الإجتماعية والقيم السائدة في المجتمع التواتي، وأن المزارع والمستصلحات الصغيرة والمكثفة أكثر نجاعة بشكل عام من المزارع الكبيرة وأنها تندو ج ضمن إطار الإستدامة ويهتم مستقبلها بالحفاظ على المرارد الطبيعية المستخدمة وهو ما لا يحدث في العديد من الأحيان في المزارع الكبيرة.

إن النموذج البديل لهذا النوع من الفلاحة هو العودة لنمط الفلاحة الواحاتية التي تطورت منذ آلاف السنين وإستطاع الواحاتيون الإستفادة من الموارد في المناطق التي طوروا فيها هذا النموذج، أين إستطاع النموذج القديم مقاومة الظروف الطبيعية وتحقيق إنتاج يضمن بقاء السكان يعيشون فيه.

Study summary:

This study analyzed the agricultural development strategies adopted by the Algerian state to advance the agricultural sector and improve production, taking into account the extent to which these strategies are compatible with the cultural and social structure of the Tawati oasis community, as well as its desert spatial specificity, in addition to the extent to which it embodies the principles of sustainable development

Our study concluded that the policies pursued by the state are not economically, socially, or environmentally sustainable, and that this model is unable to withstand much because all factors are working against it .Because these strategies are not compatible with the cultural factors, social practices, and values prevailing in Towati society, thus small and intensive farms and reclamations are generally more efficient than large farms, and it falls within the framework of sustainability, and its future is concerned with preserving the natural resources used which does not often happen in large farms.

The alternative model for this type of agriculture is a return to the oasis agriculture pattern that developed thousands of years ago, and the oasis people were able to benefit from the resources in the areas where they developed this model, where the old model was able to resist natural conditions and achieve production that ensures that the population continues to live in it.